الامكانات الشعبية العربية ومناصرة الانتفاضة الفلسطينية

مصطفى كامل السيد

أستاذ العلوم السياسية المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

مقدمة(*)

على الرغم من التباين الكبير في أوضاع حركات التحرر الوطني، التي كانت تناضل من أجل التخلص من السيطرة الاستعمارية المباشرة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فإن المساندة الخارجية لهذه الحركات، سواء أجاءت من جانب حكومات أم من جانب منظمات غير رسمية، أمن الرأي العام الدولي عموماً، كان لها أثر مهم في تمكين هذه الحركات من بلوغ أهدافها. فقد وفرت هذه المساندة في بعض الأحيان قسماً من أدوات النضال التي كانت تستخدمها هذه الحركات، سواء أكان في صورة سلاح أم في صورة مال أو دعم مادي في أشكال متباينة. كما أضعفت هذه المساندة، في حالات أخرى، تصميم القوى الاستعمارية على مواصلة وجودها العسكري في تلك الأراضي التي نشبت فيها حروب التحرير، وذلك ببلورتها لرأي عام مضاد لهذا الوجود داخل المجتمعات نفسها التي انتمت إليها هذه القوى الاستعمارية.

ويؤكد آخر تجارب الكفاح الوطني المسلح الناجحة على أهمية هذه المساندة الخارجية، فقد كان لها دور بارز في تشكيل الظروف التي مهدت لنجاح حركات الكفاح الوطني في الجزائر وفيتنام والمستعمرات البرتغالية السابقة في افريقيا. وباستثناء الهزيمة الفرنسية في ديين بيين فو في فيتنام، لم تلق القوات الاستعمارية هزيمة عسكرية حاسمة في أي من الحالات الثلاث، ومع ذلك فإن الثمن الفادح الذي كانت تضطر لدفعه في مواجهة حركات المقاومة المسلحة والمدنية في الأراضي المستعمرة، فضلاً عن الدعم المهم الذي كانت تلقاه هذه الحركات من جانب حكومات مناصرة وصديقة، قد ساهم في تحول الرأي العام في الدول الاستعمارية ذاتها ضد استمرار وجود عسكري مكلف فقد كل أساس أخلاقي.

(*) أتوجه بالشكر إلى الباحثة المساعدة سماء القصبجي، للجهد القيّم الذي بذلته في إعداد البيانات التي كتبت على أساسها هذه الدراسة. كذلك، أتوجه بالشكر إلى جميل مطر، مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، للتسهيلات التي قدمها.

وتبرز أهمية هذه المساندة الخارجية بكل الوضوح في حالة الثورة الفلسطينية. فإذا كانت حركات التحرير في الحالات الثلاث التي سبق ذكرها لم يحقق أي منها نصراً عسكرياً نهائياً على القوات الاستعمارية، رغم أن مقومات هذا النصر كانت متوافرة، وفقاً لأدبيات حروب التحرير، وأن المساندة الخارجية بصورها المتعددة، بما في ذلك موقف الرأي العام في الدول الاستعمارية، هي التي تكفلت فيها إضافة إلى رصيد العوامل الداخلية، فلا شك في أن هذه المساندة الخارجية هي ذات أهمية حاسمة في الحالات التي لا تتوافر فيها مقومات الانتصار العسكري لقوات حرب التحرير، كما هو الأمر بالنسبة إلى المواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية. فقوات حرب التحرير كانت تستند في الجزائر وفيتنام والمستعمرات البرتغالية إلى تأييد أغلبية المواطنين، بينما اعتمدت القوات الاستعمارية على تفوقها التقاني ووجدت قاعدتها البشرية على بعد آلاف الأميال.

أما بالنسبة إلى الضفة الغربية وغزة فإذا كان من الصحيح أن القوات الاسرائيلية فيهما هي محدودة العدد قياساً على المحيط الفلسطيني، فإن قاعدتها البشرية متاخمة للأراضي التي يتصور نظرياً أن تكون مسرح عمليات قوات التحرير الفلسطينية. ويختلف الأمر إذا كان هدف التحرير هو التراب الفلسطيني كله، فما زالت الأغلبية العددية في الوقت الحاضر داخل حدود فلسطين التاريخية هي القاعدة البشرية لقوات الاحتلال الاسرائيلي. ومن ناحية أخرى، فإن تركيز الثورة الفلسطينية في الوقت الحاضر على بعض صور العصيان المدني من شأنه أن يعظم أهمية المساندة الخارجية، وليس من الواضح حتى الآن كيف يمكن لأساليب العصيان المدني هذه أن تساهم في تحقيق أي نصر عسكري على قوات الاحتلال. ولذلك فإذا كان «اليأس الفلسطيني» من فعالية المساندة العربية هو في رأي البعض أحد أسباب تفجر الثورة الفلسطينية في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧[١]، فإن تأكيد قومية الثورة الفلسطينية هو الشرط الأساسي لبلوغها غايتها في إقامة الدولة الفلسطينية على ما يمكن تحريره من أرض فلسطين، لأن ذلك التأكيد هو الطريق الضروري لتوفير المساندة الخارجية المطلوبة.

وبطبيعة الحال فإن هذه المساندة الخارجية هي ذات صور متعددة، بعضها هو من شأن الحكومات العربية، التي من المفترض أن تكون بحثت صور دعمها للثورة الفلسطينية في مؤتمر القمة الذي عقدته بالجزائر في حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ولذلك يبقى بحث صور الدعم العربي غير الرسمي للثورة الفلسطينية غير وارد الآن، لأن الدعم الرسمي يبدو غير كافٍ في الوقت الحاضر، ولأن امكانات الشعوب العربية يمكن بكل تأكيد أن تضيف إلى الدعم الرسمي بل أن تضاعف منه وأن تزيد عليه. فما هي أولاً هذه الامكانات، وكيف يمكن توظيفها؟

وأول ما يتبادر إلى الذهن في معرض الحديث عن الامكانات الشعبية العربية هو الإمكانات البشرية التي يمكن الوصول إليها مباشرة لانخراطها في منظمات غير رسمية تضم في عضويتها مواطنين عرباً أو من أصل عربي، وتزاول نشاطها على واحد من مستويات متعددة داخل الوطن العربي أو خارجه، ويمكن أن يصبح لنشاطها صلة بمناصرة ثورة الشعب الفلسطيني. ويكشف مسح أولي أجراه الباحث عن وجود ما يزيد على مائتي منظمة عربية غير رسمية[٢]، أي لا تتبع

---

(١) أسعد عبد الرحمن، «الانتفاضة الفلسطينية: الأسباب، المسار، النتائج، الآفاق،» ورقة قدِّمت إلى: الجمعية العربية للعلوم السياسية، ندوة تدريس العلوم السياسية في جامعات الوطن العربي، ١ ـ ٣ شباط/ فبراير، ١٩٨٩، ص ٢٣.

(٢) مصطفى كامل السيد، «الامكانات الأهلية العربية ومناصرة الثورة الشعبية الفلسطينية،» ورقة قدّمت إلى: الجماعة الأهلية العربية، القاهرة، تموز/ يوليو، ١٩٨٩. وتضم ملاحق الدراسة قائمة بأسماء هذه المنظمات.

بصورة مباشرة أياً من الحكومات العربية، تمارس نشاطها في مجالات متعددة، اقتصادية ومهنية واجتماعية وثقافية وفنية واعلامية وسياسية، وعلى مستويات متعددة، على صعيد الوطن العربي ككل، أو داخل أقطار عربية محددة، أو في الدول الغربية. وبعض هذه المنظمات يجمع بين هيئات عربية وأخرى اسلامية غير عربية أو افريقية وآسيوية من خارج الوطن العربي. وما يجمع بين هذه المنظمات كلها أنها مارست بالفعل أو يمكن أن تمارس أدواراً في مناصرة ثورة الشعب الفلسطيني. ولكن الأمر المؤكد أن القليل من الامكانات غير الرسمية العربية الذي تقدر هذه المنظمات على تعبئته هو الذي استغل تحقيقاً لهذه الغاية، وأن من المتصور، بل من المفروض أن تحشد هذه المنظمات طاقات أكبر وراء هذا الهدف الذي يلتقي أغلب العرب نظرياً حوله.

أولاً: حدود عمل المنظمات غير الرسمية العربية

يقتضي الوضع الراهن للانتفاضة الفلسطينية ـ الثورة التي تجاوزت الشهر العشرين من عمرها، وهي فترة طويلة نسبياً في تاريخ أي ثورة شعبية، ودون أن تبلغ هدفها الأول باقامة سلطة وطنية على ما يتم تحريره من التراب الفلسطيني، انتهاج أساليب غير مسبوقة في العمل السياسي القومي العربي للتأثير في كل من الحكومات الغربية والحكومات العربية، بهدف تعظيم فرص بلوغ الثورة الفلسطينية أهدافها في هذه المرحلة. ومع ذلك تبرز ملاحظة أوضاع المنظمات غير الرسمية العربية، على المستويات القومية والقطرية وخارج الوطن العربي، أن هناك حدوداً مهمة على عملها في هذا الصدد، أهمها ما يلي:

١ ـ هناك عدد هائل من المنظمات غير الرسمية العربية، بل هناك قدر غير محدود من الامكانات الأهلية العربية لم تسبق الاستعانة به على نحو مؤثر في العمل القومي العربي، وأمثلة ذلك تجمعات رجال الأعمال في البلدان العربية، وغرف التجارة المشتركة بين رجال الأعمال في بعض البلدان العربية ونظائرهم في الدول الغربية، بل من المتصور أيضاً السعي إلى إدراج غرف التجارة الأجنبية العاملة في البلدان العربية، والتي يشترك رجال أعمال عرب في عضويتها في هذا المسعى. وهناك أيضاً تجمعات خريجي الجامعات الغربية في الوطن العربي الذين يمكن أن يكون لهم دور في التأثير في الرأي العام وفي الحكومات في الدول التي درسوا فيها. وبعبارة أخرى، المفروض ابتكار أساليب عمل قومي عربي جديدة تستغل **نقاط التماس** هذه بين المجتمعات العربية والمجتمعات الغربية التي يمكن أن تمارس الضغط على العدو الصهيوني.

٢ ـ يعاني العمل غير الرسمي العربي أمراض العمل الرسمي العربي نفسها في أغلب الحالات، وأبرز مثل على ذلك هو ضعف المنظمات غير الرسمية العربية في مواجهة المنظمات القطرية الداخلة في عضويتها، على نحو يشابه ضعف الجامعة العربية في مواجهة الأقطار العربية الأعضاء فيها، فلا يملك العديد من المنظمات غير الرسمية العربية إرادة مستقلة في مواجهة أعضائه. ويقصر هؤلاء الأعضاء، من ناحية أخرى، في أداء التزاماتهم تجاه المنظمة القومية، الأمر الذي يجعل الثانية تكتفي بإصدار قرارات لا تملك تنفيذها ولا تملك إلزام أعضائها بذلك، فضلاً عن افتقادها مقومات العمل الأساسية المالية والبشرية اللازمة لأداء مهامها. ولم ينجُ من هذه الأعراض سوى اتحاد المحامين العرب، ولكن على نحو متواضع أيضاً[٣].

---

(٣) مصطفى كامل السيد، «الروابط المهنية والتكامل القومي في الوطن العربي، مع إشارة خاصة إلى روابط المحامين،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٣٢ ـ ٦١.

٣ ـ يتفاوت مدى استقلال المنظمات غير الرسمية العربية، أيضاً، في بعض الحالات بحسب مفهوم العمل القومي الذي تتبناه دولة المقر. فبعض البلدان التي تستضيف منظمات غير رسمية عربية ترى أن العمل القومي هو انعكاس للارادة المشتركة لمختلف الشعوب العربية، ولذلك لا يضايقها أن يكون هناك بعض التباين بين سياسات المنظمة التي تستضيفها وسياساتها هي ذاتها، وتذهب حكومات بعض البلدان العربية الأخرى إلى أن التوجهات الصحيحة في العمل القومي العربي هي توجهاتها الخاصة، ولذلك تبذل كل الجهود للتأثير في أعمال المنظمات غير الرسمية التي تستضيفها وتتعامل معها كما لو كانت أحد أقسام وزارة خارجيتها. ويشكك هذا الوضع الأخير في مصداقية التوجه القومي لمثل هذه المنظمات، ليس من جانب الرأي العام العربي بصفة عامة فحسب، ولكن من جانب المنظمات القطرية الأعضاء في البلدان العربية الأخرى على وجه الخصوص.

٤ ـ تنعكس الصراعات العربية على عمل المنظمات غير الرسمية العربية، والسبب في ذلك واضح، وهو أن الكثير من التنظيمات المهنية والنقابية والروابط القطرية الأخرى في البلدان العربية تتعرض لقدر غير ضئيل من التأثير الحكومي، فقيادتها هي في الغالب من الحزب الواحد في الأقطار العربية ذات الحزب الواحد أو الحزب المسيطر، أو هي قريبة جداً من دوائر الحكم العليا في بلدانها، فتردد هذه القيادات في اجتماعات المنظمات غير الرسمية العربية مواقف حكوماتها، ولذلك تعرض بعض المنظمات غير الرسمية العربية لصراعات شديدة أدت إلى شلل بعضها فترة من الوقت. صحيح أن بعض هذه الصراعات قد توارى أخيراً مع عودة المنظمات المهنية والنقابية المصرية إلى الكثير من الاتحادات العربية، ولكن الخلاف حول المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في عام ١٩٧٩ لم يكن هو الخلاف العربي ـ العربي الوحيد الذي أثر في فعالية المنظمات غير الرسمية العربية[٤].

٥ ـ تعاني المنظمات غير الرسمية العاملة على المستوى القطري مشاكل متعددة تتمثل في **ضيق هامش حرية الحركة** المتاح لها في بعض البلدان بسبب القيود الواردة على النشاط الأهلي فيها، سواء أكانت ذات طبيعة إدارية أم سياسية ناجمة عن ميل الحزب الواحد أو المسيطر إلى صبغ كل المنظمات الأهلية المهمة بطابعه، كما أن الوجود الفاعل لهذه المنظمات لا يتجاوز العاصمة أو بعض المدن الكبرى، ولا يشمل سوى قسم ضئيل من عضويتها كما هي الحال في معظم النقابات المهنية المصرية، وأخيراً ينشغل بعضها بما في ذلك الأحزاب السياسية بالقضايا القطرية الصرف على نحو لا يدع طاقة كبيرة للعمل القومي. بل إن الأدهى من ذلك أن بعض الأحزاب السياسية العربية يتبنى مواقف معادية للثورة الفلسطينية، بل سبق لهذا البعض قبول التحالف مع العدو الصهيوني مثلما هي الحال بالنسبة إلى بعض الأحزاب اللبنانية. وأخيراً فقد تتردى الأوضاع في بعض البلدان العربية على نحو يجعل بعض الأحزاب مشغولة بقضايا بقاء الوطن، وكل من السودان ولبنان مثلان حيّان على ذلك، أو تتعرض قيادات الحزب وأعضاؤه للملاحقة داخل الوطن وخارجه بحيث تصبح مسألة استعادة قدر معقول من الاحترام لحقوق الانسان في وطنهم هي القضية الأولى لهم. ومع ذلك فقد تطورت الأوضاع في بعض البلدان العربية منذ منتصف السبعينات في بعض الحالات وفي السنوات بل في الشهور الأخيرة للبعض الآخر بحيث يمكن

---

(٤) لمزيد من التفاصيل حول أثر هذه الصراعات في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، انظر: هالة أمين، **الحركة النقابية العربية في مواجهة عملية الصلح المنفرد** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠).

القول إن هامش الحركة المتاح أمام التنظيمات غير الرسمية على الصعيد القطري قد اتسع بدرجة كبيرة في كل من المغرب ومصر والسودان وتونس والجزائر واليمن العربية على نحو ملحوظ، وان مجال العمل القومي لنصرة الثورة الفلسطينية هو موضع الترحيب في أغلب البلدان العربية الأخرى.

فما هي الأهداف التي يتعين على هذا العمل الاسترشاد بها في الأجل القريب؟

ثانياً: أهداف العمل غير الرسمي العربي لمناصرة الانتفاضة الفلسطينية في الوقت الحاضر

من الواضح أن تحديد أهداف العمل غير الرسمي العربي لمناصرة الانتفاضة ـ الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة هو مهمة سياسية بالدرجة الأولى، ينبغي أن يضطلع بها القائمون على هذا العمل أنفسهم وليس الباحثون الأكاديميون. ومع ذلك فإن الباحث العلمي الملتزم بأهداف التحرر العربي يمكنه أن يقترح بعض الاعتبارات التي تساهم في التحديد الصحيح لأهداف هذا العمل، كما يمكنه أن يضع على بساط النقاش عدداً من القضايا يمكن أن يؤدي الحوار حولها بين ممثلي المنظمات غير الرسمية العربية إلى بلورة غايات جهدهم القومي في مناصرة الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة من تطورها.

ولعل الواقعية هي أول الاعتبارات التي ينبغي الاسترشاد بها عند تحديد هذه الأهداف. وتنبع هذه الواقعية من الحدود المفروضة على العمل غير الرسمي العربي سواء على المستوى القومي أو على المستوى القطري، كما أوضحت الفقرات السابقة، ولكنها تنبع كذلك من بعض التجارب التي جرت في الآونة الأخيرة وحددت لنفسها بعض المهام التي بدت صعبة التحقيق إن لم تكن مستحيلة منذ البداية، وعندما ظهر العجز عن تنفيذ هذه المهام كانت النتيجة هي التوقف تماماً في منتصف الطريق ونفاد الصبر(٥).

الاعتبار الثاني هو ضرورة التجاوب مع روح الانتفاضة، ويعني ذلك أنه إذا كان من المتصور أن تتجاوز غايات هذا العمل الأهداف التي تحددها انتفاضة الشعب الفلسطيني لنفسها في الوقت الحاضر، إلاّ أنه سوف يكون من الضار أن يكون هناك تباين شديد، أو حتى تناقض بين هذه الأهداف. كما أنه سوف يكون من الضار أن تمثل هذه الأهداف تراجعاً عما ترفعه الانتفاضة من شعارات. وبوضوح أشد، إذا كان الهدف الذي تسعى إليه الثورة الفلسطينية في الوقت الحاضر هو إقامة دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع دولة اسرائيل وتتعايش معها، فينبغي ألا يسعى العمل غير الرسمي العربي في هذه المرحلة إلى غاية أخرى تتجاوز صيغة الدولتين، أو تكون أقل من هذه الصيغة.

والاعتبار الثالث هو ضرورة التحلي بالمرونة في تحديد أهداف العمل غير الرسمي العربي، بحيث يكون متماشياً مع تطور الثورة الفلسطينية، فإذا ما انتهت فصائل هذه الثورة الشعبية في

---

(٥) حول مناقشة الكاتب لتجارب مناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني في مصر، انظر:
M.K. El-Sayed, «The Egyptian People and the Palestinian Cause since Sadat's Visit to Jerusalem,» *Journal of Palestine Studies* (Summer 1989).

الضفة الغربية وغزة إلى الميل من جديد إلى النضال المسلح، فينبغي ألا يأتي هذا التطور وكأنه مفاجأة غير متوقعة للقائمين على ادارة العمل غير الرسمي العربي، وإنما ينبغي أن يتمكنوا من التنبؤ في الوقت المناسب بقرب حدوثه، وتغيير أساليب عملهم على نحو يسهل من تحقيقه. ومن ناحية أخرى، إذا كانت الثورة الفلسطينية تميل إلى تجربة تصعيد أعمال العصيان المدني قبل التفكير في تصعيد النضال المسلح، فإن ذلك بدوره يجب أن ينعكس على المهام المحددة التي تقوم بها المنظمات غير الرسمية العربية.

والاعتبار الرابع هو أن قيمة أي عمل غير رسمي عربي في هذه المرحلة سوف تتحدد بمقدار مساهمته في تمكين الانتفاضة الفلسطينية من الاستمرار والانتقال إلى آفاق جديدة. وإذا كان بعض الكتابات قد فسر انطلاق الثورة الشعبية الفلسطينية في صورتها الراهنة منذ عام ١٩٨٧ بأنه علامة على اليأس الفلسطيني من فعالية أي عمل قومي عربي رسمياً كان أو غير رسمي[٦]. وإذا كان استمرار الثورة الفلسطينية إلى ما يتجاوز العشرين شهراً هو عمل خارق للعادة ولكل التوقعات وبجميع المعايير، فليس أقل من أن يسهل هذا العمل العربي غير الرسمي في هذه المرحلة من استمرار الانتفاضة بتمكين قياداتها الوطنية من تذليل العقبات التي يضعها المحتل الاسرائيلي في طريقها، ومن تمكين المؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة من مواصلة عملها على نحو يمكن الجماهير الفلسطينية هناك من التكيف على نحو أكبر مع طريقة الحياة الجديدة التي فرضتها الانتفاضة، والتي تكيفت معها بالفعل بدرجة تثير التقدير والاعجاب.

وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكن التصور أن يتوخى العمل غير الرسمي العربي لدعم الثورة الفلسطينية في المرحلة الحالية الأهداف التالية:

١ ـ الضغط على الحكومات العربية كي تنفذ الالتزامات التي تعهدت بها في قمة الجزائر لمناصرة الثورة الفلسطينية ولم تف بمعظمها حتى الآن، وللحيلولة دون تقديمها المزيد من التنازلات أو دفعها لقيادة منظمة التحرير لاتخاذ مواقف تكون تراجعاً أو تطرفاً عما ارتضته جماهير الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة من غايات في الوقت الراهن.

٢ ـ استخدام الوجود العربي في أوروبا الغربية من أجل دفع حكومات هذه الدول إلى تطوير مواقفها المتعاطفة عموماً مع انتفاضة الشعب الفلسطيني من أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية والتعبير عن ذلك بطريقة ملموسة من خلال تقديم صور متعددة من المساعدة للشعب الفلسطيني.

٣ ـ استخدام الوجود العربي في الولايات المتحدة، وتجنيد كل المنظمات والتجمعات العربية ذات الصلات بالولايات المتحدة الأمريكية لكسب قطاعات أوسع من الرأي العام الأمريكي لمصلحة مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة في اقامة دولته، ولمحاولة النفاذ إلى مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة لتطوير الموقف الأمريكي إلى التبني الواضح لموقف أكثر عدالة في مواجهة الشعب الفلسطيني، والتعبير عن هذا الموقف بمطالبة الدوائر الاسرائيلية الحاكمة باحترام الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

٤ ـ تكثيف التواصل السياسي العربي مع الحكومات والقوى السياسية في الدول الصديقة

---

(٦) Ann Mosely Lesch, «The Palestinian Uprising: Causes and Consequences,» *Universities Field Staff International*, vol. 1, no. 1 (1988/1989), pp. 1-5.

خصوصاً في شرقي أوروبا فضلاً عن بلدان العالم الثالث حتى يكون هناك رأي عام مواكب للمواقف الرسمية لهذه الدول التي لا تزال تقف وراء المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، وللحيلولة دون أن تؤدي ظروف الانفراج السياسي الذي يشهده بعض هذه البلدان، خصوصاً الاتحاد السوفياتي وبولندا والمجر، إلى تمكن العناصر الصهيونية من اكتساب أرضية جديدة ودفع حكومات هذه البلدان إلى اتخاذ مواقف أقل تشدداً في مواجهة اسرائيل.

٥ ـ تقديم مختلف المساعدات المادية والمعنوية التي يقتضيها نضال الشعب الفلسطيني في الوقت الحاضر.

٦ ـ اقامة جهاز دائم صغير الحجم، يعمل على ترجمة هذه الأهداف العامة إلى مهام محددة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية داخل البلدان العربية وعلى مستوى الوطن العربي وفي العلاقات مع الدول غير العربية، سواء أكانت من بين الدول الغربية أم الاشتراكية أم دول العالم الثالث، بحيث لا تصبح هذه الأهداف مجرد شعارات ترفع في الهواء وإنما تصبح خططاً محددة في كل مجال، يجري تنفيذها في آجال زمنية معلومة وتتم متابعتها ومراجعتها بقصد تسهيل انتقال الثورة الفلسطينية والعمل القومي العربي ذاته إلى آفاق جديدة.

وسوف تعرض الأقسام التالية ترجمة هذه الأهداف إلى مهام محددة في مجالات العمل غير الرسمي العربي المختلفة وتصوراً حول اقامة الأداة التي تسمح بتحقيق هذه المهام.

ثالثاً: مجالات العمل غير الرسمي العربي

لا شك في أن المجالات التي يمكن أن يطرقها العمل غير الرسمي متنوعة تشمل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية، ويمكن أن تجري الجهود في هذه المجالات على مستويات متعددة داخل كل قطر عربي وعلى مستوى الوطن العربي ككل، ويمكن أن تتباين أيضاً وجهة هذه الجهود، فبعضها موجه إلى الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة، والبعض الآخر موجه إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك منها ما يتوجه إلى الرأي العام والحكومات في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ومن الضروري أن تمتد هذه الجهود أيضاً إلى الدول الصديقة، سواء أكانت من الدول الاشتراكية أم من بلدان العالم الثالث. وأخيراً، يرى البعض أن يتوجه بعض هذا الجهد إلى الرأي العام الاسرائيلي ذاته.

وسوف تتناول الأقسام التالية بعض وجهات العمل غير الرسمي العربي في هذه المجالات كلها، وتقترح بعض التصورات لمهام يمكن تعبئة جهود المنظمات والشخصيات غير الرسمية العربية حولها. ومن الواضح أن هذه التصورات هي مجرد أمثلة، ويمكن مع ايجاد آلية العمل المناسبة في كل مجال، صياغة قائمة أكثر تفصيلاً بالمهام التي يتعين القيام بها عبر فترة محددة من الزمن.

١ ـ المجال السياسي

يتمثل أهم توجهات العمل غير الرسمي العربي في هذا المجال فيما يلي:

أ ـ السعي إلى دعم الوحدة بين قوى الثورة الفلسطينية في الوطن المحتل. وتنبعث أهمية

هـذه القضية ممـا بدا في بعض الأحيـان من تنافـر، بل تنـاقض في توجهـات عمـل قـوى الثـورة الفلسطينية، وخصوصاً مع تصاعد دور حركة المقاومة الاسلامية (حمـاس) التي لم تكتف باتخـاذ مـواقف من القوى السيـاسية الاسرائيليـة الرافضـة للاحتـلال، ومن تكييف طبيعـة النضـال في الأراضي المحتلة على نحو يختلف مع باقي قوى الثورة الفلسطينية، ولكن انفـردت أحيانـاً بالـدعوة إلى أعمال احتجاج في غير الأيام التي كانت تدعو إليها القيادة الموحدة للانتفاضة، الأمر الذي بـدا تنافساً في غير محله وبعثرة للجهود. وقد ذكر بعض الصحف المصرية أن قيادة الاخـوان المسلمين في مصر قد بذلت جهوداً موفقة لتقليل شقة الخلاف بين قوى الانتفاضة، وكان ذلك استجابة لرجاء قيـادة منظمة التحـرير الفلسطينيـة[٧]. ويمكن القول إن القيـادات الاسلاميـة في البلدان العـربية مدعوة على نحو خاص إلى بذل الجهود للحرص على تجنب تكرار مثل هذه المواقف التي خلقت فيما يبدو قدراً من التوتر بين قوى الثورة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

ب ـ العمل على دعم الوحدة داخل صفوف منظمة التحرير. ولا شك في أن هذه القضية لهـا أهميتها الحيوية أيضاً في ضوء تكرار الانقسامات داخل قيادة المنظمة، خصوصـاً منذ غـزو لبنان عام ١٩٨٢ وتفجر هـذه الانقسامـات أحيانـاً في صورة صراع مسلـح، على أرض لبنـان على وجـه الخصوص. وقد ظهر بعض هذه الانقسامات من جديد خلال الشهور الأخيرة، وإن كانت قد دارت هذه المرة عبر صفحات الجرائد وأمكن احتواؤها إلى حد بعيد[٨].

ومن المؤكد أنه كان من الممكن كذلك احتواء الانقسـامات التي تفجـرت على أرض لبنـان لو التزمت القوى غير الرسمية العربية كلها باحترام المؤسسات الشرعية الفلسطينيـة التي هي الإطار الطبيعي لحسم مثل هذه الخلافات الفلسطينية، وطلبت من الحكومات العربيـة أيضاً التـوقف عن مساندة طرف دون طرف آخر في هذا الصراع. وعلى أي حال، ورغم دقة هذه القضية وحساسيتهـا الشديدة فإن أحد واجبات القوى والشخصيات غير الرسمية العربية هو الحرص على وحدة قيـادة منظمة التحرير الفلسطينية، وضرورة مواصلة تدخلها بالشكل المنـاسب لدى الأطـراف المعنية وفي الوقت المناسب من أجل الحيلولة دون تحوّل الخلاف إلى صراع مسلح من جـديد يجعـل البندقيـة الفلسطينية تتوجه إلى الصدر الفلسطيني.

ج ـ ايجـاد قنوات للتواصل مع الجماهير والمؤسسات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وذلك لترجمة التعاطف العام مع ثورة الأراضي المحتلة إلى قناعة لدى المـواطنين الفلسطينيـين هناك بـأن ملايين من العرب يقفون وراءهم. اضافة إلى صور الدعم الأخـرى التي سوف يجـري عرضهـا في الأقسام التالية، فربما يكون من المفيد اقتباس بعض أساليب الانتفاضة باختيـار أيام عـلى فترات دورية للإعراب عن التضامن معها يجري بمناسبتها تنظيم حملات ارسال خطابات إلى مؤسسـات معينة أو شخصيات معينة في الضفة الغربية وغزة، وتنظيم مؤتمرات في البلـدان العربيـة كافـة في هـذه المناسبـات للتعبير عن هـذا التضامن، ويجـري الاعلان عنهـا عبر أجهـزة الاعلام العـربية والدولية المسموعة والمقروءة في الأراضي المحتلة.

د ـ حث الحكومات العربية على الالتزام بمساندة الخط السياسي الذي يتبناه كل من القيادة

---

(٧) فهمي هويدي، «هؤلاء الأصوليون في الأراضي المحتلة،» **الأهرام**، ١٩٨٧/١٢/٨.

(٨) أنظر: «قيادات فلسطينيـة تستغرب تصريحـات حواتمـة: «لم نبحث تشكيل حكـومة ولم نختلف»،» **اليـوم السابع**، العدد ٢٤٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ١٤.

الموحدة للانتفاضة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والامتناع عن ممارسة ضغوط على قيادة المنظمة لتقديم تنازلات جديدة استجابة لرغبات الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن أن يتخذ ذلك صورة توجيه خطابات إلى رؤساء البلدان العربية من جانب قيادات المنظمات غير الرسمية في كل بلد عربي، وقد يتخذ ذلك أيضاً صورة توجيه خطاب واحد مشترك من جانب كل هذه القيادات مجتمعة إلى الملوك والرؤساء كلهم. وقد يكون من المناسب تحديد أيام معينة يوجه فيها مثل هذه الخطابات، فضلاً عما قد يقتضيه بعض التطورات. وأن تنظم أيضاً حملة خطابات على مستوى واسع في كل بلد عربي في هذه الأحوال دعماً للجهود التي يبذلها في هذا الصدد قادة المنظمات غير الرسمية.

هـ ـ الاستفادة من التجمعات العربية في الدول الغربية أو تجمعات العرب الذين تعاملوا أو يتعاملون مع بعض المؤسسات الغربية مثل روابط خريجي الجامعات الأمريكية والبريطانية في الوطن العربي ورجال الأعمال العرب، هذه الروابط التي لها علاقات ثابتة بمؤسسات غربية، وذلك لاستخدام أساليب العمل السياسي المألوفة في هذه المجتمعات مثل تنظيم حملات خطابات ومكالمات هاتفية وإرسال بيانات إلى الصحف وتنظيم مسيرات وعقد مؤتمرات للمطالبة بالتضامن الفعال مع ضحايا انتهاكات حقوق الانسان في الأراضي المحتلة، ولحث قيادات الأحزاب السياسية وأعضاء المجالس التشريعية ووزراء الخارجية ورؤساء الوزارات والدول لبذل كل ما يستطيعون من جهد لإنهاء الاحتلال العسكري الاسرائيلي الذي هو المصدر الأساسي لمعظم هذه الانتهاكات. ويمكن أن تنظم هذه الجهود بالتعاون مع المنظمات المماثلة في الدول الغربية التي تتعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني. ويستحسن تكرار هذه الجهود على فترات دورية وفي مناسبات معينة، مثل «يوم الأرض» و «ذكرى مذبحة نحالين»... الخ.

و ـ تذكير الحكومة البريطانية على وجه الخصوص بالمسؤوليات التي تتحملها تجاه الشعب الفلسطيني باعتبار أن اصدارها وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧هو الذي سهل للوكالة اليهودية أن تنمي الوجود الصهيوني على أرض فلسطين، وأن عدم تحملها لمسؤولياتها كدولة الانتداب هو الذي ولد المشكلة الفلسطينية. ويمكن أن يتولى اتحاد المحامين العرب إعداد الدراسات المناسبة حول امكانية توجيه الحكومات العربية إلى محكمة العدل الدولية لمطالبة بريطانيا بتحمل مسؤولياتها في هذا الخصوص.

ز ـ التعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب ومنظمات حقوق الإنسان واللجان الدولية لمناصرة الثورة الفلسطينية لتنظيم محاكمة دولية لإسرائيل على انتهاكاتها لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة. على أن يجري عقد هذه المحاكمة على غرار محكمة رسل والمحكمة الدائمة للشعب في إحدى العواصم الأوروبية والسعي إلى تغطيتها اعلامياً على نطاق واسع.

ح ـ المحافظة على قنوات اتصال دائمة مع المنظمات غير الرسمية في الدول الصديقة في العالم الاشتراكي وفي العالم الثالث، لتأكيد مواكبة الرأي العام في هذه الدول للمواقف المتعاطفة مع القضية الفلسطينية التي يتبناها أغلب هذه الحكومات، وللحيلولة دون أن يؤدي الانفراج السياسي الذي يشهده بعض الدول الاشتراكية إلى بروز نجم العناصر الصهيونية من جديد الضاغطة على حكومات هذه الدول للتراجع عن مواقفها المناصرة للحقوق الوطنية الفلسطينية. ويمكن أن تتولى الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي والأحزاب الأخرى الوطنية والاشتراكية ذات الصلات الطيبة بحكومات هذه البلدان قسطاً مهماً من هذه المسؤولية.

ط ـ تحديد موقف واضح من قضية التعامل مع القوى السياسية الاسرائيلية التي ترفض سياسة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. والجدير بالذكر أن موقف كل من القيادة الموحدة للانتفاضة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد تطور كثيراً بالنسبة إلى هذه المسألة، بينما يرفض معظم القوى السياسية العربية الاعتراف بأهميتها. وإذا كانت جماهير الضفة الغربية وغزة قد رحبت بمشاركة هذه القوى السياسية الاسرائيلية معها في أعمال احتجاج مشتركة ضد الاحتلال، وإذا كانت قيادة منظمة التحرير تلتقي منذ فترة من الزمن بقيادات اسرائيلية ويهودية غربية ذات مواقف سياسية متباينة فربما قد آن الأوان من وجهة نظر البعض، كي يتطور موقف القوى السياسية العربية غير الرسمية في اتجاه مواز. ويرى أصحاب وجهة النظر هذه أن العرب يمكنهم أن يستفيدوا من إقامة علاقات مباشرة بالقوى السياسية الاسرائيلية من أجل تعميق فهمهم للكيان الصهيوني من ناحية ومن أجل توسيع نطاق معسكر السلام داخل اسرائيل من ناحية أخرى. بينما يذهب أصحاب وجهة النظر المضادة إلى أن إقامة مثل هذه العلاقات هي تكريس للأوضاع التي خلقتها المعاهدة الاسرائيلية ـ المصرية في الوطن العربي، والتي مثلت كسراً لحائط الرفض العربي لاسرائيل. ومع ذلك فإن وجود قوى سياسية اسرائيلية معادية للاحتلال، مناصرة للانتفاضة، مشاركة في فضح الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وغزة، ودخول قوى الثورة الفلسطينية في الأراضي المحتلة وخارجها في علاقات متنوعة معها، يلقي على ممثلي المنظمات غير الرسمية العربية مسؤولية اتخاذ موقف واضح من هذه العلاقات، وربما يكون الحد الأدنى لهذا الموقف هو التوقف عن إدانة مثل هذه الاتصالات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، فأصحاب القضية هم أقدر على معرفة أساليب النضال الملائمة، وخصوصاً إذا كان الجهد العربي الرسمي وغير الرسمي لم يثمر إلاّ تكريس الاحتلال الاسرائيلي لأراض عربية غير فلسطينية وتصاعد مظاهر العدوانية الاسرائيلية، كما أن تاريخ الصراعات الدولية في القرن العشرين لم يعرف صراعاً آخر يرفض أطرافه التحاور المباشر حوله. وربما يتجاوز موقف هذه القوى ذلك الحد الأدنى، ليصل على الأقل إلى توزيع للأدوار فيما بينها على نحو يضمن باستمرار، كسب المزيد من الأنصار لمعسكر السلام القائم على العدل.

٢ ـ المجال الاقتصادي

تشير تحليلات مختلفة للأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أنه في حين كبدت الثورة الفلسطينية الاقتصاد الاسرائيلي خسائر فادحة تقدر بحوالى ٦٥٠ مليون دولار خلال الشهور الستة الأولى للانتفاضة، أي بما يزيد على مائة مليون دولار شهرياً، نتيجة توقف عدد كبير من العمال الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل، وخصوصاً في قطاع البناء، وانخفاض عدد السياح الذاهبين إلى اسرائيل بنسبة تصل إلى الربع تقريباً مقابلة بالسنوات السابقة، فضلاً عن مقاطعة المنتوجات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ورفض دفع الضرائب لسلطات الاحتلال الاسرائيلي، اضافة إلى التكاليف المباشرة وغير المباشرة لإبقاء العدو الصهيوني أعداداً كبيرة من قواته لمقاومة الانتفاضة في تلك الأراضي، إلاّ أن التحليلات نفسها تشير إلى الأعباء الاقتصادية الثقيلة للاحتلال الاسرائيلي، التي تتمثل في ضم سلطات الاحتلال لمساحات واسعة من الأراضي الخصبة إلى المستوطنات الاسرائيلية أو اغلاقها في مواجهة المواطنين الفلسطينيين، والقيود المفروضة على تصدير منتوجات الضفة والقطاع إلى اسرائيل أو إلى البلدان العربية، وعدم توافر التمويل الكافي للمشروعات الزراعية والصناعية، والصعوبات البالغة أمام ايصال أموال الدعم، إذا توافرت، للمواطنين الفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستويات الدخل وارتفاع نسبة البطالة

بينهم واضطرار أعداد مهمة، من الشبان الفلسطينيين خصوصاً، إلى الهجرة إما إلى البلدان العربية أو إلى دول غربية[٩].

من ناحية أخرى، ورغم التزام الحكومات العربية بتقديم حوالى ٤٣ مليون دولار شهرياً لمنظمة التحرير دعماً للانتفاضة، فإن القليل من هذه الالتزامات قد وصل إلى المنظمة. ومن ناحية ثالثة لم تصل الجهود الشعبية لدعم الانتفاضة في البلدان العربية في أي بلد إلى مستوى يصل إلى ما قُدم من إيطاليا وحدها حيث بلغ ١٥ مليون دولار في دفعة أولى، وفقاً لما ذكره أحد المسؤولين في اللجنة الوطنية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية. لذلك فإن المنظمات غير الرسمية العربية تواجه مهاماً على درجة عالية من الحيوية لتخفيف الأعباء الاقتصادية للاحتلال في الضفة الغربية، ولإحكام الحصار الاقتصادي العربي حول اسرائيل، ولتوجيه اهتمام الولايات المتحدة إلى أنه من الممكن أن تؤدي مساندتها لاسرائيل إلى تعرض المصالح الاقتصادية الأمريكية في الوطن العربي للخطر.

وفي هذا المجال يمكن طرح عدد من المهام تضطلع بها المنظمات غير الرسمية العربية:

أ ـ حث الحكومات العربية على الوفاء بالتزاماتها التي أخذتها على نفسها في قمة الجزائر مساندة للثورة الفلسطينية، وتذكيرها بهذه الالتزامات بصفة مستمرة ونشر قائمة البلدان التي لم تنفذ التزاماتها على نطاق واسع بين الحين والحين.

ب ـ اعداد قائمة بالعرب أصحاب المليارات سواء من المقيمين في الوطن العربي أو من المقيمين خارجه، وحثهم على أن يظهروا تجاه القضية الفلسطينية مستوى الحماس نفسه الذي أظهره الأثرياء اليهود في الماضي في جميع المجالات، وليكن لهم في تاريخ أسرة روتشيلد اليهودية العبرة والمثل، وأن يتأملوا فيما كتبه بيتر رايت الذي كان يعمل في جهاز مكافحة الجاسوسية البريطاني (MI5) عن أحد نجوم هذه الأسرة فيكتور روتشيلد ومدى ولائه لاسرائيل، وليكن لهم أيضاً في قصص تبرعات اليهود الأمريكيين لاسرائيل مثل يتبع[١٠].

ج ـ فتح الباب أمام المواطنين العرب أياً كانت مستويات دخولهم أو أعمارهم لتقديم المساهمات المالية والعينية لدعم النضال الفلسطيني، وذلك عن طريق تجميع التبرعات بالمبالغ الصغيرة، وابتكار وسائل للوصول إلى طلاب المدارس وعمال المصانع وغيرهم من الفئات محدودة الدخل، عن طريق تحصيل تبرعات صغيرة، وكذلك الحصول على موافقة الحكومات العربية على اصدار طوابع بريد يخصص دخلها لمصلحة الانتفاضة، كما يمكن أيضاً اقتراح تحصيل رسوم بسيطة على تذاكر السينما والمسرح، مثلاً.

د ـ تشجيع المواطنين العرب على تقديم تبرعاتهم لمصلحة الانتفاضة في صورة مساهمات عينية، كما قد يكون من المناسب تخصيص بعض حصيلة التبرعات النقدية لشراء الأطعمة

---

(٩) فؤاد بسيسو، «تقرير عن ندوة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للتطورات الجارية في الوطن المحتل،» **شؤون عربية**، العدد ٥٧ (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ١٧٨ ـ ١٨٥، و

Judith Gabriel, «The Economic Side of the Intifadah,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 18, no. 69 (Autumn 1988), pp. 198-213.

(١٠) Peter Wright and Paul Greengrass, *Spycatcher: The Candid Autobiography of a Senior Intelligence Officer* (New York: Viking Press, 1987), pp. 345-347.

والأغطية والملابس والأدوية التي تشتد الحاجة إليها في الضفة الغربية وقطاع غزة وخصوصاً في مخيمات اللاجئين.

هـ ـ الاتصال بوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين (UNRWA) من أجل تيسير مهمة ايصال حصيلة الدعم، التي يجري تجميعها من البلدان العربية المختلفة ومن المواطنين العرب أو من ذوي الأصل العربي في دول المهجر، إلى المناطق التي تشتد حاجتها إلى مثل هذه التبرعات في الضفة الغربية وغزة، والتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية حول خلق قنوات أخرى.

و ـ تحديد أهداف كمية لقيمة الدعم الذي تسعى المنظمات غير الرسمية العربية إلى جمعه من كل بلد عربي على أن يتناسب هذا الدعم مع مستويات الدخل السائدة في كل بلد على حدة، ومراجعة أساليب العمل المتبعة وفقاً لمدى النجاح في بلوغ هذه الأهداف، وتعديلها بحسب تطور حاجات الانتفاضة والقدرة التنظيمية على جمع هذه المساهمات.

ز ـ الاقتداء بالمثل الذي ضربته دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي أصدرت قرارات لتشجيع صادرات الضفة الغربية وغزة، وذلك بتسهيل وصول هذه الصادرات إلى الأسواق الغربية ذات الحاجة إليها، وتذليل العقبات الادارية التي تعترض عبور هذه الصادرات الحدود الأردنية ومساهمة جماعات رجال الأعمال في البلدان العربية في تحقيق ذلك.

ح ـ تشكيل فرق مقاطعة في كل البلدان العربية خصوصاً تلك المحيطة باسرائيل وذلك لضمان عدم استغلال الحكومة الاسرائيلية فتح الجسور أمام صادرات الضفة الغربية وغزة لتشجيع صادراتها هي، ومراقبة الأسواق العربية أيضاً لمنع وصول المنتوجات الاسرائيلية إليها تحت أي صورة من الصور مثل ما تكرر حدوثه في الماضي، ويحدث الآن بالفعل في بعض البلدان العربية.

ط ـ التفكير في تنظيم حملات مقاطعة لبعض الصادرات والأنشطة الأمريكية في الوطن العربي، تكون رمزية في البداية ثم تتطور بعد ذلك على نحو أوسع، وذلك لجعل الحكومة الأمريكية تدرك ضرورة دفع ثمن لقاء استمرار سياستها المتحيزة لمصلحة اسرائيل. وقد تنظم هذه الحملات في البداية لمدة يوم واحد في كل بلد عربي أو في كل البلدان العربية إذا أمكن لمقاطعة السجائر الأمريكية مثلاً، أو يقوم عمال الشحن في الموانىء والمطارات العربية بالتوقف عن خدمة السفن والطائرات الأمريكية في كل البلدان العربية يوماً واحداً في البداية، مع اعلان العزم على تكرار مثل هذه المقاطعة وتوسيع نطاقها في المستقبل إذا ما استمرت السياسات الأمريكية المماثلة لاسرائيل.

ي ـ توجيه جهود الدعم المالية والعينية لتقوية امكانات الصمود الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة، وذلك بالتنسيق مع كل من القيادات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، إن أمكن، ومع منظمة التحرير الفلسطينية.

ك ـ استشراف آفاق المستقبل الاقتصادي للأراضي المحتلة من الآن، وتعبئة امكانات جمعية البحوث الاقتصادية العربية، ونقابات المهندسين، والمهندسين الزراعيين في البلدان العربية لرسم خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة فلسطين المستقلة وخصوصاً بالنظر إلى امكانات التكامل الاقتصادي بينها وبين الأردن والبلدان العربية الأخرى المجاورة.

٣ ـ المجال الاجتماعي

تشير البيانات الموثوقة عن الأراضي المحتلة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية فيها على نحو كبير في خلال السنوات الأخيرة[١١]، ويرجع هذا التدهور إلى السياسات الاقتصادية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي، وما ترتب على ذلك من غياب الدعم الضروري لمؤسسات الرعاية الصحية والاجتماعية، فضلاً عن العجز عن مواجهة حاجات الاسكان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع معدلات البطالة، خصوصاً بين خريجي الجامعات الذين يقدر عددهم سنوياً بحوالى ٢٥٠٠ خريج لا يجد سوى سدسهم تقريباً (٤٠٠) فرص عمل مناسبة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الهجرة من الأراضي المحتلة من ٨٠٠٠ إلى ٢٣٠٠٠ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦.

وعلى الرغم من البيانات الاسرائيلية التي تشير إلى تحسن الأوضاع الصحية في الأراضي المحتلة، تؤكد المصادر الفلسطينية تدهور الأوضاع في المستشفيات الحكومية واغلاق بعض التخصصات المهمة وإعادة توزيع الأسرَّة بين المستشفيات وغياب المستشفيات ذات المنشآت والأساليب الفنية المتطورة وعدم كفاية خدمات الأطفال ورعاية المواليد، الأمر الذي ترتب عليه عدم انخفاض معدلات وفيات الأطفال.

وفي ظل هذه الظروف ارتفعت نفقات الرعاية الصحية الخاصة، ويضطر الكثير من مواطني الأراضي المحتلة إلى الاعتماد على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الطبية الاسرائيلية.

ويزداد الضغط على مؤسسات الرعاية الصحية في الأراضي المحتلة بسبب سياسة المحتل الاسرائيلي في مقاومة الانتفاضة التي أدت إلى سقوط مئات من القتلى بين الفلسطينيين تجاوز عددهم في أثناء كتابة هذه السطور ٤٥٠ قتيلاً وفقاً للمصادر الاسرائيلية، كما بلغ عدد الجرحى أكثر من ٢٠ ألفاً وقد تزايدت أعدادهم خلال الشهور الأخيرة لتصل إلى ما يتجاوز المائة يومياً.

من ناحية أخرى يؤدي مجمل سياسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية إلى تفاقم أوضاع السكن في الضفة الغربية، فالقيود المفروضة على قطاع الأعمال عموماً وعلى البناء خارج كردونات القرى والمدن تؤدي إلى عجز متزايد في توفير حاجات السكن للأسر الجديدة في الأراضي المحتلة، فضلاً عن الأسر التي تفقد منازلها نتيجة التدابير الانتقامية التي تلجأ إليها سلطات الاحتلال وتشمل تدمير المنازل.

يقابل هذا التدهور في الأوضاع الاجتماعية في الأراضي المحتلة عجز متزايد كمي وكيفي في الامكانات التي تملكها مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الضفة والقطاع، الأمر الذي لا يدع خياراً أمام المواطنين الفلسطينيين هناك سوى الهجرة أو التشرد[١٢].

لذلك، فإن المنظمات غير الرسمية العربية مدعوة بإلحاح إلى تصعيد الاهتمام بهذا الجانب

---

(١١) انظر: الخبراء العرب في الهندسة والادارة (TEEM)، «الرعاية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين،» ورقة قدّمت إلى: اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، القاهرة، ١٩٨٥.

(١٢) Jim Lederman, «Dateline West Bank: Interpreting the Intifada,» *Foreign Policy*, no. 72 (1988), pp. 320-346.

الاجتماعي حرصاً على صمود السكان في الأراضي المحتلة. ويقتضي ذلك انجاز عدد من المهام من بينها:

أ ـ رسم سياسة للدعم العربي الرسمي وغير الرسمي في المجال الاجتماعي يتماشى بوضوح مع الحاجات الملحة في الأراضي المحتلة وذلك بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة الانتفاضة، والتشجيع على ايجاد جهاز أو مجموعة عمل للمتابعة داخل الأراضي المحتلة.

ب ـ التركيز على بعض القطاعات ذات الأولوية وخصوصاً الشبان الذين يحتمل أن يأتي أغلبية المهاجرين منهم، وكذلك الأطفال بسبب دقة أوضاعهم في ظروف التدهور العام للأحوال في الأراضي المحتلة.

ج ـ السعي إلى تعبئة أكبر قدر من المعونات العينية في شكل أطعمة وأغطية وملابس وأدوية وأجهزة رعاية صحية، والتي قد يكون من الأسهل نسبياً ايصالها إلى القطاعات المحتاجة.

د ـ الاستفادة من امكانات المجلس العربي للطفولة والتنمية واتصالاته الدولية، وذلك لتقديم المساعدات إلى كل من الأطفال والأمهات في الأراضي المحتلة، بالتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة المختصة.

هـ ـ تكوين جمعيات تضامنية محددة لتقديم العون لقطاعات معينة من الشعب الفلسطيني، مثل جمعية دعم الأسرة الفلسطينية وجمعية رعاية أسر شهداء الانتفاضة وجمعية رعاية الطفل الفلسطيني وجمعية أصدقاء ابن الشهيد الفلسطيني.

و ـ عقد لقاءات للمنظمات النقابية والمهنية والفئوية عربياً ودولياً، مثل نقابات الأطباء والمهندسين والصحافيين والمرأة والشبان والقانونيين، والبحث في الأشكال العملية للتضامن من قبل كل قطاع من هذه القطاعات مع قرينه الفلسطيني، وإيجاد السبل الكفيلة بتنفيذ ذلك، وإيصاله إلى الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.

٤ ـ التعليم

على الرغم من القيود الشديدة التي أدخلتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية على المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية وغزة على جميع مراحلها، والشروط المتشددة التي فرضتها على هيئات التدريس الجامعية، وتغييرها لمحتوى بعض المناهج، وحظرها استخدام مئات من الكتب والدوريات، لكن استمرار وجود نشاط المؤسسات التعليمية رغم هذه القيود ظل يمثل تحدياً لسلطات الاحتلال الصهيوني، حيث أصبحت أهم مراكز تطور الوعي الوطني الفلسطيني ومنارات اشعاعه، ونقاط تجمع لمناضلي حركة التحرر الفلسطينية. ولذلك لم تجد سلطات الاحتلال من سبيل أمامها إلّا إصدار الأوامر الادارية بإغلاق المدارس والجامعات الفلسطينية لفترات من الزمن كانت تصل أحياناً إلى ثلاثة شهور، وتكرر ذلك على نحو خاص منذ انطلاق الثورة الشعبية في الأراضي المحتلة[١٣].

---

(١٣) Lee O'Brien, «Palestinian Universities under Occupation,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 18, no. 69 (Autumn 1988), pp. 191-197.

والواقع أن المؤسسات التعليمية في الأراضي المحتلة هي واحد من القطاعات التي يمكن أن يظهر فيها أثر جهود المناصرة العربية، ليس لأهمية هذا القطاع في محاربة سعي السلطات الاسرائيلية إلى تجهيل الشعب الفلسطيني، بل لأنه بمقدور المنظمات غير الرسمية العربية أن تقدم مساعدة ملموسة ومتعددة الأوجه إلى المؤسسات التعليمية الفلسطينية، ولكن مدى هذه المساعدة يتوقف بدوره على الموقف الذي تتخذه المنظمات الرسمية العربية من مسألة التعامل المباشر مع المؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وهو ما يقتضي المرور عبر «سلطات اسرائيلية» وهناك حساسيات كبيرة ومشروعة تحيط بمثل هذا الاتصال، لذلك تعكس المقترحات التالية منهجين في التعامل مع هذا الموقف، أحدهما يرى أنه لا ضرر في تحمله مؤقتاً، من أجل تقديم أشكال مختلفة من المساعدة إلى المؤسسات التعليمية الفلسطينية، بل من أجل مزيد من المعرفة بالعدو الاسرائيلي؛ والآخر يرى ضرورة مقاطعة سلطات الاحتلال الاسرائيلية ورفض أي تعامل معها، بل حصار أي مظاهر للوجود الاسرائيلي في البلدان العربية. ومع ذلك فأصحاب المنهجين يلتقيان حول بعض المقترحات الأخرى التي لا تسبب مثل هذه الحساسيات. وهكذا فمن المتصور أن تسعى المنظمات غير الرسمية العربية، وخصوصاً نقابات المعلمين، ومجالس إدارات نوادي أعضاء هيئات التدريس الجامعية، وتجمعات المعلمين العرب، بل الافراد من بين العاملين بالخدمات التعليمية والبحثية وكل من تتوافر فيه القدرة، إلى تحقيق ما يلي:

أ ـ تنظيم جمع الكتب المدرسية والمراجع الجامعية باللغة العربية خصوصاً وإيصالها إلى المدارس والجامعات في الضفة الغربية، وذلك بالنسبة إلى جميع المناهج وعلى كل المراحل التعليمية سواء بطريقة جماعية أو فردية.

ب ـ تقديم المعونة للمدارس والجامعات في الضفة الغربية في شكل أدوات إيضاح ومعدات تعليمية.

ج ـ يمكن لأعضاء هيئات التدريس الجامعية من العرب أو ذوي الأصل العربي تشجيع تنظيم حملات مماثلة تضامناً مع المدارس والجامعات في الأراضي المحتلة، وذلك في الجامعات الأجنبية التي يقومون بالتدريس فيها.

د ـ النظر في امكانية تشجيع أعضاء هيئات التدريس العربية على التطوع للتدريس في مدارس وجامعات الأراضي المحتلة، التي تعاني نقصاً كبيراً في أعضاء هيئات التدريس فيها.

هـ ـ النظر في إقامة علاقات تآخٍ بين مراكز الأبحاث العربية ومراكز الأبحاث الموجودة في الضفة الغربية مثل مركز الدراسات العربية بالقدس ومديره فيصل الحسيني، بالتعاقد معها على القيام بدراسات لحساب مراكز الأبحاث في الوطن العربي مع امكانية تبادل الباحثين لفترات محددة.

و ـ المحاصرة الشعبية لمظاهر الوجود الاسرائيلي كافة في بعض البلدان العربية والتيقظ لها، ومراقبة المركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة، واعلان أسماء المترددين عليه والمشاركين في أنشطته.

ز ـ مطالبة السلطات المصرية بافتتاح مركز أكاديمي مصري في تل أبيب لكي يوفر متابعة مباشرة ومتخصصة لأحوال المجتمع الاسرائيلي في المجالات كافة، وحتى لا يتمتع العدو بمعرفة أحوال المجتمعات العربية بشكل أرقى بكثير مما تعرفه هذه المجتمعات عنه.

٥ ـ الثقافة والفن والاعلام

وأخيراً، فإن مجال الثقافة والفن والاعلام هو المجال المفتوح أمام المنظمات والشخصيات غير الرسمية العربية، تظهر فيه قدرتها على ابتكار أساليب تتميز بالفعالية في الوصول إلى الرأي العام العربي والدولي، لإبقاء قضية الشعب الفلسطيني حية في الأذهان، نابضة في الضمائر، وعندما يصل صدى هذا النشاط إلى الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، فإنه يشكل حافزاً آخر على الصمود. والقيود الوحيدة الموجودة في هذا المجال هي الناجمة عن القصور الذاتي لهذه المنظمات.

تتعدد الاقتراحات حول ما يمكن عمله في هذا المجال، ولكن ينبغي أن يكون واضحاً أن الثورة الشعبية الفلسطينية قد غيّرت الكثير من المعطيات، فحقائق الصراع في الأراضي المحتلة هي معروفة الآن للرأي العام الغربي، وهناك رصيد عالمي من مناصرة القضية الفلسطينية، على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي. لذلك فإن العمل الثقافي والفني والإعلامي المناصر للثورة الفلسطينية يجب أن يبنى على هذه المكتسبات التي تحققت، ويدفع بها إلى آفاق جديدة[١٤].

ومن أمثلة الأنشطة التي يمكن للمنظمات غير الرسمية العربية أن تقوم بها ما يلي:

أ ـ تنظيم ندوات علمية على فترات دورية في الوطن العربي حول آفاق الانتفاضة، وحول سبل حل القضية الفلسطينية على نحو يتفق والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وكذلك في مراكز أبحاث الوطن العربي أو الشرق الأوسط بالجامعات الغربية، تلك المراكز التي تتمتع في حالات كثيرة بالقرب من صانعي القرار في هذه الدول.

ب ـ نشر أعمال هذه الندوات باللغات العربية والأجنبية على أوسع نطاق وتوزيعها على وكالات الأنباء والصحف الرئيسية في كل دولة ووزارات الخارجية والأحزاب السياسية.

ج ـ تنظيم أعمال فنية مسرحية وغنائية حول الثورة الفلسطينية وبمشاركة فنانين من مختلف البلدان العربية اقتداء بنموذج مسرحية «واقدساه» وعرضها في مختلف البلدان العربية.

د ـ تنظيم مهرجانات فنية شاملة حول القضية الفلسطينية في البلدان العربية على فترات دورية، ويستحسن تنظيم بعض هذه المهرجانات في الوقت نفسه أو انتقالها من بلد إلى آخر إذا لم يكن من المتيسر تنظيمها في فترات زمنية متقاربة.

هـ ـ توزيع أشرطة أغان فلسطينية على أوسع نطاق أو أشرطة أغان حول الثورة الفلسطينية تحمل أغاني لمطربين من بلدان عربية متعددة وتخصيص دخلها لمصلحة الثورة الفلسطينية.

و ـ تنظيم معارض فنية (لوحات وكاريكاتور وملصقات) حول الثورة الفلسطينية في البلدان العربية وفي الدول الأجنبية خصوصاً الدول الغربية، ويستحسن أن يتم في مناسبات معينة أو في فترات زمنية متقاربة.

---

(١٤) عز الدين وهدان، «اشتراطات مرحلية لمجابهة تحالف الإعلامين الامبريالي والصهيوني،» **الوحدة**، العدد ٥٤ (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ٧٣ ـ ٨٦؛ عبد الحميد الموافي، «الانتفاضة والداخل الفلسطيني،» **شؤون عربية**، العدد ٥٧ (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ١٠٤ ـ ١١٥ ومحمد خالد الأزهري، «الرأي العام الأوروبي وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨،» **شؤون عربية**، العدد ٥٧ (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ١٢٣ ـ ١٤٠.

ز ـ تخصيص جوائز سنوية في هذه المناسبات لأفضل أعمال فنية حول الثورة الفلسطينية (أفضل ملصق، أفضل لوحة، أفضل رسم كاريكاتوري، أفضل قصيدة)، وتشكيل لجان تحكيم من كبار الفنانين للحكم على هذه الأعمال.

ح ـ الإعداد لحفل غنائي عالمي كبير تأييداً للانتفاضة الفلسطينية في إحدى الدول الغربية ومن الأفضل أن تكون إحدى دول غربي أوروبا، مثل الحفل الذي أقيم لمصلحة ضحايا المجاعة في افريقيا وتوزيع الأشرطة والاسطوانات التي تحمل تسجيلاً له على أوسع نطاق. والاستفادة من تعاطف العديد من المطربين والمطربات ذوي الشهرة العالمية مع الثورة الفلسطينية.

ط ـ حث رجال الاعلام العرب وخصوصاً الصحافيين على التوسع في اعلام المواطنين العرب بحقيقة ما يجري في الأراضي المحتلة، ومجاراة الاعلام الغربي في ذلك وعدم الاقتصار في ذكر الانتفاضة على بيان عدد الضحايا من قتلى وجرحى، وانما التفصيل في آثارها الايجابية من تحويل الرأي العام الدولي لمصلحة القضية الفلسطينية.

ي ـ الاهابة بأجهزة الاعلام الرسمية المسموعة والمرئية في الوطن العربي أن يكون لها في أجهزة الاعلام الغربية قدوة ومثل في إعلام المواطنين العرب بكل أبعاد ما يجري في الضفة الغربية وإثارة الفكر حول آفاق تطور القضية الفلسطينية.

ك ـ تشجيع رجال الاعلام العرب على أن تكون تغطيتهم لأخبار الثورة الفلسطينية تغطية مباشرة قدر الإمكان، أي من الضفة الغربية وغزة، وإن لم يكن ذلك ممكناً فبالاعتماد على مصادر فلسطينية.

ل ـ قيام المنظمات غير الرسمية المختصة في الوطن العربي بتسهيل مهمة رجال الاعلام غير العرب في تغطية أنباء الثورة الفلسطينية بتزويدهم بالأسماء والعناوين وبنصائح حول الأماكن التي يمكن لهم أن يحصلوا منها وفيها على أصدق صورة عن حقيقة ما يحدث تحت الاحتلال الاسرائيلي، ومواقف القوى السياسية الفلسطينية والعربية من المقترحات المختلفة التي تهدف إلى مواجهة الوضع الراهن.

م ـ اعداد نشرة حول تفاصيل الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وذلك بالتنسيق بين لجان حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ولجان حقوق الإنسان في البلدان العربية، باللغات العربية والأجنبية الرئيسية وتوزيعها على أوسع نطاق ممكن من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ووكالات الأنباء والصحف الرئيسية في كل دولة واقسام الشرق الأوسط بالأحزاب السياسية ووزارات الخارجية في الدول الغربية.

ن ـ تشكيل «لجان احتجاج دائمة» مهمتها رصد مجمل الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان الفلسطيني وتعميمها وإرسالها إلى الادارة الأمريكية والسفارات الأمريكية في كل دولة، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة.

س ـ ايلاء اهتمام خاص بتوزيع مثل هذه النشرات وبيانات لجان الاحتجاج على الصحف وأجهزة الاعلام أو وكالات الأنباء التابعة للدول الاشتراكية ودول العالم الثالث، والسعي إلى ايصالها كذلك إلى جمعيات الصداقة ومراكز الأبحاث والقيادات السياسية والفكرية في هذه البلدان وذلك على نحو مباشر.

فهل يمكن للمنظمات والشخصيات البارزة غير الحكومية في الوطن العربي أن تلتقي فيما بينها حول بعض عناصر المقترحات السابقة، وأن تقيم جهازاً صغيراً متفرغاً في شكل مجموعة عمل أو لجنة اتصال تكون مهمتها تعبئة الجهود الأهلية العربية من أجل ترجمة الالتزام العربي بمساندة الشعب الفلسطيني إلى واقع عملي؟ إن مثل هذا العمل سيكون البرهان المطلوب على أن قضية فلسطين ما زالت، كما ينبغي لها أن تكون، في موقع الصدارة في الوجدان والعقل العربيين[١٥] □

---

(١٥) تمت بلورة المقترحات السابقة بعد لقاءات مع العديد من أعضاء الجماعة الأهلية العربية وغيرهم من المهتمين بنضال الشعب الفلسطيني. وقد جرت هذه اللقاءات في القاهرة، خلال شهري نيسان/ ابريل وأيار/ مايو ١٩٨٩، ومن أبرز الشخصيات التي جرى الحوار معها، أحمد صدقي الدجاني، علي خليفة الكواري، لطفي الخولي، محمد البصري، محمد فايق، ومحجوب عمر.

الاسلام وأزمة علاقات السلطة الاجتماعية

برهان غليون

استاذ الاجتماع السياسي
ومستشار باليونسكو ـ باريس.

١ ـ رؤية الإسلام

يشكل الاسلام مركز صراع وسجال عنيفين في المجتمع العربي الاسلامي المعاصر. ويكاد تقدير المواقف فيه يختلف من النقيض إلى النقيض. فهناك من يعتبر الاسلام السبب الأول في التخلف والاستبداد والانهيار العربي، ولا يقبل بأقل من إزالته من الوجود شرطاً للتقدم الاجتماعي والسياسي. وهناك من يعتقد أن الاسلام هو المنبع الأول والأخير لكل القيم والخيرات، وان التمسك به هو مبرر الحياة والمخرج الوحيد، وأن تخلف العرب والمسلمين وتراجعهم وهزيمتهم أمام الأمم والدول الأخرى نابع من التخلي عن الاسلام، ويدعو إلى تطبيق الشريعة والعودة إلى الدين وإلى السياسة الدينية والشرعية، باعتبارها الشرط الضروري للخروج من الوضع الراهن، ولإخراج الدولة ذاتها من المأزق الذي تعيشه: مأزق هيبة السلطة ومشروعيتها وكفاءتها معاً. فهو يؤمن أنه من دون الاسلام والقيم والشرائع المرتبطة به والنابعة منه لن يكون مصير الأمة العربية إلا الموت والفناء والاحتواء من قبل الدول الغربية والضياع فيها.

كل هذا يجعل من الإسلام بالضرورة موضوع خلاف عنيف، ويطلق المعركة أو الصراع التاريخي مجدداً من حول الإسلام وداخله وفي معناه، حتى أصبح في الواقع من المستحيل مقاربة موضوع الإسلام أو التفكير فيه وفي مستقبله ومصيره، ومن ثم في مستقبل المجتمع العربي ومصيره أيضاً، دون التفكير أو التأمل في مشكلة الموقف من الاسلام. فالموقف المتباين بشدة منه، أو بالأحرى المواقف المتناقضة من حوله لم تعد مجرد تفسيرات جزئية أو ترجمات بسيطة لتأويلات متنوعة، كما كان الأمر عليه في السابق، وفي الماضي، أي لم تعد تعبر عن خلافات ايجابية ومثرية داخل الوحدة، وإنما عن مشكلة حقيقية، هي مشكلة علاقة المجتمع العربي بدينه خصوصاً وبالدين عموماً، بل إن هذه المواقف لا تشكل اليوم فقط، جزءاً لا يتجزأ من حقيقة ما نسميه بالإسلام، وانما تكاد تطغى على كل ما عداها، أو تتحول إلى المظهر الأول للممارسة الدينية وللتجربة الدينية العربية الإسلامية. إن ما نحن أمامه إذاً هو انفجار أو تفجر عنيف لما يمكن أن نسميه بالمسألة

الإسلامية، أو بمسألة الدين في المجتمع العربي المعاصر. لا بل أكثر من ذلك، إن تفجر هذه المسألة لا يقتصر على الدين ومكانته في المجتمع العربي فقط، وإنما يطرح معه، نظراً إلى أهمية الموضوع وحساسيته، كل القضايا السياسية والثقافية، بل والاقتصادية الأخرى، ويظهر وكأنه مركز الاختيار الاجتماعي الأكبر بين نمطين متناقضين من أنماط المجتمع والمستقبل الاجتماعي. وهذا هو الأمر الذي يفسر كيف أن كل معارك المجتمع العربي النظرية والعملية وجدت لنفسها ركيزة أو مكاناً في هذا الصراع الجديد والمتجدد حول الإسلام. وجميع هذه المواقف والخلافات تدفع البعض اليوم إلى القول إن الاسلام، والدين عموماً، قد أصبح موضوع خلاف وفرقة وطائفية لا موضوع اتفاق ووحدة، كما تدفع البعض الآخر إلى الاعتقاد أن هذا الانشغال المتزايد من حول الاسلام وبالإسلام هو التعبير الايجابي عن تزايد قوة الصحوة الاسلامية، وعودة الإسلام إلى الساحة الدولية وإرهاص ببدء تحول مشروع عودة الحضارة الاسلامية إلى مرحلة التحقيق[1].

ليس السؤال المهم في نظرنا الذي نود أن نطرحه هنا هو: ما موقفنا نحن من الإسلام؟ لأنه في جميع الأحوال لن يكون بعيداً عن هذا أو ذاك، ولكن السؤال الأهم هو من نوع منهجي: ما هي أسباب هذا الإختلاف، وما هي العوامل التي تحدد مواقف الفرق أو الجماعات المختلفة من الإسلام، أو التي تجعل من الاسلام موضوع اختلاف اجتماعي؟ بل إن هذا السؤال الذي يبدو لنا طموحاً أكثر من اللزوم، يمكن أن نرجع به إلى سؤال أكثر تحديداً هو: هل يمكن بالفعل إدراك وفهم الأسباب التي تجعل من الإسلام موضوع خلاف، أو بالأحرى تدفع إلى الخلاف في موضوع الاسلام؟

ولا أدعي أن هذه المقالة سوف تجيب عن أي من هذه الأسئلة بهذه العجالة، ولكنها تريد أن تضع بعض العلامات على الطريق، أو بعض المؤشرات من أجل تطوير محور البحث في المستقبل. ونحن نعتقد أن أهمية هذا الموضوع مرتبطة بتعميق وعينا حول موقفنا من الدين عموماً، الأمر الذي يساعدنا أو ينبغي أن يساعدنا على تطوير الرؤية المنهجية التي ينبغي أن تحكم في نظرنا، الآن وفي المستقبل، أي موقف من الإسلام، وترتفع من ثم بالمناقشة حول الدين والإسلام إلى المستوى الذي يتيح التوصل إلى حد أدنى من اللقاء والتوافق والاجماع، كي لا يكون الإسلام عامل فرقة، في الوقت الذي يشكل فيه أحد المقومات الرئيسية إن لم نقل المقوم الرئيسي حتى الآن للهوية العربية.

لن نطرح هنا إذاً تقدمية الإسلام، كما جرت العادة، ولا رجعيته، ولا صلاحيته للتقدم أو عدم صلاحيته. ولن نناقش طبيعته، إذا ما كانت علمانية أو لاهوتية، ولا في حقيقته هل هي التسامح أم التعصب، ولن نحلل معانيه ومضامينه الأخلاقية واللاهوتية والفلسفية، وإنما سوف نقتصر على إبداء ما نعتقد أنه ضروري لضبط الجدال الدائر اليوم من حول الإسلام وتنظيمه،

---

(١) انظر، في هذا المجال: فؤاد زكريا، **الصحوة الاسلامية في ميزان العقل** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥)، وفرج فودة، **قبل السقوط: حوار هادىء حول تطبيق الشريعة الاسلامية** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٥). ومن الوجهة الأخرى، بعد كتابات حسن البنا، ثم أبي الأعلى المودودي وسيد قطب الذي نقل إلى الوطن العربي فكرة الحاكمية لله، ففتح بذلك باب النقاش والصراع حول السلطة وفي السلطة، على مصراعيه، يمكن الرجوع إلى كتابات معاصرة لحسن الترابي وراشد الغنوشي ويوسف القرضاوي وفهمي هويدي ومحمد الغزالي ومحمد البهي وحسن حنفي، وغيرهم. انظر، مثلاً: منير شفيق، **الفكر الاسلامي المعاصر والتحديات** (الكويت: دار القلم، ١٩٨٦)، الذي يتضمن قائمة مهمة بالمراجع الاسلامية الحديثة، ويقدم فكرة ممتازة عن التوجهات والمواقف والتيارات العاملة اليوم داخل الحركات الاسلامية، والخلافات القائمة داخلها.

بقصد إيصاله إلى النتائج المرجوة. ومن أجل ذلك لا بد، في البداية من فهم حقيقة هذه المعركة ودوافعها وآفاقها والرهانات المختلفة المرتبطة بها، واحتمالات تطورها في المستقبل ومخاطر انزلاقاتها أو الانحراف بها عن أهدافها. إن ما يبدو لنا أساسياً اليوم هو إذاً السياق الذي يجعل من هذه الأسئلة موضوعاً ملحّاً على المجتمع أو بعض أطرافه، والرهانات التي تنطوي تحته، أي بمعنى آخر، فهم الاشكاليات المختلفة والمتعددة التي بنتها وما زالت تبنيها أطراف المجتمع الرئيسية والمتباينة حول الاسلام وعلى الاسلام، لتجعل منه مرتكزاً سلبياً أو ايجابياً، ومن ثم محورياً، لفكرها أو ممارستها. وهذا يتطلب أيضاً فهم الأجوبة التي تطرحها على نفسها وعلى الإسلام، أو ما يعتقد كل منها على أنه الإسلام.

إنه باختصار معرفة ماذا يكمن وراء هذه الأشكلة للإسلام، أو ما يمكن أن نسميه بحق تحويل الاسلام إلى مشكلة رئيسية من مشاكل المجتمع العربي، وماذا يكمن وراء أشكال أو أنماط التعامل المتعددة مع المسألة الإسلامية من رهانات وأهداف ومخاوف وآمال وتوقعات ايجابية أيضاً.

ومن أجل توضيح هذه الاشكالية المنهجية سوف نبدأ بطرح أربع أسئلة أولية:

السؤال الأول: من الذي يختلف في الاسلام؟ وهذا يعني معرفة القوى المتعاملة بالقضية الاسلامية، والمقصود بالقوى الجماعات أو المؤسسات التي لها دور فاعل أو تستطيع الفعل، والتي تملك خطاباً في الاسلام، ولها نوع من السياسة أو الاستراتيجية الخاصة بها لخدمة مصالح معينة ومشروع. ولهذا السبب فإنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يجري في الساحة العقائدية والدينية، وألا يكون لها بالتالي أهدافها الخاصة في الإسلام أو تحديدها لأهداف ورؤية معينة للإسلام.

السؤال الثاني: ما هو موضوع الاختلاف الحقيقي؟ وهو يشمل التوجهات الكبرى، أو إعادة توجيه النشاط الديني الطبيعي والعفوي عند الجمهور، كما يشمل الرؤية الخاصة بالتوظيف الديني، أو توظيف العصبية الدينية في بعض المجالات، ولتحقيق أهداف دينية أو غير دينية، كما تشمل نقاط الخلاف الجزئية المرتبطة بالتفسير أو الفقه أو الكلام أو القيم أو المبادىء النظرية. وينبغي عدم الاقتصار هنا على تحليل الخطاب الاسلامي، أو الخطابات الاسلامية لمعرفة التمايزات فيما بينها، ونقاط الخلاف التي تميز بعضها عن البعض الآخر، وإنما ينبغي تجاوز ذلك إلى كل الخطابات التي يحملها المجتمع، أي القوى المنظّمة الفاعلة فيه، سواء أكانت اسلامية النزعة أم لا، خاصة حزبية أم حكومية رسمية. فالاختلاف ليس مع الاسلاميين وانما حول الإسلام بين اسلاميين وغير اسلاميين. ومن دون ذلك لا يمكن فهم الجدال الراهن والخروج منه، لأن الحوار سوف يتحول إلى اتهامات متبادلة بسوء الفهم، أو بالتأويلات الذاتية، أو أنه سيصبح محاكمة لاتجاه من وجهة نظر اتجاه آخر، وهو سقوط في المنهج الايديولوجي وتراجع عن التحليل العلمي.

السؤال الثالث: ما هو أصل الاختلاف والانقسام ومسبّباته؟ والمقصود هنا تبيان العوامل المتعددة والمتباينة التي تعمل بشكل مختلف لدى الفئات أو الطبقات أو الأفراد أو المنظمات والمؤسسات، ومعرفة ما إذا كان الاسلام هو المنتج لهذا الخلاف بما هو مذهب أو بنية عقائدية دينية، الأمر الذي يعني أن أصل الانقسام اختلاف على الدين والتفسير الديني، أم أن هذا الخلاف يجد جذوره وأصله في أماكن وميادين أخرى اجتماعية أو سياسية لا علاقة للاسلام بها،

وأن التفسير المتباين أو اللجوء إليه ما هو إلا وسيلة للتعبير عن الخلاف أو الانقسام، وفي هذه الحال فإن الاختلاف المذهبي لا يكون إلا أداة أو فرصة لبلورة تصادم في المصالح أو المواقف أو المواقع الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية.

والسؤال الرابع: هل هناك أخيراً إمكانية لتجاوز هذا الخلاف أو للتوصل إلى تسوية في موضوع موقف العرب من الاسلام، أي من دينهم؟ وهل من الممكن بتجاوز الخلاف العقائدي، أو بالاتفاق على معاني الاسلام الحقيقي كما يقال عادة، أن نساهم في تجاوز الخلاف العملي الواقعي الاجتماعي الذي يدفع إلى اعادة تفسير الاسلام في كل الاتجاهات والامكانات؟ لكن قبل ذلك هل هناك إسلام حقيقي، أي لا علاقة للتفسير البشري به، وما هو؟ ثم لو أمكن الوصول إليه، وبالتالي النجاح في تفكيك عقدة سوء الفهم المتبادل أو التفسيرات المتباينة الإسلاموية والمسلمة البسيطة، هل يمكن تنفيس الاحتقان الخطير الذي نشأ على قاعدة التأزيم المقصود أو غير المقصود لما نسميه اليوم بالمسألة الاسلامية، ومن ثم نزع فتيل الحرب الدينية الكامنة التي تغذيها في أغلب الأحيان المخاوف المتبادلة والمبالغة في الوقائع، من قبيل تكتيكات الحرب الوقائية أو تطور مشاعر الخوف أو القلق والذعر الناجمة عن الجهل، أو نتيجة التلاعبات السياسية الرسمية أو الحزبية أو الخارجية؟

٢ ـ أصحاب الخطاب

يبدو لي بداية أننا نستطيع أن نحصي ثلاثة لاعبين حقيقيين داخليين، أي ثلاثة خطابات رئيسية في الإسلام، تحتوي على جميع الخطابات الجزئية أو التنوعات الأخرى:

الخطاب الأول، هو دون شك الأكثر تلوناً بالفكر الإسلامي لأنه المطالب بتطبيق الإسلام في الحياة والسياسة، أو باعتبار الاسلام المرجعية الوحيدة أو الأولى للمجتمع العربي بما هو مجتمع اسلامي. وينطوي تحت هذا الخطاب، أو الوعي الفاعل الخالق لذات نشطة تخطط وتعمل لمشروع، كل الجماعات الاسلامية الأصولية، سواء أكانت جهادية جذرية أم لا. ذلك أن جزءاً كبيراً من الاختلاف في الإسلام وحوله نابع أيضاً من جدلية الصراع والنزاع على الهيمنة والقيادة والتوجيه داخل المعسكرات ذاتها.

والخطاب الثاني هو الدولة نفسها. ففي الواقع لم تكن الدولة العربية معنية كثيراً بامتلاك خطاب عن الإسلام، أي بالعمل بنشاط في هذا الحقل، إلا عندما أصبح خطاب الاسلام خطاب دولة، أي يشكل تحدياً مباشراً لسلطتها، وخطاباً نقيضاً لها، يطرح على نفسه مهمة الحلول مكان السلطة القائمة. وفي هذه الحالة لا بد للدولة من أن تملك رؤية وسياسة ووسائل عمل تدافع بها عن نفسها ضد ما تعتقد أنه تحدٍ لها من قبل الاسلام أو الفاعل الديني المتحول إلى فاعل نشط، لكن هذا الدور الدفاعي يمكن أن يتحول إلى دور هجومي أيضاً، أو أنّ الدولة يمكن أن تنتقل إلى الهجوم، ولا نعني به الهجوم القهري والعنفي، فهذا هو الرد البوليسي، وإنما الهجوم يكون عندما تطرح الدولة ومن يمثّلها رؤية مخالفة وممكنة للإسلام، أي تفسيراً مقنعاً وبديلاً للتفسير الأول. وهي تعتمد في ذلك عادة على جماعات العلماء التقليديين العاملين في مؤسساتها أو المنتمين إلى دائرتها. ولكن الدولة بحاجة إلى خطاب أو سياسة اسلامية ودينية حتى عندما لا تتعرض سلطتها إلى التحدي من قبل الاسلاميين. ولكنها في هذه الحالة تتخذ موقفاً تجريبياً يرتبط بحاجاتها السياسية أو بتأمين التوازنات السياسية التي تراها مناسبة لها. فإذا كان التهديد السياسي صادراً عن جماعات أو خطابات يسارية، يمكنها أن تناور بالتكتل الديني، وإذا كان التهديد دينيا

تلجأ إلى المناورة بالتيار المناوىء، أي باختصار ليس للدولة العربية مذهب أو سياسة مبدئية من الدين طالما أن الدين ليس له سياسة مبدئية من الدولة أيضاً. إنه يمكن أن يؤيدها أو أن يقف ضدها بحسب ما يراه ملائماً لمواقعه ووجوده ومصالحه.

الخطاب الثالث، وهو الأضعف بين الجميع، هو ما يمكن تسميته اليوم بالتكتل العلماني، أي التآلف الهش والجزئي وغير المنظم من جماعات المثقفين والسياسيين وأعضاء الأحزاب أو التنظيمات النقابية أو المهنية التي تمثل الانتلجنسيا الحديثة أو المتأثرة إلى حد كبير بالفكر الحديث ونظرياته، وهذا الفاعل هو الذي يمثل الوعي الشقيّ في هذا الصراع الثلاثي، لأنه من بين الأطراف هو الوحيد الذي لا يملك قاعدة ثابتة وقوية، فهو لا يستند كالتكتل الاسلامي إلى التراث القوي والوعي الجماهيري والتقليد الذي يشكل نوعاً من العمق الاستراتيجي والخزان ونقطة الاستناد القوية للحركات الاسلامية الفكرية أو السياسية. وليس له مؤسسة كبيرة يستطيع أن يحتمي بها ويدافع بها عن نفسه كالدولة. إنه يقف إذاً محشوراً بين الطرفين وعليه يقع كل العبء في تلقي الضغوط المتبادلة وامتصاصها. وهو معرض لهذا السبب باستمرار إلى التمزق بين الانتماء إلى هذا المعسكر وخوض المعركة معه، أو ذاك، أي إلى الانقسام على نفسه. ولعل هذا الوضع الصعب هو الذي يفسر مبالغاته وخوفه المتزايد واستعداءه للسلطة أحياناً وتشاؤمه ويأسه[٢].

٣ ـ موضوع الخلاف

لكن الصورة تختلف عندما نأتي إلى موضوع الخلاف، أي الخطابات المتصارعة والمتنافسة. فالدولة لا تكاد تظهر أبداً إلّا من وراء خطاب الاسلام المتسامح والمعتدل، أي الذي يشكل استمراراً لنمط النشاط الديني العادي واليومي، الممارس في المدارس والمساجد والحياة عموماً. إنه مزيج من الأخلاق الدينية والسيرة النبوية والتعبئة الجماعية والوطنية ضد الثقافة أو المخاطر الغربية. أما في الحالات الحرجة فإن هذا الخطاب يمكن أن يوجه مباشرة ضد الحركات المتطرفة، ليس باعتبارها تهديداً للأمن والسلام الأهلي، مما يمكن أن يشكل خطاب الدولة الضمني في هذا

---

(٢) ينبغي القول ان الذين يساهمون بشكل أكبر في تغذية الرأي العام بالمعلومات والأخبار هم الصحافيون، وفي الوطن العربي يفتقر هؤلاء إلى الكثير من التكوين العلمي. وهم ميالون بطبعهم إلى المبالغة، لكن المبالغات تأتي أيضاً من طرف مثقفين كبار يعتقدون أنه من المصلحة تضخيم الخطر حتى يتم القضاء عليه. وقد لعبت الثورة الايرانية دوراً كبيراً في تأجيج المشاعر تجاه الحركات الاسلامية، وعدم رؤية الدعوة الاسلامية إلّا من زاوية تهديد الأمن أو التعامل مع الخارج أو الثورة الاجتماعية والسياسية. وقد تبنت مجلات وصحف عربية عديدة الحملة لخلق جدار ضد انتشار الدعوة. وكان من المتعارف عليه أن تتهم الحركة الاسلامية بأنها تدفع إلى الطائفية والانقسام.

انظر في هذا المجال: مطاع صفدي، «القومية العربية والاسلام الثوري،» **الفكر العربي المعاصر**، العدد ٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٠)، حيث يقول: «فلا ينبغي أن ندهش إذا ما شاهدنا اليوم أنه مع امتداد الدعوات إلى الايديولوجيات الدينية، تعصف ريح الطائفيات والعنصريات والقطريات من شاطىء البحر المتوسط إلى عمقنا الآسيوي مشرقاً وإلى جبال القبائل في الجزائر مغرباً».

انظر، أيضاً: ناصيف نصار، «العرب والاسلام.. والثورة الايرانية،» **الفكر العربي المعاصر**، العدد ٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٠)، حيث يقول: «ان الحركة الثورية العربية تسير في خط معاكس للثورة السلفية لا على صعيد التحرر الاستقلالي، بل على صعيد الأهداف البعيدة، هذه الأهداف التي يمكن اختصارها في هدف كبير واحد هو عقلنة الحياة الاجتماعية القومية على مختلف أصعدتها، لا يرتاح أعداء العرب لتحقيقها، لأنها إذا تحققت تجعل من العرب قوة هائلة في العالم، ولذلك ستكون المعركة شاقة في السنوات المقبلة بين السلفيين الجدد، والثوريين التقدميين، المناضلين من أجل التحرر الكامل والعقلنة».

المجال، وإنما باعتبارها مخالفة لروح الإسلام وتعاليمه وقيمه الأساسية، أي باعتبار ما تمثله من تشويه لصورة الاسلام وتهديد له ولمكانته وموقعه من الدولة والمجتمع.

أما ما يظهر بشكل أقوى في هذا الجدل اليومي فهو في الواقع الصراع بين خطاب العلمانية الذي أخذ يمتلك أكثر فأكثر أدواته النظرية والمدافعين الصريحين عنه في المجتمع العربي، وخطاب الدولة الاسلامية أو إسلامية الدولة. ولكننا لو دققنا النظر لوجدنا أن هناك أكثر فأكثر، على مستوى الخطاب وموضوع الاختلاف، نوعاً من التحالف بين خطابات الدولة أو/ والمشايخ أو العلماء وخطاب الانتلجنسيا الحديثة، وهذا نابع من أن المعركة تبلورت في النهاية حول قضية أولى تشغل الجميع معاً، هي قضية علاقة الدين بالدولة، أو بالأحرى بالسلطة والسياسة عموماً. فالدولة والعلماء والمثقفون يشعرون أن قضيتهم قضية واحدة في منع التيارات الاسلامية من الاقتراب من الدولة، أي في النهاية، في الحفاظ على النظام الراهن على الرغم من كل الانتقادات التي يوجهونها له على صعد أخرى. ومن الطبيعي أن يُضعف هذا التحالف الاسلاميين ويعزلهم نسبياً. لكن عزلتهم هذه لا تنبع في الواقع من قوة التحالف المناوىء بقدر ما تنبع من نجاح هذا التحالف في حصر الخلاف في موضوع الدولة والسلطة السياسية. فقد أجبرهم ذلك على خوض المعركة على أرضية خصومهم وحرمهم من ميادين قوتهم في المواقع الدينية الأساسية، الأخلاقية والاجتماعية والثقافية، وسمح بتشديد العزلة من حولهم على مستوى الرأي العام الذي قد يتعاطف معهم في قضايا أخرى لكنه يتردد في التسليم لهم بالسلطة.

وبشكل عام وإذا أردنا الاختصار، قلنا إن الخلاف يكاد يتركز حول موقع الدين من وفي الدولة، وأنه في الميادين الأخرى يكاد يكون هناك ميل عام إلى القبول بالتنازلات المختلفة الممكنة، ولأن المعركة تمحورت حول موضوع السلطة والدولة فقد اشتد التركيز على مفاهيم العلمانية والدولة الدينية أكثر فأكثر، وظهر وكأنه بالأساس صراع بين الانتلجنسيا الحديثة وبين الحركات الاسلامية الجديدة، أي بين ما يطلق عليه اليوم التيار الأصولي، بكل فئاته، والتيار العلماني أو القومي العلماني أو الحديث أو التحديثي أو الديمقراطي، كما يتردد أكثر فأكثر.

وعلى عكس ما قد يبدو في المظهر، ليس سبب الصراع ظهور جماعات متطرفة هنا وهناك، ولكن سعي كل معسكر إلى نشر مرجعيته أو قيمه المرجعية على كامل الميادين الاجتماعية، بحيث أن العلماني لا يرى إمكانية للاستمرار والتقدم إلّا بعلمنة كل نواحي الحياة الاجتماعية، وتخليص السياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة من تأثيرات الدين والعقيدة الدينية، وإن الاسلامي لا يرى مثل هذا الحل هو الآخر إلا في أسلمة الدولة والاقتصاد والعلم والثقافة. فلأول مرة أصبح لدينا كلام عن مشروعين اجتماعيين: مشروع يسمي نفسه المشروع الحضاري القومي، يقصد العلماني، والثاني الذي يسمي نفسه المشروع الحضاري الاسلامي[٣]. وهذا يعني أيضاً لأول مرة انهيار

---

(٣) لا يستطيع المرء الا يعبر عن دهشته بتراجع مفهوم المشروع الحضاري الاسلامي وازدياد تقلصه وانكفائه على نفسه. فقد كان بالنسبة إلى حسن البنا الذي كان يأخذ على الحضارة الغربية انها تجاهلت الانسان لمصلحة الآلة والتقانة، دعوة إلى اخوة انسانية تكون محور رسالة الاسلام الحضارية، وتبشيراً بالفكرة العالمية وابطال كل عصبية، ونداء إلى الأخوة بين كل الأديان، وتعبيراً عن أن الاسلام شريعة السلام والرحمة. انظر: حسن البنا، **السلام في الاسلام وبحوث أخرى: مجموعة كتابات الامام الشهيد حسن البنا** (القاهرة: دار الفكر الاسلامي، ١٩٧١)، ص ٨، وسيد قطب، **السلام العالمي والاسلام** (بيروت: دار الشروق، ١٩٦٧)، حيث يؤكد قطب على محورية الانسان في المشروع الحضاري الاسلامي، ويضيف قائلاً: «النظام الغربي انتهى لأنه لم يعد يملك رصيداً من القيم يسمح له =

التقليد الكلاسيكي لتعايش مرجعيات ومنظومات فكرية مختلفة في اطار وتحت ظل دولة واحدة.

إن ما حصل في الواقع هو أن تجذّر الموقفين جعل منهما خيارين شاملين وبالضرورة متنافيين لا يمكن التوفيق بينهما أو التوصل فيهما إلى أي حل وسط: فإما أن يكون المجتمع اسلامياً بالمطلق أو أن يكون علمانياً بالمطلق أيضاً. وقد نشأ، على أثر ذلك، التشديد المتجدد على قضايا كان الفكر العربي يبحث فيها باستمرار عن تسويات، مثل قضية العلمانية، أو قضية التطبيق السياسي للشريعة. إن الصراع المتفجر هو النتيجة الحتمية لتصورين لا يمكن التوفيق بينهما، وفي الوقت نفسه لا يمكن تجاهل وجود ونفوذ أي منهما والحاجة إليه. فهل من الصحيح أن التسوية مستحيلة مطلقاً في هذا الميدان، وما هو السبب الذي أدى إلى هذا التجذر الراهن؟ إن الجواب عن هذا السؤال الأخير هو الذي يستطيع أن يعدل من نظرة كل تيار لحقيقة الصراع ودوره ومكانته فيه وفي المجتمع.

٤ ـ لماذا نختلف في الاسلام

لو استثنينا فئة من العناصر النشطة الاجتماعية لا بد من أن نلاحظ أن الأغلبية العظمى من الجمهور لا تحتاج، كي تعيش اسلامها، أو انخراطها في الحداثة والتحديث ونظام الاستهلاك الراهن، إلى أي نظرية أو فكرة محددة أو عقيدة. بل إنها على عكس الفئة الأولى، التي سوف نبين طبيعتها، تعيش الوضعين الاسلامي وغير الاسلامي في الوقت نفسه دون أن تشعر بأي تناقض في موقفها. وهي تنجح في الجمع بين منطقين وعالمين ونمطين من التفكير والحياة، كما يجمع المرء بين لغتين دون أن يخلط في كلامه احداهما بالأخرى. وهذا الوضع هو الذي يسمح بالسؤال عن سبب الشعور عند فئة أخرى بأن تعايش نمطين للتفكير والسلوك بحسب المستويات والميادين أو الأنشطة الاجتماعية يستحيل الاستمرار فيه، وأنه لا بد من تحقيق التجانس أو التعميم المطلق لنمط منهما، في هذا الاتجاه أو ذاك. والجواب نفسه يدلنا على طبيعة هذه الفئة الخاصة التي تشغلها النظرية ويشغلها الانسجام العام.

فهذه الفئة الخاصة والاستثنائية هي بالضرورة تلك التي تقع على عاتقها مهمة احلال النظام في المجتمع، أو اخضاع الاجتماع المدني إلى نظام. إنها الفئة أو بالأحرى الفئات التي تشارك بشكل أو بآخر، وبطريقة نشطة ايجابية، أو بطريقة ساكنة، في تحقيق السلطة العامة، أو في خلق المجتمع وتأسيسه كنظام، أي في جعله مؤسسة، أو أيضاً كما نقول اليوم مأسسته. إنها النخبة الاجتماعية، ولا نعني بالنخبة الفئة الحاكمة أو المرتبطة بالعمل السياسي، وانما تلك التي تعمل في المعارضة أيضاً، بل خارج السياسة أيضاً، من أجل خلق وتكوين التوازنات المتعددة: الثقافية والاقتصادية التي تشكل جوهر النظام الاجتماعي السياسي. كما لا نقصد بالنخبة الفئة الفاعلة المنتجة من قادة فكريين واقتصاديين وسياسيين، وإنما جميع العناصر والدوائر التي تشارك هذه القيادات دورها أو التي تتيح لها تحقيق مهامها من أعضاء فاعلين دون أن يكونوا أصحاب التصميم والتنظيم. وكل الفاعلين الذين تحدثنا عنهم يقعون في دائرة هذه النخبة.

وهذه النخبة ليست مسؤولة إذاً بشكل عام عن اعطاء صورة ورؤية عن مسيرة المجتمع

= بالقيادة. والمطلوب قيادة تملك إبقاء وتنمية الحضارة المادية التي وصلت إليها البشرية عن طريق العبقرية الأوروبية في الإبداع المادي، وتزود البشرية بقيم جديدة، وبمنهج أصيل، وايجابي، وواقعي في الوقت ذاته، والاسلام هو الذي يملك ذلك».

ومستقبله فقط، ومن ثم عن تحديد القيم التي ينبغي أن تحكمه وتوجهه، ولكنها مسؤولة أيضاً عن التعبير عن مختلف المصالح التي تتصارع فيه، في مقدمتها مصالح أطراف النخبة نفسها، القديمة والحديثة، البيروقراطية والتكنوقراطية، المثقفة والعسكرية، الاقتصادية والسياسية... الخ. إن الصراع على القيم الموجِّهة هو الصراع على توجيه المجتمع نفسه إذاً، وتنظيم المصالح الكبرى وتحديدها، أو تعيين حجمها. وهذا التوجيه يتضمن اقامة التوازنات المختلفة، بما فيها وفي مقدمتها التوازن النفسي والثقافي الذي بتحديده الذهنية المهيمنة عامة يفتح آفاق تطور البعض ويغلقها بالنسبة إلى الآخرين، ويدعم طموح البعض ويخمد آمال وطموحات البعض الآخر.

كل الذين يدخلون إذاً بشكل أو بآخر في دائرة النخبة أو يطمحون إلى المساهمة في السلطة، السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية، أي الذين يحلمون بالقيام بدور عام يتجاوز حدود مصالحهم الشخصية المباشرة، مهتمون بصورة أو بأخرى، وبحسب طموحاتهم وحجمها وآفاقها، بالمعركة المتفجرة حول طبيعة لائحة القيم التي ينبغي أن تحكم المجتمع. وهؤلاء جميعاً ليسوا مجرد أفراد وانما هم تجمعات أو هيئات أو قوى أو مؤسسات. إن الدولة هي أحد الفاعلين في هذا الصراع، تماماً كما هي الأحزاب والنقابات، والتيارات الفكرية المبلورة والمثقفون، وفي هذا الصراع كما في كل صراع لا بد من أن تنشأ تحالفات وتجمعات أكبر. ويمكن للدولة مثلاً أن تستخدم المثقفين أو تتحالف معهم ضد أطراف النخبة الاسلامية النشطة، أو أن تفعل العكس في أحيان أخرى، بحسب حاجتها إلى تحقيق توازن القوى السياسي. كما يمكن للمثقفين أن يقيموا، كما حصل في وقت الثورات اليسارية، تحالفات مع مؤسسات دينية أو عسكرية أو شعبية مختلفة، أما في الوقت الراهن، فإن القوى الأساسية المشتركة في هذا الصراع مكونة من حلفين رئيسيين: حلف الدولة ومن ورائها النخبة المثقفة والعسكرية والتكنوقراطية الحديثة، أي التي تكونت بحسب النمط الحديث، وتأثرت إلى حد كبير بالعقائديات العصرية، التي تخشى أن تفقد مواقعها في النظام الاجتماعي السياسي القائم عن طريق تغيير القيم الموجهة فيه، ويقف معها في بعض الأحيان وبحسب الظروف أصحاب المصالح الاقتصادية والاغنياء الجدد وبرجوازية المضاربة التي تخشى قسوة النظم العقائدية والأخلاقية. ومن الطرف الثاني تتجمع كل فئات النخبة التي همَّشها النظام على الصعيد الثقافي أو السياسي، وتلك الفئات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذ النظام الراهن يدمر قاعدتها الاقتصادية من الطبقات الوسطى والشعبية.

ومع ذلك ينبغي ألا نفهم من ذلك أن الباعث الوحيد على الخلاف هو تقسيم المصالح الاجتماعية، وأن الصراع من حول الإسلام هو صراع يقتصر على إعادة تقسيم الثروة الاجتماعية، أو توزيع الدخل، وإن كان هذا البعد لا يغيب عنه. فلو كان الأمر كذلك لاقتصر الخلاف داخل الاسلام على تفسير أو تأويل القيم الخاصة به. وكان يمكن للخاصة أن توجه الاسلام توجيهاً محافظاً في الوقت الذي كان الجمهور العريض سوف يتمسك بالتفسير العدالي والشعبي له. وفي هذه الحالة ما كان لهذا الصراع أن يأخذ الشكل الحاد الذي يأخذه اليوم. إن موضوع الخلاف ليس في نظري تفسير الإسلام وإنما مكانة الاسلام في المجتمع، أي في تكوين وتأسيس النظام الاجتماعي الآن وفي المستقبل. وتحديد مكانة الاسلام يعني أشياء وأموراً كثيرة متعددة ومتشابكة، وليس بالضرورة متسقة أو متجانسة، بل هي أحياناً متناقضة. وهذا هو الذي يجعل حسم الأمر مستحيلاً في مثل هذا الصراع. فهو يعني رؤية معينة لنظام السلطة مرتبطة بذكريات الماضي أو بالنظم التي ارتبط اسمها بالاسلام، ومن هذه الناحية فهو يخيف بشكل أساسي النخبة المثقفة والطبقات الوسطى ذات المصلحة الاقتصادية، بنوع من الارتباط بالخارج وبالغرب خصوصاً، إن لم نقل الارتباط الكامل به. ويعني رؤية معينة لموقع المرأة ودورها في المجتمع، ومن

هذه الزاوية فهو يخيف جزءاً كبيراً من النساء اللواتي اكتشفن دورهن الاجتماعي ودخلن بشكل أو بآخر في الحياة الوطنية، وليس المقصود بالضرورة المثقفات أو حملة الشهادات، على الرغم من أنه ينبغي عدم الاستهانة بعددهن وقوتهن كجزء من النخبة الاجتماعية. وهو يعني نوعاً من القيم الأخلاقية، أو من الصرامة الأخلاقية والتنظيم التقشفي الذي يخيف الكثيرين من موظفي الادارة والدولة، والكبار منهم بشكل خاص، الذين اعتادوا التصرف بأملاك الأمة وكأنها ملكهم الشخصي. ولكنه في المقابل يثير أو يعزف على مشاعر العدل والمساواة الأخلاقية بين الناس ويفجر المخزون التاريخي لذاكرة الاعتراض على التمييز والظلم الذي يشكو منه جمهور يزداد اتساعاً، اعتاد على أن يتم اسقاطه دائماً من الحساب، وفي كل العهود، وفرض عليه التذلل والتزلف واراقة ماء الوجه للحصول على أبسط الأمور، أي جمهور يعاني التهميش الكامل تقريباً داخل النظام. بل إن القسم الأكبر من سحر الدعوة الاسلامية السياسية نابع من الرغبة في قلب الأوضاع والخروج من حالة الهامشية والمذلة وانعدام الوزن التي لا يقدم النظام الراهن غيرها للجزء الأعظم من الجمهور. إن حب الصرامة والانتقام يختلط لا محالة هنا بقيم المساواة والعدالة كما يختلط بالاحباط والحاجة إلى الاندماج الاجتماعي بل إلى الإحسان[٤].

وعندما نقول إن موضوع الصراع يتجاوز موضوع اعادة النظر بالثروة، وهو ما يحصل بشكل طبيعي في كل نظام، فنحن نعني أنه يتجاوز في عمقه الصراع الاجتماعي الاقتصادي، بل يتجاوز موضوع الصراع السياسي الهادف إلى اعادة توزيع مواقع الحكم والسلطة عموماً، فهو يتعلق أساساً باعادة توزيع الرأسمال الرمزي، أي اعادة النظر في القيم العامة التي تحدد على المدى الطويل قالب توزيع السلطة ذاتها كما تحدد قالب توزيع الثروة والدخل الاقتصادي. وهذا هو بالضبط الذي يجعله شمولياً وشاملاً من جهة ويغلق فرص التسوية فيه من جهة ثانية.

ينبغي أن نميز منذ البداية بين مستوى الوعي وبين مستوى الممارسة. ان التيارات العقائدية غالباً ما تشكل اطار تحالفات ظرفية اجتماعية تختلق الطبقات المختلفة لتجمع بين فئات يمكن أن تكون متنافسة على صعيد اقتصادي مثلاً ولكنها ذات مصلحة مشتركة على صعيد آخر. وهذه التحالفات المتعددة الأطراف الاقتصادية والسياسية والعقائدية هي التي تشكل أصالة وخصوصية النظم الاجتماعية السياسية. ولو أمعنا النظر في الظرف الحالي لوجدنا أن أصل تفجر المسألة الاسلامية هو تحول الاسلام إلى نوع من الخط الفاصل بين تحالفين عريضين، ثم أكثر فأكثر إلى محور للتمييز بينهما. ولأنه أصبح كذلك فقد أنتج من خلال منطق الصدام والمواجهة وبسببه موقفين متطرفين من الاسلام ومتجهين أكثر فأكثر نحو التصعيد في التطرف: موقف العداء للإسلام بكل ما يعنيه هذا من معنى ـ وهو الذي لم يكن موجوداً في المراحل السابقة ـ وموقف

---

(٤) ليس هدفنا هنا، بالطبع، دراسة الحركات الاسلامية من الوجهة الاجتماعية أو السياسية ولا تفسير أسباب نشوئها، ولكن تحليل جذر الخطاب العام ومقوماته. ولا بد من الملاحظة هنا أنه على الرغم من المقالات العديدة والندوات المتكررة حول المعاصرة والتراث والصحوة الاسلامية، فإن الانتاج المهم في هذا الموضوع هو الانتاج السجالي، وأن القسم الأكبر منه هو من نصيب زعماء ومثقفي الحركة الاسلامية الذين يريدون أن يقدموا وجهة نظرهم للقارىء العادي أو لجمهورهم. في المقابل، لا تزال المكتبة العربية تفتقر إلى الكثير من دراسات اجتماعية تحليلية حول هذه الظاهرة. انظر، في هذا المجال: نبيل عبد الفتاح، **المصحف والسيف: صراع الدين والدولة في مصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، وبرهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، إضافة إلى كتابات ودراسات طارق البشري وأحمد كمال أبو المجد وفهمي هويدي وحسن حنفي. ومن الوجهة المغايرة ينبغي ذكر كتابات فؤاد زكريا وسمير أمين ورفعت السعيد.

الأصولية الجديدة التي تجعل من تطبيق الاسلام بحسب تفسيرها الخاص والمتشدد شرط انتمائها للجماعة ومعيار مثل هذا الانتماء. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف تحول الاسلام إلى خط فاصل ومميز لمعسكرين بعد أن كان موضوع اجماع، في حدود الاختلاف في التفسير بين إسلام تقدمي واسلام محافظ، في المرحلة السابقة؟ وما الذي يخفي اليوم العداء للإسلام؟

في اعتقادي أن التحول في اتجاه تحويل الاسلام إلى خط فصل بين معسكرين قد جاء نتيجة لتطور الحقبة السابقة نفسها، وهي الحقبة التي نسميها اصطلاحاً بالحقبة «الوطنية»، التي ارتبطت ببناء الدولة والجماعة الوطنية الحديثة لا ببناء الأمة، عربية كانت أم محلية قطرية. فعلى المستوى الاقتصادي وبسبب عجزها عن تجاوز الحدود القطرية المرسومة لها، سارت هذه الدولة بالاقتصاد إلى الانحطاط إلى نوع من اقتصاد المضاربات وانتجت طبقة حقيقية من السماسرة والمرتشين الصغار والكبار الذين لا هم لهم إلا تأمين مصالحهم الشخصية، ولا يحركهم أي حافز جماعي أو باعث أخلاقي. وعلى المستوى السياسي أدى تجميد تداول السلطة، بواجهة تعددية أو دون واجهة، إلى فساد القيادة الاجتماعية السياسية ثم تكلّسها وانعدامها، مع قتل امكانية نمو البدائل والقيادات والأطر الشابة الجديدة. وفي هذا المناخ أصبح همّ النخبة الحاكمة الحفاظ بأي ثمن على موقعها والدفاع الوقائي عن نفسها بتهميش العناصر الجديدة أو حتى قتلها واغتيالها، وعلى الصعيد الثقافي والايديولوجي فرضت النخب الحاكمة مذاهب الدولة على الجميع وحظرت الحوار والتعبير الحر والجدل، بما هو ضروري لامتصاص التوترات السياسية والاجتماعية ودمج القيم الوافدة الحديثة واعادة تفسير القيم السالفة وتجديد رؤية المجتمع لنفسه ودوره. لقد خلقت انحباساً فكرياً عميقاً قاد إلى تدهور الوعي العام كما أدى إلى التقهقر حتى بخصوص العديد من المكتسبات الفكرية الماضية، سواء في ميدان التفسير والفكر الديني أو في ميدان إدراك وهضم الفكر العصري والحديث. وقد غطى النظام السابق على هذا الانحباس العقلي، خلال فترة طويلة، بالمذهبية المفروضة والعقائدية الشكلية وتبادل الشعارات وخداع النفس والتغطية على الحقيقة.

وعندما برزت نتائج هذا النظام الجديد، فتبلورت ارادة الطبقة النفعية الجديدة التي كان أقوى تعبيراتها ظهور ما يسمى في مصر بالحزب الاسرائيلي، أي الذي يدافع عن التطبيع مع اسرائيل والتعاون معها، وهو في الواقع الجناح المتطرف من طبقة أصحاب المنافع الجديدة، هذه التي دفعت السادات إلى توقيع الصلح المنفرد مع اسرائيل من جهة، وأخفقت المعارضات التقليدية اليسارية والليبرالية في تقديم العون، أو تبديل بنية النظام المطلق، واخراج الأغلبية من موقع الهامشية، وتحرير آلية تجديد السلطة والنخب الحاكمة، من جهة ثانية، ثم أخيراً عندما انهارت عقائديات القومية الشكلية التي قامت عليها مشروعية العديد من هذه النظم، وبرز ما يختفي وراءها من سياسات، أخذ المجتمع، أو بالأحرى الفئات الأكثر تهميشاً ووعياً فيه في الوقت نفسه، في اللجوء إلى المخزون الاسلامي لتجعل منه إطاراً جديداً، سياسياً وفكرياً، للتعبير عن معارضتها، وأداة لبلورتها عقائدياً وتنظيمها روحياً ونفسياً. وقد أصبح الفكر الاسلامي موضع توظيف دائم لآمال التغيير في أكثر من مكان من الوطن العربي والعالم الاسلامي، وكان يقدم بسبب اختلاف منحاه عن العقائديات الحاكمة فرصاً أكبر للتميز الشامل عن النظام، وعن القوى العالمية التي تقف وراءه أو تتحالف معه. فضد اقتصاد النهب والسلب الوحشي الذي قاد إلى الإفقار العام من جهة، والإثراء الفاحش من جهة ثانية، وجدت قيم العدالة والمساواة والأخوة والجماعة المتضامنة في الإسلام مرتكزاً قوياً لها، بخاصة أن النظام احتكر كل مصطلحات الوطنية والقومية والمساواة والعدالة والقانون الحديث. وضد سياسة الدولة الرامية إلى حظر تداول السلطة وتكسير العصبيات

أو التضامنات القائمة القديمة منها والحديثة، القبلية والعائلية والحزبية والنقابية والمهنية، وجدت الفئات الاجتماعية، المخلوعة عن أي إطار جماعي والمرمية في العزلة القاتلة والعجز والعنانة، في الدين فرصة لتجديد العصبية التضامنية الضرورية لممارسة أي سياسة أو عمل جماعي، بل لخلق عصبية تتجاوز إطار التضامن المحلي ويخرجها من العزلة الوطنية، التي يريد أن يفرضها عليها النظام، إلى اتساع المسرح الدولي والسياسة العالمية. وضد حظر التفكير والتعبير والنظر وتبادل وانتقال المعلومات واخفاء الحقيقة، وجدت أطراف من النخبة المثقفة في العودة إلى دين الناس وتقاليدهم فرصة لمعاينة الحقيقة واكتشافها ومعايشتها.

لقد جمع الفكر الاسلامي الأصولي وراء رايته خليطاً منوعاً ومتبايناً من أبناء الطبقة الوسطى المهمشين، الذين لا مستقبل لهم في النظام الاجتماعي السياسي كما هو عليه الآن، ومن المثقفين الذين نقلوا أو جيَّروا آمالهم وأهدافهم الوطنية من القومية أو من الاشتراكية إلى الاسلام، وأولئك الذين لم تخب الرغبة لديهم بلعب دور سياسي في صورته الجماهيرية والشعبية التقليدية، ومن معظم عناصر النخبة النابعة من الأوساط الشعبية العريضة التي يشكل التيار الاسلامي الاطار الأكثر انفتاحاً نفسياً وفكرياً عليها، والذي يمكن أن يقدم لها إذاً فرصة أكبر للصعود والتقدم والاندماج في المجتمع السياسي ودائرة النخبة الاجتماعية. وبالتأكيد هناك قوى أخرى تسعى إلى استخدام التنافس بين النخب، قوى خارجية وداخلية. بيد أن هذه القوى ليست من صلب الحركة ولا من المساهمين في تكوينها. لكن المصدر الأول للفكر الأصولي الاسلامي اليوم هو دون شك الجزء المهمش من النخبة، والجزء المهدد من الطبقة الوسطى التي يكاد يطحنها اقتصاد النهب والسلب الذي نظمت آلياته، بالارتباط باحتكار السلطة السياسية، الطبقة الجديدة المافيوزية. أما الاسلام الذي ترتبط به بعض هذه الأوساط السمسارية والمضاربة فهو من نوع مختلف تماماً، إنه اسلام النظم الغنية التي يطلق عليها اسم المعتدلة.

في وجه تصاعد قوة هذا التيار، ومع تعري النظام وتدهور مواقعه الفكرية والعقائدية، نشأ نوع من التفاهم التدريجي والضمني بين كل من يعتقد أن الخطر الأكبر اليوم هو الاسلام السياسي. وولد نوع من الانعكاس الشرطي لدى فئة من المجتمع تماهي بين الاسلام والتخلف والتقهقر، وتعمق شعور حقيقي لديها بالعداء للاسلام كما هو، أي بغض النظر عن أي تفسير أو تأويل، حتى لو أنها من قبيل الاحتياط تسعى أحياناً إلى أن تغطي على هذا العداء بالحديث عن اسلام معتدل ومتطرف. وفي نظري أن تيار هذا العداء الجذري للإسلام يتعمق بالدرجة نفسها التي يتعمق فيها تيار العداء المطلق لكل ما هو مختلف عن الاسلام أو مخالف له.

إن وراء تطور العداء للإسلام دوافع لا تقل تبايناً وتناقضاً أحياناً عن تلك التي تجمع بين المدافعين عن التيار الأصولي. فهناك أولاً القسم الأكبر من النخبة الاجتماعية التي يحركها الخوف من الاسلام، أو يدفعها التمسك بقيم حديثة تعتبرها غير موجودة في الاسلام، أو يجذبها الشعور بأن العداء للاسلام يمكن أن يقربها من عالم الحضارة ويرفع من قيمتها التاريخية ويميزها عن الناس العاديين والمتخلفين. وهناك العناصر المستفيدة من نظام الانتفاع والوصولية التي تخشى كل ما يتحدث عن الوطنية والقومية والمصلحة الجماعية وتهرب من كل ما هو مخالف للسلطة وتجعل من ممالأة المناخ العام أداة لتحقيق مآربها، وهناك الدولة والنخب السياسية القومية أو العلمانية أو الحديثة التي تسعى دائماً، من قبيل تحقق التوازن السياسي، إلى تعبئة القوى المنافسة ضد القوى التي تشعر أنها، في هذه المرحلة أو تلك، هي القوة المهددة أو التي يمكن أن تشكل تهديداً

للنظام، أو لمواقعها داخل هذا النظام أو حتى داخل المعارضة له، وبالتالي داخل نظام المستقبل.

لكن هذه العوامل والمخاوف والآمال التي تجمع، إيجاباً أو سلباً، بين فئات المجتمع المناهض للفكرة الاسلامية، لم تكن لتستطيع أن تخلق تياراً قوياً معادياً للاسلام لولا اجتماع عنصرين أساسيين: القاعدة الاجتماعية المادية، أي الطبقة القوية التي تجد في الإسلام، في أي تفسير جاء، خطراً حقيقياً على مصالحها الداخلية والخارجية؛ ثم المشروعية النظرية، أو الآلة الفكرية التي تجعل من هذا العداء أمراً مقبولاً عقلياً ومحتملاً اجتماعياً. أما القاعدة المادية فهي هذه الطبقة الجديدة المافيوزية أو الكومبرادورية الجديدة المنحطة التي تحدثنا عنها والتي تعتبر أن شرط وجودها واستقرارها وازدهارها هو غياب أي مفهوم للمصلحة العامة أو الوطنية أو القومية أو التضامن الديني أو الأخلاقي أو المعنوي. أما قاعدة المشروعية النظرية فإنها ليست أمراً آخر إلا الفلسفة الوضعية نفسها التي تعتبر، بتبسيط واختصار، أن النظام العقلي للإنسان قد مر بمراحل متعددة آخرها مرحلة الفلسفة الوضعية العلمية، وان الدين لم يكن نمطاً متميزاً من النشاط أو الحياة الواعية الذهنية الاجتماعية، وانما هو مرحلة من المعرفة البشرية التي عفّى عليها الزمن بعد أن تم استبدالها بنمط من المعرفة أرقى وأكثر تحقيقاً للمطلوب. وهذا يعني أن العلم قد حل مكان الدين، وأن الدين والعلم ليس بين وظائفهما تميز، وانهما يقومان بوظيفة واحدة. إن العداء للدين قد وجد هنا المصلحة والفكرة معاً، وصار بإمكانه أن يصبح مذهباً وتياراً قوياً في المجتمع العربي، أي أصبح له منظرون. ووجد جزء من النخبة المثقفة موقعاً جديداً يمكنه باحتلاله أن يثمر معارفه فيه ويرفع من قيمة رأسماله العلمي والسياسي. لقد أصبح هناك، أو لقد خلق النظام العام وظيفة جديدة ضمت إلى وظائفه السابقة هي العداء للإسلام، بقدر ما نشأ هناك طلب داخلي وخارجي على هذه المادة، أي سوق لها.

٥ ـ أزمة علاقات السلطة الاجتماعية

مع تبلور ايديولوجية العداء للاسلام واتخاذها طابعها المنظم المستند إلى طلب عملي من جهة وإلى نظرية ومنهج فكري ذي شرعية عالمية من جهة ثانية، وقادر على تمويل التيار بالأفكار والمعاني وعلى تحقيق الانسجام في التفكير ـ وهو ما كان من الصعب تحقيقه في اطار العقيدة الماركسية رغم عدائها النظري العميق للدين، وذلك لأن طموحاتها اليسارية الشعبية والاجتماعية كانت تدفعها إلى التقرب من الدين أو البحث عن تفسير تقدمي له ـ أقول مع تبلور هذه الايديولوجية وارتباطها بمجتمع النخبة وانسجامها مع معطياته، بعد أن كان التيار الأصولي قد تمرس في الصراع ضد السلطات منذ عقود، أصبح لدينا كل شروط الحرب الفكرية: نعني مذهبين متكاملين وشاملين متخاصمين ومتنافسين يستحيل بينهما الحوار والتواصل وتبادل الأفكار والمعاني، أي الوصول إلى تسويات فكرية ومفاهيم مشتركة ومن ثم أهداف واحدة عامة. وفي هذه الحالة كل تماس يعني اندلاع شرارة الحرب والصراع. وإذا كانت هذه الحرب في البداية قد اقتصرت على فرقتين نسبياً هامشيتين في المجتمع، فإننا، وهذا منطق كل حرب، ما لبثنا حتى وجدنا أنفسنا، أي وجد المجتمع نفسه مضطراً إلى اتخاذ موقف مع هذا الطرف أو ذاك، أي من الانخراط في هذه الحرب بشكل أو بآخر. وهكذا نحن نسير في اتجاه استقطاب متزايد على محور الاسلام، استقطاب لا بد من أن يقود إذا استمر كما هو عليه الآن، رغم التهدئة الموقتة أو الهدنة الراهنة، إلى حرب أهلية حقيقية من حول الاسلام. لكن العداء الذي تتغذى منه هذه الحرب ليس في الواقع إلّا الوسيلة التي يخلقها المجتمع لتهريب التوترات والتنفيس عنها، أي إلا الحل الخاطىء لتوتر وتناقض لم يجد

حله الصحيح. وبهذا المعنى فإنه، أي العداء المتنامي في شتى الأطراف، ليس إلا وسيلة التغطية على انعدام القدرة على كشف نقاط التلاقي والتواصل والاتصال المرغوب والمطلوب، أي هو التعبير عن العجز عن مواجهة المشكلة الأساسية التي تحتاج إلى الحل. فما هي هذه المشكلة التي نحاول أن نحلها بتعقيدها أكثر وبالتغطية عليها؟

في الواقع، لو قبلنا بما تقول كل فئة عن نفسها وعن خصمها لكان السبب الأول في هذا المناخ الذي نعيش، هو تعصب البعض الناجم عن التمسك الأعمى بأفكار وقيم ومبادىء لا تاريخية عفّى عليها الزمن، أو تعلق البعض الآخر بأفكار أجنبية واستلابه لها وخيانته لقومه وتاريخه وأمته. وفي الحالة الأولى سيكون من المنطقي ألا نتصور الحل إلا في الغاء الدين والقضاء عليه بطريقة أو بأخرى وسواء قلنا ذلك صراحة أو لا، فهذا هو الطريق الوحيد للتحرر من طاغوته وسطوته. بل إنه الطريق الوحيد لتحرير الآخرين، المستلبين له وانقاذهم وتخليصهم من غربتهم الميتافيزيقية. وفي الحالة الثانية لن يكون هناك حل إلا في محو أسباب الاستلاب للغرب والقضاء على الحداثة وتشديد الانغلاق والعداء لكل ما هو خارجي لأنه يهدد الهوية المحلية ويشكل اختراقاً للمجتمع وثقافته. ولو فكرنا ملياً في الأمر لأدركنا أن هذا ما يحصل فعلاً، أي أن هذا ما يفكر به، سراً أو علناً، أحياناً الفريقان، وهو الذي يوجه استراتيجية وتكتيكات الصراع المختلفة عند هذا الفريق أو ذاك، ويخلق بالتالي مناخ الحرب الدينية أو المذهبية.

ان الخط الأول في هذا التعيين لأسباب الخلاف هو أنه قائم على الاعتقاد الضمني بأن التعصب هو سبب الاقتتال، وأن سبب التعصب هو وجود الفكرة أو المذهب الحامل للتعصب كما تحمل الثمرة البذرة، أي الذي من جوهره وبنيته افراز المشاعر العدائية للآخر ولكل آخر. وهذه هي الفكرة الشائعة عموماً عندنا وعند غيرنا، وهي في أساس النقد الذي وجه للدين والأفكار الدينية من قبل الفلسفات الوضعية. والتصق لذلك معنى التعصب بالفكرة الدينية. ولكن ومنذ أن أظهرت التجربة التاريخية، التي لم يعد من الممكن تجاهلها، أن التعصب يمكن أن يرتبط بأفكار ومذهبيات علمية الطابع أو ترجع بنفسها إلى العلم، مثل الماركسية أو القومية أو الفكرة الاستعمارية التحضيرية، أو العنصرية الحديثة التي بنيت رسمياً على النظريات العلمية البيولوجية والعرقية، أصبح من الصعب القبول بهذه النظرية لتفسير السلوك الجماعي العدواني للجماعات، بعضها ضد البعض الآخر. فلم تظهر هذه التجربة أن فظاعات التعصب النابع من عقائديات لا دينية يمكن أن يتجاوز بكثير ما أنتجته الأديان فقط، ولكن أكثر من ذلك، ان الأديان بفضل ما تنطوي عليه من مفهوم شمولي للانسانية، أي من تقديس للإنسان كإنسان بصرف النظر عن أصله ونوعه، ما زالت تشكل حتى الآن المرجع الاحتياطي الاستراتيجي للنزعة الانسانية والأخلاقية.

ليس الهدف هنا الدفاع عن الأديان بالطبع وإنّما نقد تصوّر خاطىء حول أصل التعصب ما زلنا نأخذ به على الرغم من أنه أثبت عدم فعاليته باستمرار. فبقدر ما ندعو إلى ترك التعصب ونشجبه نراه يزداد ويتطور في كل مكان. وخير دليل على ذلك نأخذه من مجتمعاتنا نفسها. إن الصراع العنيف بين الطوائف، أو ما نسميه الحرب الطائفية، لا يعتمد اطلاقاً على الايمان الديني الحقيقي، ولا يستند إليه أبداً. إنه يستمد قوته من انعدام الايمان واستخدام الدين بشكل عقلاني وممنهج في التعبئة العسكرية والمدنية من أجل أهداف لا علاقة لها بالعبادة ولا بالمعاملات، وإنما بالنزاع على السلطة والموقع والمكانة. إن انفجار الصراع بين أبناء المجتمع العربي اليوم حول الدين ومكانته في المجتمع ليس في نظرنا إلا أحد مظاهر الأزمة العامة والعميقة للسلطة، بمعنى الصلاحية والمسؤولية والولاية. ومن أسباب هذه الأزمة ما أصاب الإيمان بالعقائديات التقليدية

والحديثة معاً من ضعف واهتراء. وعندما نقول أزمة السلطة فنحن لا نقصد أبداً أزمة السلطة السياسية، أو أزمة الدكتاتورية أو الاستبداد، فإن ما نقصده هو جملة المعايير العامة التي تحدد علاقات الهيمنة والتبعية والولاء والأسبقية بين الناس جميعاً، والتي تتبلور من خلال مؤسسات اجتماعية مختلفة تؤطر المجتمع، وتسمح له بإقامة علاقات متبادلة تؤسس للتعاون والتنافس والسلام والأمن التي لا بد منها كي يستطيع الفرد أن ينتج ويعمل ويعيش. إنها أطر الأسرة والمدرسة والقبيلة والحيّ والجماعة الدينية والمذهبية، والجماعة الوطنية... الخ. ففي كل هذه المؤسسات تتبلور سلطات أو نوع من السلطات التي تشكل معايير لتنظيم الحياة الاجتماعية، ومؤشرات لتوجيه سلوك الفرد وادماجه في بيئته ومحيطه. وكل مؤسسة تقوم على سلطة وولاية لا بد منها سواء أكانت هذه السلطة من النمط الأبوي في العائلة أم من النمط العلمي في المدرسة أو الديني في المسجد أو الزعامي في الحي، أو السياسي في الحزب والدولة. والحال أن دخول الحداثة العشوائية، أي الأنماط الجديدة، على المجتمع الذي لم يؤهل لها، والذي زاد من عدم تأهيله منعه من التفكير الجدي في أبعادها، والمسائل التي تطرحها، وبالتالي اخضاعه لقوى غير مدجنة وغير مسيطر عليها، تتحكم بمصيره، قد شكل في البداية هزة عنيفة لكل هذه الشبكة الدقيقة من السلطات والصلاحيات والولاءات والولايات. ولكن، مع غياب الجهد الاجتماعي والفكري الضروري لتحقيق الاستيعاب وامتصاص الضربة التقنية، لم يلبث كل النسيج الاجتماعي أن تمزق كلياً.

وهكذا لم يعد الفرد، أي فرد، يعرف من هو وماذا ينبغي عليه أن يفعل وما هي مسؤولياته ومكانته وموقعه. أي أصبح من دون إحداثيات. في هذا المناخ ليست علاقة الدين أو السلطة الدينية بالسلطة السياسية هي التي تفجرت وأصبحت في أزمة وإنما كل العلاقات الأخرى المكونة لأنماط السلطة والصلاحية. فنحن لم نعد غير قادرين على تعيين أدوار محددة ووظائف محددة ومستقرة لكل من الدين والدولة، ولكن لم نعد نستطيع أن نعرف، خارج هذا الموضوع، ما هو دور الدولة وما هو دور العائلة في التربية، وأين يقف هذا الدور، وما هي حدود المجتمع المدني، أي الخاص، والقائم على التراضي بين الأفراد وعلى حرية الاختيار والتنظيم الحر، وما هي حدود دور الدولة والسياسة، ما هو دور القوات المسلحة في الاقتصاد والسياسة والعسكرية أو الدفاع. هل يحق مثلاً للدولة، أي للسلطة السياسية العامة، أن تقوم بتنظيم ما يسمى في بعض الأقطار العربية فرق الطلائع المكونة من أطفال المدرسة الابتدائية وتخضعهم لتربية سياسية منتظمة مكونة بشكل رئيسي من تعليم عبادة الرئيس؟ هل يحق للجيش أن يقود سياسة البلاد، أو أن يدير منشآت ومؤسسات صناعية واقتصادية؟ ما هي حدود السلطة الأسرية وحدود السلطة العامة؟ ما هي حدود السلطة الدينية وحدود السلطة الأسرية؟ وما هي حدود السلطة السياسية العامة بالنسبة إلى الفرد والجماعات؟ لقد فعلت النخب القائدة العربية كل ما تستطيع في العقود الماضية حتى تلغي التمييز بين الصلاحيات وتنشر الاختلاط في الولايات، وذلك من أجل إزالة مفهوم المسؤولية والمحاسبة. وفي هذه الحالة فإن أحداً لا يستطيع أن يطلب من فرد أو مؤسسة أو هيئة أن تحد طموحها ووظائفها على ميدان محدد ما دام صاحب القوة هو الذي يعطي لنفسه الحق في تحديد أو عدم تحديد الوظائف والصلاحيات.

هذه هي في نظري المسألة الأساسية. وليس العداء إلا التعبير الأخرق عن العجز عن مواجهتها وتقديم الحلول الصحية لها. وذلك بالضبط لأن المجتمع ليس لديه الحلول الممكنة بعد، لأن هذه الحلول نفسها ليست مسألة نظرية وإنما هي مسألة صراع بين قوى، ووصول إلى توازن نهائي يفرض على كل سلطة أن تعين موقعها وتحترم موقع السلطات الأخرى وصلاحياتها. وهذا

التوازن النهائي، أو المستقر نسبياً تقف في وجهه قوى ارتبط تكونها، في حجمها المفرط، بظروف وسياق دولي واقليمي وتاريخي بدأ بالكاد يتغير نحو الافضل. وهي قوى من شأن التوازن المشوَّه الذي تفرضه أن يعيق كل حركة تطور اجتماعي واقتصادي، ويسد بالتالي كل منفذ ممكن للخروج من هذا الوضع.

والواقع أن موضوع أزمة علاقات السلطة الاجتماعية والمدنية لما يطرح بتاتاً بعد في بلادنا، لأن أزمة السلطة تعني أولاً أزمة السلطة السياسية التي هي ذات المسؤولية الأولى في إعادة تنظيم السلطات الاجتماعية والصلاحيات، ولهذه السلطة السياسية المصلحة الأولى في أن يبقى المجتمع دون مستندات وتوازنات حتى تبقى هي مركز التوازن الوحيد فيه، ويبقى لديها مركز تجميع كل السلطات الأخرى، وامكانات التلاعب عليها وبها من أجل حفظ توازنها الخاص، ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن يؤدي هذا الوضع إلى جعل اعتماد المجتمع على الدولة نوعاً من المرض الحقيقي، حتى ليكاد الوالد يطلب من الدولة التدخل لحل صراعاته مع أعضاء أسرته. فمع انخلاع الأفراد عن السلطات الوسيطة المنظمة يصبح الطلب على الدولة قوياً، إن لم نقل لا نهائياً. إن المجتمع من دون الدولة أصبح عاجزاً كل العجز عن القيام بأي شيء، نعني عن القيام بأي مبادرة.

وما يزيد في تعقيد المشكلة هو أن المجتمع نفسه ما زال في مرحلة صدمة وتحول سريع، وانه لم يجد بعد، لا على صعيد التزايد السكاني ولا على الصعيد الاقتصادي، ولا على صعيد تبلور القوى الذاتية والمؤسسات الكبرى، أي استقرار نهائي. إنه مجتمع التقلب الدائم. باختصار، ليس الاقتتال نتيجة التعصب، ولا نتيجة الايمان القوي القديم أو الحديث بأفكار مغلقة أو عدوانية، انه التعبير عن أزمة النظام الاجتماعي الذي نعيش فيه وانحطاطه، والانسداد والانحباس الذي وصلنا إليه على جميع المستويات. وإن نشوء المذهبيات المغلقة والمنطوية على نفسها ليس هو نفسه إلا تعبيراً عن الحاجة إلى أدوات ايديولوجية تساعد على التعبئة النفسية والتفريق الواضح بين القوى وتكوين المعسكرات أو الخصوم التي لا غنى عنها لخوض الحرب، بمعنى آخر ليست المذاهب الأصولية أو الأفكار العلمانية هي التي تقود إلى الحرب. ولكن الحرب، التي ينبغي البحث عن أسبابها العميقة في مكان آخر، أي في هذا الانسداد الاجتماعي التاريخي وأزمة علاقات السلطة والصلاحية العامة كما قلنا، والذي هو ثمرة لخيارات سياسية وجغرا ـ استراتيجية واقتصادية عامة، أقول ليست هذه المذاهب هي الدافعة إلى الحرب، وإنما الحرب هي التي تدفع إلى نشوء المذهبية العدائية أو تحويل الإنخراط العقائدي، مهما كان نوعه، إلى تعصب وانغلاق. فهذا الفكر المتعصب ليس هو نفسه إلا تجسيداً لهذا التوتر وأداة تخلقها الحاجة إلى الاقتتال.

ومع ذلك، فإن هذه المذهبيات ليست عاطلة كلياً أو سلبية في حثها على الحرب، وإلا لما كانت التوصية عليها ولما كانت الحاجة إليها. إن هدفها هو بلورة جو التوتر هذا وتزويده بوعي داخلي بذاته، ومن ثم تثبيته، وجعله فاعلاً من أجل خلق امكانية اعادة انتاجه كمناخ ضروري لاستمرار الحرب. والحرب الفكرية ليست البديل للحرب العملية ولكنها التحضير النفسي والنظري لها، أو تبريرها في نظر القاتلين والمقتولين، حين تأتي اللحظة التي يصرخ الجميع فيها: لم يعد من الممكن الحياة في هذه الظروف ولا بد من الحسم. لكن هل نحن مدانون فعلاً بالحرب الداخلية، أم أن من الممكن، عن طريق اعادة توجيه الجهد النظري والاجتهاد، أن نعيد توظيف العقل وتثميره في خلق شروط سياسية وجغرا ـ سياسية، أفضل للخروج من المأزق التاريخي الذي وضعنا أنفسنا فيه؟ باختصار هل من الممكن تغيير شروط حياتنا الاجتماعية الاقتصادية والسياسية أم لا؟ وما هي وسائل هذا التغيير؟

فإذا قلنا إن ليس هناك إمكانية لإيجاد أي تغيير حقيقي، وان الظروف العالمية أو الداخلية أو المادية أو المعنوية صعبة، فمن الطبيعي في هذه الحالة أن يشتد الصراع نتيجة تدهور الأوضاع، وأن تتفاقم المخاوف المتبادلة بين بعض النخب وبعضها الآخر، وبين القوى الاجتماعية التي تصطف وراءها. وفي هذه الحالة لن يكون من الصعب تغيير أو تعديل مواقفنا وتصوراتنا عن الإسلام فقط، وإنما سيكون الطلب على التشدد والتعصب في موقفنا مع الاسلام أو ضده أكبر من أي حقبة أخرى.

في اعتقادي أن التغيير ممكن جداً. ونحن كمثقفين تقع علينا بالدرجة الأولى مهمة ايضاح الأسباب الحقيقية وطرح الحلول التي تساعدنا على النجاح في معركة اعادة تأسيس السلطة الاجتماعية، والخروج من الوضع الذي يعتقد فيه كل فرد أنه يستطيع أن يفعل كل شيء، وفي النهاية ليس هناك من يفعل شيئاً إلا التشويش المتبادل للبعض على عمل وصلاحيات الآخرين. وأول ما ينبغي عمله هو المساهمة في تغيير الشروط النفسية التي يعيش فيها المجتمع والفرد، وتحريره من عقد الخوف والشك، وإخراجه من الشرك و «الشربكات» التي وُضع فيها حتى يتخبط إلى ما لا نهاية. لكن هذا يستدعي أيضاً حل عقدة التعصب والانحباس الفكري والعقائدي التي تشكل بؤرة إنضاج ومن ثم تفجير النزاع، أو إذا شئنا فتيله. ويعني الانحباس الفكري انعدام امكانية التبادل والتداول النفسي والرمزي والمادي بين الفئات والنخب الاجتماعية، والتقوقع على مفاهيم وقيم خاصة، ورعاية الروح العصبوية، كما كانت الحال عند القبائل الجاهلية.

إن الاستراتيجية الفعالة لاستدراك الحرب الفكرية والدينية وقطع الطريق على الفتنة، تستدعي بلورة سياسة تساهم في تفكيك التحالفات المعقدة التي يقوم عليها، وينبع منها، ويخدمها، التعصب أو العصبوية. ولكن أدوات هذه السياسة ليست في أيدينا، وإنما هي في الجزء الأكبر منها في أيدي النخبة التي تجعل من هذا التعصب فرصتها التاريخية للبقاء في السلطة، وتصليب عودها، على قاعدة تعميق الشروخ والمصادمات الاجتماعية والشعبية. ومع ذلك فإن لدى المثقفين، إذا أرادوا أن يلعبوا دورهم ويتحملوا مسؤولياتهم الاجتماعية، قدرة كبيرة على التأثير في الواقع وإعادة ترتيب الأوضاع الفكرية والايديولوجية في المجتمع.

لكن في جميع الأحوال، لا نستطيع أن نخرج من المأزق إذا بقيت اشكاليتنا الرئيسية، فيما يتعلق بالدين، مستمدة من رؤية كل من الأطراف المتنازعة لنفسها، أو مشاركتها مبالغاتها وتطرفها.

إن هذا لا يعني، وينبغي ألا يعني الغاء الجدل أو الخلاف داخل الإسلام ومن حوله، وفي جميع الأحوال، لن يكون هذا ممكناً من الناحية العملية ولا مفيداً من الناحية الاجتماعية والتاريخية. إن ما نطمح إليه هو العكس تماماً، ان تحول الحرب ومنطق الحرب الاتهامي والتجزيئي والقنصي، إلى جدل حقيقي، أي إلى حوار حول المشاكل التي يطرحها الدين اليوم في المجتمع، كما يطرحها التحديث والتقدم الحضاري. إن نفسية الحرب الراهنة هي التي تخنق المناقشة وتمنع الجدال وتضيق دائرة المعقول والمفهوم، بما تنشره من جو الارهاب الفكري والخوف، وما تدفع إليه من توظيف مباشر للمعرفة في السياسة اليومية والصراع، بحيث تلغي كل مجال معرفي حر ومفتوح. إن هذا يعني تخليص الجدال من تأثير سوء الفهم والأحقاد المتبادلة التي تدفع به بعيداً عن أهدافه وتفسده كلياً، بل تحوله إلى أداة تعبئة شعاراتية، فيصبح أداة لإخفاء الحقيقة. وهو يعني أخيراً وضعه على قاعدته الصحيحة، نعني قاعدة المناقشة المفتوحة

وتبادل الرأي والصراع والتنافس السلمي حول بناء الشخصية والمجتمع على أسس متكاملة روحية ومادية في الوقت نفسه.

٦ ـ تجديد رؤيتنا للاسلام

في هذا المجال هناك مجموعة من الملاحظات لا بد من الأخذ بها لتمهيد التربة في اتجاه تحقيق شروط هذا الجدل البنّاء وتحوله إلى تعايش مخصب ومثمر يستفيد منه الإسلام وتستفيد منه الحداثة:

أ ـ ينبغي الإدراك أن عدم التوافق وأن الصدام لا ينبعان من وجود منظومتين أو منطقين مختلفين، فعلى الصعيد العقدي والرمزي ليس هناك إلا منطق واحد لدى المجتمعات وفي كل زمان ومكان، هو منطق التداعي والربط التعسفي والاعتباطي واعادة توظيف العلامات والرموز والمفاهيم والصور واعطائها المعاني الجديدة. ويكفي من أجل ذلك القيام بإعادة تفسير المنظومتين كما فعل العرب والمسلمون أنفسهم حتى الآن وكما سوف يفعلون في المستقبل. إذ ليس هناك أي حل تاريخي آخر، وليس هناك أي امكانية كي تغير أمة أو جماعة كلياً منظومة قيمها وتتبنى منظومة أخرى. وحتى الاسلام لم يفعل ذلك، وانما عمل إلى حد كبير من خلال اعادة توظيف المعطيات الثقافية العربية وتوجيهها في اتجاهات جديدة ارتبطت هي نفسها بتغيير المجال الجغرافي والسياسي تغييراً كاملاً حتى أمكن لها النجاح والانتصار. والأزمة التي يعرفها العرب مع الإسلام اليوم ليست جديدة وإنما هي حلقة من الحلقات الطويلة على طريق اعادة التفكير وتجديد المفاهيم والقيم والمعاني، أي وضع الاسلام والمنظومة القيمية الاسلامية في العصر والتطبيق العصري. وإذا كان الصراع قد تفجر في هذه الحقبة التي نعيش فلأن تأخراً قد حصل في العمل الفكري الضروري من أجل تجديد الأفكار وتنظيم القيم الوافدة والسيطرة عليها، أي اخضاعها لمنطق الثقافة المحلية وآلياتها ووضعها في سياق رؤيتها العامة وغاياتها. والسبب الرئيسي في هذا التأخر هو إلغاء حرية التعبير والتفكير والنشاط السياسي.

ب ـ إن الموقف الجماعي والاجتماعي، وبالعمق السياسي أيضاً، من الدين، لا يمكن أن يتحدد بالنظر إلى حادث عارض أو موقف جزئي أو حركة سياسية أو موقف فلسفي أو فرضية نظرية. ولا بد من أن ندرك أننا لا نستطيع الخروج من المأزق إذا ما بقيت اشكاليتنا الرئيسية فيما يتعلق بالدين مرتبطة وقائمة على أفكار مبتسرة سريعة حول الدين أو الدولة أو التعصب أو عدم التعصب، وإذا ما استمرت مرتبطة بدوافع وقتية سياسية أو غير سياسية، تكتيكية، أو إذا ما بقيت قائمة على المخاوف وعلى الرياء والغش والخوف من الدولة أو من رجال الدين أو من الجمهور. فلا بد لنا، ونحن نواجه هذه المسألة الكبرى، من أن نتجاوز أفكارنا المجتزأة وحساسياتنا الشخصية ورؤيتنا المصلحية الضيقة التي كثيراً ما تخفي عنا حقيقة الوضع. ولا بد لنا كذلك، إذا أردنا أن نقدم حلاً حقيقياً واجتماعياً لمسألة حاسمة وكبرى من هذا الطراز، من أن نطرح المشكلة في كليتها وكامل أبعادها، وأن نسعى إلى الخروج منها بموقف موحد ومنطقي ومنسجم، يساعدنا على تكوين الاجماع الوطني الذي نحتاج إليه من أجل استيعاب الحضارة وتحقيق النقلة النوعية في السياسة والثقافة والاقتصاد معاً. وفي هذه الحالة ليس هناك مهرب من طرح الأسئلة التالية ومحاولة الإجابة عنها كي يكون الموقف من الدين موقفاً مسؤولاً وفي نظري منتجاً:

ـ هل ما زال هناك مكان وضرورة للدين في المجتمعات المعاصرة، وهل ما زال للإسلام في المجتمع العربي المعاصر مثل هذا الدور، وما هي طبيعته وما هو محتواه؟

ـ هل يستدعي لعب الدين لدوره في المجتمع المعاصر التجديد والاصلاح الديني، وهل ينبغي أن يكون هذا الاصلاح من نمط الاصلاح البروتستانتي الذي عرفته المسيحية في القرن الخامس عشر، أو هل ما زال مثل هذا النمط معقولاً وكافياً؟

ـ هل يقبل الاسلام التجديد أم أنه، مثلما يعتقد البعض المتأثر ببعض الآراء الغربية، من الأديان التي لا تقبل التجديد لأنها، كما كان يقال، لا تميز بين الدين والدنيا وبين الزمني والروحي؟

ـ هل هو قادر على أن يكون مع الدنيا الجديدة؟ وإلّا ماذا ينبغي علينا أن نفعله كي يصبح كذلك؟

ـ ما هي المكانة أو الموقع الذي يقدمه أو ينبغي أن يحتفظ به المجتمع للدين في النظام الاجتماعي الراهن أو المقبل، وفي نظام المدنية والحضارة بشكل عام؟

ـ من الذي يستطيع، أو ينبغي أن يقوم بالتجديد الديني أو يساهم فيه، وما هو منهج هذا التجديد واستراتيجيته؟

ـ ما هي طبيعة المؤسسة الدينية، أي التنظيم الخاص الذي يمكِّن الدين من القيام بمهامه ويسمح له بتحقيق الأهداف المسندة إليه والآمال المعقودة عليه؟

ـ ما هي امكانات ووسائل تحقيق ذلك، وما هي الاستراتيجية التي ينبغي على المجتمع أن يتبعها في سبيل انجاز هذا التجديد أو الإصلاح الديني إذا كان هناك اصلاح أو تغيير في الدور والوظيفة والمكانة، وكيف، وعلى ماذا سوف يستند هذا التجديد؟

ـ ما هو موقع الدولة، وموقع المجتمع، وموقع المثقفين وموقع رجال الدين الحاليين في هذا التجديد وفي السير به إلى الأمام؟

ج ـ إن الإجابة عن هذه الأسئلة الكبرى وتحقيق المصالحة يقتضيان تجديد منهج النظر العام إلى المجتمع والدين والحضارة والتاريخ معاً. فلم يعد يكفي في نظرنا أن نطالب، كما كنا نردد دائماً عندما كان الدين هو الوعاء الأساسي للفكر العربي، بتجديد رؤيتنا إلى الإسلام، وإنما أصبح من الضروري أيضاً، وربما من أجل تجديد هذه الرؤية ذاتها، تجديد رؤيتنا للمفاهيم التي كنا نعتبرها، بسذاجة، مفاهيم جاهزة وناجزة ومشغولة، ولا تحتاج منا إلى اعادة مناقشة أو تحديد بل تجديد، نعني مفاهيم العلم والعقل والعلمانية والقومية والحداثة والحضارة والتطور وغيرها من المفاهيم التي تكاد تحكم تفكيرنا جميعاً أكثر من الدين في هذه الحقبة.

إن النظر الصحيح إلى الإسلام نفسه لم يعد ممكناً، بما في ذلك لدى الاسلاميين أنفسهم، على عكس ما يعتقدون، من دون مراجعة هذه المفاهيم واعادة تركيبها من أفق الأهداف والقيم التي نريد أن تحكم مجتمعنا المقبل. وليس من الصعب أن نعاين كيف أن الاسلاميين في صراعهم ضد خصومهم يستخدمون المفاهيم نفسها ويعطونها المعاني نفسها، وكيف أن التحديثيين في مواجهتهم للفكر الاسلامي يستخدمون أيضاً مفاهيمه. وفي الواقع لا يستخدم كل منهم إلّا رؤية الواحد لنفسه في السياق السجالي الراهن، وهي رؤية شديدة الإنحياز والتعصب. فالعلمانية مثلاً

تتحول من نطاق التمييز بين المعرفة والسلطة الدينيتين والمعرفة والسلطة العقليتين، لتتحول سواء عند العلمانيين أنفسهم أو عند خصومهم إلى ما يقارب نزعة العداء للدين وازالته من المجتمع. إن ما يحصل هنا ليس في الحقيقة إلّا اعادة تركيب معنى المفهوم المعروف من أفق وفي سياق خدمة السجال والحرب الدينية القائمة. والعلمانية التي جاءت كأداة لتجاوز النزاع بين الدين والسياسة وحل الخلاف بينهما تتحول هي نفسها في هذا السياق إلى باعث على النزاع ووسيلة لتعميق الخلط بين الدين أو العقيدة عموماً والسياسة.

د ـ من هنا ضرورة ما ينبغي تسميته، بحق، تجاوز وثنية المفهوم. إن جميع المفاهيم ليست إلا اصطلاحات نظرية تصاغ لخدمة العمل النظري وبلورة الأفكار وتنظيمها. وتتغير مضامين هذه المفاهيم بحسب السياق التاريخي والنظري والاجتماعي التي تستخدم فيه، وتتغير معانيها ومضامينها أيضاً مع الزمن وتغير التجربة البشرية، إن المفاهيم نفسها تتطور وتموت عندما لا تعود تؤدي وظيفة ايجابية في تنظيم النشاط العقلي والمعرفي أو عندما يتجاوزها الزمن والتجربة الانسانية. فليس من المؤكد أن جميع الناس وفي كل الأوقات يعطون لمفهوم العلمانية مثلاً المعاني والمحتويات نفسها[٥]. بل ليس من الضروري، حتى لو تم ذلك، أن يصلح هذا المفهوم لضبط وتنظيم التجربة السياسية والروحية في جميع الأزمان والأماكن، أو أن يتحول إلى قاعدة كونية للتعامل بين سلطات اجتماعية هي نفسها متبدلة ومعرضة للتطور، كما نشهد ذلك اليوم فيما تقوم به الكنيسة في أمريكا اللاتينية أو في البلدان الاشتراكية. إن ما هو أساسي هو ايجاد الشروط الملائمة والمقبولة من الجميع أو الأغلبية الاجتماعية للتوصل إلى تنظيم مستقر للعلاقة بين مختلف السلطات، بما فيها اليوم في مجتمعاتنا السلطة العسكرية التي تلعب دوراً لم تعرفه المجتمعات الليبرالية السابقة، ولم تتخذ بشأنه التدابير المطلوبة، ولم يظهر إذاً أو ينعكس في النظرية. وينبغي رؤية ذلك كله من وجهة نظر وفي ضوء المشاكل الخاصة المطروحة والامكانات المتوافرة والقوى القائمة. والقصد، ليس النموذج هو المطلوب تحقيقه وإنما الوظيفة، وما ينجح في تنظيم تجربة اجتماعية في حقبة أو مجتمع ما، لا ينجح بالضرورة في غيرهما، ولا يفيد التقليد ولا الاقتداء شيئاً في التاريخ. إن العبقرية التاريخية للمجتمعات البشرية كامنة بالضبط في قدراتها اللامتناهية، وقدرات نظمها الثقافية والسياسية، على انتاج حلول جديدة وغير مطروقة.

هـ ـ الملاحظة الخامسة هي أن المجتمعات، على الرغم من أنها تعيش دائماً في تاريخ عالمي واحد، فإنها لا تتبع أو تخضع للتاريخية نفسها، إن لها وقعها ووتيرة حركتها الخاصة التي قد تقترب من الوتيرة العامة أو تبتعد عنها. ولكنها كالأفراد لا تسير بالضرورة بالسرعة ذاتها. وعلى المسؤولين عنها أن يحترموا هذه التاريخية إذا ما أرادوا أن يتقلدوا مواقع قيادية فيها ويتحملوا مسؤوليات توجيه حركتها، فإذا لم يدركوا ذلك ربما اضطروا، دون نية سيئة بالضرورة، إلى الجور

---

(٥) مقابلة مع: جلال أمين ورفعت السعيد، في: فكر، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤)، حيث سئل أمين عما إذا كانت علمانية عبد الناصر والوفد تحتاج إلى مراجعة، فأجاب: «لا اعتقد أن علمانية الوفد وعبد الناصر تحتاج إلى مراجعة اساسية، مؤكداً أن مواقفهما كانت علمانية بكل معنى الكلمة حتى ولو انهما، لأسباب تكتيكية، اضطرا احياناً لمجاراة الراي العام في بعض الأمور الجزئية. اما السعيد فقد اجاب قائلاً: «لم يكن ـ في رأيي ـ حزب الوفد علمانياً بالكامل، أو بالمعنى الدقيق». ورأى أن لديه بعض أوجه من العلمانية، والهدف هو أن نقول مع السعيد: «انه يمكن تعريف العلمانية باكثر من تعريف، وليس ذلك عيباً، فالكيمياء تختلف عن الفكر السياسي، الكلمات في الكيمياء تمتلك تحليلاً ثابتاً، وربما ابدياً، ومن ثم تمتلك ايضاً تعريفاً ثابتاً، وربما ابدياً. اما في السياسة فالكلمات تتحلى دائماً بلمسات الواقع، وتكتسي بصفات متعلقة بالزمان والمكان فتكتسب مذاقاً مختلفاً».

عليها وزجها في صراعات كان من الممكن لها أن تتجنب الوقوع فيها. إن الدين الذي لم يعد يلعب دوراً كبيراً في البلاد والمجتمعات الصناعية مثلاً ما زال يشكل المقوِّم الرئيسي لعلاقة التضامن والتواصل والتفاهم بالنسبة إلى العديد من مجتمعات العالم الثالث، ونعني بما في ذلك الأديان الإحيائية ذاتها على الرغم مما فقدت من قوة وفاعلية، أما بالنسبة إلى الأديان الكبرى فمن المؤكد أنها ما زالت، بالنسبة إلى الغالبية العظمى من الشعوب النامية، أكبر آلة تهذيب جماعي وتمدين وبناء للحم الوطنية والاجتماعية. وفي الكثير من الحالات، وعلى الرغم من الخلافات التي يمكن للدين أن يخلقها أو يدفع إليها، وهي كما قلنا خلافات اجتماعية تنعكس على الدين، فإن زوال الدين يعني زوال الأم الثقافية المرضعة نفسها وترك المجتمع، ولا أقول بالضرورة النخبة المتغربة، دون أي مرجعية ثقافية، أي دون أي أداة للتواصل والتعارف والتماهي وتبادل العواطف والتقديرات المادية والروحية.

و ـ الملاحظة السادسة هي أن نظام المجتمع، على عكس ما تقوله الفلسفة الوضعية المبسطة أكثر في بلادنا، ليس من النظم التي تخضع لقوانين فيزيائية. إن نظرية التطور التاريخي الأحادي الخط: من اللاهوتية إلى العلموية مبسط جداً، ولا يعكس أبداً تعدد أبعاد الحقيقة الاجتماعية والانسانية، وتنوع حاجات الهيئة الاجتماعية الخيالية والرمزية والمادية والروحية والفنية والعلمية معاً. إن خفض قيم الإنسانية إلى قيم العلم وحده، قد حاولته النظم الشمولية، فوصلت إلى نظام من البربرية الحديثة والمنظمة القائم على قتل الروح والفرد والإنسان معاً. ولم يؤد الغاء الدين والقيم الميتافيزيقية في الدول الاشتراكية إلى تحرر الانسان كما كان يعتقد البعض، ولا إلى تزايد قدراته العقلية والعلمية، بعد أن تحرر من سيطرة القوى الغيبية أو الخرافية كما كان يقال، وزال عنه الخوف أو الرهبة من القوة الإلهية، وإنما قاد على العكس إلى قتل الروح والخيال والحضارة، وحول النظام السياسي إلى معسكر اعتقال كبير للجسم والروح معاً. إن حرية الإنسان لا تنفصل عن كرامته وحرية خياله وانطلاق قواه الروحية والنفسية والعقلية التي يبني عليها رمزياً ومادياً تداعياته وعلاقات تضامنه واحسانه وتعاطفه وكرمه الأعمق.

ز ـ من المؤكد أن الصراع والجدال الراهن ينطوي على رهانات كبرى تتعلق في الوقت نفسه بتغيير نظرتنا إلى الإسلام، أي بإعادة موضعته في المجتمع العربي، كما تتعلق بتغيير معانيه ومضامينه وإعادة تفسيره وترتيب القيم والمبادىء التي تشكل حقيقته الكبرى، لكن هذا كله لن يمكن تحقيقه إلا إذا اعترف منذ البداية للإسلام بدوره ومكانته وفائدته، وأمكن له أن يطمئن إلى وجوده وإلى نفسه في أرض العرب، إن من غير المعقول توقع تجدد منظومة عقلية أو عقائدية لا يستفاد منها أو لا يعرف الناس ما الذي سيفعلونه بها. إن التجدد والتجديد مرتبط بالتوظيف الاجتماعي للدين. وليس التجديد إلّا تحديد الأهداف الجديدة وخلق الامكانات الجديدة أو بالأحرى تفجير هذه الامكانات في المنظومة العقائدية على حساب، أو إضافة إلى، إمكانات أخرى موجودة أو قائمة.

ولا بد من التذكير هنا أيضاً أن التجديد لا يقوم به الإسلام نفسه لأن الاسلام جملة من العقائد الثابتة، ولا تقوم به العلمانية نفسها، لأنها بالمثل قيمة ومثل جامدة، ولكن الذي يقوم بهذا وذاك، أو ينبغي أن يقوم بهما، هو الإنسان والعقل المفكر. فليس تجديدهما قائماً وناجزاً فيهما، ولا هو مرتبط فقط بالمنادين بهما حتى لو كان هؤلاء من العلماء وأصحاب المعرفة. إن الجميع مسؤول عن تطوير ما يعتبره ضروري للمجتمع ككل وليس لهذه الفئة أو تلك.

ح ـ وفيما يتعلق بتجديد الاسلام، لا بد من القول إنه كجملة من المبادىء والنصوص

والايحاءات التي يتكون منها كل دين، كما تتكون منها كل عقيدة، لا يعاني بحد ذاته، وفي ذاته، أي مشكلة، فهو ما زال قائماً في نصوصه ومبادئه وقيمه ورسالته كما كان منذ نزوله، لم يطرأ عليه ولا يمكن أن يطرأ عليه أي تبديل، ولا يمكن هو نفسه أن يطرح على نفسه أي سؤال أو اشكال، لا الآن ولا في المستقبل. إن الذي يعاني مشكلة أو يعيش مشكلة هو المجتمع الاسلامي، أي نحن بوصفنا نموذجاً أو صورة لهذا المجتمع، أو على الأقل امتداداً تاريخياً وجغرافياً وثقافياً له. إن ما نسميه مشكلة الاسلام لا يكمن إذاً في الاسلام ولا يقوم فيه وانما هو مشكلة تعاملنا نحن مع الإسلام، بل إن المشكلة يمكن تحديدها بشكل أكبر والقول إنها ليست تماماً في تعاملنا مع الإسلام وانما بالدرجة الأساسية تعاملنا كمجتمع، أي كنظام اجتماعي، معه، ومن ثم فيما بيننا، الأمر الذي لا ينطبق بالضرورة على تعاملنا معه كأفراد، أو على صحة وصدق ايمان الكثير منا، وانسجامهم الكامل مع المبادىء الكبرى التي يجسدها.

ط ـ وفي نظري ان هذا التمييز ضروري، ليس لأنه يضع المسألة منذ البداية في مكانها الطبيعي والصحيح، ولكن أكثر من ذلك لأنه يضعها في المكان الوحيد الذي يمكن لها أن تجد فيه الحل. ذلك أنه حتى عندما نتحدث عن جمود «الاسلام» أو عدم مسايرته للعصر، والمقصود هنا طبعاً الفكر الاسلامي، فنحن إنما نعترف في الواقع بقصورنا عن تجديد الاسلام. وفي هذه الحالة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه ليس من النوع المضلل فعلاً والقائم على التهرب من المسؤولية من مثل: لماذا لم يتطور الاسلام أو يتجدد ويماش العصر، وانما على العكس لماذا لم نستطع نحن المسلمين أو المنتمين إلى المجتمعات الاسلامية أن ننجح في تجديد الفكر الاسلامي وبث الحياة والحركة في رؤيتنا وفهمنا للاسلام، ولا نريد من ذلك أن ننفي أن هناك منطقاً متميزاً وأصيلاً للإسلام كدين يجعله يفترض أو يفرض نوعاً من القواعد المحددة في التجديد والتغيير والتطور الفكري، إذ من دون مثل هذه القواعد تفقد العقيدة، أي عقيدة، استقلالها وتميزها ووجودها نفسه، أو تفقد سبب وجودها.

إننا نعتقد إذاً أن التركيز على العوامل التي منعت التجديد هو الأساس، لأن تغييرها يتعلق بنا، ولأن الإنسان فرداً ومجتمعاً، بما هو كائن حي ومتجدد، هو وحده الذي يستطيع، على عكس العقائد والمبادىء والمثل والأفكار المجردة والثابتة، ان يقوم بالتجديد، بما في ذلك تجديد هذه المبادىء، أي اعادة تسليط الضوء عليها واعادة تفسيرها وتوظيفها، بينما هي لا تستطيع أن تتجدد من تلقاء نفسها، ونحن نؤمن أن صلاح الدين للحياة أو عدمه يتوقف على نوعية هذا الدين وان هذه النوعية مرتبطة هي نفسها بما نصنعه نحن بالدين، أي بكيفية رؤيتنا له وتعاملنا معه، من حيث التجديد والاهتمام أو التفريط والاهمال. وهنا ليس لنا ملاذ إلاّ في الوعي النقدي وفي النقد الذاتي المتواصل، أي في الواقع في الاعتماد على قوة البصيرة والصدق[٦].

---

(٦) حول تطور النقد الذاتي والمراجعة النظرية في الأوساط الاسلامية، انظر: حسن التل، **عصام العطار، الزعامة المميزة** (عمان: [د.ن.]، ١٩٨٣)؛ عبد الحليم أبو شقة، «حول أزمة الخلق المسلم المعاصر: نحو وعي اسلامي،» **رالي** (أمريكا)، العدد ٧ (١٩٨٣)؛ خالص جلبي، **في النقد الذاتي: ضرورة النقد الذاتي للحركة الاسلامية** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤)؛ يوسف القرضاوي، **الصحوة الاسلامية بين الجمود والتطرف** (الدوحة: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ١٩٨٤)؛ راشد الغنوشي، «حقائق حول حركة الاتجاه الاسلامي،» **المجتمع** (الكويت)، (١٩٨١)، ومصطفى محمد الطحان، **الفكر الحركي بين الأصالة والانحراف** (الكويت: دار الوثائق، ١٩٨٤). أما بالنسبة إلى نقد الحركات الأصولية المتطرفة، فانظر: وجيه كوثراني، «المشروع التعبوي في مواجهة الاستعمار الحديث،» ورقة قدّمت إلى: ندوة الدين والتدافع الحضاري، مالطا، ١٩٨٨.

ي ـ وفي هذا الميدان لا يمكن لعداء الاسلام أن يحل المشاكل التي يطرحها علينا الاسلام والدين عامة، تماماً كما أن العداء للجديد أو الحديث أو المعطى غير الاسلامي وغير العربي لا يفيد ولا يساعد على حل المشاكل التي يطرحها علينا انخراطنا في العصر واستيعابنا لوسائل قوته الحضارية، فبقدر ما أن الاختلاف رحمة، لأنه يساعد على طرح المشكلات وتعميق النظر فيها وبالتالي تقريب امكانية ايجاد الحلول لها، يساهم العداء والموقف القائم على التعبئة العاطفية والسياسية على قتل ملكة التفكير والغاء الوعي والنظر الحر والسليم في الميادين الثقافية.

إن الهدف ينبغي إذاً أن يكون تجاوز الموقف الذي يدفع إلى تحويل الجدال من حول الاسلام وداخله إلى معركة اختيار بين نمطين اجتماعيين شاملين ومتعارضين، أي إلى تصادم دائم بين حاجات المجتمع الروحية وحاجاته المادية، والتجاوز لهذا الموقف يعني التوصل إلى التسوية التي تجعل التعاون بين الاسلام وبين التفكير التاريخي وسيلة لبناء الذات والشخصية العربية بدل أن يكون وسيلة لتدميرها، فمهما كانت اعتقاداتنا المذهبية والفلسفية، ينبغي ادراك أن المجتمع العربي لن يستطيع، على الأقل في المدى المنظور، وفي اعتقادي واللامنظور، أن ينجح في بناء نفسه وتحقيق استقراره النفسي والثقافي ضد الاسلام أو خارج الاسلام أو حتى من دون الاسلام. وبالمثال، فإنه من غير الممكن والمتوقع له أن يقوم بهذه المهمة دون أن ينفتح على العالم ويتعلم منه ويأخذ منه كل ما هو جديد. أي من غير المتوقع أن يكتفي لبناء نفسه بما ورثناه من علوم عربية أطلقنا عليها اسم علوم اسلامية، وأن يترك بالتالي، كل ما أنجزته البشرية في العصور الحديثة من مكتسبات تقنية أو مادية أو نظرية أو اجتماعية أو فكرية، بل إن ذلك لو حصل فإنه لن يساهم أبداً، كما يمكن للبعض أن يعتقد، في تدعيم الاسلام، لا كدين ولا كحضارة، وانما سوف يقوده على العكس إلى التراجع والتقهقر مع المجتمع المتقهقر. وإذا كان الفكر الاسلامي يردد أن الاسلام دين ودنيا، فإن ذلك لا يعني، إذا عنى شيئاً، إلا أن الاسلام، باهتمامه بأمور الأرض، يظل دائماً مفتوحاً ومنفتحاً على ما يبدعه أبناء الأرض، وما تتفتق عنه قريحة سكانها وشعوبها. وهو لا يستطيع أن ينفي تطور الدنيا ويلغي تطور نظرته لشؤونها دون أن يفرض على المجتمع نموذجاً ثابتاً للدنيا، أي أن يحول الدنيا المتغيرة إلى دين لا يتغير ولا يتبدل. وهذا يقود إلى نفي جزء من حقيقته العميقة ويتناقض مع ادعاء البعض برغبتهم في جعله اطاراً صالحاً ليس لتحقيق حاجات العبادة والدين فقط، وانما لتقديم المفاهيم والأودات التي تساعد الناس في كل عصر على أخذ نصيبهم من الدنيا ومتابعة شؤونها وفهمها والتحكم بها، أي تجعل منه ديناً اجتماعياً أيضاً. لقد كانت قوة الاسلام في الماضي نابعة من قدرته الاستثنائية على أن يتأقلم مع الظروف المتغيرة وأن يتماشى مع التاريخ وينفتح بالمرونة الهائلة على كل أنواع التبادل والمبادلات والتواصل الإنساني الفكري والروحي، أي على رفض الإنغلاق والتقوقع والانكفاء على الذات، وكان لهذا السبب بامتياز دين الفتح الروحي والجغرافي والتاريخي. باختصار ان الاسلام لا يمكن أن يبقى ديناً ودنيا إلّا بقدر ما يبقى متفتحاًوحساساً لكل ما تقدمه الدنيا، أي الزمن والتاريخ والجماعات والعقول البشرية، من انجازات جديدة وابداعات، ولسوء الحظ فهمت هذه الشمولية للدين والدنيا على أنها نفي للتاريخ بدل أن تفهم على أنها استعداد دائم لتقبل التجدد والتعامل معه. إن الإسلام بانفتاحه على الدنيا، أي على ابداعات البشر والتاريخ، يستطيع أن يكون حاضراً وشاملاً، لكنه إذا قبل بالانغلاق فلن يكون بإمكانه أن يشارك في حضارة الإنسانية ولا أن يساهم بتقديم الحلول المطلوبة للمشكلات التي ينتجها التاريخ والتي لا يمكن أن نعرفها مسبقاً لا نحن ولا غيرنا، وما كان بإمكان أجدادنا من علماء المسلمين تقديم الحلول الملائمة لها.

ك ـ وأخيراً لا بد من أن ندرك أن الثقافة لا تموت، لا شيء يموت، وإنما كل شيء يتحول، وإذا لم نحوله في الاتجاه الذي يتفق ومصالح وأهداف مجتمعنا فإنه سوف يتحول ويجد من يحوله ويستغله في غير مصلحتنا، وحتى المنظومات الثقافية والنظم الفكرية التي لا تتجدد، أو لا تنجح في العثور على من يجددها حتى تتابع مسيرة الحياة الظاهرة، وتتعامل معها ويتعامل الناس من خلالها، فإنها لا تضيع، وإنما تتحول نحو الداخل والباطن، فتختزن هناك وتتخمر وتصبح طاقة روحية ملهمة خلاقة. وفي هذا المستودع الروحي العميق والسري تتبلور وتتصور العناصر اللاواعية التي تصدر عنها الرموز والقيم والمعالم والانطباعات وتتحول إلى أرصدة معنوية ثابتة ومبدعة في المرجعية العميقة للثقافة والشعب، إنها تتحول إلى أساس التاريخ الثقافي، وجذوته الحية والتعبير المكثف عن روحه. فكل ما يحدث هو أنها تنتقل من دائرة تنظيم الخبرة العملية الظاهرة للجماعة إلى دائرة تنظيم الخبرة الشعورية الباطنة، قبل أن تتاح لها ظروف ملائمة كي تعود أقوى وأكمل مما كانت عليه، مغتنية بالتجربة الكبرى لضياعها الذاتي. وفي غياب نظم فعالة واعية كثيراً ما تكون الكلمة الأخيرة بل الأولى في تحديد سلوك الفرد إلى هذه الدائرة الخطيرة اللاواعية وغير المرئية □

ظاهرة التحديث في المجتمع العربي: محاولة لتطوير نموذج نظري

مصطفى عمر التير

استاذ علم الاجتماع في
جامعة الفاتح ـ طرابلس.

تمهيد

يمر المجتمع العربي، خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب الكونية الثانية، بمرحلة تغير اجتماعي تميزت بأنها شملت جميع مجالات الحياة، بما في ذلك النواحي غير المادية منها. وهي مرحلة تختلف عن مراحل التغير السابقة التي مرّ بها المجتمع العربي، فقد اتسمت بالسرعة والشمول، والانتشار الواسع لمنتوجات التقانة والاقبال على الاستفادة من الامكانات التي تجعل الحياة أيسر وأكثر تنوعاً. ونعرف مرحلة التغير هذه بتحديث المجتمع العربي.

والتحديث كظاهرة اجتماعية لها مؤشرات يمكن ملاحظتها ورصدها وقياسها امبيريقياً (تجريبياً). كما يمكن تصنيف هذه المؤشرات في فئتين رئيستين، تتعلق كل فئة بالمستوى الذي ستدرس عليه الظاهرة: الفرد أو المجتمع. ففي حال دراستها على مستوى الفرد توجه العناية نحو رصد المؤشرات التي ترتبط بالشخصية، ويتم التمييز بين الشخصية الحديثة والشخصية غير الحديثة أو التقليدية[1]. ويتوجه الاهتمام نحو المؤشرات المتعلقة بالتركيب الاجتماعي في حال دراسة الظاهرة على مستوى المجتمع.

هدف هذا البحث هو التعرف إلى خصائص ظاهرة التحديث على مستوى المجتمع العربي، ومقابلة هذه الخصائص بمثيلاتها الخاصة بالنموذج النظري الذي يسود أدبيات العلوم الاجتماعية، لتحديد درجة تفرد الظاهرة العربية، أو درجة مطابقتها للنموذج العام.

---

(١) Alex Inkeles [et al.], *Becoming Modern Individual Change in Six Developing Societies* (Cambridge, Mass.: Harvard University press, 1974).

أولاً: التحديث والتجربة الأوروبية

يهتم عدد من المفكرين في كل عصر برصد خصائص الظواهر الاجتماعية ووصفها وقياس مؤشراتها. وبعض هؤلاء من المؤرخين، وبعضهم من الفلاسفة، ومنهم المهتمون بالقضايا الاجتماعية المختلفة. ثم ان البعض لا يهتم بالأحداث التي تجري على الرقعة الجغرافية التي يعيش فيها وخلال الزمن الذي يعيش فيه، بينما يوسع البعض دائرة اهتمامه بحيث تشتمل على أكثر من مجتمع، وعلى أكثر من حقبة زمنية. لذلك تختلف كتاباتهم بحسب وجهة النظر التي ينطلق منها، وبحسب ضيق دائرة الاهتمام أو اتساعها.

ولكن وكما هي الحال خلال حقب التاريخ المختلفة فإن أحداثاً تقع تترك آثاراً أهم وأعمق من أحداث أخرى، لذلك تشد هذه الأحداث المهمة اهتمام المفكرين، وتحظى بعنايتهم، فيكثرون من الكتابة حولها، وبذلك يصبح مثل هذه الأحداث معالم بارزة في تاريخ تطور البشرية. فيرجع إليها لتقاس الأحداث التالية في ضوئها، وتصبح بمثابة مصدر للمتغيرات المستقلة لعدد كبير من الأحداث والظواهر.

ولعل أهم حدثين حظيا بأكبر قدر من الاهتمام في التاريخ الحديث، هما ما سمّيا بالثورة الصناعية في بريطانيا، والثورة السياسية المتمثلة في الثورة الفرنسية. لذلك عندما طور علماء الاجتماع اصطلاح التحديث الذي شاع استعماله في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اقترح بعضهم أن الظاهرة التي يعنيها هذا المصطلح هي التي بدأت في الظهور نتيجة للثورتين المشار إليهما آنفاً. وما لبث هذا الاقتراح أن شاع ولقي استحسان الكثيرين. فبدأ الباحثون والمهتمون بالدراسات الامبيريقية (التجريبية) نشاطاً يهدف إلى تحديد أهم التغيرات التي أحدثتها الثورتان في أوروبا الغربية لرسم حدود الظاهرة وإعداد تعريف إجرائي لها. لذلك نجد باحثاً من بين أوائل علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة هذه الظاهرة يعرفها، فيقول: «إن التحديث عبارة عن نوع من انواع التغير الاجتماعي، الذي بواسطته تكتسب المجتمعات الأقل تطوراً خصائص تنتشر في المجتمعات الأكثر تطوراً»[٢]. والمجتمعات الأكثر تطوراً في اعتقاد ليرنر هي مجتمعات أوروبا الغربية. ويعبِّر هشام شرابي عن هذا بصراحة فيكتب «ان التحديث، وهو سياق التحول الاقتصادي والتكنولوجي كما جرى تاريخياً لأول مرة في أوروبا، يمثل ظاهرة أوروبية فريدة في نوعها»[٣].

فهل يعني هذا أن للتحديث نموذجاً واحداً وطريقاً واحداً؟ لكننا تعلمنا أن للظاهرة الاجتماعية أكثر من شكل، وأكثر من نموذج، وأكثر من طريق، وأن سبب سيادة النموذج الواحد قد لا يرجع إلى طبيعة الظاهرة الاجتماعية بقدر ما يرجع إلى الخلفية النظرية للأعمال البحثية، أو للمجال الجغرافي لهذه الأعمال. لذلك ترتفع أصوات الباحثين في أكثر من مناسبة، داعية إلى الاكثار من الدراسات المقارنة، آملين أن تؤدي هذه الدراسات إلى تطوير فهم أوضح للظواهر الاجتماعية، وإلى اكتشاف أكبر عدد من أشكال كل ظاهرة اجتماعية.

لا شك في أن انتشار الصناعة على نطاق واسع غيّر نشاط الانسان الاقتصادي تغييراً

---

(٢) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (New York: Free Press, 1958), p. 386.

(٣) هشام شرابي، **البنية البطريركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧)، ص ٣٣.

جذرياً، وأن هذا قاد إلى سلسلة من التغيرات شملت بقية أنشطة الانسان. فانتشار الصناعة أدى منذ البداية إلى تغييرات مهمة في مجال أنشطة **الأسرة**، التي كانت خلال جميع مراحل الاستقرار البشري المديني أهم مكونات التركيب الاجتماعي. فقد كانت الأسرة وحدة الانتاج الرئيسية، يعمل أعضاؤها متكاتفين لإنتاج حاجاتهم الضرورية أو الحصول عليها. كمايتحمل أعضاؤها مسؤولية الدفاع والمحافظة على النظام والتعليم والتنشئة الاجتماعية. لكن انتشار التصنيع على مستوى واسع، وما أدى إليه من تقسيم للعمل ومن توزيع للمسؤوليات الاجتماعية، ساهم في تقليص دور الأسرة الاقتصادي والاجتماعي. وبمرور الوقت فقدت الأسرة الكثير من أدوارها الرئيسية. وحل **العمل** محل الأسرة في الانتاج وفي الحصول على الدخل وفي تطوير أنماط الاستهلاك، وفي علاقات الصداقة وأنشطة قضاء وقت الفراغ... ورويداً رويداً فقدت الأسرة الممتدة تلك المكانة التي تبوأتها لعصور كثيرة بالنسبة إلى الانتماء والولاء الاجتماعي والسياسي. وصارت الأسرة الصغيرة الحجم أو الأسرة النووية هي الأكثر شيوعاً. واقتصر دورها على الانجاب والمشاركة في مهمة تنشئة الأطفال اجتماعياً. وتخلت لمؤسسات اجتماعية أخرى عن مهام كانت تقوم بها في الماضي. بل ان تغييرات جوهرية طرأت على مهام الأدوار في داخل الأسرة الصغيرة. ففقد الأب الكثير من سلطاته التقليدية، واكتسب الأبناء حرية أكثر وخصوصاً في علاقتهم ببقية أفراد الأسرة، أو في القيام بمهام منزلية.

يرى الذين يزعمون أن الثورة الفرنسية هي بداية عصر التحديث ان هذه الثورة قد قلبت المفاهيم الخاصة بعلاقات الأفراد، وعلاقاتهم بالثروة، وبالسلطة، رأساً على عقب. ويقترح هؤلاء أن التأكيد على الحرية والعدل والمساواة قد أدى إلى توسيع مجال **المواطنة**. فالمواطنة لم تكن حقاً للجميع، وإنما كانت حكراً على فئة من الفئات. فلقد كانت مجتمعات أوروبا الغربية قبل اندلاع هذه الثورة تنقسم إلى فئتين رئيسيتين، فئة صغيرة العدد تتركز الثروة والسلطة بيد أعضائها، وبقية أفراد الشعب، ونعني الغالبية من الفلاحين الكادحين عبيد الأرض، وجماعات التجار والصناع، ورجال الدين، وأصحاب المهن التي لها علاقة بالمعرفة. لا يخضع هؤلاء جميعاً للقوانين نفسها ولا يحصل الجميع على الحقوق نفسها. لكن تبني شعارات الحرية والمساواة والعدل أدى إلى تطبيق القانون نفسه ـ من الناحية النظرية على الأقل ـ على الجميع. ويتضمن القانون مبادىء تسوي بين أفراد المجتمع في كثير من الحقوق والواجبات وليس الثروة والامكانات. لذلك تستمر حالة انقسام المجتمع إلى فئات يتباين أفرادها في كثير من الخصائص، كالتعليم والمهنة والثروة والمكانة الاجتماعية... الخ. إلا أنهم يتساوون في الأنشطة التي تستدعي أخذ الآراء، فلكل فرد (بمواصفات معينة) صوت واحد يساوي صوت مثيله الآخر، وتتخذ القرارات المهمة بناء على أصوات الأفراد التي تعكس آراءهم ومواقفهم الشخصية، ويدلي الأفراد بأصواتهم كأفراد مستقلين بعضهم عن البعض، أو بانضمامهم إلى جماعة أكبر تأخذ إسماً وتضع برنامج عمل، وتتخذ مواقف يلتزم بها أعضاؤها.

لكن الوصول إلى هذه المرحلة لم يتم بين يوم وليلة، ولا جاء عشية اندلاع الثورة الفرنسية، وإنما تم التوصل إلى هذا المستوى من الأفكار وتطبيقاتها عبر سلسلة طويلة من الصراعات والصدامات والتجارب، وظفت فيها خبرات ومعارف مجتمعات مختلفة وحضارات سابقة. كما أن الشكل الذي يظهر فيه النظام السياسي الغربي اليوم جاء نتيجة حلول تلفيقية لإنهاء الصراع الداخلي بين فئات وشرائح المجتمع نفسه. فالاعتراف بحق المرأة مثلاً في المساواة السياسية لم يدخل قوانين الكثير من بلدان أوروبا الغربية إلاّ حديثاً، وقد يعاد النظر فيه مرة ثانية، لذلك فإن

النظام السياسي السائد اليوم في أوروبا الغربية هو نظام حديث جداً حتى بالنسبة إلى بعض أقطار أوروبا. والقول إنه الشكل الوحيد الذي يناسب التحديث قول لا يخلو من التحيز. بالطبع يمكن الدفاع عنه كنظام وبيان محاسنه ودعوة الآخرين إلى الأخذ به، لكن هذا تعبير عن موقف. والبحث العلمي ليس تعبيراً عن مواقف بقدر ما هو ملاحظة ما يجري على الواقع ومحاولة تلخيص هذه الملاحظات وصياغة استنتاجات منها. ثم إن الثقافات التي ساهمت بنصيب مهم في تطوير الحضارة الإنسانية تشتمل على الكثير من المبادىء والقيم والأفكار والمثل التي لا تقل سحراً ومكانة عن تلك التي نادت بها الثورة الفرنسية. ألم تتضمن تعاليم الأديان، وخصوصاً السماوية، جميع المبادىء التي رفعتها الثورة الفرنسية شعاراً. ثم إن الصراع الفكري الذي نتج من الثورة الفرنسية أفرز أنظمة من بينها أشد ما عرفته المجتمعات البشرية من استبداد وفاشية وحكم فردي. ثم إن الدول الأوروبية نفسها، وبعد الثورة الفرنسية، بسطت نفوذها على أغلب بقاع الأرض ومارست أبشع ما عرفته البشرية من استعمار واستغلال، حيث عومل السكان الأصليون في أكثر من مكان معاملة وحشية تزيد حتى على تلك التي يعامل بها الإنسان بعض الحيوانات، بل اعتبرت تلك السلطات الاستعمارية في أكثر من مناسبة ان السكان الأصليين لا ينتمون إلى البشر، وأنهم لم يكونوا موجودين فوق الأرض، لذلك أخذت تسن القوانين والتعليمات، توزع بموجبها الأرض بين المواطنين من أوروبا الذين يستطيعون دفع ثمنها أو تقديم خدمات معينة.

إن تاريخ أوروبا خلال فترة ما بعد اندلاع الثورة الفرنسية، حافل بالتجارب والأحداث التي لا تمت لفكرة المساواة بين البشر بصلة، فالتطور الذي حدث في مجال نظام الحكم وظف الكثير من تراث الشعوب الأوروبية القديمة وغير الأوروبية. والادعاء بأن هذا التطور جاء كنتيجة مباشرة للثورة الفرنسية قول مبالغ فيه ويحجب بعض الحقيقة.

قد تكون زيادة التمايز والتقسيم والتخصيص والاعتماد في مجال العمل من أهم مؤشرات التحديث، لكن التمايز هذا يتسبب فيه أكثر من عامل وليس التصنيع وحده. ثم ان تأثير التمايز، وزيادة التخصص في العمل، وزيادة اعتماد الوظائف والمهام بعضها على البعض، في التركيب الاجتماعي قد يأخذ أكثر من شكل وأكثر من مظهر، وان بعض النتائج المتعلقة بالسكان مثلاً، التي ظهرت في الكثير من المجتمعات، قد لا تعيد نفسها في مجتمعات أخرى. فالتفكك الذي حدث في الأسرة الغربية، وضعف العلاقات بين أعضائها، وتقلص عدد أطفالها بحيث لا يزيد عددهم في أحوال كثيرة على طفل أو طفلين، قد لا يحدث في كل مجتمع. وخروج الزوجة للعمل في خارج المنزل، وتمتع الأولاد بحرية اختيار الأصدقاء وكذلك شريك الحياة... الخ، قد تكون من بين خصائص تحديث المجتمع الغربي، ولا يعني هذا أن كل مجتمع يسير في طريق التحديث سينتهي إلى سيادة الأسرة التي لها جميع هذه الصفات. فالثقافات الشرقية مثلاً ـ ومن بينها الثقافة العربية ـ تجعل من الأسرة حجر الزاوية في التركيب الاجتماعي، وان قيم الثقافة العربية تحرص على تقوية الأسرة والحفاظ على تماسك أفرادها، وتؤكد على أهمية دور الأطفال وتبارك تكاثرهم، وتخص كبار السن مكانة مرموقة ودوراً مهماً في الأسرة. لذلك ليس من الضروري أن تحدث في الأسرة العربية التغييرات نفسها التي حدثت في الأسرة الغربية.

لا يتضمن النموذج الغربي للتحديث متغيراً خاصاً بالدولة بحيث تكون من بين المتغيرات المستقلة. ولفت هذا انتباه الكثيرين، وخصوصاً من باحثي العالم الثالث الذين يشاهدون على الطبيعة أهمية دور الدولة أو الحكومة المركزية في تغيير المجتمع، فيقترح فيجي سنج ضرورة

الاهتمام بالنظامين السياسي والاقتصادي، فهذان النظامان يؤثران في مسيرة تغيير المجتمع تأثيراً مستقلاً عن بقية المتغيرات[٤]، ويحذو الهمالي حذو أستاذه سنج عندما يستنتج أن النسق النظري الذي طوره ليرنر قد فشل، لأنه لم يهتم بإبراز دور الحكومة[٥].

لكن الباحثين الغربيين يعترفون ـ عادة ـ بأهمية دور الدولة في المجتمعات الأخرى، فيكتب بنديكس بوضوح أن الدولة في مجتمعات العالم الثالث تلعب أهم دور بين المتغيرات التي تؤثر في تركيب البناء الاجتماعي وفي توزيع الأدوار والمراكز الاجتماعية، وفي نصيب الفرد من الخدمات والإمكانات، والدولة هي وراء كل تغير اجتماعي مهم[٦].

وفي الوطن العربي، كانت الدولة وما زالت المحرك الرئيسي وراء تحديث المجتمع، لكن الدولة كانت وما زالت مهمة في أوروبا أيضاً، وفي تلك البلدان التي تسير سياسياً في نهج أوروبا الغربية. ألم تتخذ كل دولة أوروبية استعمرت بلاداً أخرى ذلك القرار وأرسلت بجنودها وبمدنييها إلى بلاد أخرى بعيدة لاستعمارها ونهب ثرواتها واستغلال أهلها؟ ألم تلعب تلك الثروات التي تكدست في أوروبا كنتيجة مباشرة لهذا الاستعمار، الدور الرئيسي في تطوير الصناعة فيما بعد، والتي في رأي غالبية من كتبوا عن ظاهرة التحديث هي البوابة التي عبرت منها أوروبا الغربية إلى الحداثة؟ والنموذج النظري الغربي للتحديث يعترف بدور تراكم رأس المال في تطور الصناعة دون الالتفات إلى المتغيرات التي كانت وراءه، ويمكن التعبير عن هذا النموذج النظري بالكيفية التالية:

أ ـ الدولة ⟵ التصنيع ⟵ التحديث.

لكن الاقتصاد لا ينمو تلقائياً، فلا بد من تهيؤ ظروف مناسبة تحركها عوامل ذات صلة بالاقتصاد. ودون الخوض في نقاش طويل حول هذه العوامل يمكن القول إن أغلبها يرتبط بالسلطة السياسية، لذلك فإن النموذج (أ) قد يصبح كما يلي:

ب ـ الدولة ⟵ تراكم رأس المال ⟵ التصنيع ⟵ التحديث.

يدرك الذين لهم خبرة في تطوير النماذج النظرية وبنائها، أن كل واحد منها هو عبارة عن عدد محدود من المتغيرات وشكل من أشكال العلاقات بين هذه المتغيرات، وبالإمكان اقتراح أكثر من شكل يمكن أن تأخذه مجموعة من المتغيرات لتوضح معاني نموذج نظري، كما أن اختيار أي شكل من أشكال النموذج النظري سيؤدي إلى استبعاد متغيراتٍ بعضها مهم، وحتى في الحالات التي يستخدم فيها الباحث أساليب متطورة لقياس أثر كل متغير، مستقل في نموذجه النظري، في المتغير الثاني الذي يمكن رصده بالنسبة إلى المتغير التابع، فإن كمية من التباين لا يمكن أن تكون المتغيرات المستقلة مسؤولة عنها. وفي مثل هذه الحالة يوضح الباحث في مكان بارز من نموذجه، كمية التباين التي تبقى خارج مسؤولية متغيراته المستقلة. وفي بعض الأحيان، فإن كمية التباين

---

(٤) Vijai P. Singh, «Comparative Methodological Approaches in the Study of Modernization,» in: Mustafa Omar Attir [et al.], *Directions of Change: Modernization Theory, Research and Realities* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1981), p. 43.

(٥) عبد الله عامر الهمالي، **التحديث الاجتماعي: معالمه ونماذج من تطبيقاته** (مصراتة (ليبيا): الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٨٦)، ص ١٨.

(٦) Reinhard Bendix, «Tradition and Modernity Reconsidered,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 9, no. 3 (1967), p. 338.

التي لا تفسرها مجموعة المتغيرات المستقلة لا تقل عن تلك الكمية التي تكون المتغيرات المستقلة في النموذج مسؤولة عنها.

كانت الدولة وما زالت هي المسؤولة عن تحريك الاقتصاد وتطويره أو إضعافه، ويصدق هذا في المجتمعات بغض النظر عن شكل الحكم فيها. والفرق بالنسبة إلى دور الحكومة في البلدان ذات الأنظمة السياسية المتباينة هو في نسبة مسؤوليتها وفي الشكل الذي تأخذه هذه المسؤولية. فالدولة مثلاً في بلدان المنظومة الاشتراكية وفي كثير من بلدان العالم الثالث هي صاحبة العمل الوحيد، فالجميع يعملون لدى الدولة ولا يشتمل سجل كادر العاملين بدواوين الحكومة في بلدان أوروبا الغربية وفي تلك التي تأخذ بالنظام السياسي جميع العاملين في القوة العاملة. لكن المؤسسات الكبيرة الأخرى في المجتمع والمسؤولة عن نسبة عالية من القوى العاملة، تتحرك بناء على قرارات الحكومة المركزية. فمثلاً لا تتولى الحكومة مسؤولية تصنيع الأسلحة في بعض البلدان، لكن الحكومة قد تكون المشتري الوحيد لهذه الأسلحة، أو تتحمل مسؤولية اتخاذ القرار بالكيفية التي ستوزع بها صناعات معينة. وهكذا تكون الدولة في الحالة الأخيرة مسؤولة بطريقة غير مباشرة عن عدد آخر من العاملين لا تتضمنها كشوفات كوادر العاملين فيها، فالقرارات المهمة التي لها علاقة بالاقتصاد هي قرارات حكومية.

ثم إن لقرارات الحكومات المركزية في بلدان العالم الثالث، وخصوصاً ذات المداخيل العالية، آثاراً بارزة في الاقتصاد، في بلدان أوروبا الغربية وأمريكا، فقد تم تحويل نسبة عالية من مداخيل البلدان العربية، المصدرة للنفط مثلاً، شمالاً لاستيراد كل ما تنتجه مصانع بلدان الشمال. لذلك فالدولة كمتغير في النموذج النظري للتحديث موجودة بشكل واضح أو مستتر وراء واجهات أخرى، فالاقتصاد متغير تابع للدولة وليس سابقاً لها، وعليه لا يرى بعض الباحثين النص صراحة على الدولة في نموذج يفسر ظاهرة التحديث، أو يحاول التنبؤ باتجاهات مؤشراتها، لكن قد يكون من الضروري في بعض الأحيان أن يتضمن هذا النموذج النظري الحكومة ونظامها السياسي، ففي الحالات التي تستدعي مثلاً المقابلة بين مجتمعين يختلفان في نظاميهما السياسي، يكون وجود النظام السياسي كمتغير مستقل أمراً ضرورياً، وكذلك الأمر نفسه عند دراسة تطور ظاهرة التحديث في مجتمع عرف أنظمة سياسية مختلفة.

يؤكد النموذج الغربي للتحديث على أهمية التصنيع، والذي يتطور بسبب النمو الاقتصادي، ثم يصبح مسؤولاً عن النمو الاقتصادي. لذلك يأخذ نموذج التحديث، بعد أن يكون المجتمع قطع مرحلة في هذا الاتجاه، الشكل التالي:

ج ـ تراكم رأس المال $\rightleftarrows$ التصنيع ← التحديث

لكن لماذا ربط الباحثون بين التصنيع والتحديث؟ وأن يمر المجتمع بمرحلة التصنيع قبل أن يدخل مرحلة التحديث؟ ثم ماذا يعني التصنيع؟ هل يشمل كل نشاط يهدف إلى إحداث تغييرات على المواد الأولية لتأخذ شكلاً جديداً؟ أم أن التصنيع بهذا بالمعنى هو التصنيع المتطور والواسع الانتشار الذي يوفر عملاً لقطاع كبير من القوى العاملة والذي يتسبب في نسبة كبيرة في توزيع الدخل القومي؟

إن سيل مثل هذه الأسئلة لا يكاد ينقطع، ويمكن للمرء أن يستمر إلى مدى طويل في طرح أسئلة من هذا النوع. وبدلاً من محاولة تطوير اجابات لهذه الأسئلة، قد يكون من المفيد الاهتمام

بمحتوى المتغير التابع في النماذج النظرية التي ذكرت آنفاً. وإذا جمعنا مؤشرات التحديث التي وردت في التفسيرات النظرية التي سبقت الإشارة إليها لأمكن رسم نموذج نسميه (د). ويجمع هذا النموذج أهم التغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي وعلى مستوى الشخصية التي تناسب هذا البناء.

د ـ التحديث يعني:

(١) انتشاراً واسعاً للصناعة بحيث تصبح مجالاً رئيسياً لتوفير مواقع العمل وتوفر فرص عمل لنسبة كبيرة من القوى العاملة وتساهم بنسبة مهمة من الدخل القومي.

(٢) انتشار التحضر ونمو المدن وتنوع الأعمال فيها.

(٣) انتشاراً واسعاً للتعليم العلماني والتفكير العلمي.

(٤) سيادة الأسرة الصغيرة النووية وضعفها كوحدة انتاجية وكمصدر لأنشطة الفرد المتعددة.

(٥) توظيفاً واسعاً للمعرفة العلمية والاستعانة بها، لإنارة الطريق أمام القرارات العامة والخاصة.

(٦) ارتفاع درجة الانتاجية والكفاية والموضوعية.

(٧) درجة عالية من الحراك الاجتماعي الأفقي والرأسي.

(٨) استخداماً واسعاً لمنتوجات التقانة.

(٩) مشاركة سياسية واجتماعية عالية مبنية على قرار الفرد وقناعاته وفي ضوء مصالحه الشخصية.

(١٠) درجة عالية من الاستعداد للدخول في تجارب جديدة والتطلع إلى المستقبل على حساب التفكير في الماضي.

ثانياً: خصائص لتحديث المجتمع العربي

إن الخصائص الواردة في النموذج (د) والتي تعكس ظاهرة التحديث بشكلها الأوروبي لا يمكن العثور عليها بالكيفية نفسها في المجتمع العربي المعاصر. ولكن يمكن ملاحظة بعضها مع الاختلاف في الدرجة. وهذا أمر طبيعي، فنقطة البداية ليست نفسها، ثم السرعة التي يتحول فيها كل مجتمع ليست هي الأخرى نفسها. ثم هناك عامل التراث أو التاريخ الذي لا بد من أخذه بعين الاعتبار في حالة المجتمعات التي لها تراث قديم ومساهمات في تطوير الحضارة الإنسانية. فمرحلة التغير في المجتمع العربي، والتي نشير اليها بالتحديث، لا نرى أنها بدأت مما يسميه البعض بداية عصر النهضة العربية والذي يؤرخ له عادة بحملة نابليون على مصر وما تلا ذلك من مظاهر الاستعمار الغربي، بل نرى أن هذه المرحلة بدأت بداية متواضعة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ثم انطلقت مسرعة مع نهاية الحرب الثانية منهما.

لعل أهم تغير طرأ على الساحة العربية خلال هذه الفترة التي نتحدث عنها هو ظهور ما يعرف بالدولة القطرية أو الاستقلال السياسي المجزأ. بدأت المرحلة بحصول عدد قليل من الأقطار

على استقلال سياسي، ثم أخذ هذا العدد يزداد، حتى وصل عدد الكيانات العربية المستقلة والأعضاء في جامعة الدول العربية إلى أكثر من عشرين كياناً. وتشترك هذه الكيانات في صفات وتختلف في أخرى، ولعل من أهم الصفات المشتركة ترسيخ أطر الدولة القطرية، التي وجهت عنايتها فيما بعد إلى تطوير عدد من البرامج الرئيسية، من أهمها تلك التي تهدف إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية. وإذا كانت أجزاء الوطن العربي تختلف من حيث امكاناتها المادية ومن حيث تاريخ دخول فترة التغيير الأخيرة، فإن جميع الأنظمة العربية اهتمت بوضع خطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وجميع هذه الخطط أولت اهتماماً بنشر التعليم وإقامة المرافق المادية الحديثة من طرق ومبانٍ ووسائل اتصال ومستشفيات وملاعب رياضية... الخ. كما أن تولي الدولة الوطنية مسؤولية تحديث البيئة شمل أيضاً بناء المدن وتوسيعها وتوفير فرص عمل أفضل في المناطق الحضرية، الأمر الذي نتج منه هجرة واسعة من الريف إلى المدينة، وتحول سكان المجتمع العربي خلال فترة زمنية قصيرة من أغلبية ريفية إلى أغلبية حضرية[٧].

إضافة إلى حركة السكان هذه من الريف إلى المدينة، وهي حركة سريعة وواسعة، عرف المجتمع العربي توسعاً في الحراك الرأسي، المتمثل في تغيير الأفراد لمواقع عملهم للحصول على وظائف أحسن ودخل أعلى. وقد سمحت التغيرات في المجال الاقتصادي في الكثير من أجزاء المجتمع العربي بذلك، كما ساعد انتشار التعليم وإقبال الأفراد عليه وربط الكثير من الوظائف بالمؤهل العلمي على انتقال ملايين الأبناء إلى مجالات عمل جديدة بالنسبة إلى أسرهم. كما أن مشروعات التنمية فتحت أمام الكثيرين فرصاً لتحسين أوضاعهم المادية، فقد وفرت المشروعات الضخمة فرصاً كثيرة لفئة غير مؤهلة علمياً، فدخلت أعداد كبيرة مجال المقاولات والتوكيلات والمضاربات، وتمكنت نسبة كبيرة من هؤلاء من جمع ثروات طائلة خلال فترة زمنية قصيرة، كما وفرت مشروعات التنمية الضخمة فرص عمل كثيرة للعمال المهرة وغير المهرة، فشهد المجتمع العربي حركة انتقال للعمالة الواسعة النطاق[٨]. وانطلق الباحثون عن العمل من الأجزاء العربية ذات الكثافة السكانية العالية إلى تلك الأجزاء قليلة السكان، فساعدت دخول هؤلاء على تحسين الأحوال المادية لأسرهم في مواطنهم الأصلية.

يوفر الجيش في المجتمع العربي طريقاً للحراك الاجتماعي، فقد طورت الجيوش العربية لنفسها منذ الأربعينات من هذا القرن دوراً لا تضمه مجموعة الأدوار الموكلة للقوات المسلحة في كثير من المجتمعات، ونقصد به الانقلابات العسكرية المؤدية إلى السلطة السياسية[٩]. تهتم الدول المعاصرة بتطوير جيش عصري، وكذلك فعلت البلدان العربية فور حصول كل واحد على استقلاله السياسي، لذلك أتيحت الفرصة أمام عدد هائل من الذين ولدوا في أسر أقل حظاً بالنسبة إلى سلم التدرج الاجتماعي لتعديل مكانته الاجتماعية والوصول إلى أعلى سلم رتب السلطة، فقد أتاحت الانقلابات العسكرية فرصاً لتغيير الرتبة العسكرية أو المكانة الاجتماعية بعيداً عن تأثير متغيرات

---

(٧) مصطفى عمر التير، «التحضر والتغيير الاجتماعي في العالم العربي،» **الفكر العربي**، السنة ٧، العدد ٤٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٦ ـ ٩، وسعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٠٨ ـ ٢١٣.

(٨) نادر فرجاني، **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، وعلي أحمد عتيقة، «النفط والعمل الاقتصادي العربي المشترك،» **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٣ (نيسان/ابريل ١٩٨٨).

(٩) مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

السن والتعليم والثروة والخلفية الاجتماعية، وساعد هذا على فتح باب الطموح أمام الصغار. ولو جاء ليرنر مرة أخرى ليسأل المجتمع العربي في الثمانينات، ماذا ستفعل لو أصبحت رئيس حكومة، لما أجابه شخص مستنكراً «هل تعتقد انني جننت لاتخيل مثل هذا»، وقد صادف ليرنر الكثير من الاجابة الأخيرة عندما جمع بياناته حول التحديث في الخمسينات من هذا القرن[١٠]. لقد تغيرت الظروف كثيراً منذ ذلك التاريخ وغيرت معها الكثير من ثوابت المجتمع العربي.

تختلف الأقطار التي يتكون منها المجتمع العربي في مسميات أنظمتها السياسية، لكن مع ذلك، تتشابه هذه الأنظمة في الجوهر، إذ تتركز السلطة السياسية المتمثلة في اتخاذ القرارات الرئيسية في يد حاكم فرد وجماعة صغيرة من المريدين أو التابعين، ثم تتوزع مسؤوليات التنفيذ بين عدد من الدواوين والمكاتب والهيئات والإدارات لكل منها جهاز موظفين ينتظم في تراتبية بيروقراطية. تتحكم القيادة السياسية في الشؤون الداخلية والخارجية، وتقرر هذه القيادة الشكل الذي تراه مناسباً لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية، وباستثناء حالات محدودة، فإن المشاركة السياسية تتم وفق أطر تضعها القيادة السياسية وتسير في حدود التأييد والتعاضدية وقبول قرارات القيادة السياسية الملهمة والامتثال لتوجيهاتها والوقوف معها في السراء والضراء.

ويعكس شكل المشاركة السياسية ـ هذا ما يسميه هشام شرابي بالنموذج البطريركي للتربية[١١] ـ ما يجري في نطاق الأسرة الكبيرة أو القبيلة، حيث يتجه القرار من أعلى إلى أسفل، وحيث لا يُسمح بالرأي المخالف إلا في حدود ضيقة، لأن القيم الثقافية التي تتحكم في عملية اتخاذ القرار هي من النوع الذي يسميه حليم بركات بالقيم العمودية[١٢] التي تبارك التأييد وتحث على التضامن.

اهتمت الدولة الوطنية بقطاع الصناعة الذي أولته كل دولة قطرية مركزاً عالياً على سلم الأولويات، فقد اعتقد أغلب النخب العربية الحاكمة أن التصنيع ـ وخصوصاً الثقيل منه والأكثر تطوراً ـ هو الطريق إلى النمو الاقتصادي وإلى التخلص من التبعية. لذلك احتلت مخططات تطوير الصناعة مكانة بارزة في مخططات التنمية، وأنشئت مصارف تتخصص في تقديم القروض لإنشاء المصانع ولاستيراد المواد الأولية، وأوكل للقطاع العام في كثير من أجزاء المجتمع العربي مهمة إنشاء وإدارة المصانع الكبيرة، وساهمت الشركات من خارج الوطن العربي في إنشاء العديد من المصانع الكبيرة وتجهيزها وصيانتها، وحتى إدارتها أحياناً.

لكن لا توفر الصناعة حتى الآن نسبة عالية من أماكن العمل، ولا تتجاوز نسبة العاملين في مجالها العشرين بالمائة من مجموع القوى العاملة في حالة القطر العربي الأكثر تقدماً في هذا المجال، وتهبط هذه النسبة في أقطار أخرى إلى ثلاثة أو إثنين بالمائة، كذلك لا تساهم الصناعة العربية بنصيب مهم من الدخل القومي. ويتركز أغلب الصناعات الناجحة في مجال المواد الغذائية والألبسة، وهي أقرب إلى مجال الحرف المنزلية منها الى مجال الصناعة المتطورة، كما توجد أدلة كثيرة على أن أغلب المصانع المتطورة تقانياً يشكل عبئاً على الدخل القومي أكثر مما يساهم في سد العجز المحلي أو الحصول على نصيب من السوق العالمية[١٣].

---

(١٠) Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*, pp. 3-6.

(١١) شرابي، **البنية البطريركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**.

(١٢) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٣٥٥.

(١٣) عزت حجازي، **التحديث: التنمية والتخلف في الوطن العربي** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥)، ص ٢٣ =

يُقبل العرب بنَهَم على امتلاك منتوجات التقانة واستعمالها، وتعج السوق العربية بالمواد الاستهلاكية الحديثة الوافدة من جميع بقاع الأرض. ويلاحظ أن نسبة المصنَّع محلياً لا يكاد يذكر، فالإقبال على المواد الاستهلاكية لم يأتِ نتيجة لتطور الصناعة محلياً وإنما أدى إليه توافر الأموال وخصوصاً الواردة من النفط، وساهمت هذه الثروة، التي هبطت فجأة، في تطوير عادات استهلاكية تعمل ضد تطوير الصناعة، ونقصد بها الاستهلاك الترفي[١٤]. ولا يقتصر ظهور هذا النمط على مجتمعات النفط بل هو منتشر في جميع أنحاء المجتمع العربي بما في ذلك الأجزاء التي توفر العمالة، فإن أغلب دخول هؤلاء لا يذهب إلى الاستثمار وإنما يصرف لاقتناء السلع الاستهلاكية الترفية المستوردة[١٥].

في ضوء ما تقدم يمكن اقتراح نموذج يلخص التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع العربي خلال السنوات الأخيرة، نموذج يصلح للتعبير عن ظاهرة التحديث في الوطن العربي، ويتضمن مجموعة من الخصائص العامة التي وردت في ذلك المميز بالرمز (د)، كما يتضمن تلك الصفات التي تعكس خصوصية المجتمع العربي. ويأخذ النموذج الأخير الشكل التالي:

هـ ـ التحديث العربي يعني:

(١) تطوير الدولة الوطنية التي تتولى مسؤولية وضع وتنفيذ برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(٢) انتشار التحضر ونمو المدن وتنوع فرص العمل فيها نتيجة وجود دواوين الحكومة والنشاط التجاري والخدمات.

(٣) انتشار التعليم واشتراك عناصر التراث مع عناصر العقلانية لتكوين العقل ونمط التفكير.

(٤) انتشار الأسرة النووية كوحدة سكنية حضرية، واستمرار أهمية الأسرة الممتدة كنسق قرابي يساهم في بناء شخصية الفرد وتحديد اتجاهاته، وتراجع مكانة الأسرة كوحدة انتاجية.

(٥) انتشاراً محدوداً للصناعة واستخداماً واسعاً لمنتوجات التقانة المستوردة.

(٦) ارتفاع مستوى الطموح أو التطلعات فيما يتعلق بالمكانة الاجتماعية وبالمقتنيات.

(٧) انتشار الاتجاهات التي تؤكد على أهمية المشاركة بأنواعها وللجميع بما في ذلك المرأة وخضوع أنواع المشاركة لتوجيه عناصر الثقافة السائدة والدور المتميز للدولة.

ثالثاً: مناقشة ختامية

يرى كثير من الباحثين، بمن فيهم عدد لا بأس به من مثقفي العالم الثالث ان التحديث ظاهرة أوروبية، طورها الأوروبيون دون مساعدة بقية الشعوب أو بقية الثقافات. فبالنسبة إلى المثقفين العرب يلخص هشام شرابي رأي عدد كبير من الذين يقولون هذا الرأي، فيكتب في بحث

= ٢٤، وابراهيم سعد الدين [وآخرون]، «الوطن العربي سنة ٢٠٠٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٠)، ص ١٢ ـ ١٣.

(١٤) مصطفى عمر التير، «النفط والتنمية غير المتوازنة،» **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٣ (نيسان/ابريل ١٩٨٨)، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(١٥) ابراهيم سعد الدين، «حول مقولة التبعية والتنمية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/يوليو ١٩٨٠)، ص ٢٤.

حديث له: «... ففي أوروبا نرى أن التحول الذي تم، أي عملية التحديث، كان مستقلاً وبالتالي غير مشوه، وكان مقتصراً عليها. أما في جميع الحضارات، باستثناء اليابان، فنرى أن عملية التحديث قد تمت في ظروف من التبعية أدت إلى نوع من الحداثة مشوه وغير أصيل، أي إلى نظام بطركي»[١٦]. وفي رأينا أن هذا يعكس موقفاً قيمياً أكثر مما يقدم تلخيصاً لمعالم ظاهرة اجتماعية. وهو موقف يعبر عن خيبة أمل عدد كبير من المثقفين العرب، بعد أن فشلت القيادات السياسية في تحقيق الكثير من الأهداف التي تبناها المثقفون، كالوحدة والتنمية والديمقراطية وبناء مجتمع يساهم أعضاؤه بنصيب في التقدم العلمي والاقتصادي على المستوى العالمي. وتبدو خيبة أمل شرابي أكثر وضوحاً في البحث نفسه في صفحات كثيرة[١٧].

لكن القول إن التحديث ظاهرة غربية، هو قول لا يأخذ في الحسبان حقائق امبيريقية (تجريبية) كثيرة. وهو قول يتجاهل أثر عدد من المتغيرات المستقلة المهمة كالتراث والتاريخ والنظام السياسي، وجميعها متغيرات لا يمكن تجاهلها، خصوصاً في المجتمعات التي ساهمت بنصيب في تطوير الحضارة الانسانية. كما أن القول إن الغرب انفرد بتطوير ظاهرة التحديث هو قول فيه طمس لكثير من الحقائق والمعلومات. فالأفكار مثلاً التي انتشرت خلال عصر التنوير وقادت فيما بعد إلى النهضة الحديثة، لم تكن جميعها غربية الجذور، ولا كانت بالمعنى نفسه القواعد التي تطورت عنها المعرفة العلمية. لا يعني هذا أننا لا نسلم بأن أوروبا كانت السباقة في ميادين كثيرة وانها قدمت أمثلة تحتذى عند تحديث المجتمع. لكننا لا نقول مع شرابي إن النظام البطريركي الحديث حقق «نجاحاً في الدفاع عن نفسه والحفاظ على بقائه واستمراريته بشكل فعال، فقد وضع لهذه الغاية نظرية ترتكز على مفهوم الماضي والتراث يؤدي خصوصاً بأشكاله (المبتذلة) إلى حسبان الحضارة الغربية نتاجاً للحضارة العربية أو الاسلامية، ونجاح هذه المناورة يشير بدوره إلى النقص الأساسي في النهضة العربية، وهو فشلها في مواجهة أوروبا من منطلقاتها الخاصة»[١٨].

ثم إن بعض الباحثين بهرته درجة تماثل نظم وانساق مؤسسات كثيرة من المجتمعات، الصناعية منها بصفة خاصة. تطور عند هؤلاء اعتقاد مفاده أن المجتمعات في سيرها في طريق التحديث إنما تسير نحو التشابه والتماثل، وظهر ما يعرف بنظرية التقارب (Convergence Theory). فتتخلص المجتمعات رويداً رويداً من مميزاتها الثقافية، وتأخذ بخصائص لها صفة العمومية أو العالمية. وأدى اتباع هذا اللون من التفسير النظري إلى اعتبار الاختلافات المشاهدة في حالات المجتمعات المتباينة اختلافات في الدرجة وليس في النوعية، وأن الزمن سيتكفل بإزالتها. ويقود هو الآخر إلى القول بأحادية نموذج التحديث.

لقد طُورت غالبية التفسيرات النظرية لظاهرة التحديث نتيجة دراسات امبيريقية. لكن، وكما هو معروف، فإن غالبية هذه الدراسات تمت اما في المجتمع الغربي أو تحت اشراف متخصصين غربيين، أو متخصصين من مجتمعات أخرى، ولكنهم ينتمون إلى مدارس فكرية غربية. ونظراً إلى صعوبة، ولا نقول استحالة، تطوير نظريات في مجال العلوم الاجتماعية غير متأثرة بالمواقف القيمية، وبالايديولوجيات المحلية، ومتحررة من تأثير متغيرات ليست موضوعية، فإن النظريات التي تفسر ظاهرة التحديث جاءت لتعكس خصائص المجتمع الغربي والأفكار السائدة فيه. لذلك تأثرت هذه النظريات إلى حد كبير بحدثين تاريخيين غربيين هما: الثورة الصناعية والثورة

---

(١٦) شرابي، **البنية البطريركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**، ص ٣٤.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧، ٥٤ ـ ٥٥، ٦٥، ٧٥، ١٢٠، و١٢٢.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٦.

الفرنسية. ولكن بعد أن انتشرت هذه الظاهرة على نطاق واسع أصبحت الحاجة ملحة إلى دراستها على الأشكال والصور التي تظهر فيها محلياً. لأن هذا الأسلوب هو الذي سيؤدي إلى تطوير نظريات لا تعكس وجهة نظر واحدة، أو خصائص تجربة واحدة.

المجتمع العربي من بين المجتمعات التي توفر للباحثين فرصة جيدة لاختيار عدد هائل من الفرضيات المتعلقة بطبيعة التغير الاجتماعي الذي نعايشه الآن. فمن حيث الموقع الجغرافي توافر لهذا المجتمع أن يكون قريباً من مركز الأحداث العالمية، وكانت له علاقات بجميع الحضارات التي طورها الانسان. كما كان طرفاً في أغلب الأحداث المهمة التي مر بها تاريخ البشرية، بما في ذلك الحروب، والصدامات، والثورات بأنواعها. لذلك فلا غرابة أن يتأثر بما يجري اليوم في العالم، وخصوصاً بحركة التحديث العالمية. فالمؤشرات التي تنتمي إلى هذه الحركة أو الظاهرة بادية للعيان، وخصوصاً فيما يتعلق بترتيب عناصر البيئة التي يتحرك فيها الفرد. وهي مؤشرات كثيرة ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية، بعضها هو نفسه الذي يذكر في حالة النموذج الغربي من ارتفاع في درجة التحضر، والتعليم، وانتشار واسع لمنتوجات التقانة؛ والبعض الآخر يرتبط بتجربة العالم الثالث كدور القوات المسلحة، ونظام الحكم، ونمط المشاركة السياسية. أما الصنف الثالث والأخير فيضم المؤشرات التي يظهر عليها تأثير الثقافة العربية الاسلامية خصوصاً ما يتعلق بدور الدين ووظائف الأسرة وأسلوب التنشئة الاجتماعية.

لكل ما تقدم نعتقد أن الاكتفاء بالتفسيرات النظرية ، التي طورت في ضوء النموذج الغربي للتحديث، عند القيام بتفسير ما يجري على الساحة العربية، أو محاولة التنبؤ باتجاهات ظاهرة اجتماعية، هو أسلوب غير مجدٍ لأنه لا يناسب الواقع. ويضطر الباحث إلى تصور مؤشرات لا توجد إلا في مخيلته نتيجة مطالعاته، وفرض نموذج خارجي، كاستخدام مؤشرات مثل قراءة الصحف اليومية، وعددها، وعدد ساعات المطالعة اليومية، وخصائص متعلقة بدور المرأة، أو طبيعة الاتجاهات نحوها ونحو دورها... إلخ، ثم إن السير في هذا الاتجاه من شأنه أن يفوت على الباحث فرصة ملاحظة واكتشاف تلك الخصائص والمؤشرات التي تكون أكثر التصاقاً بالواقع، وتعكس ما يجري على الطبيعة بصورة أدق.

صحيح أن عدداً من أهم الدراسات الامبيريقية في هذا المجال، من حيث حجم العينة، وتنوع وحداتها، تم في مجتمعات غير غربية كدراسات ليرنر وإنكلس وكوول. لكن النقد الذي يوجه إلى مثل هذه الدراسات انها اعتمدت على تصميمات وضعت في ضوء مفاهيم تنتسب إلى إطار نظري يناسب طبيعة المجتمع الغربي.

لا شك في أن توجيه النقد إلى أعمال الغير مهمة ليست صعبة، لذلك يصادف المرء الكثير من النقد في أدبيات العلوم الاجتماعية. إن البحث عن مواطن الضعف في أعمال الباحث نفسه وأعمال غيره خطوة مهمة على طريق الوصول إلى الحقيقة. لكنها تظل ناقصة إذا لم يتم تجاوزها باقتراح بدائل. لذلك طورنا في نهاية الجزء الثالث من هذا البحث ما سمّيناه بالنموذج العربي للتحديث. وهو نموذج نرى أنه يأخذ بعين الاعتبار أهم مظاهر التغيير التي طرأت على المجتمع العربي في الحقبة الأخيرة. وتم بناؤه في ضوء نتائج دراسات امبيريقية متعددة. لكنه طور ليكون وسيلة للبحث أكثر منه نظرية أو قانوناً. لذلك يمكن استخدامه لتطوير نماذج نظرية أخرى، يجمع كل منها بين عدد من المتغيرات، وشبكة من العلاقات، تترجم إلى فرضيات تقود البحث الميداني، بهدف تطوير نظرية للتحديث توظف أكبر عدد من خصائص المجتمع العربي العام □

حديث المغرب، حكم المشرق:
عن «النهضة الفكرية» في المغرب العربي

عبد الإله بلقزيز

باحث عربي من المغرب.

اعتدنا في المغرب العربي، وفي المغرب الاقصى ـ جمهور قراء ومثقفين ـ ومنذ داهمتنا مسائل النهضة، أن نحكم على الحركة الفكرية والأدبية العربية الوافدة من مصر والمشرق العربي، وأن نصدر الرأي في اتجاهاتها كلما دعتنا الظروف ودفعتنا، بين فينة وأخرى، إلى ذلك. وغالباً ما كانت أحكامنا عنها وتقويماتنا لها ايجابية. ولم يكن ذلك منّا، نحن أبناء المغرب العربي، إلا اعترافاً صادقاً بتلمذتنا على يد مفكري العرب في الضفة الأخرى الآسيوية وفي أقصى شرقي الضفة الافريقية من الوطن العربي. بل إننا لم نكن، في ما نصدره من أحكام على تلك الحركة الفكرية، نفعل أكثر من تأمل ذاتنا المتعلّمة في هذا التوحّد الصوفي بالشرق العربي: كنا نقوِّم هذه الذات، ونسبغ على ما تحصَّل لها من معرفة أردية المصداقية والحصافة. وكنا نجدد الاعتراف بـ/ و التأكيد على انتمائنا العربي الأصيل من بوابة الفكر والفن والأدب.

نعم، اعتدنا في المغرب واعتاد المشرق منا أن نصدع بالرأي الايجابي في ما هو مبادر ومنتج وفعّال ثقافياً وفكرياً. ولم نعتد أن نكون موضوع حكم ايجابي من المشرق الا في ما ندر[1]. وكنا نستطيع دائماً أن نعرف وأن نفهم لماذا هذا العزوف من المشرق عن الإشادة بنا فكرياً. كنا نقرّ مع أنفسنا بأننا لم نصل بعد إلى نشد ذلك، حيث لم يقيّض لنا أن ندخل ساحة الإبداع الفكري والأدبي دخولاً كافياً (ولا نقول مدوّياً) ليجهر المشرق برأي فينا مُشيد. لذلك أحجمنا ـ ولا يزال بعضنا يحجم ـ عن الادعاء بأن «فكرنا» بات المبادر، وان ما على «الآخرين» إلا الاصغاء. إلى جانب ذلك، لم نكن نفهم من هذه المقابلة أو المفاضلة إلّا أنها لون من إدمان النزعة الاقليمية فيما كان الفكر ـ والفكر بالذات ـ المنطقة الوحيدة التي حررها التاريخ العربي المعاصر (وربما أيضاً ارادة النخبة المثقفة) من أحكام هذه العامة.

---

(١) بعضنا كان ينتشي حين يسمع رأياً ايجابياً كراي عباس محمود العقاد في مفكر مغربي كعلال الفاسي، أو حين يعرف أن الأمير شكيب أرسلان، خلال رحلته المغربية أو خلال علاقته بالوطنيين المغاربة، كان معتزاً بالمثقفين المغاربة.

الآن فقط، خلال الخمسة أو الستة أعوام الأخيرة، بات الحال مختلفاً: تغيرت القاعدة، وانقلبت الأدوار، وتبدلت الرهانات. أصبح المنتج هنا في المغرب العربي، والناقد هناك في المشرق العربي. لا، بل بتنا نسمع، من عرب مشارقة، بأن المغرب العربي تحوّل إلى مركز فكري وإبداعي متقدم. وكان يمكننا، إرضاء لأنفسنا، أن نقبل بذلك الحكم ونستسيغه لو كان هذا المركز المفترض اضافة جديدة إلى مراكز أخرى أعرق في مصر والشام. غير أن مضمون ذلك الحكم يشير ـ عكساً ـ إلى أن هذا المركز حوّل سابقيه إلى أطراف تحت تأثير قانون لسنا نعرفه ولا يعرفه الإخوة أصحاب هذا الحكم[٢]. وكان كل ذلك يجري تحت عناوين من قبيل النهضة الفكرية والثقافية في المغرب العربي!

لم تكن هذه الأحكام من بنات أفكار المثقفين العرب المشارقة دائماً، ولم يقتصر ترويجها عليهم فقط، بل شاركهم في صنعها وحبك فصولها مثقفون مغاربة، إمّا باستهلاكها وتمكينها من التداول في المنابر والجامعات واللقاءات[٣]، واما بالصمت عليها لأسباب يعرفونها هم قبل غيرهم. وإذا كان لنا أن نحترم، صادقين، مجهوداتهم الفكرية في الميادين التي يشغلونها وتشغلهم، فليس لنا ـ حكماً ـ أن نشاطرهم الرأي في ذواتهم. كما من غير المفهوم لنا هذا الصمت منهم عن أحكام كهذه قد يكون لها أن تسيء إلى الانتاج الفكري المغربي أكثر بكثير ممّا «قد» تخدمه سيما وهي أحكام متسرعة، ومبالغ فيها، وغير ذات سند.

يهمنا في هذا المقال أن نثير ظاهرة في العلاقات بين المشرق والمغرب مسكوتاً عنها، إما خشية عواقب الخوض فيها، أو «ترفعاً» عن المجادلة، أو غير ذلك. ونحن لن نثيرها بهدف أن نفتح ملف مفاضلة ـ داخل الثقافة الواحدة ـ بين مكانين جغرافيين منها، بل لكي نقرأ في هذه الظاهرة كيف تتعامل الثقافة العربية مع نفسها؛ ما أثر الواقع السياسي الموضوعي في تكييف قراءتها لنفسها، ثم كيف نصنع أحكامنا كمثقفين عن الأمور، وما المؤثرات ـ الذاتية والموضوعية ـ التي يخضع لها فكرنا في صوغه تلك الأحكام؟ وغير هذه من الأسئلة التي نعدها في باب مراجعة علاقتنا بأنفسنا، ومجاهدة النفس لطرد بعض شياطينها العصبوية الدفينة. ونودّ التنبيه ـ توخياً للصراحة ـ أن ما قد نعلنه من رأي في «النهضة» الفكرية في المغرب العربي ليس من باب الدفاع العصبوي ـ المتمترس في اقليمية ضيقة ـ عن الوضع الثقافي والفكري في المشرق العربي، إبل هو لتسجيل الحقائق الموضوعية أقرب منه إلى أي أمر آخر. ولعل في الانتماء المغربي العربي لصاحب هذه الكلمات وردّه على مثقفين مشارقة وعلى دعوى مشرقية المصدر، ما يشفع له، إن لم يكن دليلاً على حسن الطوية تجاه مثقفي المغرب العربي وجهودهم الفكرية.

والحق أنه لا يسع المرء ـ قبل إبداء أي رأي مخالف في موضوع هذه الأحكام ـ إلّا أن يسجل، بدءاً، هذا الاهتمام الجديد من المشرق بالمغرب، وأن يشيد به الإشادة التي يستحق. مثلما لا يسعه إلّا أن يقرأ فيه ارتقاء مؤكداً برؤية مثقفي المشرق العربي لانتاجات اخوانهم في المغرب

---

(٢) حين كان التهافت على الشعر الفلسطيني، في فترة من الفترات، الاتجاه الغالب في ساحة النقد العربي، كان ذلك يجري دون التفات إلى القيمة الفنية للعديد من الأعمال الشعرية. وبالتركيز على مضمون هذا الشعر أو هويته الفلسطينية، كان محمود درويش يصرخ بحق: «أنقذونا من هذا الحب القاسي». ولا يسعنا، في مثل هذه الحال، إلّا أن نردد الصرخة نفسها مع درويش.

(٣) يكاد تعريف بعض المثقفين المغاربة لهذه «القناعة» يشكل ما يشبه الابتزاز للمثقفين العرب في المشرق العربي، الذين لم يستسيغوا بعد هذه «الجرعة» من التنظير.

العربي إلى مستوى الاعتراف لهم بمكانتهم الطبيعية والموضوعية في إثراء الثقافة العربية المعاصرة وتنميتها، تماماً كما يمكنه أن يقرأ فيه كرماً عربياً أصيلاً لسنا نجهله عن أهله وموطنه.

كيف اكتشف المشرق العربي هذه «النهضة» في المغرب العربي. وما هي القنوات التي أتاحت له هذا الاكتشاف؟

بعد فترة طويلة نسبياً، كان المغرب فيها سؤالاً مؤجلاً ومثقفوه في عداد المجهولين في المشرق العربي، أصبح في الإمكان أن يحصل نوع من التواصل الفكري بدأ متردداً في السبعينات ليستأنف صعوده في الثمانينات بين مثقفي المغرب ومثقفي المشرق. تواصل تعرف فيه الأخيرون إلى الأولين، وبدأت من خلاله تتشكل لديهم معالم صورة متكاملة نسبياً ـ إذا ما قيست بما كانت عليه ـ عن الانتاج الفكري في المغرب، وعن طبيعة همومه وأسئلته. لقد أمكن أن يجري هذا اللون من التواصل الذي قاد إلى «اكتشاف نهضة» المغرب الفكرية عبر مجموعة من المنابر والمناسبات:

١ ـ المجلات الفكرية العربية الصادرة في لبنان ومصر والعراق (وسوريا إلى حدّ ما) التي بدأت تنشر[٤] كتابات فكرية وابداعية لأقلام مغربية، وتتعرف إلى اجتهادات ومساهمات لا شك في أهميتها[٥]؛ وأحياناً كان هذا النشر يكاد يقتصر على الأسماء المغربية[٦].

٢ ـ اللقاءات الفكرية العربية من مناظرات ومؤتمرات وندوات وأيام دراسية نظمتها جمعيات وهيئات ومراكز بحث مستقلة أو أكاديمية رسمية أو شبه رسمية. وهي لقاءات[٧] أتيح فيها التعرّف إلى ذلك الانتاج (المغربي) من خلال أصحابه مباشرة، والحوار معهم في غير قضية فكرية من القضايا التي يشاركون الانشغال بها.

٣ ـ البوابة الباريسية التي أضافت إمكانية جديدة للتواصل والاحتكاك الفكريين، وهو ما أبان عنه تقاسم هم النهوض بالمشروع الثقافي العربي في المهجر، بتنظيم شروطه وخلق بناه[٨] من مجلات وصحف، ودور نشر، ومؤسسات وأندية علمية، وصولاً إلى اطلاق دينامية من الفعل الفكري والإبداعي جاوزت حدود المهجر لتصل أصداؤها إلى أنحاء قصيّة من الوطن العربي.

٤ ـ وأخيراً دور النشر التي ازدهرت حركتها في المغرب خلال الأربع سنوات الأخيرة إلى الحد الذي أصبح فيه مشهد النشر في المغرب جديداً تماماً[٩]، حتى على أبنائه أنفسهم. وإذا كانت حركة

---

(٤) من هذه المجلات، على سبيل المثال لا الحصر: **دراسات عربية**، **الفكر العربي**، **الفكر العربي المعاصر**، **المستقبل العربي**، **الوحدة**، **شؤون عربية**، **مواقف**، **الكرمل**، **الطريق**... الخ.

(٥) بخاصة في الحقل الابستيمولوجي وحقلي البحث التراثي والنقد الأدبي.

(٦) يكاد بعض أعداد **دراسات عربية**، في بداية الثمانينات، يغطي كتابات مثقفين مغاربة في مقابل تراجع ملحوظ لمساهمات أقلام عربية مشرقية كانت لها صلة قديمة بالمجلة. والأمر نفسه ينطبق على الكثير من أعداد **الفكر العربي المعاصر**.

(٧) لعل أهمها، على الاطلاق، الندوات التي ينظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» (بيروت)، وكذلك لقاءات «المجلس القومي للثقافة العربية» (الرباط)، وندوات «منتدى الفكر العربي» (عمان) و «منتدى الفكر والحوار» (الرباط)، فضلاً عن اللقاءات الابداعية كـ «مهرجان المربد الشعري» في العراق، وملتقيات «اتحاد الأدباء العرب». أما على الصعيد الأكاديمي الرسمي، فتبقى النشاطات العلمية لبعض الجامعات العربية مناسبة لمثل هذه اللقاءات بين المفكرين والباحثين.

(٨) تعززت هذه البنى بافتتاح «معهد العالم العربي» في باريس.

(٩) باتت دور النشر كـ «دار توبقال» و «المركز الثقافي العربي» أو ما يصدر من منشورات عن «عيون المقالات» ذات صيت عربي كبير، وتحظى باحترام وتقدير العاملين في الحقل الفكري والابداعي في المشرق كما في المغرب.

النشر هذه قد خلقت الانطباع بأن ثمة ازدهاراً في الانتاج الفكري يوازيها، فقد أتاحت ـ بسبب هذا الإنطباع ـ امكانية التعرّف إلى المنشور من هذا الانتاج، الأمر الذي كان له المساهمة في مزيد من ربط وتعميق الصلات بين المثقفين العرب من المشرق والمغرب.

هل كان هذا الشعور الذي تولّد لدى مثقفين عرب عن وجود «نهضة» فكرية في المغرب، ثمرة ذلك التواصل الذي أحصينا بعض قنواته ومسارحه فحسب؟ أي هل كان شعوراً ذاتياً مستقلاً وناتجاً من تأمّل ظاهرة جديدة هي ظاهرة الانتاج الفكري المغربي «النوعي»؟

لم يكن هذا وحده الباعث على ترويج الأحكام تلك، بل كانت مسؤولية المثقف المغربي كبيرة حتى وإن لم يجهر برأيه في نفسه، أو حتى وإن كان رأيه في نفسه رأياً في الماضي لا في الحاضر! نعم، لقد انخرط ـ بهذا القدر أو ذاك ـ في تعميم فكرة التفوق والتميُّز، والتنظير لها، والتماس الشرعية التاريخية لها (والحقيقة التماس الشرعية الميتافيزيقية) من الماضي. ويكاد يصبح الآن في عداد البديهيات ـ في الأوساط الأكاديمية ـ أن الثقافة المغربية كانت حلقة نوعية (ضمن مدار الغرب الاسلامي الذي يدخل الأندلس فيه) في الثقافة العربية الوسيطة، وأن هذه الحلقة شكلت قطيعة معرفية مع الموروث الشرقي القديم[١٠]. وحتى لو أمكننا أن نتعامل مع موضوعة كهذه بصفتها الأكاديمية المجرّدة من أي أدلجة (ولا ندري إذا كان ذلك ممكناً... على الأقل عند مستهلكيها)، فنحن لا نستطيع أن نفهم مبرّر توظيفها في تعيين ذات ثقافية مغربية معاصرة مرتبكة! حقاً، إن موضوعة كهذه مغرية بالنسبة إلى من يبحث عن نفسه. وقد تمد مثقف اليوم بشحنة نفسية وباطمئنان لا يقدر. وعلى فرض أنها صحيحة أو تعكس جانباً ما من جوانب الواقع التاريخي، فإن الوضع الطبيعي هو ألا يعيش المثقف هذه «الحقيقة» كما لو أنها معاصرة، أو كما لو أنه يرث ثقافة الغرب الاسلامي كما تورث الأشياء!

إلامَ يرجع بعض المثقفين المشارقة هذه «النهضة» الفكرية المغربية؟

إنهم يرجعونها إلى أسباب تتعلق إما بانفتاح المغرب على العالم الخارجي مع ما يسمح به هذا الانفتاح من فرص الاتصال بالمراكز الثقافية في الغرب (بخاصة في فرنسا) والاستفادة منها؛ وإما بوجود مناخ ديمقراطي يتيح إمكانية للتعبير بحرية[١١]. والحق أنه تفسير **افتراضي** لا غير. فالانفتاح لم يقتصر على المغرب العربي وحده، وقد تكون أهميته في إضعاف العربية أمام الهجمة الفرنكوفونية المنظمة، وفي توسيع دائرة المثقفين الذين يتجه اهتمامهم شطر الشمال والغرب لا شطر الشرق، أكثر مما قد يكون عامل إثراء للثقافة العربية في المغرب[١٢]. كما أن المناخ الديمقراطي

---

(١٠) أطروحة كان محمد عابد الجابري قد دافع عنها بحماسة، في بحث له عن ابن رشد. انظر في هذا المجال: محمد عابد الجابري: **نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)؛ **وتكوين العقل العربي**، سلسلة نقد العقل العربي، ١، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، و **بنية العقل العربي**، سلسلة نقد العقل العربي، ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(١١) لا ينتبه أصحاب هذا الرأي إلى أن الفكر السياسي في المغرب فقير وضعيف، نظراً إلى افتقاره إلى مؤسسات أكاديمية، إذا ما قيس بالبحث الفلسفي والتراثي والتاريخي، وبالنقد الأدبي. الا نستطيع ان نفسر ذلك الضعف والفقر بعوامل غير معرفية؟

(١٢) نحن لا ننكر، البتة، النتائج الايجابية لهذا الانفتاح على المثقف في المغرب العربي، إلّا أننا نريد التنبيه إلى أن لهذا الانفتاح حدين لا حداً واحداً. وقد يكون هذا الانفتاح ـ مستقبلاً وفي مناسبات أخرى ـ مبرراً للحديث عن عاهات ثقافية استلابية أو انفصالية، يبدو بعض ملامحها في الأفق.

الذي يجري افتراضه، إذا كان مدعاة لارتياح مثقف عربي مشرقي ينوء تحت ضغط الدولة على المجتمع، ويعرف جيداً التكاليف الباهظة التي تدفعها الثقافة تحت حكم العسكر أو الحزب الواحد أو السلطات الطائفية الميليشياوية...، فهو لا يخفي عن المثقف الذي يعيش في ظله (المناخ) محدوديته وهشاشته وطبيعة مرتكزاته[١٣]، والقيود المفروضة على حركته ـ هو ـ فيه.

ولأسباب عدة، يعتقد بعض المغاربة أن ثمة فعلاً «نهضة» فكرية في المغرب العربي. لعل من أهم تلك الأسباب سببين اثنين: أولهما **موقف المشارقة** ذاته من الحياة الفكرية المغربية، الذي وصفناه. وشعور المثقفين المغاربة بأنه موقف موضوعي صادر عن طرف لم يكن ـ فيما سبق ـ ليعترف حتى بوجود حياة ثقافية في المغرب، الأمر الذي يعني أنه موقف نزيه أشبه ما يكون بالاعتراف. أما ثاني هذه الأسباب فهو **الحاجة اللاشعورية** الضاغطة، لدى المثقف المغربي، إلى **تأكيد الذات** وتجاوز عقدة الهامشية في الممارسة الفكرية. ومن الطبيعي جداً أن تكون عملية تأكيد الذات مترافقة مع مشاعر متطرفة: مشاعر التميز والتفوق والميل إلى المباهاة. وهي، على كل حال، مشاعر مشروعة من وجهة نظر الحاجات النفسية، لكن لمشروعيتها ثمناً باهظاً، وهو التضحية بالحقيقة، وافتقاد الموضوعية في الأحكام.

هل صحيح ـ إذاً ـ أن هناك نهضة فكرية في المغرب العربي؟

نحن لا نطمئن البتة إلى موضوعية هذا الحكم. ومع ذلك، فلن نطلق العنان لأحكام معيارية في هذا الموضوع وفي هذه الدعوى. سنتساءل فقط عما يجعل التراكم الثقافي المتحقق في المغرب العربي نهضة فكرية في نظر بعض المشارقة، ونسوق بسرعة بعض العناصر المكونة لهذا الاعتقاد، والتي هي فيه عوامل لا شعورية محرّكة:

أ ـ **تراجع الانتاج الفكري** في المشرق العربي، وهو تراجع حصل لأسباب سياسية أكثر منها فكرية. فمع مطلع الثمانينات برزت واقعتان كان لهما عميق الأثر في إضعاف الزخم الثقافي في المشرق العربي: اتفاقات «كامب ديفيد»، والاجتياح الاسرائيلي للبنان. تلك الاتفاقات التي أخرجت مصر من دائرة المواجهة، قضت بفرض العزلة العربية عليها. لكن هذه العزلة مورست ـ في الواقع ـ على مصر المجتمع لا مصر الدولة. لذلك نشأ وضع ثقافي شاذ: حصار شامل داخلي للثقافة الديمقراطية الوطنية (تضررت منه حركة النشر المصرية دون أن تستفيد منه جيداً الدور اللبنانية)، وحصار عربي خارجي للانتاج الثقافي الصادر عن البلاد المصرية ضمن إحكام «الحصار العربي الشامل» لمصر كامب ديفيد. فكذا ضعفت حركة نشر الأعمال الفكرية الجيدة داخل مصر من جهة، وضعفت علاقة القارىء العربي، بموجب أحكام المقاطعة[١٤]، بالانتاج الثقافي المصري التقدمي من جهة أخرى[١٥].

أما الاجتياح الاسرائيلي للبنان، فكان مؤثراً إلى حد بعيد: فقد ضرَّ البنية التحتية للثقافة العربية في لبنان، وهجر المثقفين الوطنيين، وأمعن تفكيكاً في جسم الوحدة الكيانية اللبنانية ليخلق

---

(١٣) هذا رأي المعارضة الوطنية في بلدان المغرب العربي، إضافة إلى أن «المناخ الديمقراطي» لا يصح ـ إذا كان يصح ـ إلّا على بلدين هما المغرب وتونس.

(١٤) في فترة هذا «الحصار العربي» بثت أجهزة التلفزة العربية أردأ الانتاجات السينمائية المصرية، وفتحت البلدان العربية أسواقها الثقافية لأحط الصحف والمنشورات الصادرة من مصر.

(١٥) الآن فقط بدأ الناس يكتشفون أن مصر كانت تزخر بفاعليات فكرية وابداعية هائلة، خلافاً لما كان يعتقد.

مناخاً حاداً من المصالحات بين بعض المثقفين التقدميين و «طوائفهم»! وأتى على حقبة كاملة من التراكم الثقافي العربي: مادياً (بالتخريب والنهب) ومعنوياً (بالتشكيك الذاتي في القيم الثقافية والايديولوجية التقدمية)... الخ.

وباختصار، فإن هذا الانحسار الملموس لحركة الانتاج الفكري في المشرق العربي ـ خلال عقد الثمانينات ـ وللأسباب والعوامل التي أشرنا إليها... كان يخلق الانطباع بأن ما يصدر عن المغرب العربي هو عين النهضة الفكرية[١٦]. وبتعبير آخر، فإن **التراجع هناك** خلق الاعتقاد بالنهضة هنا في عملية **تعويض نفسي** أكثر منها عملية تحليل موضوعي.

ب ـ **الهجرة الفكرية القسرية** خارج البلدان العربية، وقد مسّت المثقفين العرب المشارقة بدرجة أكبر بسبب الحرب الأهلية اللبنانية وظروف الحياة (الفكرية) في بعض البلدان العربية التي لا يتعايش فيها الرصاصة والقلم! وهي هجرة إذا كانت تضعف النسيج الثقافي المحلي، فهي تربك المثقف المهاجر، هذا الذي يفرض عليه أن يخوض، من جديد، معركة الخبز والحياة في بلاد هو ليس من مواطنيها. وقد يضطر إلى العمل ضمن طاقم صحيفة أو مجلة ليست على مستواه، مما يفرض عليه أحياناً أن يمارس لوناً من ألوان «التقية». وهو، بالاجمال، وضع ينعكس، سلباً، على الانتاج الفكري لهذا المثقف المهاجر وعلى موطنه العربي الذي هاجر منه.

ج ـ **تبدل الرهانات**، ونقصد بذلك ما بدأ يتولّد من شعور لدى العديد من المثقفين العرب (ويحاصرهم) بأن الرهان على المشرق وريادته السياسية لم يعد مجدياً بعد مسلسل الاخفاقات السياسية المتعاقبة. وهو الشعور الذي تعايش مع ـ أو مهّد لـ ـ الميل نحو الأخذ بموضوعة بديلة (افتراضية في الحقيقة) قوامها أن المغرب العربي بات المرشح الرئيسي للعب الدور النهضوي ـ النهوضي (والتوحيدي على أسس جديدة) على الصعيد العربي برمته. وكم هو دال ذلك التلازم الحاد (في الإعلام العربي... المهاجر خاصة) بين الحديث عن ملامح «النهضة» الفكرية المغربية والوحدة الاقليمية المغاربية. هكذا يصل المثقف العربي بهذه العملية من الاستبدال التي يمارسها (استبدال رهان بآخر) إلى تحقيق الحاجة الذاتية إلى **التعويض النفسي**.

لاحظنا، إذاً، كيف أن الحديث عن تلك «النهضة» الفكرية (المفترضة) يجري تحت تأثير مؤثرات موضوعية غير واعية في معظم الأحيان. إلّا أنه لا يبدو مع ذلك ـ ولأسباب ايديولوجية صرف ـ إلّا في صورة حكم موضوعي ناشىء عن تحليل معمّق للظاهرة الثقافية المغربية!

ولعل الغرابة الكبرى تبقى في أن الحديث عن النهضة الفكرية ـ إذا كان يصح ـ لا يصح في الظرفية الثقافية الفكرية الراهنة في المغرب العربي، وليس هذا زمنه الملائم. بل هو يصح ـ إذا كان يصح ـ على فترة العقد الماضي ونهاية الذي قبله. لأنها ـ في اعتقادنا ـ الفترة التي احتضنت ولادة ونشوء أهم الانتاجات الفكرية في المغرب العربي وأعظمها. وهي الفترة التي لم يكتشفها المشرق العربي كثيراً مع الأسف، ولم يتخذها مرجعاً في حكمه هذا... الجميل والقاسي.

نعم، إن النصف الثاني من عقد الستينات وفترة السبعينات كاملة سجلا ولادة أهم الأعمال الفكرية، التي ستترك أثرها عميقاً ليس في الفكر في المغرب العربي فحسب، بل في مجموع الوطن

---

(١٦) كان الجابري قد عبّر بحق عن هذا الرأي في إحدى مقالاته في مجلة **اليوم السابع**.

العربي. إن أعمال عبد الله العروي ومحمد أركون وهشام جعيط وعبد الكبير الخطيبي (وآخرين) كتبت وجرى تداولها في هذه الفترة كأعمال تأسيسية قبل أن «تكرّ مسبحة» المختصرات والشروحات على الحواشي، التي توصف الآن بأنها نهضة! إن كتاباً من قبيل **الايديولوجية العربية المعاصرة** يظل، في اعتقادنا، في أساس كل التأليف العربي المعاصر ـ رؤية أو منهجاً أو اختياراً إشكالياً ـ حتى لو تنكّرت له أقلام عديدة. بل إن صاحبه (العروي)، ورغم مكانته الريادية[١٧] في الفكر العربي المعاصر، لم يضف كثيراً على موضوعاته وأطروحاته (نعني الكتاب). ويمكن أن يقال الأمر نفسه في مجال البحث التراثي[١٨] مع أركون، وفي مجال التاريخ مع العروي وجعيط، وفي مجال الكتابة السوسيولوجية مع الخطيبي، بل حتى في مجال النقد الأدبي[١٩]... الخ. وربما كان صدور معظم هذه الأعمال التأسيسية باللغة الفرنسية عائقاً أمام اكتشاف هذه الثروة الفكرية الحقيقية التي لم تكتشف، وإن كان هذا أيضاً تبريراً غير مقنع جيداً[٢٠].

وبعد، أليس يحق لنا أن **نتساءل**، نحن أبناء المغرب العربي الذين لم تقنعهم بعد هذه «النهضة»، فيما إذا كان في المعالم والبوادر الثقافية التي تتراءى لنا الآن في المشرق العربي ما يسمح بمغامرة للحديث لا عن نهضة فكرية، ولكن، على الأقل، عن **مقدمات** لها؟ ذلك في الواقع ما نريد أن نشير إليه بكامل النزاهة ونحن نحصي بعض الوقائع والظواهر الفكرية والثقافية في الفضاء المشرقي العريق. والحق أن المرء إذ يقف على تنامي رسوخ التقاليد العلمية الحديثة في العديد من مؤسسات البحث العربية[٢١]، وإذ يواكب التراكم النظري الخصب والنوعي في مجالات الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتحقق ضمن عمل هذه المؤسسات العلمي(المنشور منه سواء في كتب أم في دوريات)، لا يسعه إلا أن يعترف بأن تعديلات جدية وجوهرية تحدث في صورة الانتاج الفكري في المشرق العربي في اتجاه ايجابي يبدد كل الشكوك والتحفظات حول المصداقية العلمية لذلك الانتاج، وحول الاتجاه التقدمي لحركته. بل لا يسعه إلاّ أن يعترف بأن تحولاً فعلياً يحصل في علاقة الفكر العربي بموضوعاته. ولعلّ من أهم مظاهر ذاك التحول خروج الممارسة الفكرية من الممارسة الفردية **الحرفية** (بحسب عبارة الشهيد مهدي عامل) إلى **الممارسة الجماعية** من خلال خلايا عمل أو مجموعات بحث[٢٢] من حيث هي الخيار العلمي الأكثر رجحاناً وفاعلية من ضمن سائر الخيارات الأخرى لإثمار تراكم معرفي صحيح ومتكامل لظواهر المجتمع

---

(١٧) بإمكاننا أن نختلف مع العروي في دعوته التاريخانية الليبرالية، ولكن ليس بوسعنا إلاّ أن نعترف به ـ بكل موضوعية ـ كمفكر منظومي «صاحب مقالة» إذا استعرنا عبارة الشهرستاني. انظر: عبد الله العروي، **الايديولوجية العربية المعاصرة**، تقديم مكسيم رودنسون، ترجمة محمد عيتاني (بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، ١٩٧٠).

(١٨) لا يمكن، على كل حال، إغفال أسماء كالجابري وأوملين وكيليطو في هذا الحقل.

(١٩) نتساءل ـ بتجرد ونزاهة ـ عما إذا جرى تجاوز الواقعية في النقد كما أرساها عبد القادر الشاوي ونجيب العوفي، بسيل الكتابات النقدية «الجديدة» التي لا تقنع حتى أصحابها، والتي يصح نعت معظمها بأنه «تجريب» اسقاطي لأدوات النقد الحديث على نصوص محلية، تضيع فيه الادوات والنصوص على السواء.

(٢٠) نظراً إلى أن معظمها ترجم إلى العربية فيما بعد، ونشر في دور نشر لبنانية.

(٢١) يمكن الاكتفاء بالاشارة إلى «مركز دراسات الوحدة العربية» و «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام» و «مركز الأبحاث الفلسطيني»، فضلاً عن مراكز عربية في المهجر، مثل «مركز الدراسات العربية» في لندن... الخ.

(٢٢) انتجت هذه التجربة ثماراً غنية على الصعيد العلمي. مثال ذلك «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي أطلقه ورعاه «مركز دراسات الوحدة العربية».

العربي وتحديات حاضره ومستقبله. كما أن من أهمها نزوع الكتابة العربية ـ في صيغتها الأكاديمية هذه ـ إلى تحقيق بعض الاستقلال عن السلطة السياسية: سلطة الدولة والسلطة «النقيض». أي نزوعها إلى انتزاع حق التفكير والكتابة استناداً إلى القضية لا إلى الإطار. وهذا يعني، أيضاً، انتزاعه ليس على قاعدة تبرير «السياسية» وخدمتها، وانما على قاعدة نقدها كواقع ورهان، لخدمة القضية، ثم للخروج بالفكر من التسليم بالبديل إلى **التفكير** في البديل.

والواقع أن وجود بنى تحتية علمية (مراكز بحث) بهذا الحجم؛ وسريان تقاليد علمية أكاديمية حقة (تفتقر إليها حتى الجامعات العربية)؛ وانتظام عمل الدوريات الفكرية (لأسباب معرفية لا مالية)؛ وتزايد حركة الانتاج الفكري في صورة منظومية برنامجية مخطط لها سلفاً... لا يمكنه أن يعكس إلاّ جو حركية فكرية وثقافية في المشرق العربي، وليس جو ركود كما اعتاد مانحو لقب «النهضة» الفكرية أن يصفوا الأمور هناك، مثلما لا يمكنه إلاّ أن ينبهنا إلى الفارق الكبير والملموس بين الوضع الثقافي والفكري في المغرب العربي (حيث لا نزال نفتقر تماماً إلى مثل هذه المؤسسات العلمية المستقلة، دون أن نفتقر إلى بعض تلك التقاليد العلمية، ونفتقر إلى القدرة على ضمان انجاح انتظام دورية مجلة حتى ولو كانت مدعومة، ناهيك عن ضمان نوعيتها!)[٢٣]، وبين الوضع الثقافي والفكري في المشرق العربي حيث تراكمت خبرة غنية على هذا الصعيد بالاستفادة من المؤسسات التي خلقها المثقفون هناك بكدهم وصمودهم، مطوّرين اياها ـ وعملهم فيها ـ بصورة مطردة تدعو إلى الإكبار والتنويه...

خلاصة عامة

لعل أهم ما يمكن الخروج به من خلاصات حول الملاحظات والتساؤلات السابقة، هو أن أحكام المثقفين العرب عن أنفسهم وعن الغير كثيراً ما تكون مدفوعة إما بمشاعر أو حساسيات أو انفعالات أو أوهام غير مطابقة للواقع، الأمر الذي يجعلها أحكاماً تخطىء تقدير موضوعها. وعدم مطابقة هذه الأحكام للواقع يتخذ ـ في الحالة التي نحن بصددها ـ مظهرين على الأقل:

الأول، تبدو فيه أحكاماً **متطرفة ومفاجئة**، متطرفة لأنها تنتقل من الموقع إلى نقيضه: من تبجيل المشرق وإهمال المغرب إلى تقريظ المغرب وتقريع المشرق! ومفاجئة لأنها غير مسبوقة بما يمهّد لها ويجعلها مقبولة ومستساغة. ولعل مما أبان عنه مثل هذه الأحكام التي أطلقها ويطلقها مثقفون عرب من المشرق، هو أننا لا يقرأ بعضنا للبعض الآخر (وهذا هو القاعدة)، وحين نفعل، نصاب بالذهول إذ نفاجأ بأثر فكري أو أدبي رفيع لم نكن لنحسبه لأصحابه[٢٤].

والثاني، تبدو فيه الأحكام هذه **ردات فعل عدوانية** على واقع أو وضع سابق، موضوعي أو ذاتي. فكثيراً ما لا يقودنا الإخفاق، أو الفشل أو التعثر في السياسة والفكر، إلى المراجعة النظرية الواعية بمقاييسها الموضوعية والنسبية. كثيراً ما نتخذه، على العكس من ذلك، مناسبة لتعذيب الذات وتجريحها، والحط من الماضي، وسلوك سبل النسيان، و «الاعتراف» (المزعوم) بـ «الآخر» وبالحقائق «الموضوعية» الخارجة عن ذواتنا... وما إلى ذلك. كثيراً ما نهرب من أنفسنا ومن

---

(٢٣) قليلة هي المجلات المغربية التي قد تقنعك بنوعيتها وبأهليتها لأن تكون منبراً على مستوى عالمي. ومن هذا القبيل، يمكن الاشارة إلى **دراسات دولية** التي تصدر في تونس عن «جمعية الدراسات الدولية».

(٢٤) تماماً كما فوجىء بعض النقاد غير المغاربة بوجود شاعر كبير هو أحمد المجاطي.

شجاعة النقد إلى الحلول السهلة: تشييع «الأنا» وتتويج «الآخر»[٢٥]. معترفين ـ حتى لو رفضنا ـ بعجزنا عن الارتقاء إلى نصاب التفكير الموضوعي بمعزل عن الحساسيات المرضية التي تنخر سلوكنا تجاه أنفسنا، أولاً، وفي علاقتنا بغيرنا، ثانياً. إن ردود الفعل العنيفة والعدوانية هذه ـ وهي عملتنا بدل النقد الموضوعي ـ هي التي تفسر لنا لماذا، أيضاً، ينشق الوعي العربي على نفسه ويستحيل إلى حالتين مَرَضِيتين متواطئتين ضد الموضوعية: حالة الرفض **العدمي** للتراث الذي انتج وينتج مواقف عدوانية، صبيانية من الثقافة والهوية والتاريخ الموروث، وحالة الرفض **النكوصي** للحداثة، الذي انتج ـ هو الآخر ـ وينتج مواقف عدوانية من العصر، وانسحاباً طوعياً سلبياً من التاريخ!

ولعله من المناسب التذكير بأن الحاجة باتت ماسة ـ والحالة هذه ـ إلى تجنب الاسراع في إصدار أحكام على كتابة لا تزال ـ بكامل الموضوعية ـ في طور التأسيس؛ وإلى الاهتمام بها ـ بدلاً من ذلك ـ قصد فهمها ومعرفتها أولاً، قبل المغامرة بنصب منصة الخطابة القضائية للافتاء فيها. مثلما أنه من المناسب أن نحرّر موضوعات كهذه من الخطاب الصحافي اليومي الذي لا يهتم كثيراً بالتبرير النظري المعرفي لمواقفه، بقدر ما يهتم بتسويق الرأي في هالة من الجاذبية والإغراء... هما أبعد ما يكونان عن الانتماء إلى قيم المعرفة النظرية □

التحديات الاعلامية العربية:
مقارنة بين عقدي الخمسينات والثمانينات

فاروق أبو زيد

أستاذ ورئيس قسم الصحافة
بكلية الاعلام ـ جامعةالقاهرة.

لا نتجاوز الحقيقة عندما نقول إن التحديات الاعلامية التي واجهتها الأمة العربية ما بين خمسينات هذا القرن وثمانيناته، تعكس أكثر من أي مظهر آخر، حجم وطبيعة كل التحديات الأخرى التي واجهتها هذه الأمة، سواء أكانت تحديات سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية.

وإذا كنا نشك كثيراً في صحة المقولة الكلاسيكية التي ترى أن وسائل الإعلام هي «مرآة المجتمع»، بسبب ما نعرفه عن دور حراس البوابة الإعلامية في توجيه ما تعكسه هذه المرآة، فإن هذا لا يلغي أن وسائل الاعلام هي التعبير الظاهري عن مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع.

وفي ضوء الحقيقة السابقة نجد أنفسنا أمام ظاهرتين:

الظاهرة الأولى، ان بعض التحديات الاعلامية التي واجهتها الأمة العربية في الخمسينات قد اختلف بالضرورة عن تحديات الثمانينات، وذلك لاختلاف العديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربي في كل من الفترتين. ومن ناحية أخرى فإن بعض التحديات الاعلامية التي وجدت في الخمسينات، استمر حتى الثمانينات، لأن بعض الأوضاع التي وجدت في الخمسينات ظل مستمراً حتى الثمانينات.

الظاهرة الثانية، هي وجود نوعين من التحديات الاعلامية في الوطن العربي، تحديات قطرية، وهي ترتبط بالأوضاع الخاصة بكل قطر عربي على حدة؛ وتحديات قومية مشتركة بين الأقطار العربية كافة، وذلك نتيجة لتشابه العديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أقطار الوطن العربي كله.

وسنتناول موضوع التحديات الاعلامية العربية من خلال طرح خمسة تساؤلات تشكل

الإجابة عنها ـ في نظرنا ـ عرضاً لأهم التحديات الاعلامية التي واجهتها الأمة العربية ما بين الخمسينات والثمانينات.

وهذه التساؤلات هي:

١ ـ هل نجحت الأقطار العربية التي حصل أغلبها على استقلاله السياسي في الخمسينات في تحقيق الاستقلال الاعلامي؟ وهل تمكنت هذه الأقطار من المحافظة على هذا الاستقلال الاعلامي حتى الثمانينات؟

٢ ـ كيف واجهت الأقطار العربية تحديات عملية الانتقال من مرحلة الاعلام الطباعي إلى مرحلة الاعلام الالكتروني؟ وهل تنبهت هذه الأقطار إلى مخاطر التطور المذهل في إمكانات الاعلام الالكتروني في الثمانينات؟

٣ ـ كيف واجهت الأقطار العربية تحدي اختيار النظام الاعلامي الملائم لحاجاتها الاعلامية في الخمسينات؟ وهل نجحت هذه الأقطار في إقامة نظام اعلامي عربي جديد في الثمانينات؟

٤ ـ كيف وظفت الأقطار العربية وسائل الاعلام في معالجة التخلف في الخمسينات؟ وهل نجحت هذه الأقطار في توظيف هذه الوسائل من أجل تحقيق التنمية الوطنية في الثمانينات؟

٥ ـ كيف واجهت الأقطار العربية تحدي اقامة تعاون إعلامي عربي على المستوى القومي رغم استخدام وسائل الاعلام العربية كأداة رئيسية في الصراع العربي ـ العربي؟

أولاً: من الاستقلال.. إلى التبعية

كانت الخمسينات «عقد الاستقلال العربي»، حيث حصلت غالبية الأقطار العربية على استقلالها السياسي، وقد اهتمت الحكومات الوطنية الجديدة بتأكيد سيطرتها على وسائل الاعلام فيها، وذلك كمظهر لتأكيد الاستقلال الوطني. وعشية الاستقلال كانت وسائل الاعلام تكاد تقتصر على الصحف، والراديو الذي كانت السيطرة الاستعمارية كاملة عليه في أثناء فترة الاحتلال، وبعد الاستقلال انتقلت هذه السيطرة على الفور إلى السلطة الوطنية الجديدة، حيث الانتقال في يسر وسهولة، وعلى سبيل المثال، فالأمر لم يحتج في قطر عربي كمصر سوى إلى أن تقوم الحكومة المصرية بفسخ العقد المبرم بينها وبين شركة ماركوني البريطانية مقابل تعويض قدره خمسون ألف جنيه سنوياً، يدفع لمدة عام ونصف العام، وعلى أن تدفع الحكومة مرتب مدير عام الاذاعة البريطاني إلى نهاية الفترة نفسها.

وقد اختلف الوضع بالنسبة إلى الصحف، حيث كانت الخريطة الصحافية قبيل الاستقلال على النحو التالي:

١ ـ صحف تصدر مباشرة عن سلطة الاحتلال.

٢ ـ صحف يصدرها أعوان للسلطات الاستعمارية، وبخاصة في مصر وأقطار المشرق العربي، إضافة إلى الصحف التي يصدرها بعض المستوطنين من أبناء الجاليات الأجنبية وبخاصة في أقطار المغرب العربي.

٣ ـ صحف وطنية تعبر عن طموحات الشعوب العربية في الاستقلال، وكان الطابع العام لهذه

الصحف حزبياً. وقد لقيت هذه الصحف عناء كبيراً من جراء الاجراءات التعسفية كالتعطيل والالغاء والمصادرة.

وبعد الاستقلال اختفت بالتدريج الصحف التي تصدر عن سلطات الاحتلال أو تحول ولاؤها إلى الادارة الوطنية الجديدة، وأصبحت صحفاً رسمية، أما صحف الأعوان فقد توقف بعضها، واتخذ البعض الآخر ولاءات جديدة، واختفت صحف المستوطنين وبخاصة بعد مغادرة الكثيرين منهم للأقطار العربية.

أما الصحف الوطنية، وأكثرها كان حزبياً وبخاصة في مصر والعراق وسوريا ولبنان وتونس والمغرب، فقد انتعشت لفترة قصيرة في ظل التعددية السياسية التي أعقبت الاستقلال. ولكن سرعان ما ضاقت الأنظمة السياسية العربية بالتعدد السياسي، وأطاحت بالقوى المعارضة، وأطيح معها بالكثير من هذه الصحف تباعاً . وقد ودع الوطن العربي الخمسينات وأحكمت الأنظمة الحاكمة فيه قبضتها على وسائل الاعلام كافة.

وعندما ننتقل إلى الثمانينات، نكتشف أن السيطرة الاستعمارية القديمة على وسائل الاعلام العربية قد عادت، ولكن في شكل جديد يمكن تلخيصه في جملة واحدة هي «التبعية الإعلامية». فيجب ألا تخدعنا الصورة الظاهرة للأوضاع الاعلامية في الوطن العربي، إذ صحيح أن وزراء الاعلام في جميع الأقطار العربية يحملون الجنسية العربية، ومثلهم العاملون والمسؤولون عن الصحف ومحطات الراديو والتلفزيون ووكالات الأنباء، بل ان غالبية قوانين الاعلام في الوطن العربي تنص بشكل صريح على ضرورة أن يكون جميع المسؤولين عن وسائل الاعلام من حاملي جنسية القطر العربي الذي يعملون فيه، ولكن النظرة الفاحصة تكشف لنا حقيقة مؤكدة، وهي أن جميع معدات ووسائل الاتصال والاعلام العربية غير عربية، أي مصنعة خارج الوطن العربي، وأن كثيراً مما تقدمه وسائل الاعلام العربية من رسائل اعلامية ينتج خارج الوطن العربي ولا يخدم المصالح العربية، ولنتوقف أمام الظواهر التالية:

ـ ان البنية الأساسية للاعلام والاتصال في الوطن العربي مصنعة بكاملها خارج الوطن العربي، فلا وجود مطلقاً لأي صناعات عربية لمستلزمات وسائل الاعلام والاتصال، والوطن العربي يستورد آلات الجمع الصحافي والمطابع والأخبار وورق الصحف، وهو يستورد أيضاً أجهزة البث والارسال والراديو والتلفزيون والفيديو ومعدات الاستوديوهات.

ـ ان المؤسسات الاعلامية الغربية «العائدة لدول الاستعمار القديم» تحتكر نسبة كبيرة من مصادر المعلومات والأخبار والرسائل الاعلامية المتبادلة في الوطن العربي. وتكاد أربع وكالات أنباء غربية اليوم تنفرد بالسيطرة على حركة تبادل الأخبار الدولية في الوطن العربي، وهي وكالة الصحافة الفرنسية ورويتر البريطانية والأسوشييتد برس واليونايتد برس انترناشيونال الأمريكيتين.

ويرجع النفوذ الكبير للوكالات الأربع إلى حجم وقوة الوسائل التقانية التي تستعين بها في جمع الأنباء وتوزيعها في أنحاء العالم، ولكل وكالة منها مكاتب في أكثر من مائة دولة وتستخدم عدة آلاف من الموظفين المتفرغين والمراسلين غير المتفرغين، وكل منها يصدر أنباءه على مدار الـ ٢٤ ساعة في اليوم إلى المئات من الوكالات الوطنية والصحف المشتركة ومحطات الاذاعة والتلفزيون. ورغم وجود نحو ٢٠ وكالة أنباء عربية، فإنه يلاحظ أن الكثير من هذه الوكالات أقرب ما يكون إلى المكاتب الاعلامية الملحقة بوزارات الاعلام مباشرة، وانتاجها ضعيف سواء فيما يتعلق

بالأنباء الدولية أو الأنباء المحلية، لدرجة أن وسائل الاعلام العربية كثيراً ما تنقل أخبار الوطن العربي من الوكالات الأجنبية.

ـ توجد ٣٢ اذاعة موجهة إلى الوطن العربي باللغة العربية من قبل دول أجنبية، وأغلبها من الدول الغربية التي كانت تحتل بعض الأقطار العربية.

ـ توجد ٢١ وكالة أمريكية للاعلان تسيطر على سوق الاعلان الدولي، ولهذه الوكالات فروع في غالبية الأقطار العربية، وهذه الوكالات تسيطر على ٧٥ بالمائة من سوق الاعلان في بلدان مجلس التعاون الخليجي و٥٦ بالمائة من سوق الاعلان العربي كله. وقد بلغ الأمر ببعض هذه الوكالات إلى حد انشاء صحف عربية في لندن وباريس وقبرص توزع في الأقطار العربية كافة. وبعض هذه الوكالات يشارك في إنشاء محطات اذاعية تجارية موجهة إلى الوطن العربي من بعض العواصم الأوروبية.

ـ ان محطات التلفزيون العربية تستورد ما بين ٤٠ و٦٠بالمائة من برامجها من الدول الغربية ويحتل الانتاج الأمريكي ٨٠ بالمائة من البرامج المستوردة.

إن هذه الظواهر جميعاً تؤكد عدم وجود استقلال اعلامي حقيقي لوسائل الاعلام العربية وان التبعية الاعلامية للغرب قد حلت مكان السيطرة الاعلامية المباشرة لسلطات الاحتلال الأجنبي.

وإذا كانت الدول الاستعمارية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين قد لجأت إلى الاحتلال العسكري لبعض الأقطار العربية من أجل إيجاد أسواق لترويج منتوجاتها الصناعية فإن هذه الدول نفسها قد لجأت في الربع الأخير من القرن العشرين إلى الاحتلال الاعلامي (وهو المرادف الموضوعي للتبعية الاعلامية) بهدف ترويج منتوجاتها الصناعية في أقطار الوطن العربي.

ان الهدف واحد ولكن الأداة هي التي تغيرت، فقد حلت الأفلام والمسلسلات التلفزيونية والأخبار مكان البنادق والمدافع والبوارج.

كما حاول المستعمر القديم أن يطمس الهوية القومية للشعوب العربية حتى ترضى بالاحتلال، فإن المستعمر الجديد يعمل على الترويج للقيم والأفكار الغربية وتشويه الهوية الثقافية العربية بهدف تكريس الاستعمار الاعلامي الجديد.

وقد ترتب على التبعية الاعلامية نتائج بالغة الخطورة على وسائل الاعلام العربية، ونكتفي بالاشارة إلى ثلاث منها:

الأولى، تزايد نفوذ وكالات الاعلان الدولية في سوق الاعلان في الوطن العربي، الأمر الذي أفقد الكثير من الصحف العربية استقلالها الفكري وصار من شأنه أن يقضي على أي أمل في تحقيق «حرية الصحافة» بخاصة ان الاعلان صار المورد الرئيسي للصحافة المعاصرة، بعد أن تزايدت نفقات التوزيع بحيث كادت تستهلك مجمل العائد من بيع نسخ الصحيفة.

الثانية، ان تزايد اعتماد وسائل الاعلام العربية على الانتاج الاعلامي الغربي من شأنه أن يخلق رأياً عاماً عربياً منحازاً للمصالح الغربية، كما أن سيطرة وكالات الأنباء الغربية على سوق الأخبار في الوطن العربي من شأنه استمرار الصورة المشوهة عن الشخصية العربية في العالم

الخارجي بفعل ما قد تجريه من تحريف وتشويه وتلوين للأحداث التي تنقلها عن الوطن العربي.

الثالثة، ان الوضع الراهن لتقانة الاعلام والاتصال في الوطن العربي يؤكد ضعف البنية الاعلامية الأساسية، الأمر الذي يجعل الأقطار العربية عاجزة عن استيعاب قدر كبير من انجازات التقانة الحديثة في الاعلام، ويحول دون الاستفادة الكاملة من هذه التقانة المتقدمة.

والتحدي الحقيقي للوطن العربي يكمن في كيفية الاستعانة بالتقانة الحديثة في مجال الاعلام دون الوقوع في شرك التبعية التقانية للدول المتقدمة.

فأموال النفط أغرت العديد من الأقطار العربية لاقتناء تقانة اعلامية غير ملائمة. وعلى سبيل المثال، كيف يمكن لصحيفة تصدر في قطر خليجي صغير ان تستورد مطبعة جاهزة لطبع مائة ألف نسخة في الساعة الواحدة، في حين أن مجموع ما يطبع من هذه الصحيفة لا يصل إلى خمسة آلاف نسخة. والغواية دفعت بعدد من المؤسسات الصحافية في بلد عربي كبير إلى استدانة ما يزيد على مائة وخمسين مليون دولار لتجديد مطابعها، دون حاجة فعلية إلى هذا التجديد. وكلا المثالين يؤكد عدم ملاءمة الكثير من تقانة الاعلام الحديثة للحاجات الاعلامية لغالبية الأقطار العربية.

وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

ـ ان التقانة هي تعبير عن الواقع الاجتماعي والثقافي الذي تنشأ فيه، وبالتالي فإن النماذج التقانية التي تطورت استجابة لحاجات مجتمع ما قد لا تصلح في أغلب الأحيان لمجتمع آخر له ظروف مغايرة.

ـ ان عملية نقل التقانة ليست مقصورة على ذاتها، وإنما هي أداة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية في مجال الاتصال، فالتقانة الملائمة هي تلك التي تتناسب مع الامكانات الذاتية التي تحقق الاستخدام الأمثل لمصادر التقانة المتاحة في المجتمع والتي تعمل على تنمية وتطوير مصادر التقانة الوطنية.

ـ لا بد من أن نأخذ في الاعتبار تأثير الاختيار التقاني في علاقة التبعية للدول المتقدمة، ذلك أن الاختيار التقاني في مجال الاعلام والاتصال ليس قضية فنية فحسب وإنما هو اختيار سياسي في المقام الأول.

ثم يبقى أن نشير إلى أهم ظاهرة اعلامية شهدتها الثمانينات في مجال تقانة الاعلام وهي البث المباشر عن طريق الأقمار الصناعية، ومن المتوقع ألا تنتهي الثمانينات إلا وتكون أجهزة التلفزيون في الأقطار العربية قد أصبحت قادرة على التقاط الارسال التلفزيوني القادم من الدول المتقدمة، تماماً كما يحدث مع الراديو، ولن يكون باستطاعة الحكومات العربية منع ذلك الاقتحام الإعلامي عبر الحذف أو الرقابة أو اصدار التشريعات المقيدة للحريات. ولن تجد هذه الحكومات من حل لمواجهة الخطر القادم سوى أن تطور من وسائل اعلامها بحيث تلبي بحق الحاجات الاعلامية للمواطن العربي.

ثانياً: التفسير الاعلامي للتاريخ العربي

لعب الاعلام في حياة الأمة العربية فيما بين خمسينات هذا القرن وثمانيناته دوراً لا يقل ـ

إن لم يزد ـ عن الدور الذي لعبته السياسة والاقتصاد أو غيرهما من العناصر الرئيسة المؤثرة في حياة هذه الأمة.

ويمكن فهم هذا الدور (الرئيسي) الذي لعبه الاعلام في المجتمع العربي، إذا ما تبنينا التفسير الاعلامي للتاريخ، وهو التفسير الذي ينظر إلى تطور المجتمعات البشرية في ضوء تطور وسائل الاعلام، بمعنى أن تطور وسائل الاعلام يعتبر العامل الرئيسي في إحداث التطور الاجتماعي، وأنه كما يوجد تفسير مادي للتاريخ كما هو الشأن في الماركسية، وكما يوجد تفسير نفسي للتاريخ، كما هو الشأن في الفرويدية، فهناك أيضاً التفسير الاعلامي لهذا التاريخ، وهو التفسير الذي يقسم التطور الاجتماعي تبعاً لمراحل تطور وسائل الاعلام، فهناك المرحلة السمعية في التاريخ (النفخ في الأبواق والمنادون)؛ ثم المرحلة الخطية (النقش على الأحجار والرسم على الجدران والمقابر والمعابد والقصور والكتابة المنسوخة على الجلود أو الورق)؛ ثم المرحلة الطباعية (الصحف)؛ وأخيراً المرحلة الالكترونية (الراديو والتلفزيون والفيديو واستخدام الحاسوب والأقمار الصناعية في الاعلام).

وفي ضوء هذا التفسير، كانت أكثرية الأقطار العربية في بداية الخمسينات لا تزال تعيش في نطاق المرحلة الطباعية (الصحف والكتاب المطبوع) وكانت قلة من هذه الأقطار قد بدأت تدق أبواب عصر الإعلام الالكتروني، وتتعرف إلى إمكانات جهاز الراديو.

وهنا نلاحظ أن كثافة الأمية في العديد من الأقطار العربية قد حدَّت كثيراً من انتشار الصحف وحصرت تأثيرها في مجال النخبة المثقفة، ولكن هذه الأمية ساعدت من ناحية أخرى على اكتشاف التأثير الكبير لجهاز الراديو.

ومن المفارقات الغريبة أنه في الوقت الذي تقلص فيه الامتداد العربي للصحف المصرية، بعد الغاء هامش الحرية الليبرالي الذي كانت تتمتع به بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، ولتبنيها الخط الناصري الداعي إلى القومية العربية الذي حال بينها وبين الدخول إلى العديد من الأقطار العربية، التي كانت حكوماتها تقاوم هذا الخط القومي، فقد تكشفت للقيادة الناصرية أهمية الراديو، ثم ما لبث هذا الجهاز بعد أن تطورت امكاناته بالترانزستور، أن أصبح السلاح الرئيسي للقيادة الناصرية في الدعوة إلى الوحدة والقومية العربية، وقد لعبت إذاعة «صوت العرب» دوراً قيادياً في هذا المجال، وباشرت هذه الاذاعة إرسالها في الرابع من تموز/يوليو ١٩٥٣ بنصف ساعة من البث في اليوم، ما لبثت أن أصبحت ساعتين يومياً في كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، وفي تموز/يوليو من العام نفسه أصبحت سبع ساعات، ثم وصلت في عام ١٩٦٢ إلى ٢٢ ساعة و١٥ دقيقة يومياً.

تحددت أهداف اذاعة «صوت العرب» في «التعبير الصادق عن آلام وآمال الجماهير العربية في جميع انحاء الوطن العربي» وفي الدعوة إلى تحرير البلدان العربية من الاستعمار وعملائه وتحكم الرأسمالية والاقطاع في الجماهير العربية، والعمل على جمع كلمة العرب وحشد قواهم ضد أعداء العروبة والسعي لتحقيق الوحدة العربية.

ثم جاءت الثمانينات بأدوات أخرى من الاعلام الالكتروني أكثر تقدماً كالتلفزيون والفيديو والكابل وغير ذلك من الأدوات التي أزاحت الراديو عن مركز الصدارة. وبعد أن نجح الراديو في تحويل المنطقة العربية في الخمسينات إلى ما يشبه القرية العربية الواحدة، فإذا بالتلفزيون يحول المجتمعات العربية إلى ما يشبه الجزر المنفصلة، وإذا بالفيديو يحصر المواطن العربي في منزله بين أسرته الضيقة فقط.

وإذا كانت الخمسينات هي عقد الراديو، وكانت الستينات والسبعينات عقدي التلفزيون، فإن الثمانينات هي عقد الفيديو بلا جدال. فقد انتشر الفيديو بين جميع طبقات المجتمع العربي في أقطاره المتعددة بسبب انخفاض مستوى ما تقدمه محطات التلفزيون العربية من برامج، إضافة إلى انعدام المنافسة بين قنوات التلفزيون في الأقطار العربية إن وجدت، ولكون هذه المحطات رسمية تتبع الدولة مباشرة.

كما أن التقاليد والعادات والقيم الاجتماعية والدينية في الأقطار العربية تحول دون اذاعة ألوان من البرامج والفنون التي تنتشر في محطات التلفزيون الغربية والتي تعتمد عليها هذه المحطات في جذب المشاهدين، في الوقت الذي لا توجد فيه رقابة حكومية أو قيود اجتماعية على أشرطة الفيديو، وإن وجدت هذه الرقابة أو تلك القيود فمن السهل التحايل عليها.

وقد شهدت الثمانينات الارهاصات الأولى لتأثير الفيديو، ونتوقع أن يتعاظم هذا التأثير على عتبة التسعينات. ويمكن أن نشير إلى عدد من التأثيرات المتوقعة لانتشار الفيديو في الأقطار العربية وفي مقدمتها:

ـ اضعاف دور الدولة وقدرتها على توجيه المواطنين من ناحية، وتحرير المواطنين من سيطرة وسائل الاعلام الرسمية وتحكمها من ناحية ثانية.

ـ انتعاش نشر الفكر والفن عن غير الطريق الرسمي بعد أن كادا يندثران بفعل السيطرة شبه المطلقة لوسائل الاعلام الجماهيري الرسمية. ولكن إذا كان انتشار الفيديو يسمح بظهور المتمرد من الفكر والفن، فإنه يسمح وبدرجة أكبر بانتشار الفكر والفن التجاري الهابط منهما كذلك.

ـ ان انصراف المواطنين عن متابعة وسائل الاعلام الجماهيرية من شأنه أن يقيم حواجز بين الحكومات وشعوبها وأن يقلل من المشاركة الشعبية في الحياة السياسية في البلاد، ذلك أن وسائل الاعلام الجماهيري وخاصة إذا كانت تتمتع بقدر من الحرية، تلعب دوراً مهماً في التقريب بين الحكومات وشعوبها بما تقدمه من معلومات وبيانات عن سياسات الحكومة وخططها، ثم بإظهارها لرد الفعل الشعبي تجاه هذه السياسات والخطط، وهو الأمر الذي يكشف للحكومة حقيقة اتجاهات الرأي العام، الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرار السياسي الملائم للرغبات الشعبية، ويتيح بشكل أو بآخر (تبعاً لدرجة الحريات الممنوحة لوسائل الاعلام) ايجاد نوع من المشاركة الشعبية في الحكم.

ان اضعاف الفيديو لدور الصحف والراديو والتلفزيون في المجتمعات العربية من شأنه تقليل الروابط النفسية والاجتماعية بين فئات الشعب المختلفة، وهو ما يؤدي إلى انعزال الفرد وقطع الروابط بينه وبين مجتمعه من ناحية، وبينه وبين العالم الخارجي من ناحية ثانية، وهو أمر ينتهي بالفرد إلى الانعزال والسلبية تجاه قضايا المجتمع الذي يعيش فيه والعصر الذي ينتمي إليه.

ثالثاً: النظام الاعلامي العربي: جزر ليبرالية.. وسط محيط سلطوي

عند الحديث عن نظام اعلامي ما، فنحن نقصد الاشارة إلى خمسة أبعاد للمفهوم: الفلسفة الاعلامية التي يقوم عليها هذا النظام وهي مجموعة المبادىء والأسس الفكرية؛ ثم السياسات

الاعلامية، وهي البرامج التطبيقية للفلسفة الاعلامية؛ ثم الإطار القانوني الذي يترجم الفلسفة الإعلامية إلى تشريعات تحكم عمل المؤسسات الاعلامية؛ ثم البنية الاعلامية الأساسية، وتشمل مستوى تقانة الاتصال والكوادر البشرية وغيرها؛ وأخيراً الممارسات الاعلامية في الواقع العملي.

عرفت البشرية ثلاثة أنواع من النظم الاعلامية وهي: النظام الاعلامي السلطوي وهو أقدمها تاريخياً، ويقوم على توجيه وسائل الاعلام لخدمة الحاكم الفرد؛ ثم النظام الاعلامي الليبرالي، وهو يقوم على إطلاق حرية وسائل الاعلام؛ ثم النظام الاعلامي الاشتراكي، وهو يقوم على توجيه وسائل الاعلام لخدمة النظام الاجتماعي الاشتراكي.

وبالنسبة إلى الوطن العربي فيلاحظ بشكل عام عدم وجود مساهمات فكرية واضحة تحدد الفلسفة الاعلامية التي تتبناها الأقطار العربية، وهذه الظاهرة تشمل فترة الخمسينات وتنسحب أيضاً على الثمانينات، ولكن هذا لا يعني عدم إمكانية التعرف إلى ملامح هذه الفلسفة، بخاصة إذا قمنا بتحليل مضمون المواثيق الرسمية للنظم العربية الحاكمة أو قوانين المطبوعات بها، إضافة إلى العديد من تصريحات كبار المسؤولين في هذه الأقطار.

ولكن يبقى أن الأسلوب الأمثل للتعرف إلى هوية النظام الاعلامي لقطر عربي ما، هو تحليل الممارسات الاعلامية، فهي في نظرنا المرجع الأصلي، بسبب ما نلاحظه من اختلاف كبير بين العديد من نصوص قوانين الاعلام وتصريحات كبار المسؤولين من ناحية وبين الممارسة الفعلية من ناحية ثانية. وعلى سبيل المثال، لا يوجد قانون واحد للإعلام في الوطن العربي لا ينص على تأكيد حرية الاعلام، بينما الممارسة الفعلية تشير إلى تعرض وسائل الاعلام العربية للعديد من القيود والاغلال...

لقد أشرقت شمس الخمسينات على العديد من الأقطار العربية المستقلة حديثاً، وفي نظامها الاعلامي بعض سمات النظام الاعلامي الليبرالي، كما في مصر ولبنان وسوريا والسودان ثم في تونس والمغرب، فكانت النظم السياسية في هذه الأقطار تقوم على التعددية السياسية، التي سمحت بالتالي بالتعددية الصحافية.

وهنا نلاحظ ظاهرة وجدت في ظل الاحتلال واستمرت بعد الاستقلال، ففي حين سمحت السلطات الاستعمارية ببعض الحريات للصحف، تمسكت بالسيطرة الكاملة على الاذاعة، وهو ما حدث بعد الاستقلال، فقد سمحت الأنظمة الوطنية الجديدة ببعض الحريات للصحف، ولكنها في الوقت نفسه أحكمت قبضتها على الاذاعة. وقد ظلت هذه الازدواجية في النظام الاعلامي العربي قائمة حتى الثمانينات.

وفي بعض الأقطار العربية لم تستمر الحريات الممنوحة للصحف طويلاً، إذ سرعان ما ضاقت النظم الحاكمة بالهامش الليبرالي الذي تتمتع به الصحف، فأطاحت به وأحكمت قبضتها على كل وسائل الاعلام فيها.

وقد تحقق ذلك بمبررات عديدة، حيث ادعى بعض الأنظمة العربية ضرورة توجيه الصحافة لخدمة قضايا التنمية، وادعى البعض الآخر ضرورة توجيه الصحافة لخدمة القضايا القومية، مثل مواجهة الاستعمار أو مقاومة الصهيونية، ولكن المحصلة النهائية في الحالتين لم تكن لها علاقة بمثل تلك المبررات، إذ انتهى الأمر بتوظيف الصحف لتدعيم النظام السياسي الحاكم، والترويج لأفكاره والدفاع عن سياساته الداخلية والعربية والدولية.

وفي حقيقة الأمر كان هذا التحول في النظام الاعلامي العربي تعبيراً عن تحول جذري في النظام السياسي العربي، وقد اتخذ هذا التحول وجهين:

الأول: ضيق بعض الأنظمة السياسية العربية بالمعارضة الداخلية ورغبتها في الانفراد بالسلطة، فقضت على التعدد السياسي، وانتهى تبعاً لذلك التعدد الصحافي.

الثاني: وقوع سلسلة الانقلابات العسكرية في عدد من الأقطار العربية فلم تتحمل السلطة العسكرية التعددية السياسية أو التعددية الصحافية.

وانتهت الخمسينات والنظام الاعلامي الغالب على معظم الأقطار العربية هو النظام السلطوي الذي تجسد في المظاهر التالية:

ـ عدم وجود قوانين واضحة للصحافة والمطبوعات تحدد حقوق الصحف وواجباتها، الأمر الذي ترك العلاقة بين الصحف والحكومة من دون تنظيم، وكان من شأن ذلك جعل الصحف تحت رحمة السلطات الادارية ودون أن تملك الصحف السند القانوني الذي يحميها من تعنت السلطات الإدارية، وحين وجدت قوانين للصحف والمطبوعات، فقد حوت هذه القوانين العديد من النصوص التي تعطي للسلطات الإدارية سيطرة شبه كاملة على الصحف.

ـ خضوع الصحف في العديد من الأقطار العربية للرقابة الحكومية السابقة على النشر أو اللاحقة عليه، الأمر الذي حال دون قيام الصحف العربية بواجبها في تقديم الأخبار أو طرح الاجتهادات الفكرية وتلبية الحاجات الإعلامية للمواطنين.

ـ حرمان الأفراد من حق إصدار الصحف في بعض الأقطار العربية، وهناك من منع هذا الحق عن الجماعات والهيئات والمنظمات الشعبية وأناطه بالسلطة الحاكمة وحدها أو الحزب الذي يعبر عنها، وكذلك هناك بعض البلدان العربية التي اشترطت مبالغ كبيرة للحصول على ترخيص باصدار صحيفة وأعطت السلطات الحكومية حق الموافقة على منح هذا التصريح أو منعه عمن تشاء.

ـ حق السلطات الحكومية في غالبية الأقطار العربية في تعطيل الصحف أو مصادرتها سواء بنص قانوني أو من دون وجود هذا النص.

ـ ربط حق ممارسة العمل الصحافي بالحصول على ترخيص من السلطة الحاكمة أو ربط حق ممارسة العمل الصحافي بضرورة القيد بجداول المشتغلين بالعمل الصحافي، وهذه الجداول تسيطر عليها السلطة الحاكمة وتحدد المنتسبين اليها. وفي العديد من الأقطار العربية تقوم الحكومة بتعيين الصحافيين وتعزلهم أو تنقلهم إلى صحف أخرى أو جهات أخرى خارج الصحف.

ـ أما بالنسبة إلى الراديو ثم التلفزيون بعد ذلك في الستينات والسبعينات فهما في جميع الأقطار العربية (باستثناء لبنان) تحت السيطرة الكاملة للدولة توجههما كيفما تشاء وتمنع أي فرد أو قوة سياسية من الوصول إليهما، وفي بعض الأقطار العربية توجد قوائم تضم أسماء الممنوعين من التحدث عبر الراديو أو الظهور على التلفزيون.

وفي وسط هذا المحيط العربي السلطوي وجدت جزيرة ليبرالية في لبنان، فقد تميز المجتمع اللبناني عن سائر أقطار الوطن العربي بتركيبة اجتماعية وسياسية، سمحت بالتعدد السياسي

والحزبي، وبالتالي بالتعدد الصحافي، وقد أتاح المناخ الليبرالي في لبنان الفرصة للصحافة اللبنانية أن تكون ميداناً للتعبير عن مختلف التيارات السياسية والفكرية ليس في لبنان فحسب وإنما في الوطن العربي كله. ولكن هذا المناخ الليبرالي في لبنان ظل رهناً باستمرار التوازن النسبي بين القوى الطائفية والسياسية فيه. وعندما اختل هذا التوازن، سواء بفعل عوامل لبنانية أو عوامل عربية أو دولية سرعان ما أطيح بالحريات الليبرالية للصحافة اللبنانية، كما حدث في عام ١٩٥٨ وفي عام ١٩٧٥، ولا يزال مستمراً حتى الآن، وهو ما أنتج ظاهرة الصحافة العربية المهاجرة إلى لندن وباريس وقبرص.

من المهم الا نتجاهل أن الستينات والسبعينات قد أضافت إلى الأنظمة العربية السياسية لوناً جديداً من الأنظمة يحسل بعض سمات النظم الاشتراكية وهو ما أطلق عليه اسم النظم التقدمية العربية، الأمر الذي جعل النظم الاعلامية في هذه الأقطار العربية تمثل خليطاً من السمات السلطوية وسمات النظام الاعلامي الاشتراكي. وقد شهدت نهاية السبعينات وبداية الثمانينات انفتاحاً سياسياً حمل بعض السمات الليبرالية في عدد من الأقطار العربية، وقد سمح بعض هذه الأقطار بوجود تعدد حزبي محكوم، وبالتالي بقدر من التعددية الصحافية، بينما سمح البعض الآخر بوجود مزيد من الحريات الصحافية من دون السماح بالتعدد الحزبي.

وقد خلق هذا الانفتاح نظماً إعلامية عربية تمثل خليطاً من النظام الاعلامي السلطوي والنظام الاعلامي الليبرالي.

والنظرة الفاحصة إلى الأوضاع الاعلامية العربية في نهاية الثمانينات تدفعنا إلى القول بعدم وجود نظام إعلامي عربي متجانس أو نقي، فرغم أن لكل نظام اعلامي طابعه العام الغالب عليه، سلطوياً كان هذا الطابع أو ليبرالياً أو اشتراكياً، فإنه يحمل في الوقت نفسه بعض سمات الأنظمة الاعلامية الأخرى، وهذا الخلط مرجعه في نظرنا الخلط القائم في الأوضاع السياسية في المجتمعات العربية.

ومن الغريب حقاً أن الحكومات العربية كانت في الثمانينات من أكثر بلدان العالم الثالث تحمساً في الدعوة إلى إقامة نظام اعلامي دولي جديد يقوم على تعديل نظام التبادل الدولي للأنباء والمعلومات،لكي يكون أكثر عدلاً وتوازناً بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأن ذلك لا بد من أن يتم من خلال انسياب الأنباء في اتجاهين، الأمر الذي يسمح بتقديم صورة سليمة وموضوعية عن المجتمعات النامية. وكذلك للقضاء على عدم التكافؤ الدولي في مصادر الأخبار والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأن يرتبط ذلك بمعالجة الاحتكار في ملكية وسائل الاتصال وفي اعتماد مبدأ حرية تداول الأنباء والمعلومات والاعتراف بحق جميع الدول في الاعلام.

ورغم عدالة هذه المطالب، فإن التناقض يبدو صارخاً بين عناصر هذا النظام الاعلامي الدولي الجديد المقترح، وبين واقع الأنظمة الاعلامية القائمة في غالبية الأقطار العربية، الأمر الذي من شأنه أن يلغي أية مصداقية لهذه المطالب ويعطي حججاً قوية لمن يتهمون هذه الحكومات بأن مطالبتها بنظام اعلامي دولي جديد إنما يخفي في حقيقته رغبة هذه الحكومات في وضع قيود على وسائل الاعلام الدولية للحيلولة بينها وبين الكشف عن الممارسات الخاطئة للسلطات الحاكمة في هذه الدول، وأن هذه السلطات لم تعد قانعة بالقيود التي تكبل بها وسائل الاعلام المحلية، وإنما تريد أن تمتد بهذه القيود لكي تشمل وسائل الاعلام الدولية.

وإذا كانت هذه الحكومات العربية صادقة حقاً في تحمسها لإقامة هذا النظام الاعلامي الدولي الجديد، فعليها أن تربط مطالبها الدولية بالنص على تطبيقاته المحلية.

إن ذلك يعني ضرورة تعديل نظام تبادل الأنباء داخل كل مجتمع عربي، بحيث يكون أكثر عدلاً وتوازناً بين الحكام والمحكومين، فتنساب الأنباء والمعلومات في اتجاهين، الأمر الذي يسمح بتقديم صورة سليمة وموضوعية عن انجازات الحكم، وفي الوقت نفسه يقدم صورة حقيقية وموضوعية عن مطالب الجماهير الشعبية ومشكلاتها.

كذلك فإن المطالبة بمعالجة الاحتكار في ملكية وسائل الاعلام الدولية واعتماد مبدأ حرية تداول الأنباء والمعلومات لا يصبح ذا معنى إذا لم تمتد هذه المبادىء لتحكم النظم الاعلامية الوطنية، بحيث تعالج احتكار السلطات الحاكمة لملكية وسائل الاعلام، وألا يكون حق الاعلام قاصراً على هذه السلطات وحدها دون شعوبها، ولن يتحقق ذلك إلا بالنص على الغاء جميع القيود التي تحول دون تملك الجماهير العربية لوسائل الاعلام، والغاء القوانين التي تحول دون اصدار الصحف أو التي تجعل اصدارها وفق رغبة السلطات الحاكمة، وكذلك الغاء الرقابة السابقة على النشر أو اللاحقة له ومنع مصادرة الصحف أو اغلاقها...

رابعاً: من التنمية... إلى التخلف

ما هي وظيفة وسائل الاعلام؟

كانت محاولة الاجابة عن هذا السؤال تمثل أحد التحديات الرئيسية التي واجهتها الأقطار العربية عشية الاستقلال في مطلع الخمسينات، وقد تنوعت الإجابات من قطر عربي الى آخر، وإن جمع بين أكثرها اتفاق غير مكتوب على توظيف وسائل الاعلام للدعاية لسياسات النظام الحاكم وانجازاته، ثم تفرع من هذه الوظيفة استخدام وسائل الاعلام كأداة لحشد الجماهير وتعبئتها لمناصرة النظام الحاكم في معاركه الداخلية والعربية، وقيادة حملات النظام الاعلامية ضد النظم العربية المخالفة له، لذلك يمكن القول وباطمئنان شديد إن وظيفة وسائل الاعلام العربية في الخمسينات كانت أقرب إلى الدعاية منها إلى الاعلام.

ويلاحظ أنه في حين ركزت غالبية الأقطار العربية على توظيف وسائل الاعلام في تنمية المشاعر الوطنية بهدف تكريس التجزئة، مجسدة في الكيانات الوطنية التي ظهرت بعد الاستقلال، فإن وسائل الاعلام المصرية (في عهد عبد الناصر من هذه الفترة) قد ركزت على القضايا القومية، وذلك عن طريق ابراز انتماء مصر العربي والدفاع عن فكرة العروبة والدعوة إلى الوحدة القومية العربية، وتأييد حركات التحرير العربية ومقاومة النفوذ الاستعماري في الوطن العربي. ويدخل في هذا الاطار الدور الذي أدته وسائل الاعلام المصرية في مواجهة الحرب النفسية، وحملات التشكيك التي استهدفت ضرب فكرة الوحدة العربية، وتخريب التضامن العربي وإثارة الجماهير العربية ضد نظم الحكم القومية، وزعزعة ثقة الشعب العربي في قيادته القومية وهدم ثقة الشعب في قواته المسلحة.

كما قامت وسائل الاعلام العربية في الكثير من الأقطار العربية (مع تميز الدور المصري) بدور كبير في مواجهة الدعاية الصهيونية التي استهدفت الترويج لخرافة التفوق الحضاري الاسرائيلي، وأسطورة الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر وأن اسرائيل هي واحة الديمقراطية في المنطقة.

ويدخل في هذا الإطار الدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني وحقه في العودة إلى أرضه المغتصبة، والكشف عن الطابع العدواني لإسرائيل.

وفي نهاية الخمسينات ظهرت في الوطن العربي اصداء للنظريات والنماذج التي تتحدث عن الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الاعلام الجماهيري في التنمية الوطنية في المجتمعات النامية، وكان أكثر النظريات تأثيراً بين المسؤولين عن الاعلام في الوطن العربي، نظرية ليرنر عن التحضر، ونظرية روجرز عن نشر الأفكار المستحدثة، ونظرية شرام عن دور وسائل الاعلام في التنمية الوطنية.

وقد ساد الستينات والسبعينات اعتقاد بين العاملين في وسائل الاعلام العربية، بأن الواقع المتميز للمجتمعات العربية يطرح مفهوماً جديداً للوظيفة الاعلامية، حيث لا تقتصر مهمة وسائل الاعلام على الحصول على الأنباء ونقلها، ولا تفسير هذه الأنباء وتحليلها ووضعها في سياقها العام وكشف أبعادها المختلفة، وإنما هناك مهمة ثالثة يجب أن ينفرد بها الاعلام في المجتمعات النامية إضافة إلى المهمتين السابقتين، وهي مهمة المساهمة في ترقي (Promotion) المجتمع وتنميته (Development)، فالإعلام العربي ليس مطالباً بتقديم الحقائق فقط ولا أن يقوم بتفسيرها أيضاً، وإنما عليه في الوقت نفسه أن يساهم في تنمية المجتمع العربي وترقيته من خلال دفع جمهور القراء أو المستمعين أو المشاهدين إلى ادراك مدى خطورة مشكلات التنمية وجديتها، وإلى التفكير في هذه المشكلات وأن يدفعهم إلى ابتكار الحلول التي تمكنهم من تخطي الحلقة المفرغة من حلقات التخلف التي تعيش في إسارها غالبية المجتمعات العربية. وقد لخصت وظيفة وسائل الاعلام في مجالين اثنين:

الأول، أن تقوم بدور «المنبِّه» للتنمية، وذلك بإثارة اهتمام المواطنين بقضايا التنمية وربط هذه القضايا بمصالح المواطنين ومصائرهم.

الثاني، حشد الدعم الشعبي للتنمية، على أساس أن التنمية تفقد مضمونها من دون المشاركة الجماهيرية.

وقد جاءت الثمانينات لتؤكد فشل غالبية المحاولات التي تمت لتطبيق هذه النظريات والنماذج، ولتثبت أن تشكيك المواطن العربي في مصداقية وسائل الاعلام العربية بسبب افتقادها للحرية، قد خلق لدى هذا المواطن شبه حصانة في مواجهة الاعلام الرسمي، وذلك اعتماداً على آلية (ميكانيزم) الدفاع الذاتي عن النفس الذي أفقد الوسائل الاعلامية تأثيرها المتوقع... وهذه الحقيقة يؤكدها العديد من الأبحاث العلمية التي أجريت في كثير من الأقطار العربية حول التعرض الانتقائي والادراك الانتقائي والتذكر الانتقائي لمضمون وسائل الاعلام.. وهو ما يشير إلى وجود فجوة هائلة بين الوسائل الاعلامية الرسمية وبين جمهور المواطنين. وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى فشل استخدام الراديو والتلفزيون في محو الأمية في العديد من الأقطار العربية، وفشل الحملات الاعلامية لتنظيم الأسرة في مصر... وغير ذلك كثير...

ونعتقد أن افتقاد وسائل الاعلام العربية لحرية التعبير يقف وراء فشلها في أداء دورها في خدمة التنمية الوطنية، وذلك لأن قيام هذه الوسائل بدورها في تنمية المجتمع وترقيته يجب ألا تتم من خلال أي نوع من أنواع «الإلزام» السلطوي وإنما يجب أن يكون هذا الدور قائماً على «التزام» ذاتي يقوم على الإرادة الوطنية الحرة لوسائل الاعلام والنابعة من إدراكها لحاجات

المجتمع العربي وظروفه الخاصة. وهذا الالتزام لا يقوم على «المنع» أو الحيلولة دون نشر أو اذاعة أخبار أو آراء معينة، وإنما يجب أن يقوم على أساس «الاختيار» الحر بين الأحداث والآراء وتفضيل ما يرتبط منها بتنمية المجتمع وترقيته. وفي الوقت الذي تتسع فيه الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية فإن المحصلة النهائية لعجز وسائل الإعلام العربية عن أداء دورها في التنمية الوطنية هي أن تزداد الأقطار العربية تخلفاً.

خامساً: التعاون الاعلامي العربي

رغم أن الخمسينات شهدت تحدي التجزئة العربية، وتعاظم الحلم الوحدوي، وقد تجسد هذا الحلم فعلياً في إقامة الوحدة المصرية ـ السورية، فإن هذه الفترة لم تعرف أي قدر من السعي إلى الوحدة الاعلامية العربية، أو أي شكل من أشكال التعاون الاعلامي بين الأقطار العربية.

ونعتقد أن ذلك يعود إلى عاملين مهمين:

الأول: أن الدول المستعمرة للوطن العربي وضعت في أثناء الاحتلال العديد من الحواجز والعقبات التي تحول دون إقامة تعاون إعلامي بين الأقطار العربية وذلك لتعميق التجزئة العربية من ناحية، ومنعاً لانتشار التيارات العربية المنادية بالاستقلال من ناحية ثانية. كما زرع الاستعمار العديد من المخاوف والحساسيات بين زعماء الحركات الوطنية في الأقطار العربية، وقد استمرت هذه المخاوف والحساسيات إلى ما بعد الاستقلال، بدليل أن ميثاق الجامعة العربية لم يشر عند إعلانه في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥ من قريب أو بعيد إلى التعاون الاعلامي العربي.

الثاني: أن الخمسينات شهدت بداية الصراع العربي ـ العربي، ودخول وسائل الاعلام ميدان هذا الصراع، بل صارت من أبرز أدواته، ولم يكن من الممكن، في ظل حرب الاذاعات العربية وتبادل المعارك الصحافية بين الأنظمة العربية، تصور إمكانية قيام أي شكل من أشكال التعاون الاعلامي العربي.

وعندما أقامت الجامعة العربية إدارة الاستعلامات والنشر عام ١٩٥٣ لم تكن أكثر من مكتب إعلامي صغير يستهدف الاعلام عن الجامعة العربية، وكذلك عندما أقامت الجامعة اللجنة الدائمة للاعلام والمكتب الدائم للدعوة العربية عام ١٩٥٩ لم يزد دورهما عن التنسيق بين جهاز الإعلام في الجامعة العربية وإدارات الاعلام بالبلدان الأعضاء في الجامعة.

ويمكن التأريخ لبداية التعاون الاعلامي العربي مع انعقاد أول اجتماع لوزراء الاعلام العربي بالقاهرة في آذار/مارس ١٩٦٤، وقد صدر عن هذا الاجتماع قرار بإنشاء مكاتب إعلامية للجامعة العربية في العواصم العربية، ثم في بعض العواصم الدولية المهمة، بهدف التنسيق بين الجهود الإعلامية العربية في مواجهة الدعاية الصهيونية والدعاية للقضية الفلسطينية ومقاومة المحاولات الغربية والصهيونية لتشويه الصورة العربية في الخارج.

وفي اعتقادنا ان أهم نتائج هذا التنسيق الإعلامي العربي، كان التفكير في إنشاء الاتحادات المهنية الاعلامية العربية، الأمر الذي أنتج في النهاية اتحاد الصحافيين العرب واتحاد الاذاعات العربية واتحاد الناشرين العرب وغيرها.

وقد ظل التعاون الاعلامي العربي حتى الثمانينات يتقدم خطوة ليتراجع خطوات، وكان

لتوقيع اتفاقات كامب ديفيد وتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها تأثير كبير في الحد من نشاط وفاعلية العديد من محاولات التضامن الاعلامي العربي، التي تمت في الستينات والسبعينات، بخاصة بعد عودة حرب الإذاعات العربية والمعارك الصحافية العربية مع ارتفاع حدة الصراع العربي ـ العربي.

ورغم أن حدة الصراع الاعلامي العربي قد هدأت قليلاً منذ نهاية عام ١٩٨١، فإن محاولات التعاون الاعلامي العربي لم تتقدم خطوة على المستوى القومي، ولعل أكبر دليل على ذلك أن الثمانينات قد شهدت اطلاق أول قمر عربي للاتصالات (عربسات)، ويكاد عمره الافتراضي ينقضي دون أن يحقق ما علق عليه من آمال في تحقيق التعاون الاعلامي العربي □

جماعات المصالح والسياسة الخارجية: دراسة لدور رجال الأعمال في مصر

أماني قنديل

خبيرة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة.

مقدمة

شهدت بحوث علم السياسة في مصر، العديد من الدراسات المهمة التي سعت إلى تحليل طبيعة جماعات المصالح، واختبار فاعليتها. إلّا أن معظم هذه الدراسات ـ على تنوعها[1] ـ قد تركز في مجال السياسة الداخلية. ويفسر ذلك عدد من العوامل، من أهمها حداثة هذا النوع من الدراسات في مصر، فمعظمها يعود إلى الثمانينات، ومن الطبيعي أن يكون محور الاهتمام الأول هو مصر. ويفسر ذلك أيضاً، التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الساحة الداخلية منذ منتصف السبعينات تقريباً، إذ كان لتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، في إطار من التعددية السياسية، أكبر الأثر في طبيعة جماعات المصالح وفاعليتها. وقد دفع ذلك بالباحثين إلى الاهتمام بآثار هذا المناخ السياسي والاقتصادي في الجماعات.

ومن هذه الزاوية، يأتي الاهتمام بدراسة الدور الذي تلعبه جماعات المصالح على مستوى السياسة الخارجية. إذ يمثل ذلك اضافة إلى ما سبق القيام به من دراسات وبحوث، وتزداد هذه الأهمية باختيار جماعات رجال الأعمال، وطبيعة علاقتها بالسياسة الخارجية. فقد أبرزت

---

(١) أحمد فارس، «جماعات المصالح والسلطة السياسية في مصر: دراسة حالة لنقابات المحامين والصحفيين والمهندسين ٥٢ ـ ١٩٨١» (القاهرة: أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤)؛ مصطفى كامل السيد، **المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٨١** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)؛ أماني قنديل: «جماعات المصالح والنظام السياسي المصري،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر نقابة التجاريين، ١٩٨٦؛ «جماعات المصالح والسلطة السياسية: دراسة حالة لنقابة المعلمين،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٨٧؛ «أين اتحاد العمال من جماعات الضغط،» **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٨٨٨ (٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، و «الغرف التجارية الفاعلية وقضايا المستقبل،» **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٩٧٧ (٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧).

الدراسات السابقة الحيوية والفاعلية النسبية، التي اتسمت بها جماعات رجال الأعمال في مجال السياسة الاقتصادية[٢]. وهي نتيجة تثير العديد من التساؤلات في عالم ترتبط فيه السياسة بالاقتصاد، والسياسة الداخلية بالسياسة الخارجية. وإذا كانت القضية الاقتصادية قد ارتفعت مكانتها لتصبح قلب العملية السياسية داخل مصر، ومحوراً أساسياً لاهتمام السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة، فإن كل هذا يدفع بالباحث عن طبيعة علاقات جماعات رجال الأعمال بالسياسة الخارجية. فهذه الجماعات تتوافر لها الثروة والنفوذ والاستقلال الذي حرم منه العديد من جماعات المصالح الأخرى... فإلى أي حد اهتمت وارتبطت بالسياسة الخارجية المصرية؟ وإلى أي حد اعتمدت عليها السياسة الخارجية لتنفيذ أهدافها؟ وما هي طبيعة علاقتها بالقوى الخارجية التي تسعى إلى التأثير في توجهات السياسة المصرية..؟

هذه التساؤلات وغيرها مهمة، يفرضها البحث في جماعات المصالح والسياسة الخارجية، وبالتحديد الدور الذي تلعبه جماعات رجال الأعمال في هذا الميدان، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنه في الصفحات التالية. وأهم هذه الجماعات التي تدخل ضمن أطار هذه الدراسة جمعية رجال الأعمال المصريين وغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة إضافة إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية[٣]. ويجدر الاشارة إلى أن المجلس المصري الأمريكي لرجال الأعمال لعب دوراً مهماً في النصف الثاني من السبعينات، لكنه يخرج من المجال الزمني المحدد للبحث وهو الثمانينات. إلّا أن تناوله في بعض الأحيان، سوف يأتي من خلال علاقته بجمعية رجال الأعمال المصريين، أو غرفة التجارة الأمريكية.

ويتم تناول هذا الموضوع من خلال النقاط الأساسية التالية:

- الإطار الدولي والاقليمي لحركة جماعات رجال الأعمال في مجال السياسة الخارجية.
- جماعات رجال الأعمال وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية المصرية.
- الجماعات وامكانية تأثيرها في توجهات السياسة الخارجية.
- خاتمة: تساؤلات ومجالات جديدة للبحث.

أولاً: الإطار الدولي والاقليمي لحركة جماعات رجال الأعمال في السياسة الخارجية

يهدف هذا التناول إلى إبراز العوامل والمحددات التي أثرت في حركة جماعات رجال الأعمال

---

(٢) أماني قنديل، «من هو رجل الأعمال؟،» **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٨٨٢ (٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥)؛ «جماعات المصالح،» في: **التقرير الاستراتيجي العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨)، وعلي الدين هلال، **جماعات رجال الأعمال وانتخابات مجلس الشعب: دراسة حالة للجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٧).

(٣) تعود نشأة جمعية رجال الأعمال المصريين إلى عام ١٩٧٧، باجتماع جمعيتها التأسيسية. ومارست نشاطها فعلياً في الثمانينات، وتضم حوالى ٤٠٠ عضو. وهي مسجلة وفق قانون الجمعيات رقم (٣٢) لعام ١٩٦٤. وتعود نشأة غرفة التجارة الأمريكية إلى عام ١٩٨٢، بموافقة رئيس الجمهورية، وتضم ٣٤٠ عضواً، وفقاً لما أعلنته في عام ١٩٨٧. أما بالنسبة إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية فتعود إلى عام ١٩٨٥، وتضم حوالى ٢٠٠ رجل أعمال، وتعتبر كيانها فرعاً من غرفة تجارة الاسكندرية.

في السياسة الخارجية. وبعض هذه العوامل له صفة عالمية أو دولية، والبعض الآخر له صفة اقليمية ترتبط من ناحية بانتماء مصر إلى دول العالم الثالث وانتمائها العروبي، وترتبط من ناحية أخرى بتوجهات السياسة الخارجية المصرية في السنوات الأخيرة.

ـ ويلاحظ على **المستوى الدولي** تغير جدول الأعمال التقليدي للسياسة الخارجية. وقد أشار كيسنجر[٤] ـ عن حق ـ «ان الجدول التقليدي للشؤون الدولية والذي يتضمن التوازن بين القوى وأمن الدول... لم يعد يحدد حركتنا وعملنا، نحن ندخل الآن في عصر جديد.. إذ يشهد العالم درجة عالية من التداخل والاعتماد المتبادل في الاقتصاديات والاتصالات وفي الطموحات الانسانية..». إن تصاعد أهمية المتغيرات الاقتصادية في السياسة الخارجية لدول العالم، ظاهرة ملموسة وواضحة، وكان لها تأثيراتها في توجهات هذه السياسات من ناحية، والأدوات التي تتبناها وتستند إليها من ناحية أخرى. ويمكن القول إن هناك عوامل أساسية دفعت إلى تصاعد أهمية القضية الاقتصادية في السياسة الخارجية، خلال العقدين الأخيرين على وجه الخصوص. أول هذه العوامل هو تزايد حدة المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى مع ارتباطها بتطورات تقانية مذهلة ونمو للتجارة العالمية والاستثمارات الضخمة عبر البحار. فحجم التجارة العالمية يرتفع بمقدار ٧ بالمائة تقريباً في كل عام[٥]، والشركات متعددة الجنسيات، أو الشركات غير القومية، قد تضخمت وامتدت إلى قارات العالم، بل أصبحت في كثير من الأحيان تلعب دوراً أساسياً واقتصادياً مهيمناً في بعض دول العالم الثالث، بخاصة في أمريكا اللاتينية وافريقيا[٦].

ما الذي يعنيه ذلك في تناول الإطار الدولي لحركة رجال الأعمال؟... يعني: امتداد رؤية هذه الجماعات لمصالحها خارج حدودها؛ كما يعني اختراقها عالم السياسة، وامكانية الضغط على حكوماتها لدعم توجهات سياسية معينة أو تغييرها؛ ويعني أخيراً درجة من درجات التوحد والتجانس في المصالح. ويرتبط بالعامل السابق ويدعم من فاعليته اتجاه وسعي الدول الرأسمالية لخلق بيئة سياسية ملائمة لمناخ الرأسمالية وهو ما يعرف باسم «دولنة الرأسمالية» (Interna-tionalized Capitalism). وعند هذا المستوى، اختلط هذا التوجه الاقتصادي بالتوجه السياسي، وكان له آثاره العميقة في السياسات الخارجية للدول الرأسمالية ولدول العالم الثالث. ونكتفي في هذا المقام في الجدل المحتدم على الصعيدين السياسي والاقتصادي في مصر حول ظاهرة «تنامي القطاع الخاص» أو الـ (Privatization)، ثم احتلال هذه القضية لمكانة أساسية في العلاقات المصرية ـ الأمريكية[٧].

وإذا كانت العوامل السابقة، ترتبط بصفة أساسية بالدول الصناعية الكبرى، فإن هناك على الجانب الآخر عوامل ترتبط بدول العالم الثالث. فمنذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ تصاعدت مطالب الدول النامية على المستوى الدولي، وأثير الحديث عن «النظام الاقتصادي العالمي الجديد»[٨]. وتدريجياً أسفرت السبعينات ـ على وجه الخصوص ـ عن

---

(٤) Robert O. Keohana and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Toronto, Canada: Little Brown and Company, 1977), p. 3.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٦) Eric M. Uslaner, «One Nation Many Voices,» in: Allan J. Cigler and Burdett Aloomis, ed., *Interest Group Politics* (Kansas: University of Kansas, 1986), p. 239.

(٧) سوف نتناول فيما بعد بعض مظاهر هذا الاتجاه في دول العالم الثالث، وفي مصر، بالتحديد.

(٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: اسماعيل صبري عبد الله، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦).

انتكاسات التنمية، واحباطاتها في كثير من دول العالم الثالث. وتدريجياً أيضاً، تصاعدت قضية الديون الخارجية، وتفاقمت لترتبط بضغوط من جانب الدول الكبرى ومؤسسات التمويل العالمية.

ما الذي يعنيه ذلك في مناقشة جماعات المصالح والسياسة الخارجية؟ يعني ذلك ظهور قضايا جديدة على جدول أعمال السياسة الخارجية للدول النامية. وكان للقضايا الاقتصادية المتعلقة بالديون والقروض والمساعدات الخارجية، المكانة الأولى. وأدى ذلك إلى تبلور مصالح جديدة اقتصادية، ارتبط بعضها باتجاهات الرأسمالية العالمية، فكان لها تفاعلاتها مع السياسة الخارجية.. «وفي النهاية اتسعت قواعد اللعبة الدولية لتشمل قواعد قومية وقواعد دولية واخرى خاصة»[٩] إذ ظهر على المسرح «فاعلون جدد وتطورت عمليات المساومة السياسية الدولية»[١٠].

والخلاصة أن هذا الإطار الدولي قد أعطى مساحة لحركة الأدوات الداخلية، وبالتحديد حركة جماعات رجال الأعمال، باعتبارها منظمات غير حكومية في معظم الأحيان. واتضح دورها إزاء قضايا مهمة، من أبرزها: القروض، المساعدات الخارجية (خاصة المعونة الأمريكية)، تجارة السلاح، وسياسة الغذاء.

– ومن هذا الاطار الدولي العريض ننتقل إلى **الاطار الاقليمي**. ويثار التساؤل عن مكانة القضية الاقتصادية في السياسة الخارجية المصرية. ويمكن القول – بإيجاز – ان مرحلة السبعينات بمناخها السياسي والاقتصادي الجديد، قد أفرزت نمطاً جديداً لتعبئة الموارد المادية المطلوبة للتنمية. فإذا كانت الستينات قد اعتمدت بصفة أساسية على الأدوات الخاصة بالتأميم والتمصير ودور القطاع العام، فإن السبعينات قد اعتمدت أساساً على السياسة الخارجية، كأداة لتعبئة الموارد. ولا يعني هذا أن الموارد الخارجية لم تكن مهمة بالنسبة إلى مصر في الفترة الأولى، فقد مولت على سبيل المثال ٤٠ بالمائة من استثمارات الخطة الخمسية الأولى، وارتبط تدفقها بالشرق والغرب[١١]، إلا أن فترة السبعينات شهدت – بظروفها الجديدة – تكثيفاً شديداً في الاعتماد على الموارد الخارجية، والتي ارتبط معظمها بالغرب، بخاصة الولايات المتحدة. وتوازى مع هذا الاتجاه ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الخاص والاستثمارات العربية والأجنبية[١٢]. وهذا التلاحم بين التغيرات السياسية والتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، قد أفرز في النهاية، سياسة خارجية تضع بين مصاف أهدافها تحقيق التنمية وتدبير الموارد المالية لها. وقد عبر عن ذلك كمال حسن علي، النائب السابق لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية، في تصريح له عام ١٩٨٣: «.. هناك علاقة وثيقة بين أوضاعنا الداخلية ومواقفنا الخارجية... ورؤية القيادة السياسية تقتضي توجيه هذه المواقف لمصلحة ودعم جهود التنمية، وتصحيح المسار الاقتصادي المصري... يجب أن تكون الأولوية للاعتبار الاقتصادي عند اعداد مكونات القرار السياسي الخارجي». كما أكد كمال حسن علي على تزايد أهمية القضية الاقتصادية في

---

(٩) Keohana and Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition*, p. 19.

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول مواقف الضغط التي تلعبها جماعات رجال الأعمال في الدول الرأسمالية الكبرى، انظر:

Graham Wilson, «American Business and Politics,» in: Cigler and Aloomis, *Interest Group Politics*, pp. 221-232.

(١١) جودة عبد الخالق، محرر، **الانفتاح، الجذور... والحصاد والمستقبل** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ٢١٥.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: وزارة الاقتصاد المصرية، **الخطة الخمسية** (الأخيرة)، التي اعتمدت على القطاع الخاص لتمويل ٤٠ بالمائة من مشروعاتها.

السياسة الخارجية.. «فبعد أن كانت الأدوات الاقتصادية تابعة لأهداف السياسة الخارجية، أصبح هناك اتجاه متزايد لوضع الاعتبارات الاقتصادية في مرتبة متوازنة مع الأهداف السياسية»[١٣].

وقد عبر عصمت عبد المجيد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري الحالي، عن العلاقة بين القضية الاقتصادية والتنمية، في مقر جمعية رجال الأعمال المصريين.. «فالتنمية هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية المصرية، وفي مجال العلاقات الخارجية أصبح هناك ما يسمى بدبلوماسية التنمية»[١٤] وقد أكد عبد المجيد على أن عنصر رجال الأعمال له دور حيوي ومهم في هذا الاتجاه.

ـ وأخيراً، وفي سياق مناقشة الإطار الدولي والاقليمي لتحرك رجال الأعمال في مجال السياسة الخارجية، ينبغي التأكيد على بعض توجهات **السياسة المصرية الخارجية**، التي فتحت الباب لمشاركة رجال الأعمال المصريين.

ويأتي في مقدمة هذه التوجهات، ضغط الحكومة المصرية على الحكومة الأمريكية، لزيادة حجم المعونة. ولعل ارتباط هذه المعونة بالشرط الأمريكي الذي يدعو إلى ضرورة تنامي دور القطاع الخاص (Privatization) هو الذي دفع إلى زيادة دور جماعات رجال الأعمال ليصبحوا واجهة في المفاوضات الرسمية وغير الرسمية بين الطرفين[١٥].

من ناحية أخرى، فإن فتح قنوات الحوار شرقاً مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية قد أعطى الفرصة لجماعات رجال الأعمال للتفاعل مع توجهات السياسة الخارجية بهدف خلق فرص جديدة للتجارة والاستثمارات.

وبدا أيضاً أن من أهم ملامح السياسة الخارجية المصرية، في العام الأخير ـ على وجه الخصوص ـ دعم التقارب العربي وعودة العلاقات المصرية ـ العربية. وقد هيأ ذلك فرصة أخرى لرجال الأعمال، لدعم التعاون الاقتصادي من جهة والتقارب السياسي من جهة أخرى.

وأخيراً فقد صحب توجه السياسة الخارجية المصرية نحو افريقيا، في السنوات الأخيرة اهتمام بدور رجال الأعمال والاستثمارات المصرية في القارة الافريقية. وكان لكل ذلك مظاهر عديدة يتم تحليلها في ما يلي.

وخلاصة القول، إن الاطار الدولي والاقليمي بتفاصيله السابقة، قد هيأ المناخ لحركة رجال الأعمال على مستوى السياسة الخارجية.

ثانياً: تحليل طبيعة دور جماعات رجال الأعمال في السياسة الخارجية

قبل تناول طبيعة هذا الدور، من الأهمية بمكان إبراز عدد من الملاحظات الأولية:

---

(١٣) كمال حسن علي، «التكلفة الاقتصادية للسياسة الخارجية،» ورقة قدّمت إلى: لقاء جمعية الاقتصاد والتشريع، ونشرت في: **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٧٥٠ (٣٠ أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ٢٨ ـ ٣١.

(١٤) انظر: كلمة عصمت عبد المجيد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري، التي ألقاها في معرض التصدير الذي أقامته جمعية رجال الأعمال المصريين في القاهرة، ونشرت في: **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ٦.

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول أولوية قضية المساعدات الاقتصادية في العلاقات المصرية ـ الأمريكية، انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي**، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٤.

ـ تتعلق **الملاحظة الأولى** بازدواجية الدور الذي تلعبه هذه الجماعات، فهي تبدو أحياناً أداة من أدوات تنفيذ أهداف السياسة الخارجية التي يعتمد عليها النظام، وهي تبدو أحياناً أخرى أداة للضغط على النظام لدعم توجهات خارجية تتفق ومصالحها.

ـ أما **الملاحظة الثانية** فتؤكد حداثة تبلور طبيعة علاقة هذه الجماعات بالسياسة الخارجية. فهي باعتبارها أنماطاً جديدة لجماعات المصالح، لا تعود في معظمها[١٦] إلى ما قبل الثمانينات، انشغلت في سنواتها الأولى بإرساء كيانها التنظيمي وترتيب علاقتها بالسياسة الاقتصادية وصانعيها داخل مصر. وقد أشار رئيس غرفة التجارة الأمريكية صموئيل زافاتي (Samuel M. Zavatti) إلى هذا المعنى بقوله: «إن الغرفة وفرت خدمة مهمة مطلوبة لمجتمع رجال الأعمال في مصر وبادرت بحوار ايجابي في قطاع الأعمال مع المسؤولين في الحكومة المصرية والسفارة الأمريكية ومع أعضاء الادارة الأمريكية. وفي فترة أخيرة بدأت تتفرع **بشكل دولي أكبر، ومن خلال حوارات دولية مهمة أجرتها**»[١٧].

وإذا كانت ملامح توجه هذه الجماعة نحو السياسة الخارجية قد بدأت عام ١٩٨٦، فإن عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ قد شهدا تبلور هذا الدور بالنسبة إلى جمعية رجال الأعمال المصريين واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية.

ـ وتثير **الملاحظة الثالثة** ظاهرة مهمة، وهي أن إنشاء بعض جماعات رجال الأعمال قد ارتبط من أساسه بقوى خارجية، وتوجهات السياسة الخارجية. وتنصب هذه الملاحظة على كل من المجلس المصري ـ الأمريكي لرجال الأعمال، وغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة. فالأول أنشىء في آب/ اغسطس ١٩٧٥ طبقاً للاتفاق الذي تم بين الرئيسين السادات ونيكسون بهدف تنمية الاستثمار في مصر، ودعم التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة واعتمد المجلس على دعم الرئيس السابق له، الذي أعرب خلال أحد لقاءاته به عن «ان هذا الجمع من رجال الأعمال يعكس مدى ما وصلت إليه الصداقة الأمريكية المصرية، ومدى التفهم الذي لاقيناه من أصدقائنا الأمريكان»[١٨]. أما غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، التي أنشئت عام ١٩٨٢، فقد حصلت هي الأخرى على موافقة السادات في آب/ اغسطس ١٩٨١ وفي أثناء زيارته إلى واشنطن. وفي أعقاب وفاته قابل رئيس الغرفة الرئيس مبارك، وتم انشاؤها بالفعل في ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢، رغم أنها أحد فروع مجلس غرف التجارة الأمريكية[١٩] وهناك نص صريح في القانون المصري يمنع انشاء فروع غرف أجنبية.

مضمون الملاحظة السابقة إذاً، هو أن بعض جماعات رجال الأعمال قد نشأ وحصل على شرعيته في إطار دعم توجهات معينة في السياسة الخارجية المصرية، وبمساندة قوى سياسية خارجية.

ـ أما **الملاحظة الرابعة** والأخيرة، في إطار هذا التحليل، فهي تتعلق بالقضايا الأساسية التي اتجه إليها اهتمام هذه الجماعات وارتبطت بالسياسة الخارجية. وأهمها دعم العلاقات

---

(١٦) الاستثناء هو المجلس المصري ـ الأمريكي الذي يعود إلى عام ١٩٧٥، مع ملاحظة ان جمعية رجال الأعمال المصريين لم تمارس وظائفها فعلياً إلا في بداية الثمانينات.

(١٧) انظر: *Annual Report of American Chamber of Commerce in Egypt* (1986), p. 2.

(١٨) أماني قنديل، «جماعات المصالح الجديدة، قوة ضغط بلا مواجهة،» **الطليعة** ([د.ت.]).

(١٩) **التقرير الاستراتيجي العربي**، ص ٣٨٣.

المصرية ـ الأمريكية ومساندة المعونة الأمريكية لدور القطاع الخاص في مصر. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام أساسي من جانب كل جماعات رجال الأعمال، كما سيتضح فيما بعد. ثم تأتي العلاقات المصرية ـ العربية ودعم التعاون الاقتصادي وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية عامة، وأخيراً تعميق التوجه المصري نحو افريقيا. ويلاحظ اختلاف الاهتمام النسبي، من جانب الجماعات، بهذه الموضوعات إذ كان محور اهتمام جماعة غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، هو المعونة الأمريكية ودعم القطاع الخاص بينما اهتمت الجماعات الأخرى بالموضوع نفسه اضافة إلى الموضوعات الأخرى.

ويرتبط بذلك، الإشارة إلى أنه رغم مظاهر عدم الاتساق أو عدم التجانس التي قد تبدو أحياناً بين رجال الأعمال[٢٠] في رؤيتهم لمصالحهم، وبالتالي في مواقفهم، فإن تحليل علاقتهم بالسياسة الخارجية وتوجهاتها يكشف عن درجة عالية من الاتساق.

وفيما يلي تحليل لطبيعة دور جماعات رجال الأعمال في السياسة الخارجية:

١ ـ الجماعات كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية

يسعى كل نظام سياسي لاستغلال موارده الداخلية المتاحة ـ الاقتصادية والسياسية والعسكرية ـ لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وإذا كانت التنمية أو تعبئة الموارد المالية، هي أحد أهداف السياسة الخارجية المصرية، كما سبق القول، فإنه من الطبيعي أن تبرز جماعات رجال الأعمال كإحدى الأدوات. فهذه الجماعات بما تمتلكه من ثروة ونفوذ سياسي واقتصادي، وبالنظر إليها كواجهة للرأسمالية المصرية يمكنها أن تكون عماداً أساسياً فيما يطلق عليه دبلوماسية التنمية.

ويفسر ما سبق الكثير من المظاهر التالية: استقبال رئيس الجمهورية لممثلي جماعات رجال الأعمال، ومناقشة السياسة الخارجية وأهدافها معهم، وتضمين الوفد الرسمي المرافق للرئيس عدداً من أعضاء هذه الجماعات في زياراته لواشنطن على وجه الخصوص، واصطحاب وزير الدولة للشؤون الخارجية بعض ممثلي رجال الأعمال في زياراته للدول الافريقية، واشتراك وزارة الخارجية ـ كطرف ـ مع هذه الجماعات في تنظيم زيارات لأعضاء الكونغرس الأمريكي، وزيارة وزير الخارجية عصمت عبد المجيد لجمعية رجال الأعمال المصريين ومرافقته لعدد من السفراء العرب، ورحلة رجال الأعمال السنوية إلى واشنطن (والمعروفة باسم Door -Knock Visit) وذلك للقيام باتصالات غير رسمية، على أعلى مستوى، بخصوص حجم المعونة الأمريكية ودور القطاع الخاص... الخ.

---

(٢٠) يلاحظ اتساع مفهوم رجال الأعمال في بعض الأحيان، أو اتجاهه للتضييق، في أحيان أخرى. فهو في الحالة الأولى يضم كل من يمارس أو يملك نشاطاً تجارياً أو صناعياً يعتمد فيه على رأس ماله الخاص، وهو في الحالة الثانية يركز على الفئة العليا من أصحاب النشاطات السابقة، وبالتالي يربط بين رأس المال الخاص وممارسة نشاط تجاري أو صناعي وبين امكانية التأثير في صانعي القرار اعتماداً على نفوذ اقتصادي وسياسي. ويلاحظ أن جماعات رجال الأعمال في مصر قد اقتصرت، بحكم شروط عضويتها، على هذه الفئة العليا من رجال الأعمال. حول مشاكل تحديد المفهوم، انظر:

Wilson, «American Business and Politics».

هذه الأمور وغيرها هي مظاهر لطبيعة علاقة جديدة ـ بين جماعات رجال الأعمال والسياسة الخارجية المصرية. وهي تعكس من هذا المنظور، كونهم أداة من أدوات تحقيق أهداف هذه السياسة.

ولعل متابعة تفاصيل الدور الذي يلعبونه، في أهم الموضوعات المطروحة، وهو المساعدات الأمريكية لمصر يكشف عن اعتبارهم أداة فعالة للمساومة والضغط على الحكومة الأمريكية. وفي هذا الاطار فإنه من المعروف أن أحد الأبعاد المهمة في سياسة وكالة التنمية الدولية، والمعروفة باسم الـ (A.I.D.) هو التركيز على مساعدة القطاع الخاص أينما وجد. وقد جاء الإعلان عن هذه السياسة في الكلمة التي ألقاها ريغان عند استقباله لحسني مبارك، في أثناء زيارته لواشنطن في شتاء ١٩٨٨[٢١]. وهو ما يؤكد الارتباط بين المساعدات الأمريكية وتنامي دور القطاع الخاص (Privatization). وفي الزيارات المتعددة لممثلي هذه الجماعات إلى واشنطن، يبدو حرص الخارجية المصرية على المشاركة في الاستعداد لها. ففي الرحلة الثالثة لوفد غرفة التجارة الأمريكية، التي تمت في آذار/ مارس ١٩٨٨، قابل الأعضاء رئيس الجمهورية الذي أعلن عن تأييده لدور القطاع الخاص، وعن التزام مصر بالسلام وأيد أعضاء الوفد في مهمتهم[٢٢]. كما تم تنسيق عدد من الاجتماعات حضرها أسامة الباز وبعض المسؤولين بوزارة الخارجية. وهو ما يعكس الحرص على تحقيق أكبر قدر من النجاح لمهمة رجال الأعمال في واشنطن. وفي تقرير الغرفة عن رحلة ممثليها في نيسان/ ابريل ١٩٨٧[٢٣] يتضح أنه قد تم تنظيم اجتماعات مع ثلاثة عشر عضواً من أعضاء الكونغرس الأمريكي وعدد من المسؤولين الرسميين بوزارة الخارجية والدفاع، ومؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي). ويبرز التقرير تطرق المناقشات إلى السياسة الخارجية المصرية، والسياسة الاقتصادية، بخاصة المساعدات الاقتصادية وأوضاع الديمقراطية (انتخابات عام ١٩٨٧). وذكر أحد أعضاء الكونغرس تعليقاً على هذه الزيارة «إن وفد غرفة التجارة الأمريكية أحسن من يمثل مصر في الكونغرس، طالما ان اعضاءه يميلون لوجهات النظر التي يطرحها رجال الأعمال اكثر من غيرهم»[٢٤].

وفي هذا الإطار، يجدر الإشارة أيضاً إلى الزيارات المتكررة لأعضاء الكونغرس الأمريكي إلى مصر، واشتراك وزارة الخارجية المصرية مع غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة في تنظيم هذه الاجتماعات. وعلى سبيل المثال، الزيارة التي تمت في شباط/ فبراير ١٩٨٨ ومناقشة دور الغرفة في دعم العلاقات المصرية ـ الأمريكية ودورها في تنامي دور القطاع الخاص في مصر... وعلى حد تعبير أحد أعضاء الكونغرس.. «فإن الغرفة تقوم بدور ممتاز في تعظيم العلاقات المصرية الأمريكية»[٢٥]. كذلك يمكن الإشارة إلى عدد من الندوات واللقاءات التي تم تنظيمها مع مسؤولي المعونة الأمريكية في مصر والولايات المتحدة، من ذلك الاجتماع الذي عقده أعضاء الغرفة في ٢٤ كانون الثاني/ يناير

---

(٢١) انظر: **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)، ص ٣.

(٢٢) تكوّن الوفد من رجال الأعمال المصريين والأمريكيين التالية أسماؤهم: هارفي أتوا، شفيق جبرا، انيس اقليمندوس، رمزي رشدي، فهمي عبد المجيد، شريف الجبالي، لولا زقلمة، جون روبنسون، توم غيانفر، أحمد شوقي، الكس شلبي، عمر مهنا، وروبرت لورنس. انظر:

(٢٣) American Chamber of Commerce in Egypt, *Business Monthly*, vol. 4, no. 4 (April 1988), p. 44. *Annual Report of American Chamber of Commerce in Egypt* (1987), pp. 5-6.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧.

(٢٥) American Chamber of Commerce in Egypt, *Business Monthly*, vol. 4, no. 2 (February 1988), p. 4.

١٩٨٨، وتركيز الحديث حول المساعدات الأمريكية المقدمة إلى برنامج التنمية المحلية في مصر، والذي بدأ منذ عشر سنوات، وإشارة المدير المساعد للجنة المعونة الأمريكية ميزابرست (Mizabrist) إلى تأثير هذه المشروعات في توفير فرص عديدة للشركات الأمريكية والمصرية[٢٦]. ومن ذلك أيضاً اللقاء الذي نظمته جمعية رجال الأعمال المصريين مع المسؤولين عن المعونة الأمريكية في مصر حول استفادة القطاع الخاص من المعونة[٢٧]. إضافة إلى اللقاءات المتكررة بأعضاء اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية والاتفاق على إنشاء مركز لرجال الأعمال تموله المعونة الأمريكية[٢٨].

وأخيراً، فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى اللقاءات المتكررة التي تمت بين أعضاء هذه الجماعات وكبار المسؤولين بوزارة الخارجية المصرية. ومن أهم هذه اللقاءات وأحدثها استقبال عصمت عبد المجيد والفريق أبو غزالة في غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة في حزيران/ يونيو ١٩٨٨، حيث تركز الحديث على بعض قضايا السياسة الخارجية، مثل العلاقة بالقوتين العظميين، مع إشارة مهمة من جانب الفريق أبو غزالة بخصوص أهمية تعبئة مجتمع رجال الأعمال للضغط في كل من مصر والولايات المتحدة، لاستمرار نمو صناعة الدفاع (Defence Industry)[٢٩].

ويعكس كل هذه المظاهر السابقة منظوراً جديداً لتفاعل السياسة الخارجية المصرية مع جماعات رجال الأعمال، باعتبارها أدوات مساندة لتنفيذ أهداف هذه السياسة. وهو تطور ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار.

وإذا كانت قضية المساعدات الاقتصادية، قد احتلت المقام الأول في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، وهو ما انعكس على طبيعة الدور الذي لعبته جماعات رجال الأعمال، فإن تطور العلاقات المصرية ـ السوفياتية قد انعكس هو الآخر على طبيعة هذا الدور. إذ خطت العلاقات الثنائية بين الدولتين خطوات ايجابية في العامين الماضيين، وكان من نتائجها البارزة الحوار حول عدد من المسائل الاقتصادية والتجارية. وتم بالفعل عدد من الزيارات المتبادلة بين وزراء الاقتصاد والتجارة في كلا البلدين، أسفرت عن توقيع اتفاقات لتعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم الصادرات المصرية للاتحاد السوفياتي[٣٠]. ولهذا التقارب المصري ـ السوفياتي نتائج مهمة سياسية واقتصادية، فهو يأتي في إطار توجهات السياسة الخارجية المصرية لتحقيق التوازن تجاه القوتين العظميين، كما أن الاتحاد السوفياتي هو الشريك التجاري الوحيد الذي لا يحتاج التعامل معه إلى عملة صعبة وهو ما يتفق مع ظروف مصر الاقتصادية.

من هذا المنظور يمكن تقويم الخطوات الايجابية، التي تحققت من جانب جمعية رجال الأعمال المصريين على وجه الخصوص. وفي هذا الإطار، شهد مقر الجمعية لقاءً مع وفد سوفياتي

---

(٢٦) American Chamber of Commerce in Egypt, *Business Monthly*, vol. 4, no. 3 (March 1988), p. 25.

(٢٧) انظر: **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٩.

(٢٨) مقابلة شخصية مع: محمد رجب، رئيس اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال في الاسكندرية في ٣/١٠/١٩٨٨، حيث اشار إلى اهتمام الجماعات بالمعونة الأمريكية الموجهة إلى القطاع الخاص، من خلال لجان داخلية، اضافة إلى حديثه عن مشروع انشاء مركز رجال الأعمال الذي تموله المعونة.

(٢٩) American Chamber of Commerce in Egypt, *Business Monthly*, vol. 4, no. 6 (June 1988), p. 3.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول تطور العلاقات المصرية ـ العربية والتعاون الاقتصادي، انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي**، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

بهدف تنشيط التجارة بين البلدين. والجديد وغير التقليدي في هذا الاجتماع، هو أن يبحث وفد رسمي سوفياتي في إقامة استثمارات مشتركة في كل من مصر والاتحاد السوفياتي، وذلك مع ممثلي رجال الأعمال، وليس مع الحكومة.

وقد أكد أعضاء الوفد السوفياتي في هذا اللقاء على أن الحكومة «تولي اهمية كبيرة لهذا الاتجاه، وان هناك ٥٠ مؤسسة مشتركة مع دول أخرى... وهناك مؤسسات متعددة في الاتحاد السوفياتي، تمارس علاقات اقتصادية خارج نطاق السيطرة الحكومية»[٣١]. وقد احتل الحديث عن التصدير حيزاً كبيراً من المناقشات، وكذلك الصفقة المتكافئة الخاصة التي ينفذها القطاع الخاص المصري مع الاتحاد السوفياتي. هذا، وينبغي الإشارة إلى التقرير الذي أعدته جمعية رجال الأعمال، لمناقشته مع وزير الاقتصاد بشأن الصفقات الخاصة المبرمة مع الاتحاد السوفياتي[٣٢]. فهذه الصفقات المتكافئة تتم بين شركة مصدرة خاصة والحكومة السوفياتية وليس بين حكومة وحكومة أخرى، كما هو مألوف، وهو تطوير بلا شك لدور القطاع الخاص المصري من ناحية، ولطبيعة العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى.

وفي إطار الاهتمام بدعم العلاقات مع دول الكتلة الشرقية تم انشاء مجلس أعمال مصري - مجري، من خلال جمعية رجال الأعمال أيضاً. كما تم عقد اتفاقية للتبادل التجاري مع تشيكوسلوفاكيا[٣٣].

هذا التوجه من جانب السياسة الخارجية المصرية لتحقيق التوازن في العلاقات بين مصر والقوتين العظميين، هو اتجاه ايجابي مطلوب لكسر الدرجة العالية من التبعية للرأسمالية الغربية. ومشاركة جماعات رجال الأعمال في تعميق العلاقات الاقتصادية هو أمر مطلوب وينبغي مواجهة كل عقباته، كي يتحقق له النجاح.

وفي إطار **العلاقات المصرية - الافريقية**، حددت جمعية رجال الأعمال خطوط تحركاتها خلال عام ١٩٨٨ في ثلاثة محاور رئيسية، ويهمنا في هذا المقام الإشارة إلى المحور الثالث، ويتمثل في «التوجه إلى الدول الافريقية التي تحتاج إلى الخبرات المصرية»[٣٤]. فهذا المحور يمثل ظاهرة جديدة على صعيد اهتمامات رجال الأعمال المصريين، كما أن متابعة تفاصيله التنفيذية، توضح درجة عالية من التلاحم بين السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية. وقد بدا أبرز مظاهر هذا التلاحم في دعوة بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، لرئيس جمعية رجال الأعمال، كي يكون ضمن الوفد المصري في زيارته إلى غينيا. وعبرت الجماعة عن موقفها من هذه الدعوة «بأنه يعبر عن اتجاه جديد لدى الدولة، طالما نادى به قطاع الأعمال وهو تواجد عنصر رجال الأعمال في الوفود الرسمية التي تلتقي مع ممثلي دول اخرى داخل أو خارج مصر... فالاقتصاد يلعب الآن دور البطولة في علاقات الدول بعضها ببعض»[٣٥] وقد أسفرت اللقاءات والاجتماعات، التي شارك فيها رئيس الجمعية، عن توقيع اتفاقية تعاون بين جمعية رجال الأعمال والمركز الأهلي لتنمية الاستثمارات الخاصة، ووافقت عليها الحكومة.

ومن المظاهر الأخرى التي تعبر عن التوجه الافريقي لرجال الأعمال، تنظيم عدد من زيارات

---

(٣١) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الاعمال المصريين** (تموز/ يوليو ١٩٨٨)، ص ٤.
(٣٢) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الاعمال المصريين** (ايار/ مايو ١٩٨٨)، ص ٤.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٥.
(٣٤) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الاعمال المصريين** (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ٢.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥.

وزراء خارجية الدول الافريقية لمقر جمعية رجال الأعمال المصريين من خلال تنسيق الخارجية المصرية. ومن ذلك زيارة وزير خارجية رواندا ولقاؤه بأعضاء الجمعية لمناقشة إقامة مشروعات مشتركة[٣٦]. كذلك تنظيم زيارة لوزير خارجية توغو، الذي أبدى ترحيبه «بمد جسور التعاون بين مجتمع الأعمال المصري بامكاناته وخبراته ومجتمع الأعمال والقطاع الخاص في توغو والذي بدأ ينمو حديثاً»[٣٧]. وأخيراً أشير إلى زيارة وزيرة خارجية بتسوانا لمقر جمعية رجال الأعمال، وتأكيدها على تشجيع بلادها للاستثمارات الخارجية[٣٨].

من النماذج التي تعكس هذا التوجه الافريقي لرجال الأعمال أيضاً، قيام وزارة الخارجية بالتنسيق بين الجمعية ووفد موريشس الذي رأسه وزير التجارة، لمناقشة امكانات التعاون بين البلدين من خلال رجال الأعمال[٣٩].

هذه الأمور وغيرها هي نماذج لاهتمام جديد لم يكن قائماً من قبل، شجعته ودعمته وزارة الخارجية المصرية، ويعكس هو الآخر تغيراً في طبيعة العلاقة بين رجال الأعمال والسياسة الخارجية.

على صعيد **العلاقات المصرية ـ العربية**، شهد عاما ١٩٨٧ و١٩٨٨ تصاعداً مكثفاً في حجم التفاعلات العربية ـ المصرية، كان لها مظاهرها الرسمية وغير الرسمية السياسية والاقتصادية[٤٠]. وقد انعكست هذه التفاعلات وعودة العلاقات الرسمية المصرية ـ العربية، على تحرك رجال الأعمال عام ١٩٨٨. ففي بداية العام، أعلنت جمعية رجال الأعمال المصريين عن محاور رئيسية ثلاثة، تعلق أولها بالسياسة الاقتصادية المصرية، واتجه ثانيها إلى الوطن العربي. فالجمعية ترى «ضرورة الترحيب والتجاوب مع الاتجاه الرسمي بتدعيم الاتصالات مع الدول العربية ورجال الأعمال العرب، بهدف خلق تعاون بناء يتناسب مع رغبة هؤلاء الأخوة في الاتجاه باستثماراتهم نحو مصر..»[٤١].

وقد كان أسبق مظاهر هذا التعاون هو إنشاء مجلس الأعمال المصري ـ الأردني، فعقد هذا المجلس المشترك ثالث لقاءاته في شباط/ فبراير ١٩٨٨ في مدينة العقبة بالأردن وحضره الأمير الحسن وعدد من الوزراء ورجال الأعمال المصريين والأردنيين. وكان من أهم موضوعات البحث تنمية الاستثمار في مجال السياحة وتنمية التكامل في مجال النقل والمواصلات بين البلدين. هذا، والجدير بالإشارة إليه هو عقد مجلس الأعمال المصري ـ الأردني لاجتماعاته الأخيرة، تحت عنوان «دور القطاع الخاص في تطوير العلاقات الأردنية المصرية»[٤٢].

كذلك، وفي إطار التحرك العربي، تم تكوين لجنة مشتركة من رجال الأعمال في كل من المغرب ومصر، هدفها دعم التعاون بين البلدين، واقامة مشروعات مشتركة[٤٣]. ومن المظاهر المهمة

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٥.
(٣٧) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٦.
(٣٨) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ١١.
(٣٩) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)، ص ٤.
(٤٠) انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي**، ص ٣٨٤ ـ ٣٩٥.
(٤١) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ١.
(٤٢) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٤.
(٤٣) **الأهرام**، ١٣/١/١٩٨٨.

لاهتمام الدبلوماسية المصرية بتعميق التعاون الاقتصادي من خلال رجال الأعمال، زيارة وزير الخارجية عصمت عبد المجيد إلى مقر معرض الصادرات المصرية، الذي نظمته جمعية رجال الأعمال المصريين. وقد حرص الوزير على أن يرافقه في زيارته، عدد من السفراء العرب بالقاهرة. (السعودية والكويت والعراق والأردن وقطر ودولة الامارات وعمان والبحرين وتونس والمغرب)[٤٤].

والخلاصة، أن تحركات جماعات رجال الأعمال في العامين الأخيرين على وجه الخصوص، قد جاءت في أبعاد كثيرة منها لتدعم وتعمق توجهات السياسة الخارجية المصرية، سواء على مستوى العلاقات بالقوتين العظميين، أو على مستوى العلاقات المصرية ـ الافريقية، والمصرية ـ العربية. ومن الواضح أنه في جوانب متعددة لهذا التحرك تم التنسيق مع وزارة الخارجية المصرية، وفي جوانب أخرى اتفق هذا التحرك مع مصالح رجال الأعمال ذاتهم.

ثالثاً: الجماعات وامكانية تأثيرها في توجهات السياسة الخارجية

أخيراً، إن أحد التساؤلات المهمة التي ينبغي أن يطرحها البحث هو: إلى أي حد تستطيع هذه الجماعات التأثير في توجهات السياسة الخارجية؟ فإذا كانت جماعات رجال الأعمال قد اتفقت توجهاتها مع توجهات السياسة المصرية، وتحولت في بعض الأحيان إلى أداة مهمة وجديدة تستند إليها هذه السياسة لتحقيق أهدافها الخارجية... فما الذي يحدث إذا اختلفت معها؟ وهل تستطيع أن تكون قوة ضاغطة على المستوى الخارجي؟

يمكن تلمس ملامح الإجابة عن التساؤلات السابقة من خلال عدد من الملاحظات:

ـ إن أحد الأهداف الأساسية لرجال الأعمال هو فتح فرص جديدة للاستثمار، سواء في الداخل أو في الخارج، بهدف الربح. وادراك جماعات رجال الأعمال لهذه الحقيقة، كان دافعاً لتنسيق الحركة وتحقيق مزيد من الارتباط بأهداف السياسة الخارجية، التي تحقق أهدافهم، في الوقت نفسه.

ـ إن قدرة هذه الجماعات على التأثير في توجهات السياسة الخارجية تنحصر بصفة أساسية، في التجربة المصرية، في دعم التوجهات الحالية وتعميقها. بينما قد تتعدى ذلك في الدول الرأسمالية الكبرى، ومراجعة بعض مواقف اتحادات التجارة في الولايات المتحدة، تبرز أنها تنجح في الضغط على الحكومة إذا تعرضت مصالحها للتهديد[٤٥].

ـ من الأهمية بمكان مراجعة طبيعة الدور المزدوج الذي تلعبه جماعات رجال الأعمال في مجال السياسة الخارجية. فهذه الجماعات ـ في إطار خبرتها القصيرة في مصر ـ قد نسقت حركتها أخيراً مع أهداف السياسة الخارجية، بخاصة فيما تعلق بالمساعدات الاقتصادية. إلّا أنه لا يمكن، وفي الوقت نفسه، إغفال أن أهدافها هذه تتفق وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وأن رجال الأعمال هم واجهة الرأسمالية المصرية الذين تسعى السياسة الأمريكية إلى تقوية كيانهم.

---

(٤٤) انظر تفاصيل اللقاء في: **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ٦.

(٤٥) Cigler and Aloomis, *Interest Group Politics.*

وبهذا المعنى فإن العملة ذو وجهين، فهم واسطة للسياسة الأمريكية، وهم واسطة للسياسة المصرية أيضاً.

ـ تثير الملاحظة السابقة، أهمية التأكيد على تحقيق توازن السياسة الخارجية المصرية إزاء العملاقين: الاتحاد السوفياتي من جانب، والولايات المتحدة من جانب آخر. وتقوية موقف جماعات رجال الأعمال في تعاملاتهم الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، من شأنه أن يصحح نسبياً من التوازن المفقود، ومن شأنه كسر حدة التبعية.

ـ في إطار العلاقة بين جماعات رجال الأعمال والطرف الأمريكي، يوجد بعض النماذج التي تبرز درجة اتفاق المصالح بين هذه الجماعات من جهة، وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى. فجماعات رجال الأعمال، رغم الاختلافات النسبية بينها، يضم كل منها لجنة خاصة بالمعونة الأمريكية تقوم بمتابعة وترتيب الاتصالات مع الطرف الأمريكي المسؤول. وينطبق ذلك على جمعية رجال الأعمال، وغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال. وهذه الجماعات تقوم بعقد اجتماعات مشتركة لتنظيم استفادة القطاع الخاص من المساعدات الأمريكية. وعلى سبيل المثال، عقدت الجماعات سابقة الذكر، اضافة إلى المجلس المصري ـ الأمريكي اجتماعاً مشتركاً في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، اتفقت فيه على تنسيق الجهود فيما بينها للتخاطب مع المؤسسات الأمريكية العاملة في مصر، والمتاح لديها برامج لتمويل القطاع الخاص[٤٦]. كذلك فإن هذه الجماعات، إضافة إلى الغرفة التجارية واتحاد الصناعات، قد اتفقت مع برنامج المعونة الأمريكية (A.I.D.) على تعزيز أوجه التعاون بين الجهات التي تمثل مجتمع الأعمال في مصر، والتوصل إلى اتفاق حول أسلوب الاستفادة الكاملة من المعونة الأمريكية في مصر[٤٧].

وأشير أيضاً في هذا المقام إلى اللقاءات التي تمت بين وزير التعاون الدولي موريس مكرم الله وبين ممثلي رجال الأعمال، لطلب مد فترة عمل أخرى لمكتب ترويج الاستثمارات الأمريكية في مصر والمعروف باسم (Usipo)، وهو يتبع وكالة التنمية الدولية الأمريكية[٤٨]. وقد أسفرت هذه اللقاءات عن استمرار عمل المكتب سابق الذكر. ويشير النموذج الأخير إلى اتفاق توجهات السياسة الأمريكية مع مصالح وتوجهات رجال الأعمال، وأن هذه الجماعات قد نجحت نسبياً في الضغط على الحكومة المصرية لاستمرار عمل هذا المكتب في مصر.

ولكن إذا تبنت السياسة المصرية أهدافاً خارجية مخالفة، فهنا قد يكون مصدر خطورة هذه الجماعات، والتي قد تتحول للضغط على الحكومة المصرية لضمان مصالحها.

ويصل بنا ذلك مرة أخرى إلى التأكيد على ضرورة فتح مجالات جديدة لرجال الأعمال للتعاون مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية على وجه العموم فمن شأن ذلك تحقيق توازن نسبي في التعامل مع العملاقين.

---

(٤٦) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ٤.
(٤٧) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ٥.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣.

خاتمـــة

يتضح مما سبق، أن جماعات رجال الأعمال التي تمت دراستها، قد اتسمت أخيراً بفاعليـة ملحوظة في علاقتها بالسياسة الخارجية، ومن خلال تنسيق وزارة الخارجية المصريـة. ويعكس ذلك درجة أكبر من النضج في التعامل مع المتغيرات الدولية والاقليمية، وتنوعاً أكثر في الأدوات الداخلية التي يستند إليها تحقيق أهداف هذه السياسة. ويطرح ذلك في نهاية البحث، ضرورة تطـوير هـذه العلاقة، وارسـائها عـلى أساس من المصلحـة القوميـة. ويقتضي ذلك ـ ضمن مـا يقتضي ـ تحقيق توازن في علاقة هذه الجماعات بالقوى الكبرى.

وتبقى تساؤلات مهمة تحتاج إلى مزيد من البحث، من أهمها: ما هي رؤية هـذه الجماعـات للأطراف الدولية الكبـرى؟ وما هي طبيعـة اتجاهـاتها إزاء الـوحدة العـربية؟ وإلى أي حـد تلعب مصالحها دوراً في صياغة ادراكها ومواقفها؟ وماذا عن دور جمعيات الصداقـة المصرية الأجنبيـة، التـي وصل عددها إلى أكثر من ثلاثين جمعية؟ وماذا أيضاً عن النقابات المهنية وطبيعة توجهـاتها وعلاقاتها في مجال السياسة الخارجية؟

هذه بعض نماذج من التساؤلات المطروحة على باحثي السياسـة، في هذا المجـال وهي تفتح الباب لمجالات أرحب للبحث في العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية □

الاستثمار المصرفي العربي في الأسواق المالية الدولية

حكمت شريف النشاشيبي

كبير المستشارين في المؤسسة العربية المصرفية ـ لندن.

تطلق عبارة الأسواق الدولية (Euromarkets) على الديون المقوّمة بعملات مختلفة ـ وإن كان الدولار أهمها ـ الصادرة عن الحكومات والمؤسسات الخاصة من مختلف الجنسيات، التي لا تخضع لرقابة السلطات النقدية والمالية لأيّ من الدول. تستند هذه الأسواق إلى انتفاء شتى القيود فيها، مثل الاحتياطي الإلزامي الخاص بالمطلوبات المصرفية والقيود على أسعار الفوائد والتحويل أو ضرائب الاقتطاع؛ والديون الصادرة عنها بالتالي تخرج من «منطقة مالية حرة»، تقع دائرة عملها خارج حدود الدول، وإن كان وجودها الفعلي يقع في مراكز رئيسية عدة كلندن ونيويورك وطوكيو وباريس وسنغافورة، والأسواق الدولية حديثة التكوين نسبياً، والتعامل فيها يتركز بالدرجة الأولى بين المصارف التجارية نفسها (Interbank) وإلى درجة قد تصل إلى حوالى خمسين بالمائة من حجمها الإجمالي القائم. فلو استبعدنا التعامل بين المصارف لنصل إلى الحجم **الصافي** القائم لهذه الأسواق، لوجدناه قد ارتفع من ٨٥ مليار دولار عام ١٩٧١ إلى ٢٧٧ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٧.

تعتبر السندات الدولية (International Bonds) والقروض المصرفية الدولية (Eurocredits) الركيزتين الأساسيتين اللتين ينطلق منهما العمل بالأسواق الدولية.

ابتدأت السندات الدولية بالظهور إلى حيّز الوجود الفعلي عام ١٩٦٣. ومنذ ذلك العام بدأ نموها بالتسارع، ليصل عدد اصداراتها إلى ٢٥٠٢ في عام ١٩٨٨ فقط ولتبلغ قيمة مجموع الأموال التي عبأتها خلال تلك السنة حوالى ٢٢٩ مليار دولار. ويشير تطور قيمة الاصدارات السنوية عبر الأعوام الفائتة، إلى الزيادة الهائلة في حجم الأموال التي تحشدها لمختلف طوائف المقترضين في العالم في السنوات الماضية. وفي عام ١٩٨٧ كان مجموع عدد اصدارات السندات الدولية الجديدة ٢٢٥٩ اصداراً توزعت ما بين اصدارات عامة وعروض أو اصدارات خاصة، وذلك في كل من الأسواق الخارجية واليورو ماركت، وبلغت قيمتها الاجمالية ١٩٠ مليار دولار.

تقوم السندات الدولية في الواقع بتعبئة وإعادة توزيع الأموال طويلة الأجل المتاحة على نطاق عالمي بين مختلف طوائف المقترضين، الذين قد يرون أن ذلك أنسب لهم من اللجوء إلى مصادر التمويل الأخرى، أو الذين تجبرهم السياسات المحلية السائدة في بلادهم على اللجوء إليها. وفي هذه الحالة تمثل سوق السندات الدولية حلقة وسيطة بين المدّخرات المتوافرة عالمياً والحاجات التمويلية طويلة الأجل، وسواء كان من نتيجة ذلك توجيه قدر من الأموال إلى الدول النامية، أو تمويل برامج التوسع لدى الشركات المختلفة، أو تدعيم رساميل البنوك التجارية، أو كان لتمويل عجز في الميزانيات العامة أو عجز في ميزان المدفوعات لدولة معينة، أو لمواجهة متطلبات الاقراض لدى مؤسسات الانماء الدولية والاقليمية المختلفة. أما ما يخص عملات الاصدار التي تقوّم بها هذه السندات، فإن الدولارالأمريكي لا يزال يمثل حوالى ٦٥ بالمائة من اجمالي الاصدارات، يليه المارك الألماني والفرنك السويسري والجيلدر الهولندي، ومؤخراً الين الياباني ووحدة الحساب الأوروبية والجنيه الاسترليني. ويدل تحليل تطور أشكال السندات الدولية عبر السنين إلى أن عمليات الاقتراض فيها لا تخضع لنمط ثابت وأن تغييرات وبدعاً كبيرة يمكن حدوثها بين عام وآخر، تبعاً لتطورات أحوال أسواق المال والنقد ومسار أسعار الفوائد والعملات وتكاليف الاقتراض. وهكذا.. خرجت لدينا: السندات ذات الفائدة الثابتة؛ والسندات ذات الفائدة المتحركة؛ والسندات القابلة للإبدال بأسهم؛ والسندات حاملة حق الاكتتاب بسندات أو أسهم؛ وسندات الشراء المؤجلة؛والسندات من دون فائدة؛والسندات من دون استحقاق نهائي؛ وسندات الخصم، وسندات الأمان... الخ.

الركيزة الثانية للأسواق الدولية هي القروض المصرفية الدولية (Eurocredits). ويقصد بها ذلك النشاط الذي تمارسه المصارف التجارية في مجال الإقراض، لآجال متوسطة عادة، وذلك على أساس فائدة متحركة تتحدد عادة كل ثلاثة أو ستة شهور، إستناداً إلى أسعار الفوائد بين المصارف، يضاف إليه هامش ربح (Margin) يتحدد في ضوء المركز المالي للمقترض. والمقرض هنا عادة «مجموعات مصرفية» وليس مصرفاً واحداً فقط، والعملات التي تستخدم في الإقراض هي عملات دولية كالدولار الدولي، أو المارك الدولي أو الفرنك السويسري أو الجنيه الاسترليني... أو غيرها مما هو مهيأ في سوق العملات الدولية (Eurocurrencies). على أن غالبية القروض تعقد بالدولار وتعطي المقترض حق السحب بالعملات التي تناسبه. ومثل هذه الميكانيكية مكنت في الواقع المصارف الدولية من تأمين قروض أطول أجلاً بواسطة ودائع قصيرة الأجل لديها، وذلك بربط كلفة اقتراضها هذه الودائع بالفائدة التي تتقاضاها على قروضها، مع ضمان هامش ربح ثابت لها.

وبالتالي، فإن أبرز انجازات هذه السوق كان **تحويلها السيولة العالمية** المتوافرة لدى البنوك، والتي تولّدت من تراجع الطلب على الاقتراض في الأسواق المحلية في العالم الغربي، وكذلك فوائض الأوبك، **إلى إقراض دولي متوسط وطويل الأجل** (Maturity Transformation). وهكذا، فإن سوق القروض المصرفية الدولية كانت قد أمّنت في الواقع للمقرض بالوديعة (قطاع الوفر) السيولة التي يبتغيها، وللمقترض (قطاع العجز) آجال الاستحقاق التي يحتاج إليها، وهي عادة أطول أجلاً. وذلك بالتعامل الإقراضي عبر الحدود الدولية، وضمن المنطقة الجغرافية الواحدة وحتى ضمن البلد الواحد... بالكفاية والكفاءة اللازمتين، إن لجهة تكاليف الاقتراض وحجومه وآجاله وشروطه وعملاته، أو لجهة تفادي مخاطر الاقراض المصرفي المباشر والاستناد إلى العمل المصرفي بالجملة (Wholesale) بما يؤمنه من وفورات وميزات مختلفة.

بعد هذا الوصف الموجز لمقومات وركائز الأسواق الدولية، أتناول، بشيء من العجالة، أهم التطورات الأخيرة فيها. وهي تطورات، كما سنرى، جوهرية، ستعطي أسواق الدين الدولية الصفات التي ستميزها في التسعينات.

تشهد أيامنا هذه أعظم التغييرات التي عرفها تاريخ أسواق المال الدولية منذ الحرب العالمية الثانية... ويبدو أن حكومات أقطار العالم المختلفة لم تعد تتمتع بالقدرات الكافية لتقوى على مقاومة زخم هذه التغييرات.

فالأسواق المالية، في معظم الأقطار المتطورة، أصبحت تتمتع الآن بقدر لم يسبق له مثيل من الحرية في ادارة شتى العمليات المالية. وتتوجه هذه الأسواق بخطى حثيثة نحو بلوغ الهدف الذي طالما تاقت إليه، وهو تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود القطرية والقومية وعبر القارات دون حواجز أو موانع، حيث أصبح العالم بأسره بمثابة ساحة واحدة لنشاط رأس المال الدولي وحركته واستثماراته.

ويرى المراقبون والممارسون أن الأسواق المالية الدولية مقبلة على تحولات جوهرية في تكريبها وأساليبها وأدواتها ومستوى نشاطها. لذلك تشهد أقطار العالم ـ سواء الأقطار الصناعية الغربية أو أقطار العالم الثالث ـ توجهاً قوياً نحو تخفيف الأنظمة والقيود التي تحدّ من حركة تدفق رؤوس الأموال منها وإليها. وقد بدأت هذه التطورات بالتسارع في السنوات الأخيرة وتكثف العمل على ازالة القيود والأنظمة الحكومية التي تقيّد حركة تدفق رؤوس الأموال واستثمارها في شتى الأدوات المالية. وسواء اعتبرت هذه التغييرات نعمة أو نقمة، فإن العامل الأكبر في حدوثها هو هذه **الثورة الالكترونية لنقل المعلومات** التي يعيشها عالمنا. فرؤوس الأموال تتحرك عندما تشير المعلومات المتدفقة بالوسائل الالكترونية إلى ضرورة تحركها نحو وجهة معينة. فثورة المعلومات المعاصرة ـ التي تؤمن البيانات والمعلومات بالوسائل الالكترونية لكل من لديه مقبس كهرباء في مكتبه أو بيته ـ قد سرّعت حركة تدفق رؤوس الأموال، وحققت قفزة كمّية ونوعية في تجارة الأدوات المالية والنقدية بأنواعها، وبخاصة السندات الدولية، وأدت إلى خلق أدوات وخدمات مالية أخرى جديدة منافسة.

إن الحدود القومية، بما فيها حدود تلك الأقطار «المحصّنة» بالقيود والأنظمة الحكومية على تحرك العملات، والأدوات المالية والنقدية، وأسعارها، لم تعد عائقاً يحول دون تلقي هذه المعلومات من **الخارج**. ولهذا بالذات، وانطلاقاً من هذا الاقتناع، نرى أقطار العالم منهمكة الآن في التكيّف مع «الحقائق الجديدة» للسوق الدولية، من خلال فتح أسواقها وتحريرها من القيود، والعمل بالتالي على تعزيز حيوية سوقها المحلية وقدرتها التنافسية في مجال الخدمات المالية.

إن عملية ازالة القيود والأنظمة ستؤثر ولا شك في الأسواق والحكومات والمؤسسات وحياة الناس في كل مكان، ذلك أن هذه التغييرات، وثورة الاتصالات التي ترافقها، تخلق ظروفاً مؤاتية تزيدمن حرية الأفراد والمؤسسات وقدرتهم على التحرك رغم القيود المحلية، الأمر الذي سيفرض على هذه الأسواق المحلية «المحميّة» عاجلاً أم آجلاً الاستجابة لضغوط السوق الدولية، ليس من خلال «التقوقع» المستحيل، بل من خلال زيادة فعالية السوق **واطلاق قوى المنافسة فيها**. والأسباب الكامنة وراء هذه التغييرات قد فرضت على الأسواق المحلية الاستجابة لضغوط الأسواق بالخارج. أما التطورات التي استجدت على تقانة نقل المعلومات وعلى أساليب ممارسة العمليات

المصرفيـة الكترونيـاً، فقد صممت بغـرض تسريع تـدفق رؤوس الأموال عبـر الحـدود كي تصبـح الأسواق المالية أكثر كفاية.

اضافة إلى ما تشهده الأسواق المالية الدولية من انفتاح على الأسواق الوطنية وازالـة للقيود والأنظمة الحكومية الكابحة لحركة رأس المال منهـا وإليها، فـإنها تشهـد كذلـك، اتساعـاً بارزاً في نطاق التعامل بالأوراق المالية بأنواعها، وبخاصة السندات الدولية. مقابل ذلك هنالك تراجع كبير في مدى استعمال القروض المصرفية (وهي غير القابلة للتسييل والتداول) كأسلـوب ينقل الأمـوال بين المدخرين والمقترضين عبر الحدود.

تتركز التغييرات المستجدة في أسواق المال الدولية على إطلاق حرية حركة العملات والفوائـد والأسعار والأدوات والمؤسسات والمستثمرين، وإلغاء ضرائب الاقتطاع على العائدات لغير المقيمين. ولقد مهّدت هذه التغييرات السبيل لنشوء سوق ماليـة عالميـة واحدة تتضـاءل مكانـة أسواق رأس المال القومية والقطرية فيها إلى مجرد كونها أجزاء أو «حارات» من هذه السوق.

هذا الذي يجـري هو أبعد ما يكون عن ممارسات الأيام السـالفة في الأسـواق الماليـة، حين كانت تمارس النشاطات المـالية في ظـل أنظمة وقـوانين «الحمـاية» التي تؤمن للمؤسسـات الماليـة تحقيق أرباح سهلة دون عناء... لقد انقضت تلك الأيام إلى غير رجعة...

أما بالنسبة إلى **الوجود العربي في الأسواق المالية الدوليـة** فيعتبر حديث العهد نسبيـاً. بدأ بإنشاء مصارف الكونسورتيوم العربية والأوروبية في أواخـر سنيّ الستينات عـلى نطاق ضيق، إذ انحصر عملهـا في الاتجار بـالودائـع المصرفية في سـوق العملات الأوروبيـة وتمـويـل التجـارة الخارجية. ومع تعديـل أسعار النفط في عـامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ بدأت شركـات الاستثمار الكـويتية الثلاث الكبرى بدخول أسواق المال الدولية عن طريق الاكتتاب بإصدارات السندات الدولية. وكان أهم انجازاتها، بلا شك، قيادتها اصـدارات السندات الـدولية المقـومة بـالدينـار الكويتي لطـائفة واسعة من المقترضين العالميين، بما في ذلك مقترضون عرب من شمالي افريقيا، كشركة سوناطـراك وشركة كنان البحرية الجزائرية، والبنك الخارجي الجزائري وبنك الجزائر الـوطني، وشركة سـامير النفطية المغربية وشركة القرض السياحي والعقـاري المغربي، وبنـك التنمية الاقتصـادي التونسي. وتجدر الاشارة إلى أنه في عام ١٩٧٨ كان قطاع السنـدات الدوليـة بالـدينار الكـويتي ثالث أكبـر قطاع في مجمل سوق السندات الدولية من حيث قيمة الاصدارات الجديدة، بعد الدولار الأمريكـي والمارك الألماني. ومنذ عام ١٩٧٧ بدأت مصارف خليجية أخرى بالدخول في أسواق المـال الدوليـة عبـر المساهمـات المختلفة في القـروض المصرفية الـدولية التي تم ابـرامهـا وخصـوصـاً لمصلحـة المقترضين العرب كحكومات وشركات.

إن الوزن الفعلي للوجود العربي في سوق القـروض المصرفية الـدولية بـرز بشكل ملحـوظ في الفتـرة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤، عندمـا شكّل حـوالى عشرة بـالمـائـة من اجمـالي الحجم السنـوي لهـذه الأسواق.

لقد تزامن بروز الوجود العربي في سوق القروض المصرفية الدولية، خلال تلك السنوات مـع بداية تراجع الفوائض المالية العربية. وهو أمر قد يشير إلى أن العمل العربي المصرفي عبر الحدود الدولية، لمصلحة المقترض العـربي وغير العـربي، لديـه قاعـدة هيكلية اقـراضية مستقلـة إلى حد واضح، عن التأرجح السنوي للفوائض المالية الحكومية. وفي الحقيقة أنـه بحلول عـام ١٩٧٩ قام العديد من الشركات العربية النفطية باستثمار جزء من عائـداته المـالية في انشـاء مصارف عـربية

دولية جديدة وزيادة رساميل القائم منها. كما تم انشاء العديد من المصارف العربية الدولية الخاصة، والمختلطة برساميل كبيرة. هذه الموجة من رسملة المصارف العربية العاملة في الاستثمار والإقراض عبر الحدود، قد أمّنت للعمل العربي المصرفي الدولي طاقة اقراضية تقدر ببضعة مليارات من الدولارات سنوياً وموجّه نصفها تقريباً لمصلحة المقترض العربي، وذلك لآجال متوسطة وطويلة وبالشروط التجارية. ففي الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦ قامت المصارف العربية العاملة في الأسواق الدولية بقيادة قروض مصرفية قيمتها الاجمالية ٤٨ مليار دولار، وذلك لمقترضين من مختلف بلدان العالم. ومن أصل المبلغ هذا، كان نصيب المقترضين العرب ٢١ مليار دولار. وقد تم تجميع الاحصاءات على أساس محاولة تبيان المشاركة المباشرة والفعلية للمصارف العربية في القروض التي قادتها، وبما يعكس إلى درجة كبيرة، ما أخذته مباشرة على حافظاتها الاقراضية بعد اجراء السندكة اللازمة.

وإذا كان الوجود العربي في سوق القروض المصرفية الدولية قد شهد بعض النجاحات البارزة، فإن ذلك لم يتجانس مع حالة الوجود العربي الهزيل في سوق الأوراق المالية عموماً والسندات الدولية خصوصاً. فإصدارات السندات الدولية التي قادتها المؤسسات المالية العربية تكاد تنحصر في سندات الدينار الكويتي. وما تمت قيادته من قبل هذه المؤسسات بالعملات الدولية الأخرى لا يمثل في الواقع سوى حالات فريدة واختراقات محدودة، في سوق كثيفة المنافسة كسوق السندات الدولية، وتحتاج إلى خبرات وتقنيات عالية وعلاقات عريقة مع المقترضين، وتمتاز بالإبداع اليومي.

تشهد الأسواق المالية الدولية في السنوات الأخيرة اتساعاً بارزاً في نطاق التعامل بالسندات الدولية والأوراق المالية الأخرى بأنواعها، ويقابل ذلك تراجع ملحوظ في مدى التعامل في القروض المصرفية غير القابلة للتسييل والتداول كأسلوب ينقل الأموال عبر الحدود، وهو أمر يبيّنه الجدول التالي بوضوح:

جدول رقم (١)

تطوّر السوق المالية الدولية في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨
(بمليارات الدولارات)

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٧	١٩٨٨
قيمة القروض المصرفية الدولية المعقودة	٧٧	٩٦	٨٥	١٨٧	٢٢٤
قيمة السندات الدولية المصدرة	١٩	٢٦	٤٧	١٩٠	٢٢٩

ويلاحظ في هذا الخصوص، أنه في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ تجاوزت قيمة ما حشدته اصدارات السندات الدولية الجديدة مجموع قيمة القروض المصرفية الدولية المتعاقد عليها. وهو أمر يحصل للمرة الأولى، في الواقع، منذ نشوء السوق المالية الدولية في منتصف الستينات.

ولقد كان من نتائج هذا التحول المهم في السوق الدولية أن تعاظم **دور بيوتات الاصدارات**

الجديدة (New Issues Houses) والمسماة أحياناً بمصارف الاستثمار، في حين تقلص دور البنوك الدولية التقليدية (Eurobanks). وهو أمر جاء، للأسف، لغير مصلحة الوساطة المالية العربية العاملة عبر الحدود، إذ إنها كانت، وما زالت، متمركزة فقط في مجال الاقراض المصرفي **البحت** ولم تتجاوز ذلك إلى رحاب التعامل بالأوراق المالية.

وما لا شك فيه أن الغالبية العظمى من الأقطار العربية ستواجه في السنوات المقبلة «ثغرة تمويلية» هائلة لتأمين **المبالغ الضرورية** للاعمار وخطط التنمية العديدة، وسد العجوزات في الموازين التجارية، ومواجهة العجوزات السنوية في الموازنات العامة منها والانمائية، وتمويل حاجات القطاع الخاص لممارسة أدواره المرجوة، إضافة إلى ضرورات خدمة الديون القائمة بمستوياتها العالية الحالية.

وأمام ذلك الطلب التمويلي، **نواجه** ظاهرة انسحاب المصارف التجارية الغربية من المنطقة وتدني معدلات إقراضها التجاري إليها، إضافة إلى تراجع عام لبعض الملاءات المالية للبلدان العربية المقترضة، وتقلص معدلات الإقراض الدولي بأشكاله المختلفة للمنطقة، وتوقع تقلص موارد الحكومات العربية من موارد النفط.

لقد آن الأوان **لوضع خطط استراتيجية عملية** لمواجهة هذه الثغرة التمويلية التي يقترب منها الوطن العربي يوماً بعد يوم، وترتيب وتنسيق الأدوار المفترض أن تلعبها كل المؤسسات العربية العاملة في ميدان المال.

ومن الأسئلة المطروحة في هذا الصدد، هو كيف يمكن للمصارف العربية التجارية أن تلعب دوراً مميزاً ضمن هذا الإطار؟

في الحقيقة، سيستحيل على المصارف العربية أن تتولى سد «الثغرة التمويلية» بمفردها. لكن سيتعين عليها أن تظهر مزيداً من الخلق والابتكار في إدارة التدفقات المالية لمصلحة الوطن العربي، وذلك بمزج عملياتها ما بين الاقراض المصرفي التقليدي والتمويل التنموي المتضمن عنصر الإعانة، إضافة إلى التمويل الذي يستند إلى الأوراق المالية من سندات وأسهم عادية، إلى غير ذلك..

وفي هذا المجال أتوقع حدوث الأمور التالية:

١ ـ أن تتولى المصارف العربية التجارية التوسع في اقراضها **من خارج الموازنات العامة**، وذلك من خلال «توريق» (Securitise) جزء مهم من تمويلاتها للحكومات والمؤسسات الخاصة العربية. وسيساعد على ذلك، أن العديد من الحكومات العربية قد شرع أساساً في تنفيذ برامج جادة لتحويل ملكية عدد من المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، وتبني سياسات أكثر ليبرالية بهذا الخصوص، وكذلك تحرير القيود الخاصة بالأسواق المالية المحلية والعمل على تحديثها بالسرعة الممكنة. ومن أهم ما شاهدناه مؤخراً في هذا المجال كان ظهور سوق الاقتراض الحكومي من خلال أوراق الدين العام مثل أذونات وسندات الخزانة (Treasuries) وهو بلا شك مدخل مهم لظهور صناعة الأوراق والخدمات المالية في الوطن العربي.

وفي هذا المضمار، لو أخذنا تجربة بلدان الخليج في اصدارها الأوراق المالية في الآونة الأخيرة، نجد أنه يجب ألا ننسى أن هذه البلدان المقترضة تستند إلى احتياطي نفط مؤكد قد

تتراوح قيمته ما بين ٣,٦ مليارات دولار و٦,٦ مليارات دولار، وذلك عند سعر ١٢ و٢٢ دولاراً للبرميل الواحد.. وهي بذلك يمكنها الاقتراض عليه، إضافة إلى ما تملكه من احتياطيات الغاز، واستثماراتها الخارجية الأمر الذي يمنح اصداراتها السندية أعلى المراتب المالية. ولا يقل أهمية عما سبق أن نؤكد أن بلدان الخليج بإصدارها أوراق الدين الحكومية القابلة للتداول إنما تخطو بذلك خطوة متقدمة في طريق تطوير سعة أسواقها المالية الداخلية وعمقها، كما انها تقوم بتوسيع مجالات الاستثمار المحلي وتعدد مفرداته عبر خلق سوق السندات والأذونات للخزانة والذي يعتبر بحق الركيزة الأولى لبناء أي سوق مالية عالمية نشطة.

٢ ـ لا بد من أن يزداد نشاط المصارف العربية في التمويل **غير الاقراضي**، وذلك من خلال ادارة الاصدارات الخاصة بالأسهم وحصص التملك للشركات وتطوير عمليات البورصات العربية. والمتوقع أن يتطور ذلك بدرجات أسرع مع انتهاج العديد من الحكومات العربية الحرية الاقتصادية، وبالتالي نقل ملكية العديد من المشروعات العربية المملوكة من الحكومات إلى أيادي القطاع الخاص. وفي هذا الشأن سيتم تطوير مفهوم الاستثمار في الأسهم المحلية باتجاه تكوين «صناديق الاستثمار» الخاصة بذلك، وعلى المستوى المحلي والاقليمي والدولي. ولربما يمكن تطوير صناديق الاستثمار الخاصة هذه بإدراجها أدوات الدين الحكومي من جهة والأسهم المتنوعة من جهة أخرى، وبالتالي تكوين «الحافظات المالية المتوازنة» للمستثمر العربي.

٣ ـ لا بد للمصارف العربية التجارية من أن تزيد وتوثق تعاونها مع صناديق التنمية العربية مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، وصندوق أبو ظبي للتنمية... الخ.

وتجدر الملاحظة أن هذه المؤسسات للتمويل الميسّر تملك قاعدة رساميل كبيرة، ولم تقترض حتى الآن على شكل سندات متوسطة وطويلة الأجل، الأمر الذي يعطيها أعلى الرتب المالية فيما لو ولجت أسواق الدين الدولية مقترضة. وفي الحقيقة، إن اغلب هذه المؤسسات تسمح لها قوانينها الخاصة بأن تقترض من الأسواق ما يوازي ضعفي رأسمالها. وهذا يمكّن مؤسسات العون العربي على إصدار سندات دين خاصة بها، يتم ترويجها عبر المصارف التجارية العربية على المستثمرين من الوطن العربي وخارجه، وعلى الأفراد والمؤسسات. وبعد ذلك، وقد تضاعفت القوة الاقراضية لمؤسسات العون العربي، يمكن أن تعيد الاقراض بشروط مناسبة للقطاعات العربية ذات العجز التمويلي وغير القادرة على الاقتراض من سوق التمويلات مباشرة.

كما أنه بإمكان المصارف التجارية العربية اللجوء إلى أسلوب التمويل المشترك بالتعاون مع صناديق الانماء العربي (Co-financing). ويتم ذلك بأن تأخذ الأخيرة على عاتقها الجزء الميسّر والطويل الأجل من القرض المشترك، تاركة للمصارف التجارية تمويل الجزء التجاري والأقصر أجلاً والمقبول بمعايير الأسواق الخاصة.

إن مواجهة الثغرة التمويلية المقبلة من خلال تعاون المصارف التجارية ومؤسسات الانماء والحكومات العربية والأسواق المالية الخاصة بالسندات والأسهم والقروض المحلية والاقليمية والدولية، لا بد من أن تساهم في سد جزء بارز من حاجات الوطن العربي للتمويل الأطول أجلاً. ولا بد للإيداع المالي ووضع الاستراتيجيات المناسبة لتنسيق وتوزيع الأدوار المناطة بمؤسسات التمويل العربية المختلفة، من أن يؤديا في نهاية المطاف إلى خلق «صناعة مالية» عربية قوية. وفي

هذا الشأن فسوف لا تقل أهمية تصنيع المال العربي (Financialization) عن الأشكال الأخرى من التصنيع، والتي ستساهم في مجمل الدخل الوطني.

إن عالم التمويل الدولي هو الآن على عتبات حقبة جديدة تختلف، من وجوه عدة، اختلافاً جوهرياً عمّا عرفناه حتى الآن. فكيف يتسنّى لمؤسسات التمويل العربية أن تتكيّف بنجاح مع هذه الظروف المستجدة التي لا تخلو، في رأينا، من قدر كبير من الخطورة على المؤسسات المالية الناشئة التي ما زالت ليّنة العظام، مثل المؤسسات المالية العربية في السوق الدولية؟

وبادىء ذي بدء، دعونا نتلمّس مجدداً السمات الأساسية لعالم التمويل الدولي الجديد الذي علينا أن نعمل وننجح في خضمه العاصف:

ـ **السمة الأولى**، هي شيوع التجسير بالأوراق المالية القابلة للتداول بأنواعها (Securitization).

ـ **السمة الثانية**، هي اندماج الأسواق المالية على نطاق العالم (Globalization of Markets)، بحيث يغدو العالم كله بمثابة سوق مالية واحدة وساحة مالية واحدة تتنافس، أو تتصارع، فيها الحيتان المالية والبقاء فيها للأقوى، ولا نقول للأصلح، وربما وفق شريعة الغاب الأولى في بعض الأحيان.

ـ **السمة الثالثة**، هي إزالة الأنظمة والاجراءات المقيّدة لحركة تدفق الأموال والاستثمارات على أنواعها (Deregulation)، وهذا يعني سقوط فكرة الأسواق المالية «المحمية» كما عرفناها حتى الآن.

وعواقب هذه التطورات الجوهرية التي أخذ يشهدها عالم التمويل الدولي، بصورة ملحوظة ومتسارعة، لن تقتصر على عالم المال والتمويل، بل هي ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية يطول فيها الحديث ويتشعب، وهي لا تخلو من الخطورة بالنسبة إلى مصالحنا العربية، وعلى أكثر من صعيد.

وفي هذا المقام، سنحاول أن نحصر نطاق هذا البحث، وبإيجاز، في التغيرات الأساسية التي ستطرأ على الأساليب والوسائل الفنية لعالم التمويل الدولي بفعل هذه التطورات المستجدة والمتسارعة.

فمن الظواهر الملحوظة التي تطورت في الأسواق المالية، مؤخراً، نتيجة هذه الأوضاع الجديدة، أن أخذ المقترضون من المصارف التجارية يجنحون إلى إلغاء قروضهم لديها عند أو قبل استحقاقها، ويتوجهون، بدلاً من ذلك، ومباشرة، إلى الاقتراض بالإصدارات السندية في أسواق رأس المال ذاتها (Capital Markets) وذلك بهدف الحصول على حاجاتهم التمويلية بتكاليف أقل وأسعار أدنى. مثل هذه التطورات ينطوي على خسارة واضحة للبنوك التجارية، مثلما فيها مغنم لبيوت الأوراق المالية (Securities Houses).

وهذه المستجدات الجوهرية التي أخذت تسود عالم التمويل الدولي ـ وهي: التجسير بالأوراق المالية القابلة للتداول، واندماج الأسواق المالية على نطاق العالم، وإزالة الأنظمة المقيّدة لحركة تدفق الأموال والاستثمارات ـ تنطوي ولا شك، على متغيّرات وأمور كثيرة تهم المؤسسات المالية العربية المشاركة في الأسواق المالية الدولية وتؤثر في عملياتها ومستقبلها. ونسجّل في هذا المقام النقاط التالية:

أ ـ إن أسلوب الاقراض في الأسواق المالية الدولية هو الآن آخذ في التحول وبسرعة، من صيغة القرض المصرفي إلى صيغة الأوراق والسندات. وفي المستقبل، قد تغدو القروض المصرفية الدولية مجرّد جسر تمويل مؤقت (Bridge-Finance) إلى أن تسمح ظروف السوق للطرف المقترض أن يؤمن حاجاته التمويلية بالسندات الدولية.

ب ـ لقد أخذت تتطور بسرعة، في الآونة الأخيرة، سوق عالمية جديدة لاصدارات أسهم وحصص الشركات (Euro-equities) تتجاوز الحدود الاقليمية والقومية، تجاوباً مع المقولة التي أشرنا إليها سابقاً من حيث اندماج الأسواق المالية على نطاق العالم، وتهاوي حواجز الأنظمة المقيّدة للتدفقات المالية. وهذه السوق العالمية الجديدة المتنامية لإصدارات أسهم وحصص الشركات ستنحو في تطوّرها وتكوينها نحو النهج الذي سبق أن سلكته سوق القروض المصرفية الدولية وسوق السندات الدولية، ولكن بخطى أسرع بكثير.

ج ـ في جو المنافسة الشديدة الحالي الذي يسود الأسواق المالية، وبفضل تطوّر تقانة المعلومات وسقوط الأنظمة المقيّدة للتدفقات المالية، ارتقى مستوى كل من المستثمرين والمقترضين، على حد سواء وانفتحت أمامهم مجالات اختيار أوفر وقدرة أشدّ على تمييز هذه الخيارات وتقويمها... وبعبارة أخرى، لقد انكشفت أسرار المهنة، ولم تعد مهمة رجال المصارف سهلة ولا وادعة، فلكي يكسبوا الرسوم والعمولات في هذه السوق المحمومة يتأتى عليهم أن يقدّموا لزبائنهم خدمات متميّزة ومنافسة، بسرعة وبكفاية، سواء من حيث حجم المبالغ أو من حيث العملات والتكاليف وتواريخ الاستحقاق وغير ذلك من الشروط التفصيلية.

د ـ نظراً إلى اندماج الأسواق المالية العالمية وسقوط الأنظمة الاقليمية والقومية المقيّدة لحركة تدفقات الأموال، بات من الضروري أن تكون صيغ العروض المالية التي يقدمها المصرف لزبائنه منافسة وجيدة، ليس بمقاييس البيئة المحلية فحسب، بل منافسة وجيدة بصورة مطلقة في أي مكان آخر من العالم، وإلّا فإن الذئاب الكاسرة من الأصقاع البعيدة ستغزو مرابعه لافتراس قطعانه المحلية.

هـ ـ غدت أعمال مصارف الاستثمار المالي تعتمد، أكثر من أي وقت مضى، على النوعية الجيدة والمتميّزة للأشخاص العاملين فيها كأهم المقومات الأساسية للنجاح في أعمالها، أما التجهيزات والاستعدادات الأخرى، بما في ذلك توافر القدرات المالية، فهي في المقام الثاني من حيث متطلبات النجاح ـ وعملاً بالقول السائر: «الإنسان هو أثمن رأسمال».

و ـ وكي يتسنى لمصارف الاستثمار المالي النجاح في هذه البيئة الجديدة المحمومة للأسواق، عليها أن تخطط استراتيجية عملها وفق ظروفها **في اطار خيارين أساسيين**:

الخيار الأول أن تكون من المؤسسات العملاقة في السوق، القادرة على حشد أكبر عدد من الزبائن بتقديم أكبر عدد ممكن من الخدمات بأكبر المبالغ، فالحوت يظل أقوى الأسماك في الأعماق.

والخيار الثاني، أن يسعى مصرف الاستثمار للتخصص في تقديم نوع معيّن من الخدمات لزبائن خاصين معينين ومعروفين له بشروط ومواصفات متميّزة، ومنافسة لا يجاريه فيها الآخرون مثل صانع «الكنافة» الماهر الذي يحافظ على زبائنه بفضل **النكهة** المميّزة لكنافته.

ز ـ فالتخطيط الاستراتيجي لخطط وأساليب العمل والتحرك هو في صميم اللعبة الجديدة...

وهـو تخطيط ينبغي أن يتوخّى تقـديم الخدمـات الماليـة الأفضـل في الـوقت المنـاسب وفي المكـان المنـاسب.. ولذلـك فإن مـدراء مصارف الاستثمـار لا يحظون بمكـافـأتهم السمينـة عـلى سبيـل «الوجاهة»... بل هم يستحقون هذه المكافآت بفضـل قدرتهم عـلى التخطيط الاستراتيجي وتمتّعهم بالخيال الإبداعي والدرايـة، والقدرة عـلى المناورة، والكفـاية في حشـد وتعبئة المـوارد والامكانـات وزيادة الآفاق الجديدة التي تقود مؤسستهم إلى مرابع النجاح والازدهار.

ح - إن مـورد الدخـل الأسـاسي لمصرف الاستثمـار ينبغي دائمـاً أن يـأتي من العمـولات المكتسبـة من العمليات والصفقـات الاستثماريـة، وليس من هامش الـربح من الفـارق بين سعـر الاقـراض والاقتراض (Balance Sheet Spread). وينبغي أن يكـون هـذا الـدخـل من العمـولات مستقراً وكافياً لتغطية النفقات والتكاليف الادارية بنسب متواترة الزيادة. وعدم تحقيق ذلك يطرح علامة استفهام كبيرة على ماهية وكينونة المؤسسة ومبررات وجودها ذاته.

هذه الأوضاع المتطلّبة التي استجدت على بيئة التمويل الـدولي، تقتضي من رجال المصـارف في شتى أنحاء العالم أن يتجاوزوا في تفكيرهم ورؤاهم همـوم الصفقة التـالية من أعمـالهم الآنية، وأن يطرحوا على أنفسهم جملة من الأسئلة المستهجنة حول ماهية أعمالهم الحالية ومكوّناتهـا، وما ينبغي عليهم أن يستحدثوه من صيغ وترتيبات للتكيّف بنجاح مع متطلبات الوضع الجديد لأجـواء التمويل الدولي.

وهذه المهمات تتّسم بطابع الإلحاح بالنسبة إلى رجال المصارف العرب بوجه خاص نظراً إلى حداثة عهد مؤسساتهم في أسواق المال الدولية. فعليهم أن يتدبروا أمـرهم قبل فـوات الأوان، وأن يتلمّسوا أفضل السبـل لمؤسساتهم للتكيّف بنجـاح مع أجـواء هذا الـوضع الجـديد من عصـور التمويل الدولي وما يتّسم به من اندماج للأسواق المالية العالميـة (Globalization) وسقوط لأنظمـة الحماية الاقليمية والقوميـة (Deregulation)، وشيوع تجسـير المعامـلات الماليـة بالأوراق المـالية القابلة للتداول (Securitization).

يتطلب هـذا، **أولاً**، أن يجهد رجـال المصارف العرب لتحرير عقليتهم وتـوجههم الذهني من إسار نهج المصارف التجاريـة التي تقف عند حـدود مخاطـر الإقراض فحسب (Credit Risk) إلى جسارة مصارف الاستثمار المالي التي تجرؤ على خوض غمار السوق ومخاطرها (Market Risk).

ثانياً، يقتضي الوضع الجديد من المصارف العربية أن تجنّد امكـاناتهـا لبناء شبكـة توزيـع لخدماتها تتميّز بالكفاية وتستهدف، بصورة أساسية، خدمة حاجات الزبائن العرب أنفسهم.

ثالثاً، يقتضي الأمـر أن تبذل المؤسسـات الماليـة العربيـة أقصى الجهد لبنـاء سمعة حسنـة لذاتها من خلال تطوير نوعية مستخدميهـا ومدرائهـا ثم من حيث التسلّح بـالقدرات الـرأسماليـة اللازمة.

رابعـاً، وكما أسلفنا القول، إن ضرورة الضرورات بالنسبة إلى مستقبل كل من بيوتات المـال في هذا العصر الجديد هي النجاح في اكتشاف وتحديد معالم ذلك المجال الذي تتفوق فيه وتستطيـع أن تتمتّع فيه بوضع منافس وبكفايـة متميّزة يضمنـان لها النجـاح مع زبـائنها. وفي هـذا المجال المتميّـز، عليها أن تركز على تلك الخدمات التي تتفوّق فيها ولا يجاريها فيها أحـد. فرغم كـل شيء، ما زالت هنالك مجالات لا تصلح للتعامل عـلى صعيد دولي، مثـل اصـدارات الأسهم والحصص والتمـويل للشركات المحلية المتوسطة والصغيرة.

خامساً، نقطة توحي بالأمل بالنسبة إلى مستقبل مؤسسات التمويل العربية وهي قوة العلاقة ومتانتها بين هذه المؤسسات وزبائنها المحليين، سواء لاعتبارات شخصية أو تاريخية، أو لاعتبارات تتعلق بالبيئة والثقافة... وهذا يشكل بحد ذاته نوعاً من السياج المعنوي لحماية مصالح مؤسسات التمويل العربية في أسواقها المحلية ومع زبائنها المحليين، وذلك في وجه الغزو المتوقع من جانب مؤسسات التمويل العالمية الكبرى لهذه الأسواق المحلية.

إن رجال المال والمستثمرين العرب، شأنهم شأن أقرانهم في أنحاء العالم، يتوقون، ولا شك، إلى الاطمئنان على مستقبل أموالهم واستثماراتهم في عالم تشتدّ فيه حمى القلق والاضطراب، يوماً بعد يوم، وعلى أكثر من صعيد ولأكثر من سبب.

ويقيناً ان حظيرة الأمان لمستقبل بيوت المال العربية، في هذا العصر المحموم، هي أن تركز نشاطاتها، بنجاح، في المرحلة المقبلة، على تطوير إصدارات الأوراق والسندات الدولية لحساب الجهات العربية التي تحتاج إليها بحيث تتحول سوق المال الدولية إلى معابر وقنوات تحويل للأموال العربية من المصادر العربية المدّخرة إلى الجهات العربية التي تحتاج إلى هذه الاستثمارات.

والامتحان الحاسم الذي يواجهه مدراء المؤسسات المالية العربية الآن وفي المستقبل، هو في إظهار القدرة على الابتكار والإبداع في تطوير الصيغ المناسبة، من إصدارات السندات الدولية وغيرها من أشكال التمويل، التي تتلاءم مع حاجات الجهات العربية المعنية وتلبّيها على الوجه الأمثل؛ وليس الاكتفاء بمجرّد التقليد الحرفي «الببغائي» للصيغ السائدة في الأسواق الغربية. وبذلك تغدو سوق المال الدولية بمثابة وسيلة تمتطيها مؤسسات التمويل العربية لخدمة مصالحها هي، والمصالح العربية عامة، وذلك للقفز منها، ومن خلالها، فوق أسوجة العوائق والتعقيدات الاقليمية العربية، التي ما زالت تحول، مع الأسف، دون التوجّه نحو تكامل الاقتصاد العربي ونحو تطوير السوق المالية العربية... هذا بدل أن تكون السوق المالية الدولية هذه بمثابة شبكة لتشتيت الأموال العربية وتسريبها في متاهات مجهولة المصير.

والظروف الجديدة في السوق المالية الدولية باتت تقتضي من مدراء المؤسسات المالية العربية أن يفحصوا من جديد استراتيجية أعمالهم لتحديد معالم وأطر نشاطهم في المرحلة المقبلة من خلال استكشاف مواطن القوة والضعف في مؤسساتهم وأعمالهم بغرض التركيز على مجالات العمل التي يتفوقون فيها على ما عداهم من المنافسين.

واكتشاف حظائر الأمان، أو بالأحرى المراعي المضمونة، التي تؤمّن لمؤسساتهم النموّ والازدهار في المرحلة المحمومة المقبلة هو الامتحان المصيري لقدرة هؤلاء المدراء على الخيال المبدع والقرار الرصين، في آن واحد، لتوجيه مؤسساتهم المالية نحو درب النجاح في ظروف المنافسة الحادة الصعبة في هذا العصر الجديد...

أما المصارف ومؤسسات التمويل العربية التي لا يسعفها الخيال للاهتداء إلى «حظيرة الأمان» الخاصة بها فالمستقبل يبدو غير مشرق. وقديماً قالوا: «من لا قديم له... لا جديد له...» ولعل في العودة إلى المنابع والأصول الأولى ما يشفي الغليل □

القومية العربية ـ الاسلام السياسي ـ السلطة: الطبيعة التفاعلية

مبدر الويس

كلية الحقوق ـ جامعة دمشق.

هناك ظاهرتان في الواقع العربي القائم تقفان جنباً إلى جنب بشكل واضح، هما ظاهرة الإحياء الروحي والفكرة الإسلامية. وعند استقراء التاريخ الاسلامي نجد أن العرب هم الذين حملوا راية الإسلام ونشروه في مختلف الأمصار، فدخلت في الإسلام أقوام مختلفة ذات لغات مختلفة، وقامت الحضارة الإسلامية التي كان العرب نواتها الأساسيين، حيث مزج العرب بين واقعهم كأمة قومية محددة، وبين تبنيهم الفكر الاسلامي الرصين، فالإنسان العربي ينتمي أولاً إلى قطر عربي محدد؛ وينتمي ثانياً إلى أمة عربية تشمل أقطاراً عربية عديدة باعتبار أن القطر الذي ينتمي إليه جزء من هذه الأمة؛ وثالثاً ينتمي إلى الحضارة العربية الاسلامية التي تشمل الوطن العربي مع أوطان أخرى مجاورة تدين بالإسلام.

وإذا كان الفكر لا ينفصل عن الظروف الموضوعية التي يظهر فيها، فإننا في الحقيقة نعايش ظاهرتين جديدتين، الأولى ظاهرة انتشار حركات الإحياء الديني الاسلامي انتشاراً يشمل العالم الإسلامي، كما يتجاوز النطاق الحكومي والرسمي متغلغلاً في الشرائح المختلفة التي يتكون منها نسيج المجتمعات الإسلامية. والثانية ظاهرة انحسار موجة القومية العربية في صيغتها الرومانسية التي طبعتها منذ ظهور الفكر القومي العربي الحديث داخل الدولة العثمانية، وخلال المحاولات الوحدوية التي انتهى أكثرها بالفشل لأسباب يضيق المقام هنا عن شرحها[1]. وهذا الانحسار، في تقديرنا، لا يمتد بالضرورة إلى جوهر الفكر القومي، ولا إلى القومية كاتجاه في الفكر والسلوك الانساني له قدر من الثبات، إذ لا يزال الفكر القومي حياً في الوطن العربي، كما لا يزال الاتجاه القومي في الحياة السياسية العربية قائماً. غاية ما هناك أنه بحكم التجربة والخطأ، نتيجة استيعاب الظروف الموضوعية العديدة التي أحاطت بالتجارب القومية العربية، قد اكتسب نوعاً

(١) احمد كمال أبو المجد، «نحو صيغة جديدة للعلاقة بين القومية العربية والاسلام،» في: **القومية العربية والاسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ٥٢٣.

جديداً من الواقعية، تحول معها في صورته العملية والتنظيمية إلى اتجاه نحو التجمع العربي القائم على الأمة العربية كحقيقة تاريخية ونفسية والقائم فوق ذلك على ادراك محسوب لوحدة المصالح ووحدة الأخطار. واتخذت هذه النزعة التاريخية مظهراً عملياً فيما يتعلق بالشكل الدستوري للوحدة وإجراءات قيامها[٢].

لقد ترك لنا الآباء تراثاً ضخماً غنياً بالقيم الحضارية والمثل الانسانية، وهذا التراث عربي كله، مهما كانت الأصول العرقية للرجال الذين اشتركوا فيه، وهو اسلامي كله مهما كانت دياناتهم، وعباداتهم، فهو عربي من حيث إنه قد كتب بالعربية ومن حيث إن بنيته اللغوية هي في الوقت ذاته بنية فكرية واجتماعية وسياسية. أما صيغة الاسلامية فهي مرتبطة بهذه البنية بجميع تشابكاتها وعلاقاتها الداخلية ارتباط تفاعل وتجاوب ومصير، فلا فصل بين الإسلام والعروبة في هذا التراث، الاسلام بالمعنى الحضاري المنفتح لا بالمعنى الديني المتزمت الضيق، والعروبة بمضمونها الثقافي والتاريخي والاجتماعي الخصب، لا بمدلولها البيولوجي المحدود العقيم. لذلك لا يجوز النظر إلى أصحاب هذا التراث على أساس أن هذا عربي وهذا أعجمي وهذا مسلم وهذا كافر، بل على أساس أنهم جميعاً عرب مسلمون فكراً ومجتمعاً ومناخاً وتاريخاً وحضارة. وهكذا اتحد الاسلام بالعروبة والدين باللغة اتحاد الجسم بالروح والمادة بالصورة، فتفجرت الطاقات وتفتحت المواهب في جميع الحقول والميادين، وظهر على مسرح الأحداث أبطال وأفذاذ يعدون من مفاخر التاريخ الاسلامي عموماً والعربي خصوصاً. لقد مثل الإسلام عنصراً مهماً جداً في عملية التطور القومي العربي، فإنه وحد العرب سياسياً وحل مكان عصبيتهم القبلية السابقة. وقدم الإسلام للعرب مبرراً فكرياً للتوسع وتكوين امبراطورية وحضارة متطورتين، وبالتالي إحساساً فخوراً بالتاريخ. وخلال الفترة المظلمة التي حلت بالعرب، لعبت اللغة العربية التي وحدها القرآن الكريم دوراً بارزاً في صيانة الكيان القومي العربي، وهكذا أصبح الاسلام، كثقافة تستند إلى التاريخ واللغة، جزءاً عضوياً وأساسياً في التكوين القومي العربي[٣]. فالإسلام علاقة انتماء إلى دين خالد في الزمان بحكم أنه خاتم الرسالات والأديان وخالد في المكان بحكم أنه رسالة إلى كل البشر. أما العروبة فعلاقة انتماء مقصورة على شعب معين من بين الشعوب ومكان معين من الأرض، علاقة انتماء إلى أمة تكونت خلال مرحلة تاريخية طويلة كاستجابة موضوعية لحتمية تقدم الشعوب. فلا مجال إذاً للخلط بين علاقة الانتماء إلى العروبة وعلاقة الانتماء إلى الاسلام لا في الأشخاص ولا في المضمون، ولا في حدود الانتماء إلى الزمان أو المكان، فالعروبة هي علاقة الانتماء إلى الأمة العربية[٤].

وهناك من يرى أن العلاقة بين العروبة والاسلام قد مرت بمراحل ثلاث، الأولى مرحلة المنشأ لهذه العلاقة، وهي تبدأ بالبعثة المحمدية أو قبل ذلك بقليل وتنتهي بخروج العرب من جزيرتهم فاتحين وناشرين لدينهم الجديد (الاسلام) في البلدان التي فتحوها منذ عهد الخليفة

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٢٣ ـ ٥٢٤، حيث اخذت صور «الفدرالية» وصورة التنسيق في السياسات الرئيسية تحل محل الوحدة الاندماجية الكاملة. كما اخذت فكرة التدرج تحل محل «الفورية» التي كانت، عند بعض أصحابها، تعبر عن قوة التوجه القومي، وكان الابتعاد عنها شبهة تنال من صدق هذا التوجه.

(٣) وميض جمال نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٦٠.

(٤) عصمت سيف الدولة، **عن العروبة والاسلام**، سلسلة الثقافة القومية، ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

الثاني عمر بن الخطاب. والمرحلة الثانية تبدأ بالفتح وتنتهي بانتهاء نظام الخلافة. والمرحلة الثالثة تبدأ باتخاذ العروبة معنى سياسياً هو المعنى القومي، والتي أخذ العرب فيها يدعون إلى الايمان بمبدأ القوميات والسعي من أجل تحقيق دولتهم القومية التي تحدد سياسياً بالحدود القومية للأمة العربية[٥]، وانتصار مبدأ القوميات حيث بدأ العرب يطلبون الاستقلال وانهاء تبعيتهم للأتراك.

إن تتبع المسار التاريخي لحركة انتشار الإسلام هو الذي يكشف لنا عن مدى العلاقة بين العروبة والاسلام في كل مرحلة من مراحل هذا المسار التاريخي، وعما إذا كانت حركة انتشار الاسلام في كل مرحلة من هذه المراحل قد جاءت لحساب العروبة أو على حسابها[٦]. والمعلوم أن هناك رأيين أولهما يرى بأن الإسلام هو في الحقيقة دين قومي عربي، والثاني يقول إن الاسلام قوة توحيدية جديدة حلت مكان القومية وأزالت كل الفروق بين المسلمين عرباً كانوا أو غير عرب، فكلا الرأيين يفشل في رسم أي فاصل جدي بين الإسلام السياسي والقومية العربية[٧].

إن المشروع الحضاري القومي لا يعني أنه يخطط لدولة تهمش الدين أو تقلل من قيمته، وعلى الفرد أن يرسخ الاعتقاد في نفسه، ولكن عندما يتعلق الأمر ببناء الدولة فإن النظرة إلى الدين لا تعدو اعتباره كصمام أمان وإلا يساء إلى جوهر الدين القائم على المطلقية العقيدية لا النسبة السياسية، على الثبات الخلقي لا التغيير المصلحي والمنفعي المرتبط بشؤون الدنيا أي شؤون المعرفة والعلم والمادة[٨].

إن الاحتفاظ للدين بمكانة الروحي والأخلاقي والتربوي يجنبنا الفرقة العقيدية ليترك المجال للعمل السياسي والثقافي كي يناضل من أجل دولة الوحدة التي بها يكتسب العرب حجمهم الحقيقي في كيان يقوى على مواجهة الكيانات العملاقة التي سيفرزها القرن الحادي والعشرون[٩]. إن رد الفعل الطبيعي قد ارتبط بأحداث الحرب العالمية الثانية وانتهى بما سمّاه الفقه المعاصر فشل وإفلاس الايديولوجيات السياسية، بسبب الثورة العلمية التقانية وما أفرزته من تغيير في المفاهيم في المجال الاجتماعي، هذه الظاهرة تدور حول عدم قدرة مختلف التصورات السياسية التي عرفتها الإنسانية المعاصرة خلال قرن من الزمان على أمل أن تقدم الحلول الصالحة القادرة على خلق صورة أو أخرى من الرضا والتقبل للحركة السياسية بما يعنيه من وضع حد، بدرجة أو بأخرى، للفساد والتحلل السياسي. ولا شك في أن إفلاس الايديولوجيات السياسية بشكل عام ارتبط بظواهر جديدة عاناها المجتمع المعاصر ولا يزال. إن الايديولوجيات المعاصرة لم تعد صالحة لأن تقدم ذلك الشعور بالطمأنينة والاسترضاء الفكري الذي يسعى إليه مواطن الربع الأخير من القرن العشرين[١٠].

ولربما كانت هذه الظاهرة من العوامل الأساسية لبروز الحركات الدينية السلفية الناشطة

---

(٥) محمد أحمد خلف الله، «بين العروبة والاسلام،» **الوحدة**، العدد ١١ (آب/ اغسطس ١٩٨٥)، ص ٨١.

(٦) محمد أحمد خلف الله، «أكانت حركة انتشار الاسلام لصالح العروبة أم على حسابها؟،» **الوحدة**، العدد ٥ (شباط/ فبراير ١٩٨٥).

(٧) نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، ص ٦٠.

(٨) انظر: «تجدد الفكر الديني: إشكالية الفصل أو الاجتهاد في العلاقة بين الدين والدولة،» **الوحدة**، السنة ٢، العدد ١٣ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥)، ص ٦ ـ ٧.

(٩) محمد عبد الرحمن مرحبا، **اصالة الفكر العربي** (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢)، ص ١٢٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٧.

على امتداد الساحة العربية، حيث أتاح الفراغ الايديولوجي للمنظمات والأحزاب السياسية لتلك الحركات إلى حد كبير أن تطرح بديلها المبرمج دينياً وسياسياً، وقد زاد من نشاطها أو توسعها نجاح الثورة الاسلامية في ايران في شباط/ فبراير ١٩٧٩. ويمكن القول من ناحية الواقع التاريخي، وبالنسبة إلى العصر الحديث في المجتمع العربي، إنه في البدء كان الإسلام عقيدة ورباطاً سياسياً وثقافة شاملة مستوعبة محيطة لمناحي التعبير والنشاط الذهني والسلوك الفردي والاجتماعي. ولم يكن ثمة فارق بين الاتجاهات المتعارضة، سواء في السياسة أم في قضايا المجتمع والفكر ولم يكن بينها فارق في المورد الفكري والثقافي والحضاري، كلها تنبع من هذا الذي اتفق على تسميته بالفكر الإسلامي كعقيدة وشريعة وتعبير حضاري. والاختلاف والصراع والتضاد، كل ذلك يجري في ذلك النطاق الفسيح لهذا الوعاء الجامع، ويتلمس لذاته التعبير من مادة هذا الفكر نفسه ومن مفاهيمه[١١]. أما المسلمون الذين نادوا بالفكرة العربية فمنهم من لم يقم لديه فارق بين الخلافة والعروبة، بل أرادوا في معارضتهم للسلطة العثمانية استخلاص الخلافة الاسلامية للعرب، ومثال هؤلاء عبد الرحمن الكواكبي؛ ومنهم من فصل بين الأمرين، وأقام الفكر القومي بمعزل عن الاسلام من حيث هو رباط، وبهذا يظهر أن الفكرة العربية، حسبما ظهرت في سوريا والعراق، كانت ذات شعبتين، شعبة تقرنها بالاسلام، وأصحابها ممن انطبعت ثقافتهم بالثقافة الاسلامية التقليدية؛ وشعبة تفرقها عن الإسلام. ويلزم، انصافاً لهذا التيار الفاصل للقومية العربية عن الدين، ملاحظة أنه كان تياراً عربي المنبت، عربي الأهداف، وكان يقيم جامعته السياسية العربية على أساس من اللغة وهي عربية، ومن التاريخ وهو عربي، ويوظف تلك الجامعة السياسية في نضاله ضد الاستعمار الغربي. ويمكن القول إن الفارق الأساسي بين الاسلام السياسي والقومية العربية بمفهومها الغالب الآن لدى مفكريها هو العلمانية[١٢]. وقد يكون رواد الفكر القومي الحديث في سوريا والعراق لجأوا إلى فصل الاسلام عن المفهوم القومي العربي، كرد فعل لحركة التتريك ونزعة القومية التركية، وكسعي لمقاومة الاستبداد العثماني وبناء مجتمع عربي يقوم على المساواة التامة بين جميع القاطنين فيه، وإن اختلفت دياناتهم. تلك هي الوظيفة التي أريدت من الدعوة إلى القومية المفصولة عن الدين.

وعلينا أن ننظر فيما إذا كان إقصاء الإسلام عن المفهوم القومي، يفيد انطلاق حركتي المقاومة والمساواة إزاء التحديات المحدقة. والراجح أن فكر أمثال الأفغاني والكواكبي وابن باديس، يكشف عن مدى الطاقات النضالية للإسلام. وكان فكر هؤلاء موجوداً وفعالاً وليس مجرد افتراض نظري. فالاسلام المجاهد كان ذا فكر مطروح في الساحة السياسية، بما لا تظهر معه حاجة إلى استبدال غيره به[١٣].

إن الوجهة العربية لمصر مثلاً، بدأت في العصر الحديث بداية اسلامية. واختلفت تلك النشأة التاريخية في مصر والمغرب العربي عن نشأتها في بلاد المشرق العربي. وباختلاف الظروف التاريخية لنشأة الفكرة العربية، اختلفت الوظيفة التي قدر لهذه الفكرة أداؤها في نشأتها الأولى في

---

(١١) حامد ربيع، **التجديد الفكري للتراث الاسلامي وعملية إحياء الوعي القومي** (دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر، ١٩٨٢)، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(١٢) جوزيف مغيزل، «الاسلام والمسيحية العربية والقومية العربية والعلمانية،» في: **القومية العربية والاسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

(١٣) طارق البشري، «الخلف بين النخبة والجماهير إزاء العلاقة بين القومية العربية والاسلام،» في: المصدر نفسه، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

كل من المنطقتين العربيتين المشار إليهما، إذ وُلدت الفكرة العربية في سوريا في مواجهة السلطة العثمانية، بينما ولدت في مصر في مواجهة المشروع الصهيوني، وولدت في الجزائر في مواجهة الاستعمار الاسيتطاني الفرنسي. وولدت في سوريا انسلاخاً عن الخلافة العثمانية وفي مصر تطويراً للوطنية المصرية المكافحة للاستعمار البريطاني، تطويراً يسعى لانتماء أشمل وللتوحد لمواجهة الخطر الاستعماري العام المتمثل في المشروع الصهيوني. وقد لزم الفكرة العربية في سوريا أن تؤكد على مبدأ المساواة بين المواطنين من مختلف الأديان، أي تحملت مسؤولية التأكيد على ضم غير المسلمين. أما في مصر فلم يلزمها ذلك ولم تتحمل عبء أداء هذه الوظيفة، لأنها بنيت على مفهوم المساواة التامة التي رسختها الحركة الوطنية المصرية وخاصة ثورة عام ١٩١٩[١٤].

إن مجموعة القيم والروابط التي تحركنا في المشرق على أنها العروبة، هي نفسها تحرك المغاربة عرباً وبربر على أنها الإسلام، ولا يصلح أن نقع في لعبة الاستعمار، فنتصور أن التنكر للفظة عربي في بعض البيئات المغربية هو تنكر لمضمون لفظة عروبة. ومن الخطأ أن نقابل بين دور الاسلام في التقريب بين القوميتين العربية والكردية في العراق مثلاً وبين الدور الذي يلعبه في المغرب، فالإسلام في الشمال الافريقي ليس عامل تقريب بين قوميتين، انه اسم آخر للقومية العربية ليس إلا، أو على الأصح هو الإسم المتداول في المغرب لما نعنيه بالرباط القومي. وإعلان الانتماء إليه من قبل البربري أو العربي هناك هو تعبير عن الايمان بالقومية المشتركة الجامعة بينهما من جهة وبينهما وبين كل عربي آخر من جهة ثانية.

وبالنسبة إلى حالة المغرب فإن الإسلام هناك يعني العروبة، وليس الأمر كذلك تماماً في مناطق أخرى من البلاد العربية. ولكي يبقى التشابه وارداً فالجماهير في كل مكان تعني بالحديث عن اسلامها الولاء للجوانب الأساسية في القضية القومية[١٥].

إن تاريخ العلاقات بين الدين والدولة في العالم الغربي يمثل برهاناً على توتر هذه العلاقات وتناقضها. ففي فترة أولى من تاريخها كانت الكنيسة المسيحية تهيمن على الحياة السياسية في البلاد الغربية، ثم خسرت هذه المؤسسة الدينية سلطتها الدنيوية في فترة ثانية، وذلك بحكم عجزها عن التطور مع الأحداث السياسية والفكرية التي وجدت في هذه البلاد. ولكن في آخر مرحلة من تاريخ علاقاتها بالسلطة السياسية اضطرت إلى قبول مبدأ التفرقة بين الدين والدولة. وما المبدأ الذي يعبر عنه بالعلمنة إلّا تعبيرا للتفرقة بين الدين والدولة، وهو الذي فرض على الكنيسة وهو تعبير لنصر السياسة على المؤسسة الدينية[١٦]. وإذا نظرنا إلى هذه المسألة في الحضارة الإسلامية، فالمناخ الحضاري الإسلامي يتمتع بأهمية الدور الذي يقوم به الدين في المجتمع الاسلامي، وهذا عائد أساساً إلى أن المبدأ الأساسي هو أن الإسلام دين ودولة في آن واحد، وأن لا تفرقة بين الجانب الروحاني والجانب الدنيوي من الحياة في المجتمع الاسلامي، ومن ثم فإن العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية تتصف مبدئياً بخاصية التوازن بين هاتين السلطتين. لكن التاريخ يثبت أن هذه العلاقات المتوازنة لم يكتب لها الدوام، ومرد ذلك أساساً إلى أن السلطة السياسية كانت في أغلب الأحيان تحاول إدماج المؤسسة الدينية في هياكلها السياسية للسيطرة عليها، وبالتالي استعمالها لخدمة أهدافها السياسية.

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٦.

(١٦) منح الصلح، «التمايز والتكامل بين القومية العربية والاسلام،» في: المصدر نفسه.

ولئن تركزت النزعة إلى السيطرة على المؤسسات الدينية، فإن تركيزها اشتد في عهد الاستعمار بالبلاد العربية التي اشتهرت بالخضوع للنظام الأجنبي. وهذا التأزم عائد إلى أن السلطة الاستعمارية كانت تميل إلى عدم احترام عقائد الشعوب المستعمرة، فقد كانت السلطات الاستعمارية تنظر إلى المؤسسات الدينية هذه بعين معادية، فحاولت السيطرة عليها واستعمالها لخدمة أهداف منافية للمبادىء الاسلامية الحقيقية، وكذلك حاولت اخضاع الهيئات الدينية ورجالاتها لسياستها الاستعمارية، فنتج من ذلك أن خسرت المؤسسات الدينية كل نفوذها على الشعوب المستعمرة، لما رأته هذه الأخيرة من زيغ عن المبادىء الاسلامية الحقيقية في سلوك هذه المؤسسات الدينية المتواطئة مع الاستعمار. لكن التناقضات بين المؤسسات السياسية ما زالت قائمة في المجتمع السياسي الغربي المعاصر بعد جلاء الاستعمار عن البلاد العربية، وربما يمكن القول إنها زادت تأزماً في الأيام الحاضرة تحت تأثير التقلبات والتطورات التي يشهدها الوطن العربي اليوم[١٧]. فمن جهة أولى يشهد الوطن العربي نزعة إلى الرجوع إلى العقيدة الدينية بصفة عامة، وإلى وجود الحركات والمجموعات الدينية على الساحة السياسية بصفة أخص، وهذا ما جعل الإسلام والمؤسسات الاسلامية تقوم بدور أساسي في الحياة السياسية العربية بهدف الوصول إلى فصل السلطة السياسية عن الأنظمة الحاكمة في البلاد، وذلك على أساس تعزيز نفوذ الدين الاسلامي على العمل السياسي. وبالطبع لا يمكن للأنظمة السياسية الحاكمة حالياً أن تتجاهل تصاعد النفوذ الإسلامي وقوته، واستعمالها من طرف الأحزاب المعارضة، فنتج من ذلك أن السلطة السياسية الحاكمة لجأ بعضها إلى المناداة بالفصل بين الدين والدولة كما حصل في تونس بعد الاستقلال أو في مصر الناصرية.

ومن جهة ثانية نشهد اليوم في الوطن العربي تناقضاً آخر بين الدين والسياسة ربما يكون أكثر خطورة، ويعود إلى عامل جديد يتمثل في سياسة التجديد التي انتهجها أغلب الحكومات العربية المعاصرة والتي قد ينتج منها بعض التضارب بين المبادىء الاسلامية كما تفهمها المؤسسات أو الأحزاب الدينية والقيم والمبادىء الحضارية والاجتماعية التي قد تنتج من هذه السياسة الجديدة[١٨]. ومن المستبعد أن يتمكن الوطن العربي من السيطرة على هذه التناقضات والتأزمات بسبب التباين الكبير بين المفاهيم المتعارضة، وإصرار كل طرف على صحة نظرياته في المشاكل المطروحة. لكن هذه المشاكل قائمة وتكوِّن في الوقت نفسه تحديات لا مناص من مواجهتها وايجاد الحلول الملائمة لها، إذا أرادت البلاد العربية أن تنال حظها من التقدم والإزدهار وتسترجع مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر. والسؤالان اللذان يطرحان نفسهما هما: ما هو موقف الحكومات العربية المعاصرة أمام هذه التناقضات والتحديات الجديدة؟ وهل كان للأنظمة السياسية موقف واحد ومنهج واحد في حل مشكل التأزم الراهن بين الدين والسلطة السياسية وبين الدين والسياسات التجديدية التي اختارتها تلك الحكومات في هذه الفترة بالذات من تطور شعوبها السياسي والاجتماعي؟ والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو موقف الحكوات العربية المعاصرة أمام هذه التناقضات والتحديات الجديدة؟ والجواب في نظرنا هو أن الإسلام يقوم بدورين مختلفين في الحياة السياسية العربية:

---

(١٧) الصادق بلعيد، «دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية»، **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٨ (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٧٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١.

الدور الأول، يتمثل في كونه يبدو في مظهر عقيدة شاملة وفلسفة في الحياة والحضارة والمجتمع بصفة عامة، وهذا ما يعبر عنه بالدور الايديولوجي للإسلام إذا استعملنا هذه العبارة العصرية.

الدور الثاني، يتمثل في كون الاسلام يبرز لنا كمؤسسة منظمة، أي كقوة سياسية لها أنظمتها وأحزابها وحركاتها السياسية ومجموعاتها الاجتماعية والفكرية التي تربطها مصالح واتجاهات سياسية خاصة، تتناقض مع اتجاهات الأنظمة السياسية الحاكمة في البلاد، وهذا هو المظهر الاجتماعي والسياسي للإسلام المعاصر.

هذان الدوران المختلفان للإسلام ـ الدور الايديولوجي والدور الاجتماعي ـ رغم تعايشهما في المجتمع نفسه والفترة نفسها من الزمن يختلفان ويتفاوتان في القوة والتأثير في سير الحياة السياسية وفي علاقات المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية بحسب الظروف الخاصة لكل بلد عربي[١٩]. وإذا نظرنا إلى التجارب العربية المعاصرة في هذا الميدان يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام مختلفة: ففي القسم الأول نلاحظ نوعاً من التناسق بين السلطة والاسلام ديناً ومؤسسة، وهذا التناسق يجعل هاتين القوتين تترابطان وتتعاونان على المستويين الايديولوجي والتأسيسي على حد سواء، وهذا هو الشأن في العربية السعودية مثلاً. أما في القسمين الأخيرين فإننا نلاحظ انشقاقاً وتعارضاً بين السلطة والإسلام، وهذا التعارض يقع إما في الميدان الايديولوجي أو في الميدان التأسيسي.

ففي الحالة الأولى نرى النظام السياسي يحاول احتكار القوة الايديولوجية التي يمثلها الاسلام واستعمالها لخدمة اتجاهاته السياسية. وينتج من هذا نزوع السلطة السياسية إلى أضعاف المؤسسات الدينية التقليدية والعمل على السيطرة عليها أو على محاربتها إذا لزم الأمر. وهذا ما حدث في بعض البلاد العربية مثل تونس والجزائر.

أما في الحالة الثانية فإننا نلاحظ أن الاسلام اكتسب قوة كبيرة على المستويين الايديولوجي والتأسيسي، بحيث أصبح يمثل قوة سياسية معارضة كبيرة يستعصي على النظام السياسي التحكم فيها والسيطرة عليها، وبذلك تصبح هذه القوة الدينية طرفاً سياسياً مناهضاً للنظام السياسي تنازعه الحكم وتعمل على الاستيلاء عليه، وهذا ما يجري حالياً في مجموعة من البلدان العربية مثل مصر والسودان[٢٠].

وبالنسبة إلى العلاقة بين الحركة القومية والاسلام السياسي في بلدان المغرب العربي نجد على سبيل المثال في تونس ان موقف النظام السياسي الجديد اتصف منذ البداية بعدم الثقة في المؤسسات الدينية التقليدية والعمل على إضعافها من الناحيتين السياسية والاجتماعية حيث اشتد عزم النظام السياسي الجديد في هذا الاتجاه عندما اتضح له اقرار الأوساط الدينية التقليدية في معاداته في الميدانين السياسي والاقتصادي، هذه المؤسسات والمجموعات الدينية التقليدية ساندت الثورة اليوسفية التي شبت في السنوات الأولى للاستقلال بدعوى الدفاع عن العروبة والاسلام، لذلك فهي وقفت في وجه النظام السياسي الجديد وعارضته في سياسته الاقتصادية بدعوى مخالفته للإسلام، فنتج من هذا الموقف السلمي في الميدانين السياسي والاقتصادي رد فعل قوي من حكومة

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٧٢.

بورقيبة التي اتهمت هذه الأوساط التقليدية بالرجعية، وحملتها مسؤولية التدهور الذي عرفته البلاد في القرن المنصرم والذي آل بالبلاد إلى الخضوع للاستعمار الفرنسي لمدة خمس وسبعين سنة. وعلى هذا الأساس بادرت الحكومة التونسية باتخاذ مجموعة من التدابير التي كان من شأنها أن سلبت المؤسسات الدينية، إلى حد بعيد، نفوذها السياسي في البلاد، وكان ذلك محتوى ما سمّته الحكومة في ذلك الوقت بسياسة الإصلاح التي طبقتها بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٠ والتي امتدت إلى ميادين العدل والتعليم والأوقاف فحلت الحكومة المحاكم الشرعية وسنت مبدأ توحيد القضاء تحت سلطة الدولة، وقررت ادماج جميع المؤسسات التعليمية داخل نظام تعليمي حكومي موحد وادماج جميع الهيئات الساهرة على الجوامع والمؤسسات الخيرية. وأخيراً قررت الحكومة ادماج جميع ممتلكات المؤسسات الدينية والخيرية والأوقاف في ممتلكات الدولة، ورصد الاعتمادات اللازمة في الميزانية العامة للدولة لتعهد الجوامع وصيانتها. أما من ناحية النشاط السياسي فقد قررت الحكومة منع كل الحركات والمنظمات السياسية الدينية على أساس نزعتها الرجعية المناهضة للتقدم والإصلاح السياسي والاجتماعي[٢١].

أما في الجزائر فإن التطور الذي عرفته البلاد بعد الاستقلال، على مستوى علاقات السلطة السياسية والمؤسسات الدينية، يقارب إلى مدى بعيد ما شاهدناه في تونس. ففي الفترة الاستعمارية تمكنت السلطات الفرنسية من فرض هيمنتها على المؤسسات الدينية واستعمالها لخدمة سياستها، الأمر الذي سلب تلك المؤسسات الدينية كل مصداقية وكل ثقة لدى الشعب الجزائري. ونتج من ذلك أن كانت مساهمة الزعامات الدينية في الحركة الوطنية ضئيلة جداً وعديمة الفاعلية. فعندما حصلت الجزائر على استقلالها وأمسك الزعماء الوطنيون بزمام الحكم كان موقف الحكومة الجديدة حيال المؤسسات الدينية التقليدية يتصف بالصلابة وعدم الثقة اللذين وجدناهما في تونس. حيث بادرت الحكومة الجزائرية إلى مقاومة الممارسات المنافية للإسلام والمتمركزة في الزوايا وغيرها من الهياكل الرجعية، وقاومت الحركات الرجعية المتسترة بالدين، وحرمت كل نشاطاتها، مثال ذلك الجمعية المعروفة بجمعية القيم التي أوقفت الحكومة كل نشاطاتها عام ١٩٦٦ ثم حرمتها نهائياً في عام ١٩٧٠.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومتان الجزائرية والتونسية تقاومان المؤسسات الدينية التقليدية على أساس نزعاتها الرجعية، حاولت احتكار الإسلام من الناحية الفكرية، لما للإسلام من قوة فكرية وسياسية. ورغم الفوارق في الأساليب والوسائل التي لجأت إليها الحكومتان، يمكن القول إن الهدف واحد، وهو تجريد المؤسسات التقليدية من النفوذ السياسي الذي تتمتع به على أساس الدين واستعمال القوة الفكرية والسياسية التي تتمثل في الإسلام في خدمة السياسة الجديدة للدولة في كل من تونس والجزائر[٢٢].

وفي مصر الناصرية رفض عبد الناصر علناً اعتبار العقيدة الدينية، أياً كانت، أساساً للدولة، أما إذا كان قد جاء في دستور الدولة المصرية «دين الدولة الاسلام» مراعاة لبعض الأوساط الدينية فالجدير بالإشارة أنه لم يحدد أي دين للدولة في وثيقة إقامة الدولة القومية الأولى، دولة الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨. كذلك استنكر عبد الناصر فكرة إقامة الأوطان على أساس

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٧.

الانتماء الديني، حيث قال «لا نستطيع أن نتصور إقامة الأوطان على أساس الديانات فتصبح هناك أوطان لا يعيش فيها غير المسلمين وأوطان لا يعيش فيها غير المسيحيين، وأوطان لا يعيش فيها غير البوذيين وهكذا»[٢٢]. ولا شك في أن صلات المفاهيم القومية العربية ذات الدلالة الدينية قليلة جداً في الخطاب الناصري، بخاصة إذا قابلناها بالصلات ذات الدلالة العصرية «ديمقراطية واشتراكية» وبصلاتها ذات الدلالة الثقافية أو الحضارية (خلقية واجتماعية). أما فيما يخص الاسلام فيحدد عبد الناصر علاقة خاصة بين «الشعب العربي المسلم» و «الاسلام» هي علاقة «ايمان» قبل كل شيء ويرفض أن تكون «العقيدة» الاسلامية أو المسيحية أو اليهودية أو أي عقيدة دينية أخرى أساساً لأي دولة وخصص عبد الناصر مكانة متميزة لـ «التراث الاسلامي» تراث الأمة العربية، فاعتبره بمثابة «طاقة نضالية»، ولكنه دعا في هذا المجال إلى تفسير روح الاسلام باتجاه مستقبلي تقدمي متوافق مع «الحرية»، واستنكر «التفسيرات الماضوية لروح الاسلام». ويكون عبد الناصر بطرحه هذا قد حدد العلاقة بين القومية والدين وميز بين الاثنين بدقة. فالعلاقة الغالبة في تصوره هي علاقة «ايمان بالله وبالدين» وعلاقة «الأمة العربية» بالاسلام هي علاقة غرف في «تراثها الاسلامي» باتجاه مستقبلي وتقدمي. ويجمع عبد الناصر بطرحه هذا بين كل «مؤمني» الوطن العربي عامة، ومؤمني قاعدته، قاعدة الانطلاق القومي، مصر، خاصة. يتجلى بذلك هاجسه الوحدوي الدائم: فمهما اختلفت الانتماءات الدينية والمذهبية والطائفية «الله واحد» ولا يمكن «للمؤمنين» به حقاً أن يختلفوا[٢٤].

ويتميز الطرح القومي العربي الناصري من حيث العلاقة بالدين، لأن موقع عبد الناصر السياسي والاجتماعي والجغرافي يتميز من المواقع الأخرى حيث ينطلق عبد الناصر في طرحه القومي من موقع قيادي مركزي. فهو ينطلق من حيث المكان في القاعدة المركزية للأمة العربية «مصر»، كما أن موقعه ينتمي للأكثرية الدينية الاسلامية في الوطن العربي، وانطلاقاً من هذين الموقعين المتميزين يطرح عبد الناصر التصور القومي الأكثر تجميعاً وتوحيداً وشمولية من حيث العلاقة بالدين. إن هاجس الاجماع هو برأينا المفسر الرئيسي لطرح عبد الناصر القومي من حيث العلاقة بالدين، ولا نجد أي أثر في خطبه لخوف ما من تشكيك بشرعيته أو من مزايدة على مواقفه، وهو في موقع القيادة يعبر عن تطلعات الأمة العربية نحو التحرر والتقدم، ولا تقلقه هواجس بعض المثقفين الباحثين أبداً عن «الهوية الضائعة» و «التراث المهدد» والأساليب السهلة لما يتصورونه التصاقاً بالجماهير[٢٥].

وفي الحقيقة كانت الأنظمة السياسية التي توالت على الحكم في مصر المعاصرة تعتبر منظمة الاخوان المسلمين بحق المنظمة المعادية لها، وعمدت على هذا الأساس إلى مقاومتها مقاومة عنيفة ترمي إلى القضاء عليها وعلى زعمائها، وهذا ما حصل في عهد الملكية، حيث قاوم الملك فاروق منظمة الاخوان المسلمين وتورط في اغتيال رئيسها حسن البنا عام ١٩٤٩[٢٦].

---

(٢٣) مقابلة مع: جمال عبد الناصر، في: *Times*, 12/5/1969,
وسعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعروبة وثورة يوليو**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٩)، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٢٦) بلعيد، «دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية،» ص ٨١.

وفي ايران بوشر منذ الثورة الاسلامية ضد نظام الشاه في شباط/ فبراير ١٩٧٩ باستخدام الاسلام لتحقيق وسائل سياسية، ولكن على أساس سلفي، وقد تم تثبيت هذا النهج في دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية في المادة الثانية عشرة التي جاء فيها «ان الدين الرسمي لايران هو الاسلام والمذهب الجعفري الاثني عشري وهذه المادة غير قابلة للتغيير إلى الأبد...»(٢٧).

وقد كان للثورة الاسلامية في ايران أثر كبير في الحركات الاسلامية ذات النهج السلفي، وكان لهذا التأثير أثر واضح في كل من العراق ولبنان ومعظم أقطار الخليج العربي، حيث تمارس السلطة السياسية في ايران على أساس الاسلام ووفقاً للمادة الخامسة من الدستور الاسلامي للجمهورية الاسلامية في ايران، حيث تنص هذه المادة على أن «تكون ولاية الأمر، والأمة في غيبة الامام المهدي ـ عجل الله تعالى فرجه ـ في جمهورية ايران الاسلامية للفقيه العادل، النقي، العارف بالعصر الشجاع، والمدبر الذي تعرفه اكثرية الجماهير وتتقبل قيادته، وفي حالة عدم إحراز أي قضية لهذه الأكثرية، فإن القائد أو «مجلس القيادة» المركب من الفقهاء جامعي الشرائط، يتحمل هذه المسؤولية وفقاً للمادة السابعة بعد المائة»(٢٨).

والخلاصة، إن الاسلام السياسي يتعارض في نهجه وفي برنامجه وفي التطبيق مع حركة القومية العربية، ولا يتفق معها، ثم إن القومية العربية تهدف إلى توحيد الوطن العربي الكبير دون ربط بين الدين والدولة، فالإسلام الحقيقي يتمثل في الالتزام بالقيم والمبادىء الدينية المبنية على أساس الإيمان بالله، وهي مسألة روحية بحتة، بعيدة عن أي هدف سياسي يتم تحقيقه من خلال التستر بالدين. فالإنسان الفرد يستطيع الالتزام بالاسلام وهي علاقة فردية تربطه بالخالق إذا أراد ذلك، وهو حر في التزامه وفي تنفيذه للموجبات الدينية في الاسلام □

---

(٢٧) انظر: **دستور الجمهورية الاسلامية في ايران**، المادة (١٢).

(٢٨) انظر: المصدر نفسه، المادتان (٥) و(١٠٧) حيث تنص الأخيرة على ما يلي: «إذا ما حدث وقبلت الأكثرية الساحقة من الشعب بمرجعية وقيادة أحد الفقهاء جامعي الشرائط المذكورة في المادة الخامسة من هذا الدستور كما هو حادث بالنسبة للمرجع الديني الكبير، قائد الأمة الاسلامية، آية الله العظمى الإمام الخميني، تكون لهذا القائد ولاية الأمر وكافة المسؤوليات الناشئة عنها. وفي غير هذه الحالة فإن «الخبراء» المنتخبين من قبل الشعب يبحثون ويتشاورون حول كافة الذين لديهم صلاحية المرجعية والقيادة. فإذا وجد أن مرجعاً واحداً يملك ميزة خاصة للقيادة فإنهم يعرفونه باعتباره قائداً للشعب، وإلّا فإنهم يعيّنون ثلاثة أو خمسة مراجع جامعي الشرائط باعتبارهم أعضاء في «مجلس القيادة» ويعرفونهم للشعب».

سنوات الغليان

عقدت هذه الندوة بمقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة، لمناقشة كتاب محمد حسنين هيكل «سنوات الغليان»، وشارك فيها (بحسب الحروف الهجائية):

أحمد يوسف أحمد

استاذ في قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

علي الدين هلال

استاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات والبحوث السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

أسامة الغزالي حرب

باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ـ القاهرة.

محمد حسنين هيكل

كاتب وصحافي عربي معروف ـ مصر.

عبد المنعم سعيد

باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ـ القاهرة.

محمد السيد سعيد

باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ـ القاهرة.

أدار الحوار: **علي الدين هلال**

جميل مطر: الأستاذ محمد حسنين هيكل... زملائي، باسم المركز، وباسمكم أرحب بالأستاذ محمد حسنين هيكل، ليفتتح برنامج حلقات الحوار التي خطط المركز لعقدها مع قادة الفكر والرأي.

فالبحث العلمي في الشؤون الاستراتيجية والسياسية مدين لمحمد حسنين هيكل، ففي أحضانه نشأ ونما أول مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي، وهو المركز الذي قدم على مدى عشرين عاماً باقتين لا مثيل لهما، باقة من فكر هادف وموضوعي وصادق، وباقة من خبراء وباحثين في مختلف فروع البحث في العلوم الإنسانية والعسكرية. وقد اقترح المركز على **هيكل** أن يكون موضوع حوار هذه الحلقة، كتابه الأخير **سنوات الغليان** فوافق، وأرفق بموافقته اقتراحين، **أولهما** أنه بما أن الستينات، أو نصفها على الأقل، هي موضوع هذا الكتاب، فربما يفضل لو يكون المحاورون من جيل الستينات، أي هؤلاء الذين عاصروا الستينات كمرحلة أولى من مراحل تكوينهم الفكري والعلمي، والآن قد اكتمل نضجهم، وصاروا قادة فكر ورأي، ولا شك أصبح لهم مواقف مستقلة حول ايجابيات تلك المرحلة وسلبياتها. واستجابة لهذا الاقتراح اختار المركز من أعضاء هيئته العلمية بعضاً ممن يتوافر فيهم هذا الشرط، كلهم من هذا الجيل، وكل منهم تخصص، سواء في دراسته العليا، أو في كتاباته المنشورة، في قضية أو أكثر من القضايا التي يثيرها هذا الكتاب.

والاقتراح الثاني هو ألّا يتشعب الحوار خارج ما يثيره الكتاب إلى قضايا أو أزمنة سابقة أو لاحقة على الفترة الزمنية التي حددت إطار الكتاب، وهي الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٥. بقيت كلمة أخيرة قبل أن يتولى الصديق علي الدين هلال قيادة الحوار، وهي تتعلق بدوافع اختيار **سنوات الغليان** موضوعاً لهذا اللقاء. أولها أن الكتاب خطوة رائدة في مسيرة التجديد الفكري والعلمي، فهو يجدد في الكتابة الصحافية، وهو في الوقت نفسه يجدد في الكتابة العلمية أيضاً. والكتاب يرتقي بالقارىء العادي إلى مستوى البحث العلمي الرصين، ويطوع الكتابة العلمية ويضفي عليها نعومة الفن الصحافي وتشويقه؛ ثانيها، أن الكتاب من تأليف رائد من رواد العالم الثالث في التنمية، وهو يناقش مرحلة من أهم مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحدياتها في مصر، ويركز على الادارة السياسية لهذه التنمية، والتكلفة الهائلة التي تكلفتها مصر لتحقيق تنمية شبه مستقلة؛ ثالثها، أن الكتاب يناقش مرحلة مضت، وعين كاتبه على الحاضر والمستقبل، وتزداد قيمة هذا التوجه المزدوج عندما يلمس القارىء للكتاب حقيقة أن التطور في ربع القرن الماضي يتلخص في أن مصر هي العنصر الوحيد المتغير سياسياً في المنطقة، ولا تخفى مدلولات اكتشاف هذه الحقيقة.

أكرر ترحيبي بالأستاذ محمد حسنين هيكل، وأدعو الزميل علي الدين هلال إلى فتح باب المناقشة.

علي الدين هلال: الأخ الكبير محمد حسنين هيكل... الأخوة الأعزاء، أعتقد أن مجرد هذا الاجتماع فيه معنى التحية لكتاب **سنوات الغليان** ولمؤلفه محمد حسنين هيكل، وبعد التحية للكتاب على موضوعه وللمؤلف على نظرته ومنهجه، ربما أقول كلمة واحدة عن هذا المؤلف، وهي قدرته الاستثنائية على التجديد وعلى المثابرة. وإذا سمح لي أن أقول، القدرة على التعلم، وهذه القدرة نادرة لدى الناس عموماً وبالذات لدى أولئك الذين قدر لهم في مرحلة مبكرة من عمرهم أن يحظوا بقدر من الشهرة أو يقتربوا من قمة السلطة كما هي الحال بالنسبة إلى محمد حسنين

هيكل. وهذه القدرة على التعلم وعلى الاستمرار والمثابرة هي التي جعلت هيكل يقدم لنا ابداعاً وفكراً أكاد أقول لا نهاية لهما.

الكتاب الذي نتناوله يمكن أن نقول إنه كتاب في التاريخ المعاصر أو إنه كتاب في التحليل السياسي. وإذا أردت أن ألخص هذا الكتاب في كلمتين، فهو كتاب في «ادارة الصراع». فالموضوع الذي يتناوله هو كيف أدارت مصر وكيف أدار قائد مصر عبر هذه السنوات العصيبة، صراعاً معقداً ومتشابكاً، ولهذا الصراع كما يبدو في الكتاب أكثر من مستوى: هناك أولاً الصراع الرئيسي بين قوة استقلالية، أو قوة صاعدة تسعى للاستقلال، وبين القوى أو الأنماط والعلاقات القديمة والجديدة للهيمنة والسيطرة؛ وفي ثنايا هذا الصراع توجد صراعات أخرى وتناقضات أخرى، منها ما هو بين القوى الاستعمارية ذاتها، ومنها ما هو بين الكتلتين الشرقية والغربية، ومنها ما هو بين القوى الفاعلة على المستوى الاقليمي؛ ثم توجد أخيراً، وهو ما يبدأ في الظهور في نهاية الكتاب، تناقضات وصراعات في داخل المجتمع، تشعر القيادة المصرية بأن عليها التعامل معها وهي تدخل في مراحل جديدة من الصراع الخارجي.

وإذا اتفقنا على أن جوهر هذا الكتاب هو ادارة الصراع، فإن هذا الموضوع من الناحية النظرية له أصول معينة يمكن أن يناقش على هديها. فهناك أولاً موضوع تحديد الأهداف، فعندما تدير صراعاً ما، يبدو ضرورياً على الفور تحديد هدف هذا الصراع، وعندما نتحدث عن هذا الهدف يترتب على ذلك تحديد من هم الأصدقاء ومن هم الأعداء في كل مرحلة تاريخية. ويتصل بهذا أيضاً تحديد الأعداء الذين سوف نحاربهم، ومن سوف نحاول تحييدهم، وكذلك من هم الأصدقاء الذين سوف نكسب تأييدهم.

ويترتب على تحديد الأهداف تحديد الأولويات أيضاً. وهذه مسألة حاسمة في إدارة أي صراع، أي ما هو ترتيب العداءات المختلفة، وكذلك ما هو ترتيب الصداقات، وينطلق تحديد الأولويات من تصور لميزان القوى الاستراتيجي بين أطراف الصراع.

ويقودنا هذا إلى القضية التي أتصور أنها تحسم في النهاية النجاح أو الفشل في إدارة الصراع، واسمحوا لي أن أقول إن النجاح في ادارة الصراع لا يعتمد من ناحية مثالية على عدالة القضية التي نؤمن بها. فقد تكون مسألة العدالة أحد الاعتبارات، وإنما يعتمد الأمر أيضاً على قضايا موضوعية تتعلق بأنماط التحالفات القائمة، وتوازنات القوى القائمة، والقدرة على ادارة الصراع. وفي هذا الصدد تطرح قضية الحساب الدقيق أو الموازنة الحرجة بين الغايات والأهداف من ناحية، والقدرات والإمكانات من ناحية أخرى، أي بين الطموحات والإمكانات، أو بين الآمال والموارد، وإلى أي مدى في إدارة صراع ما يستطيع القائد السياسي أو تستطيع الجماعة السياسية أو الأمة التي تخوض نضالاً ما، أن تنجح في إجراء هذه الموازنة. من هذا الطرح النظري، يبدو لي أن الكتاب يثير أسئلة جديرة بالتأمل وجديرة بالنظر. وعلى سبيل المثال، أو لنقل على نحو أكثر دقة، هل كان الصراع بهذا الشكل حتمياً؟ لأن ثمة فارقاً بين حدوث الصراع وبين أن يأتي بشكل معين. لا شك الآن في وجود علاقة بين الثورة المصرية والادارة الأمريكية منذ بدايتها، بمعنى أن الإدارة الأمريكية لم تناصب ثورة تموز/ يوليو العداء منذ بدايتها، ومن الواضح أن كتاب محمد حسنين هيكل وكتباً أخرى تبين أنه كانت هناك احتمالات في أن تسير هذه العلاقة في أكثر من طريق، فلدينا توثيق كامل الآن لما يسمى بمشروع «ألفا» وهو مشروع أقرته الولايات المتحدة والاستخبارات البريطانية ومؤداه أن يعتبر عبد الناصر رجل الغرب في المنطقة، وقد تصرفت الولايات المتحدة وتصرف البريطانيون على هذا الأساس لفترة من الفترات. وأرجو أن يكون واضحاً أن هذا لا يعني

أن عبد الناصر كان جزءاً من هذا المخطط، ولكنه كان التصور الذي تصرف الغرب بمقتضاه لتلك الفترة. والسؤال الكبير الذي يمكن أن نطرحه في هذا السياق هو، هل كان الصدام مع الولايات المتحدة بالشكل الذي وقع به من منتصف الخمسينات ثم مع مشروع ايزنهاور صداماً حتمياً؟

وإذا كان المحور الأول لمناقشتنا هو محور العلاقات الدولية أو النظام الدولي، مترجماً هنا إلى العلاقة بأمريكا في المقام الأول، على أساس أنها كانت وما زالت القوة المهيمنة في المنطقة، فإنه على المستوى الاقليمي يبدو لي أن القضية المحورية هي شبكة العلاقات المصرية ـ العربية أو نمط التحالفات والصراعات العربية التي دخلتها الثورة المصرية في هذه الفترة. وهنا أيضاً تثار عدة أسئلة: هل تخطينا امكاناتنا وحدودنا؟ بمعنى هل حاربنا على أكثر من جبهة في الوقت نفسه...

إذا كان هذا الطرح مقبولاً، فإنه يعني أن لدينا محورين نتحرك حولهما:

- محور دولي يتعلق بالصدام الخارجي وقضية العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية.

- محور اقليمي يتعلق بشبكة العلاقات المصرية ـ العربية، والعلاقة باسرائيل.

محمد حسنين هيكل: أرجو أن تسمحوا لي قبل أن نبدأ هذا الحوار أن أوضح أموراً ثلاثة:

الأمر الأول، انه لم يدر في خلدي أن يكون هذا الحوار دفاعاً عن أحد من جانبي، فليس لدي من أدافع عنه، ولا هناك شيء أبرره مهما كانت عواطفي كانسان، فالحقيقة في النهاية أكبر من أي أحد، ولذلك دعوني من البداية أؤكد على النهج الموضوعي لحوارنا؛ وينقلني هذا إلى **الأمر الثاني** الذي أريد توضحيه وهو أمر يتصل بالمنهج، فعندما نتحدث منهجياً عن علاقات التوازن بين الموارد والأهداف، أو التوازن بين الامكانات والمطالب، فنحن نفترض مسبقاً أن هناك وضعاً في مصر قد ملك إرادته السياسية وملك موارده، وأنه يدخل في صراع على أساس من الحساب الرشيد. بعبارة أخرى نحن نفترض وجود دولة مستقلة، بينما لو تأملنا المعارك التي دخلنا فيها ابتداء من السويس، لسوف نجد أننا لم نكن نملك ترف الحسابات، اللهم إلاّ إذا كنا نجري الحسابات بأثر رجعي. فواقع الأمر أنه كانت لدينا موروثات وأوضاع فرضت علينا نقط بداية معينة لم يكن لنا خيار فيها. وعلى سبيل المثال بالنسبة إلى مطلب الاستقلال، فنحن نتكلم عن بلد من بلدان العالم الثالث، بلد لم يحصل على استقلاله بعد، خرج من الحرب العالمية الثانية وهو يحاول إيجاد مكان له. باختصار نحن في الواقع نتكلم عن بلد «موضوع» للتفاعلات أكثر مما هو فاعل أو طرف فيها، وبالتالي فإن جزءاً كبيراً جداً من حركته لا يتضمن اختيار بدائل، وإنما ينصب على تحقيق موقع الفاعل أو الطرف. فما أريده أن يكون واضحاً أن ادارة الصراعات بكل حساباتها لا يمكن أن تكون بالنسبة إلى دولة كالولايات المتحدة الأمريكية هي ذاتها بالنسبة إلى دولة تمر بأوضاع في بداياتها الأولى المرتبطة بسعيها إلى الاستقلال كما هي الحال بالنسبة إلى مصر أو اندونيسيا أو الهند.

ولكي نتبين أهمية هذا الفارق دعونا نتأمل مثلاً في موازين القوى والموارد والامكانات والحقائق الدولية التي واجهت الثورة في بداياتها. ولو كانت المسألة مسألة حسابات رشيدة لرجحت كفة قبول الدفاع المشترك وأصبحت رؤية «نوري السعيد» هي الصواب بعينه، بمعنى أن مجمل توازنات القوى لا يعطينا أكثر من هذا.

لا بد إذاً، من أن يكون لدينا مرونة منهجية هنا في التعامل مع هذه المسألة، لأننا نبدأ بداية مختلفة من نقطة لا نملك فيها علاقاتنا المستقلة أو حساباتنا الكاملة. ولسنا سادة الموقف نختار

اللحظة الملائمة، ونقرر دخول صراع ما من عدمه، لأن هناك مطلباً كمطلب الاستقلال أو اجلاء البريطانيين من مصر على سبيل المثال طرح نفسه على الثورة من أول يوم، بل لعله جسّد منطق قيامها ذاته بل ومصدر تأييد الجماهير في الشارع السياسي لها.

ولم يكن هذا كله يتحمل منطق الحسابات الرشيدة بهذا المعنى الفني، ثم تداعت من جراء هذا المطلب مواقف اقتضتها ضرورات لم نكن نحن بالتأكيد الذين خططنا لها، لأنها تعبر عن أشياء مخزونة منذ زمن طويل، ليس في مصر وحدها وإنما في منطقة بأكملها تمتد من أندونيسيا إلى المغرب العربي.

أما الحديث عن ادارة الصراع فنستطيع في الواقع أن نبدأ اعتباراً من عام ١٩٥٧ أو عام ١٩٥٨، إذ يمكننا أن نقول إننا بعد السويس، ولأول مرة بعد السويس، كان بمقدورنا أن نجري بعض الحسابات ازاء قوى مهيمنة، ولم نكن نحن بطبيعة الحال الطرف الأساسي في الصراع العالمي الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، والذي دار في جزء منه حولنا في محاولة لارث الامبراطوريات الاستعمارية الزائلة، بينما كنا نحن من جانبنا نحاول أن نثبت أننا طرف ولسنا مجرد شيء يورث.

بل دعوني أقول في نهاية هذه الملاحظة إن ثمة علامات استفهام واضحة تحيط بتطبيق مبدأ الحسابات الرشيدة حتى بالنسبة إلى القوتين العظميين اللتين يفترض منهما أقصى درجات الحساب الرشيد في ادارتهما لصراعاتهما. ولنحاول أن نقابل حالنا بحالهما في موضوع كموضوع التدخل لمساندة الثورة اليمنية، وهو من أكثر الموضوعات التي ينتقد فيها عبد الناصر، غير أن الأمر الغريب واللافت للنظر أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تُنتقد من المنظور نفسه على تدخلها في فيتنام، وهو تدخل قررته بحسابات رشيدة شاركت فيها عقول مفكرة كثيرة، والأمر نفسه ينسحب على الاتحاد السوفياتي وتدخله في افغانستان. ثم لنأخذ هنا قضية الموارد، فهل يمكن أن يتصور أحد أن موارد فيتنام أكثر من موارد الولايات المتحدة الأمريكية؟ ومع ذلك فهي خرجت مهزومة سياسياً من فيتنام. وتكرر الأمر نفسه مع فروق في التفاصيل بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي في افغانستان.

أما **الأمر الثالث** الذي أريد ايضاحه فهو يتعلق بما أتصوره من أن المفكرين المصريين، وربما كثيرون غيرهم، قد تعودوا باستمرار أن يعالجوا المواقف بعد وقوعها، لأنه من الناحية الفعلية لم يكن أحد يستعين بهم أو يدعوهم إلى دور. وعلى أية حال، لم تكن هناك أصلاً طلائع قادرة وقوية ربما باستثناء كوادر وزارة الخارجية المصرية، وقدخلق هذا نوعاً من تعود التفكير في الأشياء والحكم عليها بعد وقوعها، وبالتالي بعد اتضاحها، بحيث نتحدث عنها وجميع عناصرها مطروحة أمامنا، وهو وضع لم يكن متاحاً بطبيعة الحال لمن كانوا يتصرفون في مواقف معينة لحظة حدوثها.

هذا الحكم على الأمور بأثر رجعي ليس واقعياً. لأن من يتصرف في المواقف الفعلية تسنح له فرص ما، ويجري حسابات لا تكون كاملة بالضرورة، لأن جميع عناصر الموقف لا تكون كاملة الوضوح أمامه كما تكون أمام المحللين بعد فترة أو أخرى، وهو من ثم يقع في أخطاء ويحاول تصحيحها، وهكذا. أما هذه النظرة «المعملية» للأمور فهي لا تحدث في أي مكان حتى في أكثر البلدان تقدماً.

ثم انتقل بعد ذلك إلى النقطة التي أثارها علي الدين هلال في تقديمه للحوار بخصوص العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أشار فيها إلى مشروع «ألفا» الذي بني على أساس الاعتماد على عبد الناصر كرجل الغرب في المنطقة، وهذا صحيح ولكن لأي هدف؟ وبعبارة أخرى فقد فكر الغرب في الاعتماد على عبد الناصر، ولكن ليس في المطلق وانما بهدف الوصول إلى صلح عربي ـ اسرائيلي، أي أن اعتراف الغرب بدور قيادي لعبد الناصر في المنطقة كان يقابله ضرورة أن يكون مضمون هذا الدور هو قيادة المنطقة إلى صلح مع اسرائيل.

وهنا أعتقد أن الأبعاد تختلف كثيراً، وهذه مسألة ينبغي أن تكون واضحة تماماً، لأنها تفضي بنا إلى أساس الصراعات التي نشبت في هذه الفترة، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ظل لديها الاعتقاد فترة أن مساعدتها لعبد الناصر في قضية جلاء القوات البريطانية سوف تفضي به إلى الدخول في مخططها للمنطقة، الذي بني على هدف استراتيجي معين هو تأمين المنطقة، وأهم أسباب تأمينها أن ينزع الفتيل من الصراع العربي ـ الاسرائيلي لكي يمكن ترتيب الأوضاع في مواجهة الاتحاد السوفياتي.

وكان هذا يمثل اختلافاً عن المسلك البريطاني الذي كان يتشكك في نيات عبد الناصر من واقع الخبرة العملية معه في الصراع من أجل الجلاء، والتأكد من رفضه الدائم والمستمر للدخول في أحلاف. أما الثورة المصرية فلم يكن لها خيار، وأقصد أنه لم يكن أمامها سوى قبول التحدي، لأن مطلب مصر كان الاستقلال الذي يقتضي خروج البريطانيين وجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها، وكان الفارق الوحيد بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين جمعهما الهدف نفسه، أن بريطانيا لم تكن تريد أن تخرج من مصر إلّا بشروط، أو بعد أن تطمئن إلى أن عبد الناصر قد ارتبط بمنطق الأحلاف. أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت ترى أن هناك فرصة لإنشاء صداقات لهدف معين. وهذا الهدف ذاته هو الذي جعل التفاهم فيما بعد مستحيلاً، لأنه تضمن صلحاً مع اسرائيل لم تكن مصر مستعدة له، بل لم يكن ببساطة مطروحاً أمامها من أي منظور.

عبد المنعم سعيد: ربما يكون من المناسب، قبل البدء في إثارة قضية العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية، أن أثير عدداً من الملاحظات حول طبيعة الكتاب. فهناك مصادر للحيرة في التعامل مع الكتاب، أولها يتعلق بالمستويات المختلفة للتحليل المتضمنة فيه، فهناك أولاً ما ذكره هيكل عن وجود نوع من الحركة التاريخية بغض النظر عن الأفراد... الخ، وجزء من هذه الحركة التاريخية يتضمن الفكرة الثورية أو النظام الثوري الذي يتبنى فكراً غير تقليدي في مواجهة قوى مهيمنة. وهناك مستوى آخر هو ذلك الذي أشار إليه علي الدين هلال، والذي يتعلق بإدارة الصراع، وهو موجود في مقدمة الكتاب على نحو قوي، حيث يذكر هيكل أن أهم معايير الحركة السياسية هو حجم المصالح الدائمة ودقة حسابات اللحظة، ثم كفاية الادارة القادرة على معالجة المتغيرات الناشئة من حوار أو صراع ارادات، ويحدد هذا منهج الكتاب. غير أن ثمة مستوى آخر للتحليل موجود في الكتاب على الرغم من أن الصفة الغالبة عليه هي منهج ادارة الصراع، وهو المستوى الذي يجده القارىء في مواضع كثيرة من الكتاب، وان يكن في سطور قليلة للغاية، وتتمثل في نوع من التحليل الاقتصادي والاجتماعي والتحليل النفسي أحياناً للعلاقات الشخصية. ويمثل التعامل مع هذه المستويات المختلفة للتحليل أول مصدر للحيرة في التعامل مع الكتاب.

والمصدر الثاني للحيرة هو الأدوار المتعددة للكاتب. ويذكرني هذا بسؤال مهم طرحه محمد

حسنين هيكل على كيسنجر بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ عندما سأله: من أنت؟ هل أنت طرف أم وسيط؟ ويمكن أن نسأل هيكل السؤال نفسه الآن، لأنه يظهر في هذا الكتاب من خلال أدوار ثلاثة، أولها ما يخبرنا به وهو دوره كقارىء للتاريخ ومحدداً مبررات هذا القول، وثانيها دوره كصحافي متتبع للحوادث وهذ مسألة يصرّ عليها هيكل دائماً، ولكن من الناحية العملية فهو يظهر في دور ثالث هو دور مستشار الأمن القومي، بمعنى أنه يقوم بتحليل معلومات، ويكتب أحياناً رسائل لرؤساء الدول ويقوم بإجراء تقدير لموقف يقدمه لرئيس الجمهورية، ويدلي برأيه في صراعات مهمة بغض النظر عن الأخذ بهذا الرأي من عدمه، لأنه في كل الأحوال يكون فاعلاً ومشاركاً حقيقياً، وهو بهذه الصفة يختلف عن قارىء التاريخ أو الصحافي، وهذا التعدد في الأدوار يجعل المرء غير قادر على التعامل مع المؤلف في النقطة الأولى التي سأثيرها، إلاّ من خلال الكتاب نفسه، بمعنى أنني أعتقد أنه من الصعب، أو لنقل ليس من المفروض، أن نقوم بتحليل خارجي للكتاب وإنما بتحليل داخلي له.

وانتقل بعد ذلك إلى الموضوع الذي أريد طرحه للمناقشة من منظور ادارة الصراع وهو الخاص بما يمكن تسميته بالفرص الضائعة في العلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية، وأن الحركة التاريخية أحياناً قد جرفتنا. وعلى سبيل المثال كان هناك من البداية موضوع «الغواية» الذي أشار إليه هيكل، أي أن الأمريكيين كانوا يريدون غوايتنا بسبب موقع مصر الاستراتيجي وأهميتها التاريخية... الخ. ولكن من ناحية أخرى كانت هناك أشياء واضحة، وعلى سبيل المثال فقد ذكر هيكل أن ايزنهاور حدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على نحو معين، وعندما نمعن النظر في هذا التحديد وهو موجود في إحدى وثائق الكتاب لا نجد فيه أمن اسرائيل، غير أنه ابتداء من رئاسة جونسون ـ ولم يتح لي أن أقرأ فترة كينيدي بتعمق ـ نجد أن الحفاظ على أمن اسرائيل ووجودها في المنطقة حاضر في أي وثيقة خاصة بتحديد المصالح الأمريكية في المنطقة. وفي السياق نفسه نجد أن المساعدات العسكرية الأمريكية لاسرائيل منذ انشائها ولفترة تتجاوز عشر سنوات، كانت محدودة للغاية، بمعنى أنه كان هناك نوع من القيود الأمريكية على امداد اسرائيل بالسلاح.

من هذه المقدمات انني أعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تريد في وقت من الأوقات أن تفصل ما بين علاقتها بمصر وعلاقتها باسرائيل، بمعنى أن موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، صحيح أنه كان موجوداً منذ البداية ولكن عند لحظة معينة، وجد الأمريكيون أنه سوف يفسد العلاقات مع مصر. وفي الكتاب نص يشير إلى أنه في لحظة قررت الولايات المتحدة أن تحاول التعامل مع مصر في حد ذاتها إلى درجة استبعاد موضوع صفقة الأسلحة التشيكية من الحوار معها، وهكذا نجد أن الولايات المتحدة كانت تتشدد مع مصر ثم تحاول المصالحة، سواء في عهد ايزنهاور أو في عهد كينيدي بشكل أعمق.

من ناحية أخرى كانت توجد شواهد كثيرة عن تناقض أمريكي ـ اسرائيلي حول امداد ما يسمى بالحكومات العربية المعتدلة بالسلاح. كذلك يمكن الاشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لديها تحفظ في البداية على مسألة البناء الداخلي لمصر وبالذات في عهد كينيدي.

وبشكل عام لا أعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية بميراثها المختلف نوعاً عن الميراث الأوروبي كانت لديها معارضة قوية لفكرة التحديث، سواء تحديث مصر منفردة أو تحديث المنطقة.

ويمثل كل ما سبق أشياء كانت تخلق فرصاً للدبلوماسية المصرية في بناء التحالفات والمناورة. غير أنه بدا لي في بعض الأحيان أنه لغير سبب كان هناك سوء فهم شديد جداً

داخل الولايات المتحدة لعبد الناصر كشيوعي وعميل للسوفيات، وعلى الجانب المصري أيضاً كانت هناك معرفة ضئيلة جداً بالولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال لطريقة عمل المؤسسات الأمريكية وكيف أن الرئيس الأمريكي مثلاً قد يرغب في التدخل عسكرياً في مكان ما غير أنه لا يفعل ذلك لأنه لا يستطيع الحصول على موافقة الكونغرس.

كذلك يمكن لي أن أضيف في هذا السياق أن الفرص لم «تتمأسس» إذا جاز التعبير، وقد كان واضحاً على سبيل المثال، في الجزء الأخير من الكتاب، أن هناك قدراً يعتد به من النيات الطيبة ودرجة من الحوار قد نشأت بين عبد الناصر وكينيدي، رغم أزمة الكونغو ورغم عدد من الأزمات التي كانت موجودة. ومع ذلك كان من السهل للغاية الإطاحة بهذا كله في عصر جونسون لأن ما تكوّن لم يتحول إلى خطوط مؤسسية. ويبدو هذا واضحاً إذا قابلناه بعلاقاتنا بالسوفيات التي نجحنا إلى حد ما أن نجسدها في شكل مشاريع كالسد العالي. أما مع الولايات المتحدة فكانت الأمور وقتية تحتوي قدراً كبيراً من سوء الفهم، قدراً من عدم تركيب المعلومات القادمة من الولايات المتحدة بشكل صحيح، وحتى الأجهزة التي كانت موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية كالسفارة المصرية في واشنطن إما انها كانت في الظلام أو تعمل لحساب أمريكا، وهو ما يمثل علامة استفهام كبرى حول هذه المرحلة.

والنقطة الأخيرة التي أود اثارتها على مستوى ادارة الصراع، تتعلق بفكرة أوردها هيكل في جملة واحدة في تقويم الوحدة المصرية ـ السورية، حين قال ما معناه إن طموحات وآمال النظام المصري قد تجاوزت قدراته، والحقيقة أن مصر كانت تتصرف كدولة عظمى في العالم في افريقيا وفي آسيا وفي أمريكا اللاتينية وفي الوطن العربي في الوقت نفسه مع أنها كانت تعرف القدرات الحقيقية لمن تتعامل معهم في هذه المناطق من زعماء أفارقة أو ضباط أو حكام عرب... الخ، الأمر الذي كان يعني أن مصر تبالغ في تقويم قدراتها في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قمنا في أحيان كثيرة بأعمال ناضجة في مجال التعبئة الشعبية العربية من خلال الميكروفون لكن هذا كانت له حدوده في مواجهة الأخطار الحقيقية.

وفي النهاية أود أن ألخص وجهة نظري بهذا الصدد في أنني أعتقد بوجود فرص لم تستغل بشكل كافٍ، ومن الممكن أن يرد على كلامي بأن هذا التحليل يحدث بأثر رجعي ومن السهل أن نقوله الآن، غير أن الغرض منه هو الإستفادة واستخلاص الدروس للمستقبل.

وقد أشير في هذا السياق إلى تجربة الهند في المرحلة التاريخية نفسها التي يمكن أن تكون مثالاً لما يمكن أن تحققه الدبلوماسية المصرية لو استغلت هذه الفرص الضائعة. فقد تبنت الهند أيضاً خط عدم الانحياز ولكنها لم تستدرج إلى صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أنه كان لديها من الامكانات والمساحة وعدد السكان ما يجعلها تلعب دوراً دون أن تدخل في صدام مصيري أو صدام يؤدي إلى كسرها في العلاقات الدولية ككل.

محمد حسنين هيكل: بالنسبة إلى موضوع الفرص الضائعة في العلاقات المصرية ـ الأمريكية التي لم تستغل، أو أسيء فهمها أو لم تحدث «مأسسة» لها... الخ، أود أن أقول إننا لكي نتحدث عنها حديثاً صحيحاً ينبغي أن نبدأ بالإشارة إلى الأولويات الأمريكية... وأنا مسلم مع عبد المنعم سعيد بأن اسرائيل لم تكن واضحة في هذه الأولويات حتى عهد كينيدي حين بدأت اسرائيل كأولوية تتضح بشدة. ولكن ما هي الأولويات الأمريكية قبل ذلك؟ هي باختصار ميراث الدور البريطاني سواء في التزاماته أو في مكاسبه، وكان جوهر الموضوع برمته هو المواجهة مع

الاتحاد السوفياتي التي كان مطلوباً من مصر أن تلعب فيها دوراً مرسوماً، وهنا ترد اسرائيل باعتبار أن الأوضاع في المنطقة، وفي مقدمتها الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تسهل مواجهة الاتحاد السوفياتي.

وفي الواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لديها أولويتان في منتهى الوضوح، في البداية لم تكن اسرائيل ظاهرة فيهما. أما الأولوية الأولى فهي اعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يمكن من المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، وأفضى هذا إلى معركة الأحلاف. أما الأولوية الثانية فهي النفط، بمعنى الحصول على النفط باستمرار، ومن ثم كان مطلوباً من مصر شيئان: أولهما أن تساعد على تسهيل الأوضاع في المنطقة بما يناسب المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، وثانيهما ألا تعرقل بأي شكل من الأشكال وصول النفط بالشروط الأمريكية إلى الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة.

وفي هذا السياق أنا مستعد للتسليم بأن فرصاً كثيرة للغاية قد طرأت. وأستطيع أن أقول إن أول فرصة قد سنحت بعد قيام الثورة مباشرة، وفي هذه الفترة لم تكن الثورة تفكر في طرف دولي إلا الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن كمية النيات الطيبة التي توافرت لدى الطرف المصري في البداية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية كانت حقيقية أكثر مما تبرره الظروف. وكانت جميع الأبواب مفتوحة، غير أننا بدأنا بالتدريج نصطدم بهذين الأمرين وأولهما مطلب دائم بعدم التدخل في آسيا العربية. تستطيع إن شئت أن تفعل ما يحلو لك في افريقيا ـ وإن يكن في حدود بطبيعة الحال ـ ولكن تحركك في آسيا يجعل منك طرفاً في موضوع النفط. أما الأمر الآخر فيتمثل في أننا لكي نسهل للولايات المتحدة موضوع مواجهة الاتحاد السوفياتي لا بد من أن نقود المنطقة، ولكننا يجب أن نقودها في اتجاه محدد هو اتجاه الصلح مع اسرائيل، وقد بدأ هذا يظهر منذ عام ١٩٥٢، ولقد ذكرت في كتاب **ملفات السويس** أن وكيل وزارة الدفاع الأمريكية عندما زار مصر في شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٢ وقدم له أول طلب من طلبات شراء السلاح، كان الموقف الأمريكي يتمثل في واقع الأمر في الموافقة على تقديم السلاح لنا، بل لقد اعتمد فعلاً مبلغ ٤٠ مليون دولار لهذا الغرض وتم ابلاغ مصر بذلك، ولكن كان واضحاً لنا، فضلاً عن أنه قيل بصراحة، ان هذا سيحدث عندما تتم تسوية الأوضاع في المنطقة، وفي مقدمتها الصلح مع اسرائيل. وفي هذه الفترة لم يكن الصلح مع اسرائيل هدفاً في حد ذاته، ولا كانت اسرائيل هي العامل فيه، بل كان الهدف هو انهاء أي صراعات في المنطقة بحيث تبقى أرضاً مفتوحة لترتيب الأوضاع للمواجهة مع الاتحاد السوفياتي.

وقد بدأت القيادة المصرية تشعر بهذا، أي أن ما هو مطلوب منها أن تقبع داخل حدودها بشكل أو بآخر، وأن يتحدد دورها الخارجي بقيادة المنطقة في اتجاه الصلح مع اسرائيل بحيث يكون ذلك مقدمة لترتيب المنطقة لكي تكون جاهزة للمواجهة مع الاتحاد السوفياتي وهذه بوضوح شديد كانت طبيعة الفرصة المتاحة أمامنا.

ومع ذلك ظلت مصر محتفظة بآمالها تجاه الولايات المتحدة طوال عامي ١٩٥٢ و١٩٥٣. ومن ناحية أخرى بدأت اسرائيل توجه ضرباتها، واضطرت مصر لعقد صفقة الأسلحة السوفياتية، وبعد الصفقة وافقت مصر على العرض الأمريكي للمساعدة في بناء السد العالي، ثم جاءت بعثة أندرسون الذي أتى ومعه نص معاهدة كاملة تتعلق باسرائيل، وهذا كله مذكور في **ملفات السويس**. وكانت مصر غير مستعدة لقبول ذلك، ومرة أخرى كانت هذه هي طبيعة الفرصة المتاحة، فقد كان

لدى الولايات المتحدة استراتيجية عظمى بينما كانت مصر تتعامل مع القضية من منطلق دفاعي تطلب فيه الاستقلال.

ثم جاءت الفرصة الثانية بعد السويس، ولكن مشروع ايزنهاور طرح مباشرة بعد السويس أيضاً، وكان الهدف منه هو الحد من التأثير الذي تنامى لمصر بعد السويس وفي أعقابها، وبالتالي لم تعش هذه الفرصة طويلاً.

وكانت الفرصة الثالثة التي كان ممكناً استغلالها هي الفرصة التالية للوحدة، لأنها عند هذا الحد بدأت تلفت النظر، وهنا كانت الأوضاع العربية ذاتها هي المسؤولة عن احباط هذه الفرصة. إذ لا ننسى أن جزءاً كبيراً من معركة الثورة المصرية كان معركة مدن أمام قبائل وهو من أصعب الأمور التي واجهتها الثورة. فقد كانت الثورة المصرية في الواقع تتجه بشكل أو بآخر إلى جماهير العمال والفلاحين وجماهير مجتمع يمكن وصفه إلى حد ما بأنه مجتمع مدني، وكان هذا كله يتم في مواجهة أوضاع قبلية وأسر قبلية بدأت تشعر بالخطر، وهي التي تملك النفط وهي أيضاً صاحبة العلاقات التقليدية مع الغرب بصفة عامة سواء بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي بدا أن مصر تهدد كل ما يمكن أن يعتمد الغرب عليه. وهكذا ضاعت هذه الفرصة أيضاً بسبب ضغوط القوى التقليدية في الوطن العربي.

أما الفرصة الرابعة فكانت هي الفرصة التالية لسقوط حلف بغداد، لأن التفكير بدأ بعدها حول ما إذا كان جمال عبد الناصر أو الثورة المصرية تمثل موجة المستقبل، وكان هناك من يجيب عن السؤال بالإيجاب وهناك من يجيب بالنفي. وبعد ذلك جاءت الفرصة الأهم في اعتقادي، وهي الفرصة التالية لسقوط عبد الكريم قاسم، حيث كانت دلالة هذا السقوط أن هناك اتجاهاً في المنطقة يصعب للغاية تحديه. لكن تسلسل الأحداث لم يمكن من استغلال هذه الفرصة.

وانتقل بعد ذلك إلى ما ذكره عبد المنعم سعيد حول «مأسسة» العلاقات مع الاتحاد السوفياتي على عكس الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا يجب أن ننتبه إلى أنها ـ أي الولايات المتحدة ـ لم تكن بحاجة إلى مأسسة، لأن لديها القواعد التقليدية وعندها مصالح النفط وعلاقاتها بالأسر المالكة، بينما الاتحاد السوفياتي كان الطرف المراجع الذي يحاول تغيير الأوضاع في المنطقة. ومن هنا حصل قدر من المأسسة مع الاتحاد السوفياتي لسبب واحد وهو أنه كان حريصاً على أن يوجد في الواقع أشياء تمثل وجوده وتركز لإمكانية التعامل معه، وهكذا كان حريصاً على المشاركة في مشروع السد العالي على الرغم من ارتفاع تكلفته بالنسبة إليه، وبالمقابل عندما عرضنا أول مشروع تصنيع على الولايات المتحدة الأمريكية لم يحدث أي رد فعل إيجابي من جانبها لأنها لا تريد تصنيعاً في مصر، فهي تتصور لمصر دوراً معيناً بشكل أو بآخر لا تتطلب مقوماته التنمية الصناعية.

وأخيراً أصل إلى المقابلة التي أجراها عبد المنعم سعيد مع الهند، وهي مسألة مهمة للغاية، إذ إن مشكلة الهند تختلف عن مشكلة مصر جذرياً، ذلك أن قاعدة تأييد نهرو كانت موجودة داخل حدود الهند، لكن جمال عبد الناصر كان لديه وضع آخر. فعبد الناصر كانت لديه قاعدة تأييد خارج حدود دولته، وهذه القاعدة الخارجة عن سلطته لم يكن ممكناً الوصول إليها إلا بالخطاب العام المفتوح، وقد سبب هذا مشاكل. فنهرو كان له تأثيره المعنوي وتأثير اضطلاع الهند بدور قيادي في حركة عدم الانحياز، ولكن نهرو عندما كان يخطب في «دلهي» لم تكن تسقط وزارة في «رانغون» مثلاً.

ويرجع هذا إلى خصوصية الوضع العربي، وهي خصوصية يترتب عليها أن ما تفعله في مصر تسمع أصداؤه في الوطن العربي كله. ولنأخذ على سبيل المثال الغاء الملكية في مصر وهو عمل من أعمال السيادة المطلقة، غير أنه يرتب على الفور مشاكل وحساسيات مع السعوديين والهاشميين، والحديث في مصر عن حقوق الجماهير لا بد من أن يؤثر في السعودية التي لم يصدر قانون تحريم العبودية فيها إلا سنة ١٩٥٧ فيما أذكر، وتطبيق الاشتراكية داخل مصر لا بد من أن يؤثر خارجها، وهذه هي المشكلة. إن أصداء ما تفعله مصر داخل حدودها تسمع وتؤثر خارجها حتى وإن لم تُرد مصر ذلك.

ويجب أن نتذكر أن هذا التأثير يحدث في منطقة شديدة الحساسية بالنسبة إلى المصالح الغربية، وعلى رأسها النفط الذي يمثل أولوية أمريكية غربية كما سبق ورأينا، وهكذا فإن ما تفعله في الداخل يمس، حتى دون أن تقصد، الأولويات الأمريكية بالضرورة، وفي حالة الهند لم يكن هذا مطروحاً فقد كانت تستطيع أن تنادي بدعوة تكون لها جاذبيتها المعنوية، ولكنها لا تؤثر ذلك التأثير المباشر والحاد بهذه الطريقة في مصالح موجودة ومطلوب كأولوية الحفاظ عليها.

علي الدين هلال: أريد أن أعرف من هيكل بعض المعلومات-أو الأفكار المحددة فيما يتعلق بتعيين عبد الناصر لسفرائه في واشنطن، لأن هذا يعني لي أشياء معينة بالنسبة إلى اهتمام القيادة المصرية بالولايات المتحدة الأمريكية وكيف انعكس هذا على القدرات الدبلوماسية المصرية في واشنطن.

محمد حسنين هيكل: عندما قامت الثورة كان سفيرنا في واشنطن هو كامل عبد الرحيم، زوج ابنة محمد باشا محمود. وقد تغير بطبيعة الحال، وكان معيار اختيار سفراء الثورة في واشنطن هو أن تكون هناك امكانية لوجود علاقات طيبة لهم بالأمريكيين، وكان هذا يمثل اشارة واضحة مؤداها أن مصر تلح في وجود علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق عين أحمد حسين كأول سفير لمصر في واشنطن بعد الثورة، وكان مقتنعاً بقضية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ ما قبل الثورة، وكان تقريباً يمثل حلقة الوصل ما بين وزارة علي ماهر والأمريكيين وما بين وزارة نجيب الهلالي وبينهم، ولم يكن هذا يمثل خيانة من جانبه وإنما كانت هذه هي توجهاته، وقد ساعد على اختياره أنه لم يكن هناك شيء يلوثه، وكان هذا يعكس رغبة مصرية حقيقية في وضع العلاقات الأمريكية ـ المصرية على أحسن مستوى ممكن للتفاهم.

وقد استنفد أحمد حسين بالكامل مع حرب السويس، وبعده عين مصطفى كامل، وكان عميداً لكلية الحقوق وعلى صلة مستمرة بالغرب وصاحب أفكار غربية خالصة، وكانت معرفة عبد الناصر به قد بدأت في الطريق إلى باندونغ، إذ كان كل من عبد الله العريان ومصطفى كامل مستشاراً للوفد المصري الذاهب إلى هناك، وبرز كلاهما في اعداد المذكرات وما إلى ذلك خلال المؤتمر، وعندما عقد مؤتمر الأقطاب سنة ١٩٥٥ في جنيف أرسلت مصر بعثة لمراقبة ما يجري في المؤتمر، وتكونت هذه البعثة من هذين الشخصين، مصطفى كامل وعبد الله العريان.

وهكذا عين مصطفى كامل سفيراً في الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أنه رجل قانون ذو توجه غربي خالص يتصف بالذكاء فضلاً عن بروزه في عمله في مؤتمري باندونغ والأقطاب. وعندما مارس الرجل عمله إذا بتصوراته كلها غربية، ثم تفاقم الأمر بعد ذلك بما نعرفه عن مشكلة عامة في التمثيل الدبلوماسي مفادها أن الممثل الدبلوماسي بعد أن تطول فترة بقائه ممثلاً

لدى دولة ما يتحول أحياناً من سفير لبلاده لدى تلك الدولة إلى سفير لها في بلاده. وقد حدث هذا لمصطفى كامل، ولم يكن ممكناً في حينه التوصل إلى اختيار أفضل من ذلك.

محمد السيد سعيد: في الواقع أنني أتفق مع هيكل وأختلف مع عبد المنعم سعيد في موضوع الفرص السانحة أمام العلاقات المصرية ـ الأمريكية، فقد كانت هذه الفترة بالفعل تشهد لحظة غليان ثوري، وكانت القضية الأساسية تتمثل في أن مصر، في واقع الأمر، كانت في موقع الدفاع ازاء استراتيجية قوى عظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من خلال منطق الحرب الباردة إلى إعادة تنظيم العالم من وجهة نظر أمريكية على نحو تعطي فيه الدول الصغيرة عموماً وظيفة محددة عليها أن تقوم بها، ولم يكن من الأمور الواردة في العقل الأمريكي في تلك المرحلة أن يتم التوفيق أو التصالح مع أي نزعة استقلالية.

وهكذا كان التوجه العام توجهاً صدامياً، وقد نتفق أو نختلف على تقويم مدى نجاح القائد في مواقف بعينها في ادارة الصراع بأفضل صورة ممكنة، سواء في اتجاه قدر من المصالحة أو عدم السماح بتكثيف المعركة... الخ، ولكن القضية الجوهرية في تقديري تبقى أن توجهاتنا الاستراتيجية كانت تقودنا إلى الصدام طالما أننا نقف مع قيم الاستقلال والتحرر الوطني التي طرحها عبد الناصر.

أعتقد بعد ذلك أن هناك مسألة تحتاج إلى ايضاح تتمثل فيما أسميه العمارة التحليلية للكتاب ككل، وهي في تقديري لا تصلح على الاطلاق لدراسة إدارة الصراع، وانما هي بالفعل تحليل تاريخي ولو بمعنى معين، بمعنى أن هيكل يضع في البداية العمود الرئيسي لتحليله وهو حتمية الصدام بين حركة تحرر وطني فتية وبين قوة عظمى فتية أيضاً تعيد تنظيم العالم بدرجة مذهلة من التنظيم والضراوة، وبعد ذلك يتأمل في كل ملمح أو جزئية تفصيلية على حدة فيما يتعلق بمناطق الصراع والتخطيط العالمي للولايات المتحدة الأمريكية ورد الفعل المصري.

وهكذا يمكن القول إن هيكل قد مزج بين أسلوبين في العمارة التحليلية للكتاب، أولهما أنه يضع من البداية أعمدة التعميم الهندسي للكتاب ككل في مقولاته الأساسية، وأهمها أن مصر أهم بلد في الدنيا، وهو ما يعبر عن نوع من الحتمية الجغرافية، وفكرة الصدام الحتمي ما بين التعميم الامبراطوري للعالم الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تطرحه بعد الحرب العالمية الثانية وبين حركة التحرر الوطني الفتية في مصر، التي وجدت نفسها بدرجة من العفوية مرتبطة بصورة حميمة مع البلدان العربية.

وبعد أعمدة التحليل في البداية تجيء كل منطقة من المناطق التحليلية سواء كانت بؤرة من بؤر الصراع أو وسيلة من وسائله... الخ، ويستغرق الكتاب في تحليل هذه الجزئيات إلى الدرجة التي لا تبدو فيها بصورة واضحة وظيفتها في اللحظة المحددة من تتابع الأحداث في الكتاب، ولكنها تبدو بعد ذلك في إعادة تجميع الخطوط كلها في مواقف بعينها، ونستطيع أن نسوق أمثلة بمواقف الصراع في السويس ولبنان وسوريا إلى غير ذلك.

وانطباعي الشخصي أنه من ناحية العمارة التحليلية للكتاب يحاول هيكل أن يجمع بين ما يمكن أن نسميه العمارة الجمالية والعمارة الوظيفية، بمعنى أنه يريد أن يقول لنا في النهاية إن هذه الأمور كلها كانت حتمية، فهي تخدم وظيفة في النهاية، ولكنها أيضاً جمالية بمعنى أن كل جزئية تفصيلية صغيرة تستغرقه.

وأهمية هذا أن مثل هذا الأسلوب يعطي لنا مبرراً للحديث عما يمكن أن نسميه «حتمية الزخم التاريخي»، فسوف نلاحظ أنه عند تجميع الخطوط التحليلية لتطور الصراع الذي يدرسه الكتاب، يبدو كل موقف صراعي وكأنه يقود حتمياً للموقف التالي له، ولا يصلح مثل هذا التسلسل التاريخي في تقديري لتأمل كل موقف بعينه: كيف اتخذ القرار فيه؟ وهل كان صنع القرار يتم وفقاً لأية درجة من درجات العقلانية؟ وبأي نموذج تحليلي يمكن أن نحاول تفسيره أو فهمه؟ وبالتالي يكون التحليل الموقفي والتحليل البنائي في تقديري متعذراً، وتبدو كل المواقف متولدة عن سابقتها بصورة تشكك في امكانية وجود فرصة لإعادة التفكير في استقلال كل موقف وإدارته على حدة، وكذلك نموذج إدارته ومدى الحكمة التي ينطوي عليها. باختصار، يبدو أن هناك نوعاً من الحتمية التاريخية يماثل الحتمية الجغرافية التي أكد عليها هيكل في بداية تحليله، وتتلخص في فكرة أن مصر هي أهم بلد في الدنيا.

وفي السياق السابق نجد أننا لو أخذنا نتأمل في إدارة الصراع من وجهة نظر صنع القرار مثلاً، سوف يكون من الصعب بالفعل أن نطبق هذا المنهج على أي موقف بعينه، وحتى العامل القيادي أو الفكرة أو الادارة العقلانية لصنع القرار لا تبدو لهما أية وظيفة، هذا على الرغم من أن الكتاب يركز على محورية دور القيادة في إدارة صراعات مصر الخارجية، ومع ذلك يبدو في حقيقة الأمر أن ليس لهذه القيادة أي دور على وجه الاطلاق، بمعنى أن الزخم التاريخي كان على درجة من القوة والفاعلية إلى حد أننا لا نجد في اللحظة المحددة عدداً من بدائل الحركة أو سيناريوهات العمل، وبالتالي يمكن تقديم خيار بديل على بديل آخر، بسبب أفضلية البديل المختار من الناحية العقلانية.

وربما كان الجانب الوحيد الذي يبرز في الكتاب لدور القيادة هو ذلك المتعلق بالنزعات الشخصية للقائد إلى حد ما، ويمكن اشتقاق هذا وليس تحليله، بمعنى أن هذه الظاهرة غير متبلورة تحليلياً، وإنما يمكن أخذ انطباع قوي عنها، ويظهر هذا على سبيل المثال في إدارة عبد الناصر لعلاقته بالملك سعود أو لعلاقاته الاقليمية، حيث يبدو واضحاً للغاية في هذا الصدد أن نزعات عبد الناصر الشخصية كانت طاغية في اتخاذه لقرارات معينة، وذلك مقابلة بما إذا كان هناك نموذج تحليلي استرشد به عبد الناصر في اتخاذه للقرارات.

ويمكن أن نسوق مثالاً هنا بتصرف عبد الناصر لدى معرفته بمؤامرة الملك سعود لاغتياله في بداية الوحدة، إذ نجد أنه قد قام على الفور بفضح المؤامرة في خطبة جماهيرية في دمشق. هل كان هذا قراراً عقلانياً؟ لا أستطيع الإجابة بالإيجاب، لأن الزخم التاريخي يبدو هنا طاغياً على الاعتبار الخاص بالتحليل العقلاني. وأكرر أن التحليل الموجود في الكتاب هو تحليل تاريخي وليس تحليلاً بنيوياً، وبالتالي فهو يعطي انطباعاً قوياً للغاية بأن الحتميات التي كانت مطروحة كان لا بد لها من أن تسير في المجرى الذي سارت فيه بالفعل، ومن الصعب والمتعذر جداً أن تعكف على أي موقف بعينه كي تتأمله من وجهة نظر نموذج السياسة الخارجية أو أي نموذج عقلاني آخر لتحليل صحة السياسة أو عقلانيتها.

محمد حسنين هيكل: أجدني مختلفاً معك في هذا التصور. صحيح أن هناك نوعاً من الحتمية لكنه ناشىء من أمرين فقط، أولهما الموقع والضغوط الموجودة عليه؛ وثانيهما قوة الأطراف التي تتحرك عليه دولياً. وإذا أخذنا الملك سعود على سبيل المثال أجدني مختلفاً معك فيما قلته، فلو عدنا إلى الوراء قليلاً لوجدنا أنه كان هناك باستمرار اختيار فيما يتعلق بالسعودية، وقد أخذ عبد

الناصر بعد السويس يحاول مع السعوديين بكل وسيلة، وبذل معهم كل الجهد لكي يطمئنهم ويطمئن الملك سعود، وقد كانت جهود عبد الناصر غير عادية لأن الملك سعود كان مدفوعاً بشركات النفط التي أقلقها مبدأ التأميم بعد مصدق، والخشية من أن يمتد إلى النفط.

وفي هذا الاطار بُذلت محاولات ضخمة مع الملك سعود بدا فيها الاختيار العقلاني لموقف معين واضحاً، فقد كان عبد الناصر واعياً بأهمية تحالفه مع الملك سعود، وهنا نجد لحظة اختيار ومحاولات عقلانية بكل الوسائل. بل دعني أقول لك إنه حتى في الموقف الذي تصورته أنت مثالاً واضحاً على الانفعالات الشخصية عندما خرج عبد الناصر على جماهير دمشق وأعلن المؤامرة، نجد أنه ـ أي عبد الناصر ـ في الوقت نفسه كان يقابل الأمير فيصل، أي أنه حتى في خلافه مع سعود وبعد انكشافه على هذا النحو كانت هناك محاولة للإبقاء على السعوديين في شبكة تحالفاته، فالحتمية التي تحدثت عنها لم أقل بوجودها وأعتقد أنها لم تكن صحيحة.

وهكذا فإنني حين تحدثت عن تعاقب الحوادث بالطريقة التي وردت في الكتاب لم أكن أعني غياب الخيارات. وإنما كان هدفي بالدرجة الأولى هو التركيز على دور المشروع القومي الذي يمكن أن ينشأ في هذه المنطقة مرتكزاً على مصر في هذه العملية، ولقد جرت محاولة من هذا القبيل في وقت محمد علي ثم كررها جمال عبد الناصر، وما أحاول أن أقوله لا يتعلق بوجود حتمية، وإنما يلفت الانتباه إلى حقيقة أن قوى كثيرة للغاية لا تريد أن ترى في هذه المنطقة مشروعاً مستقلاً بعيداً عن سيطرتها، وأي مشروع من هذا النوع يواجه بمصاعب هائلة، ليس حتمياً أن يضرب، ولكن من الممكن أن يضرب.

ولو لاحظت الخطوط التحليلية في الكتاب لوجدت أن هناك خطاً ثابتاً فيه يتكرر من حين إلى آخر أقول فيه في كل مرة إن الخطوط قد طالت وتشعبت، وهذا صحيح، لأن طبيعة المنطقة وموقعها وطبيعة الصراعات الدولية الدائرة عليها وطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الموجودة فيها، وكذلك طبيعة القوى المؤثرة القبلية وغير القبلية، كانت كلها عوامل توجد نوعاً من التداعي يحدث على نحو أسرع من استعدادك له.

ولو أخذنا الوحدة مع سوريا مثالاً لوجدنا أن مصر لم تكن تريد وحدة اندماجية، ولكن التداعيات تتابعت حتى وجدت نفسها إزاء وضع معين اضطرت معه إلى أن تقبل ما كانت عقلانياً ترفضه. وبصفة عامة يمكن القول إن الثورة المصرية بمقدار ما أثرت في الجماهير العربية أصبحت أسيرة لها، الأمر الذي أفضى إلى تعقيدات كثيرة للغاية فيما بعد، لكن هذه ليست الحتمية، فما أحاول قوله يتلخص في أن الأوضاع التي كانت موجودة في المنطقة ابتداء بموقعها ومروراً بطبيعة القوى الدولية المتصارعة عليها وانتهاء بمرحلة النمو التي كانت تمر بها ـ كل هذه أمور خلقت إطاراً معيناً كان علينا أن نمارس فيه حركتنا.

محمد السيد سعيد: ما دمتم قد أشرتم إلى تجربة محمد علي وتجربة عبد الناصر في إدارة الصراع الدولي، فإنه يخيّل إليّ من نظرة مقابلة للتجربتين أن المشكلة قد كررت نفسها مع فارق يتمثل في أن محمد علي كان سابقاً لزمانه، بينما اضطر عبد الناصر إلى أن يغالب أحداثاً متلاحقة ومتزامنة في المنطقة. والمشكلة في طريقة إدارة محمد علي للصراع أن طموحاته كانت أكبر مما تحتمل امكاناته الفعلية.

محمد حسنين هيكل: الفرق بين محمد علي وجمال عبد الناصر في هذه الحالة أن الأول قام

بما قام به دون ضغوط لأن هذه كانت أحلامه وتصوراته ولم يكن أسيراً لأحد في هذا. لم تكن هناك اليمن بالطريقة التي وقعت بها الأحداث، ولم تكن هناك الجزائر... الخ.

أسامة الغزالي حرب: لكنك هنا يا أخ هيكل تصور عبد الناصر وكأنه لم يكن يملك إرادة الفعل. والسؤال هنا لماذا لم يركز عبد الناصر على قرارات بناء مصر؟ وبعبارة أخرى، لماذا لم يدرك القائد التاريخي أنه يتحرك في هذا الإطار وأن عليه أن يبني مصر؟

محمد حسنين هيكل: أليس صحيحاً أنك في هذه الفترة خطوت شوطاً كبيراً للغاية في عملية بناء مصر؟ في الواقع أننا إذا ألقينا نظرة على ما حدث في الداخل سوف نجد أن هناك خطة أولى وضعت ونفذت، وسداً عالياً أقيم، وقد تم هذا كله في إطار جهود ضخمة للغاية. وهكذا لن يكون صحيحاً أن نختزل تجربة عبد الناصر في أنه أقام الوحدة مع سوريا وذهب إلى اليمن، وأنه كان في موقف رد الفعل، إذ إنه جنباً إلى جنب مع هذا نستطيع أن نقول إن محاولة قد جرت لتوظيف الإمكانات المصرية داخلياً، وأن الجناح المدني في تجربة عبد الناصر كان يعمل في الداخل، ولم تكن له علاقة بهذا كله. فقد كان هناك جزء آخر من ادارة عبد الناصر يضم عدداً كبيراً من الرجال في الصناعة والزراعة والخدمات لا علاقة مباشرة لهم بإدارة الصراع الخارجي وتداعياته.

ومرة أخرى لا أريد للحوار أن يبدو وكأنه يأخذ طابع الدفاع أو التبرير من جانبي، وفي الواقع انني أسلم كما سبق أن ذكرت بأن الخطوط قد طالت بأكثر مما ينبغي، ولكنها في حالة محمد علي طالت لأن المسؤوليات تداخلت، ولأن اللحظة كانت مختلفة، فاللحظة التي أتت بعد الحرب العالمية الثانية في العالم كله كانت هي لحظة دخول الاتحاد السوفياتي بعقائده وقوته كطرف، ولم يكن بمقدورك أن تعزل ما يجري في المنطقة عن المسار العالمي كله، وعن اليقظة التي بدأت تسري في كل مكان. لكن هذا لا يعني أن هذه اليقظة فقط هي التي جذبته، وأنه في الداخل لم يفعل شيئاً. وفي الواقع أننا لا نزال رغم كل ما حدث في السنوات العشرين الماضية نجد أمامنا رموزاً لإنجازات مرحلة عبد الناصر لم يستطع أحد القضاء عليها: القطاع العام... مجانية التعليم... السد العالي... التصنيع. هناك انجازات تمت في الداخل إذاً، أو بعبارة أخرى: لقد تمت عملية واسعة لبناء مصر.

احمد يوسف أحمد: لي ملاحظة أود طرحها بخصوص ما قيل عن موضوع الحتمية التاريخية، وإن كنت أفضل استخدام وصف «المعضلة» وليس الحتمية التاريخية، وذلك للإشارة إلى اشكالية الحديث عن عقلانية عملية صنع القرار في سياق معين، بمعنى أن مصر بالذات تواجه معضلة هي أنها بمجرد أن تحدد توجهها، ليس بأنها عربية، وإنما بمجرد أنها مستقلة، يؤدي هذا على الفور إلى طلب عربي على دورها، وبحقيقة ترابط الأشياء نجد أن الدور العربي لمصر يمثل لها في الوقت نفسه قوة معينة لا يمكن لأي قائد لديه رؤية استراتيجية واضحة أن يتجاهلها، فيرفض هذا الدعم الذي أدى في مراحل معينة وبمنتهى الوضوح دوراً مسانداً للنضال المصري في مواقف معينة في السويس وغيرها.

وهنا يبدو فعلاً أن عملية صنع القرار بالمعنى الذي قد نفهمه كأكاديميين، كعملية رشيدة غير واردة بمعنى معين، وعلى سبيل المثال فإنه بالنسبة إلى قرار الوحدة قد يبدو أن التفكير العقلاني هو تأجيلها، غير أن انقاذ سوريا من هذا الخطر أو ذاك يفرض القبول الفوري، ويتكون «جيب» معين ـ بالتعبير الذي استخدمه هيكل ـ يتطلب مواجهة ويثير تناقضات ويمثل مشكلات، وما إلى هذا. ونأتي مثلاً لقرار التدخل لمساندة الثورة اليمنية، وهذا التدخل مطلوب من وجهة نظر

قومية، وكذلك من وجهة نظر الصراع العربي والاقليمي والعالمي، رغم أن منطق الحسابات من الناحية العقلانية المحضة في حينه قد يكون غير مؤاتٍ لأي تدخل في اليمن، وهذه هي المشكلة: ان مسألة الحسابات تبدو في ظل هذا الإطار مسألة ترفية، لأن هناك توجهاً عاماً، وهناك رؤية استراتيجية عامة، وبعد ذلك يجد القائد نفسه داخلاً في خضم صراع معين. وأنا لا أشير إلى هذا بهدف «التخطئة» وإنما لإلقاء الضوء على طبيعة المعضلة، بمعنى أنه يبدو ـ وهذا أيضاً وارد للمستقبل ـ أن هناك معادلة مستحيلة للموازنة بين امكانات مصر ودورها، لأن مصر إذا قررت أن تقوم بدور فهذا الدور لا بد من أن يكون بحسب قدرها كبيراً، وهو يستعدي لذلك خصوماً اقليميين وعالميين، وهنا يكون المخرج الوحيد في تقديري هو الفعل الداخلي لزيادة متانة القاعدة الأصلية التي تستند إليها الحركة، وكما قال هيكل كان هناك فعل داخلي محدد، وهو بناء مصر بجهود متميزة وواضحة، ولكن كانت هناك في الوقت نفسه نقاط ضعف، وهذه النقاط الضعيفة لعبت دوراً في انكسار التجربة بهزيمة عام ١٩٦٧. وهكذا فإنني عندما أطرح هذه المعضلة ـ معضلة المعادلة المستحيلة بين الامكانات والدور ـ لا أجد أن المخرج الحقيقي منها هو عزلة مصر داخل حدودها، ولكني أراه متمثلاً في الإبقاء على توجهها الاستقلالي وتوجهها العربي وقبول التحديات المترتبة على ذلك، ولكن ـ وهذا هو جوهر المشكلة ـ لا بد من إيلاء الوضع الداخلي الأهمية القصوى لأنه هو الذي يمكن أن يمثل القاعدة الصلبة لمثل هذا الدور.

أسامة الغزالي حرب: سوف أسير في حديثي على الخطوط نفسها التي وضعت في البداية، وبالذات فيما يتعلق بالنقطتين الأساسيتين اللتين أثيرتا من قبل عبد المنعم سعيد ومحمد السيد سعيد، وأقصد بذلك موضوع الفرص الضائعة في العلاقات المصرية ـ الأمريكية التي لم تستغل من جانب مصر، ولو استغلت لأدى هذا إلى مسار مختلف، وكذلك النقطة الخاصة بطريقة المعالجة في الكتاب.

وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارها عبد المنعم سعيد لا أتفق معه كثيراً في فكرة الفرص الضائعة التي لم تستغل، وإنما في الحقيقة يمكنني أن أصل إلى نتيجة مختلفة نوعاً من قراءتي للكتاب، وهي أن الصراع بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، أو بين مصر والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كان يتم في الإطار المعتاد للعلاقات الدولية، وهذا شيء مسلم به، وإنما المشكلة في الحقيقة هي فشل مصر بطريقة أو بأخرى في الادارة السليمة لهذا الصراع في لحظة معينة. ليست القضية إذاً قضية فرصة ضاعت هنا أو هناك.

ولكي أوضح الفكرة ألفت النظر إلى أننا نجد في الكتاب ثلاثة أطراف محددة: (١) الولايات المتحدة على رأس المعسكر الغربي؛ (٢) الاتحاد السوفياتي وما يسميه الكتاب بالشيوعية الدولية؛ (٣) الحركة القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر. وموضوع الصراع كما حدده هيكل هو الصراع في الشرق الأوسط أو حوله أو عليه. وتختلف مواقف كل من هذه القوى: فالولايات المتحدة الأمريكية على رأس المعسكر الغربي تهدف إلى الإبقاء على مصالحها القديمة ومواجهة كل من القوتين الأخريين أي عبد الناصر والاتحاد السوفياتي؛ أما الاتحاد السوفياتي فهو قوة جديدة بازغة يسعى إلى إيجاد موطىء قدم له في المنطقة، ويستغل التناقض بين عبد الناصر والمعسكر الغربي؛ وفي المقابل كانت لعبد الناصر أهدافه المحددة كما كانت له تناقضاته مع كلا الطرفين، وقد تمثلت المشكلة في الحقيقة في إن أي نجاح لعبد الناصر في مواجهة أي من الطرفين الآخرين كان يعتبر بمعنى أو بآخر نجاحاً للطرف الآخر في مواجهته.

وقد يكون من الصعب الآن أن نحكم على الحصيلة النهائية لهذا الصراع قبل اكتمال سلسلة كتب هيكل، غير أن هذه المحصلة أو الخلاصة النهائية لحرب الثلاثين عاماً هذه تبدو لي وكأنها تشير إلى أن النجاح كان في الحقيقة من نصيب القوى الغربية ممثلة في الولايات المتحدة، كما كان هناك نجاح جزئي من نصيب الاتحاد السوفياتي، بينما هناك اخفاق شديد من جانب عبد الناصر. ولو أردنا أن نفسر هذا وفقاً لما يعرضه الكتاب لوجدنا ثلاثة أمور سوف أحاول في تناولها أن أهزّ بعض المسلمات التي تعودنا عليها كثيراً.

وأول هذه الأمور أنه ليس بمقدوري أن أرى في أداء النظام المصري في الفترة محل الدراسة نوعاً من الاستراتيجية الواضحة التي تربط بين المصالح الوطنية المصرية وبين هذا العمل على المستوى العربي بشكل كامل، وبعبارة أخرى، فإن المصالح بالمعنى المحدد لها ترجمة أمنية واقتصادية... الخ، وهو ما لم نجده في الخطاب السياسي الناصري ولا في الحركة السياسية الناصرية، وبعبارة أخرى فإنني عندما أبحث عن سبب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام أو سبب تدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، سوف أجد مصالح يمكن صياغتها بشكل محدد، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو استراتيجي، بينما لم تكن هذه المسألة واضحة في الاستراتيجية المصرية في عهد عبد الناصر، بمعنى الربط المحدد بين التوجه العربي القومي وبين المصلحة المصرية بشكل مباشر.

والأمر الثاني يتمثل في أنني أكاد أقطع بوجود نوع من الاستعاضة باللفظ وكأن صانع القرار قد أصيب بحيرة شديدة: ما معنى النجاح والفشل؟ ما معنى النصر والهزيمة؟ ما معنى الاستقلال والتبعية؟ وعلى سبيل المثال فإننا نجد في ص (٢٧٠) من الكتاب في سياق الحديث عن الانتصارات التي حققتها مصر وصفاً لوصول قوات مصرية إلى سوريا بأن مصر وسوريا قد أصبحتا جبهة واحدة لأول مرة منذ أيام صلاح الدين. هل تكفي هذه الواقعة للقول إن مصر وسوريا أصبحتا جبهة واحدة لأول مرة منذ صلاح الدين؟ أليست المسألة أعمق من ذلك بكثير؟ مثال آخر أجده في ص (١٣٧) من الكتاب حيث يقول الكاتب: «لقد انتهت مرحلة باءت فيها بالفشل كل مخططات الغرب» وذلك تعليقاً على اخفاق ايزنهاور ونجاح عبد الناصر في صد البلدان العربية عن الدخول في هذا المشروع. ما معنى كلمة الفشل هنا؟ وتبدو هذه الحقيقة أيضاً عندما نتأمل مثلاً طريقة التعامل المصري مع القوى العربية في الأوقات الحاسمة، فمثلاً من الأمور المثيرة التي أوردها هيكل في الكتاب وثيقة بخط عبد الناصر يتكلم فيها عن بيان سيصدر للشعب العربي بعد ثورة العراق، ونجد في هذا البيان ألفاظاً كانت تبعث فينا حماساً مذهلاً عندما كنا نسمعها ونحن في السابعة عشرة أو الثامنة عشرة من عمرنا: إن أي اعتداء على الجمهورية العراقية هو اعتداء على مصر، إن مصر تقف بكل امكاناتها إلى جانب الثورة في اليمن أو الجزائر... وكلها شعارات عظيمة ولكنني أتساءل ما هو المحتوى الحقيقي الذي كانت تتضمنه هذه الألفاظ.

والأمر الثالث في تقويمي للنظام الناصري في هذه الفترة يبدو لي متمثلاً في أن جوهر ما تمتع به هو قوة المنع أو الرفض وليس قوة المبادرة، فقد كان قادراً على أن يمنع حلف بغداد، وأن يقف ضد مشروع ايزنهاور، ولكن المسألة كانت تقف عند هذا الحد السلبي، أما قدرة البناء بمعنى القدرة على إقامة البناء البديل أو النموذج البديل فهي تمثل العقبة أو المشكلة.

عبد المنعم سعيد: ضرب لنا هيكل في كتابه أمثلة متعددة لأساليب ادارة الصراع، فعلى سبيل المثال ذكر في جزء من الكتاب أن خروتشوف قدم لعبد الناصر دعوة بعد حرب السويس

لزيارة الاتحاد السوفياتي فلم يذهب لكي لا تكون علامة على الاستقطاب. وهذا تكتيك، بمعنى أنني لا أرسل إشارة دولية أني وقعت فريسة للاستقطاب. لكننا نجد أن عبد الناصر قد فعلها بعد ثورة العراق وطار من البحر إلى الاتحاد السوفياتي.

محمد السيد سعيد: أريد أن أتحدث عن انطباعي الشخصي فيما يختص بادارة الصراع وهنا أميز بين ادارة الصراع بمنطق «هوجة عرابي» والادارة بذكاء تاريخي، وعندنا نماذج بالفعل للادارة بذكاء تاريخي.

ومن الواضح أن نمط تلك الفترة قد انتمى إلى أسلوب «هوجة عرابي» بمعنى أن يتجمع الناس كلهم في لحظة واحدة ويتفرقوا في لحظة أخرى. ومن الحقيقي أن المنطقة كانت تعيش على برميل بارود، لكن السؤال الذي يجب أن يطرح هو: كيف كان يمكن أن ننظم هذا الزخم بحيث لا نبقى أسرى معارك لا نهائية.

والنقطة الثانية أيضاً هي بادارة الصراع. إذ يبدو في لحظات كثيرة أن تسلسل الحوادث يأخذ شكلاً حتمياً. ففي موقف معين نجد هيكل يطرح عناصر الموقف بصورة تستدعي أكثر من بديل، ولكن فجأة نجد أننا مشدودون إلى حتمية بديل واحد من عدد من البدائل.

محمد حسنين هيكل: لنأخذ طريقة صنع القرار، وقد أوردت أمثلة عليها في الكتاب وان كنت لم أتناولها بشكل أكاديمي، لأننا يجب أن نتذكر أن هذا الكتاب ليس رسالة دكتوراه حتى أناقش فيه القضايا من خلال جزئية هنا وأخرى هناك، وإنما أنا أكتب كتاباً هو عبارة عن قراءة صحافية للتاريخ من المفروض أن تصل إلى أكبر عدد من القراء، وأعتقد أن الكتاب حاول تحقيق هذا الهدف. فخطابي ليس موجهاً إذاً إلى أكاديميين وإنما إلى عامة القراء.

وقبل أن أدخل في صلب الموضوع، أقول كجملة اعتراضية إنني عندما أشير إلى صلاح الدين لا أعني بطبيعة الحال أن مجرد وصول قوات مصرية قد خلق هذا الوضع، وإنما من الواضح أنه كانت هناك مشاعر شعبية غلابة تطالب بالوحدة والتوجه إلى مصر، وهناك عوامل كثيرة للغاية لم أتحدث عنها كثيراً ولكنها موجودة في ثنايا الكتاب.

وأعود الآن إلى عملية صنع القرار، فبعد أن أرسل كينيدي رسالته وزعت على عدد من الأفراد درسوها وكتبوا رأيهم فيها، وهنا من الواضح أن المسألة ليست مجرد رد الفعل أو أن شخصاً قد تلقى شيئاً ما فأصدر على الفور بياناً عشوائياً. وقد أذكركم بأن الرد على كينيدي لم يتم إلّا بعد شهرين من وصول رسالته. وقد أوردت في الكتاب نماذج من الأفراد الذين وزعت عليهم الرسالة ونماذج من تعليقاتهم عليها ثم رد جمال عبد الناصر كمحصلة لهذا كله.

وثمة مسألة مهمة هي أننا يجب أن نتذكر موقف السياسة الأمريكية في ذلك الوقت، فقد كانت تحاول ترتيب أوضاع العالم بمنطق استمالة العرب في إطار ضرورة التأثير فيهم، ولننظر قبل ذلك فيما حدث في غواتيمالا أو كوبا، لكي ندرك أننا كنا نعيش عصراً لم يكن يعطينا فرصة الاختيار. فقد خرج العالم برمته بعد الحرب العالمية الثانية، بعد القنبلة الذرية. والجميع يحاول ترتيب أوضاعه وبسرعة لمواجهة عالمية بين عقائد وبين قوى عظمى. وقد كانت إدارة الصراعات تتم بطريقة صارمة وقد كنا نواجه هذا كله، ونرى العنف يستخدم في التعامل مع مواقف شبيهة بموقفنا، ونحاول منع تكرار ما حدث في تلك المواقف بالنسبة إلينا.

ولنأخذ مثالاً آخر من اليمن، ولم يحدث أن ثورة اليمن حين نشبت ذهبنا لمساندتها على

الفور، بل على العكس، نشبت الثورة وهوجمت من الخارج وقتل قائد الثورة في صعدة وهو الملازم علي عبد المغني. وبدأ اللجوء إلى مصر من جانب الطيارين السعوديين والأردنيين المكلفين بمهام تتعلق بالتآمر على الثورة اليمنية. وكل هذا والمناقشة مستمرة في القاهرة. وطرح رأي في صعوبة دخول الجيش، وتمت مناقشات مطولة استمرت طوال الفترة الواقعة بين نشوب الثورة وبين وصول أول كتيبة، ولا أنكر حدوث خطأ في الحسابات، وقد قال جمال عبد الناصر نفسه إنه أرسل كتيبة إلى اليمن ثم اضطر إلى تعزيزها بفرقة. ولكن شهراً على الأقل قد مضى بين قيام الثورة في اليمن وبين تدخله لمساندتها، وفي هذا الشهر كانت هناك مناقشات بلا حدود بما فيها اقتراح قدمته مؤداه تكوين فرقة متطوعين بمساندة مصرية تقاتل إلى جوار الجمهورية بما يشبه نمط الحرب الأهلية الاسبانية، وكان ذلك على أساس أنني رأيت أن الجيش المصري غير مهيأ لحرب أهلية تدور بين الثورة وخصومها على أرض اليمن، ولكن كل الاحتمالات بحثت. ولم تكن أوضاع الثورة تمكن من تحمل التداعي الذي بدأ يحدث، وبالتالي ذهبت مصر إلى اليمن بقرار عقلاني.

ربما يكون خطأ في الحسابات قد وقع، لكن هذا لا ينفي العقلانية في اتخاذ القرار. ويعود خطأ الحسابات إلى أنك نسيت في وقتها أنك اقتربت من منابع النفط، وأنك قد ذرعت البحر الأحمر من شماله إلى جنوبه وأصبح لك وجود في شبه الجزيرة العربية لأول مرة منذ أيام محمد علي، ولكنها لم تكن هي ذاتها شبه الجزيرة التي دخلها محمد علي وإنما أصبحت شبه جزيرة النفط. ومن هنا أصبحت القضية غير محتملة وأفضت بنا إلى عمليات أخرى. ولكن هذا ـ أي خطأ الحسابات ـ يمكن أن يحدث في أي مكان في الدنيا، وقد أخطأ السوفيات مثلاً في حساباتهم في أفغانستان، وتصوروا أنهم سيثبتون نظام الحكم هناك. لكن ما حدث فعلاً أن المساعدات الخارجية التي حصل عليها المجاهدون وطبيعة حرب العصابات... الخ، جعلت الجيش السوفياتي غير قادر على أن يحقق شيئاً ويعود إلى بلاده.

مثال ثالث أورده في سياق ما قيل عن إصدار البيانات لتأييد الثورة العراقية، وأريد أن أقول إن صدور هذا البيان لا يعني أن عبد الناصر قد جلس وكتب بياناً. فقد جرت اتصالات تليفونية مع القاهرة قبل ذلك، ومن ناحية أخرى فإن القصد من اصدار بيان هو استنفار منطقة بأكملها لأن هذا يضيف إلى عناصر قوتك على نحو يتحسب له الأمريكيون في وقت أنت مفاجأ فيه بقيام الثورة العراقية وبإعدام الأسرة المالكة وجنون اسرائيلي وهيجان هاشمي في عمان.

مثال رابع عن السويس وظني أنه مثال مهم على ان ادارة مصر لصراعاتها في تلك المرحلة لم تكن عشوائية. وعلى سبيل المثال، عندما عرض السوفيات ارسال قوات، حسم عبد الناصر موقفه بالرفض. وسأل بالمقابل عن بدائل المساعدة السوفياتية الأخرى. وهذا كله وارد في **ملفات السويس**، لأنه قدر أنه إذا وافق على قبول قوات سوفياتية فسوف يطلبون منه أماكن لنزولها وأماكن لتمركزها وضمانات لها، وبالتالي ورغم كل المخاطر التي كانت محيطة به وقتها لم ينسق مع انفعالات الساعة، ولم يقبل تحت الضغوط الموجودة، بما في ذلك غزو فعلي لبلاده، العرض بارسال قوات سوفياتية، وطلب بالمقابل أن يسمع منهم اقتراحات عما يمكن أن يفعلوه سوى ذلك، وما كان أسهل الولولة والفزع وطلب النجدة الفورية من السوفيات.

ما أريد قوله ان الحسابات كانت موجودة لكنها تمت بمقتضى ظروف ذلك الوقت. ولا نستطيع اليوم أن نأتي بأعصاب باردة ونقول لم تكن هناك حسابات. وقد أثيرت قضية المصالح، وهناك اختلاف مهم للغاية في الرؤية تتمثل في أن رؤية جمال عبد الناصر للعراق أو لسوريا ليست

رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لفيتنام أو رؤية السوفيات لأفغانستان. فمصالح الأمن أو رؤى الأمن لديه كانت محدودة وبريئة من أي اعتبار آخر، وكانت تدور وقتها حول رغبة الشعوب العربية في التخلص من السيطرة، وفي أن يتحقق لها نوع من أنواع الارادة، سواء في مواردها أو في أرضها أو في محاولة تحسين مستوى معيشتها، كما يظهر مثلاً من قيام العراق بعد الثورة مباشرة بإحداث نوع من الاصلاح الزراعي، ولو أنه لم يكن يمثل أولوية عراقية ملحة، أو قيامها بإحداث انجاز ما في مجال التعليم.

ما أريد التركيز عليه هنا أنه ينبغي أن يكون واضحاً لدينا أن مقياس المصلحة في العمل في الوطن العربي يختلف تماماً عن مقياس المصلحة التي نراها في أفغانستان أو فيتنام بالنسبة إلى السوفيات والأمريكيين، ومن الضروري أن يكون مقياسنا للمصلحة المصرية هنا هو أنها كانت تتمثل في رؤية الوطن العربي في حد ذاته، ورؤية كل بلد فيه على حدة سيداً في أرضه، يحاول تغيير أوضاع حياته والسيطرة على موارده... الخ. وقد كانت هذه كلها مصالح مصرية لأنها وفرت لنا قاعدة تأييد عربية. وإلاّ فهل يعتقد أحد أن السوفيات قد ساعدوا مصر على بناء السد العالي مثلاً بسبب أنها مصر في حد ذاتها؟

وأخيراً، إذا انتقلنا إلى الحديث عن معيار الانتصار أو الهزيمة، هناك معيار واضح ذو شقين: ماذا تحقق لنا؟ وما الذي نجحنا في منع تحقيقه ضدنا؟ ولقد نجحنا دون شك في منع حدوث أشياء كثيرة للغاية وجهت ضدنا، وهذا يمثل بالضرورة مكسباً. وبطبيعة الحال، فإن المكسب يكون أوضح إذا استطعنا أن نفرض ارادتنا على طرف، ولكننا إذا منعنا طرفاً من أن يفرض ارادته علينا فنكون قد حققنا بكل المعايير انتصاراً. وربما يتفق هذا الانجاز بالمنع إذا جاز التعبير مع طبيعة المرحلة وقتها، فلم تكن مصر بعد طرفاً في اللعبة الدولية وإنما كانت تحاول أن تقود منطقة بأكملها إلى نوع من الإرادة المستقلة وإعادة البناء المستقل والتنمية المستقلة، وكون مصر قد نجحت في وقف تنفيذ مخططات كانت ترغب في أن تسيطر على المنطقة وتفرض عليها توجهاً معيناً يمثل دون شك انتصاراً في حد ذاته.

علي الدين هلال: ننتقل الآن إلى الجزء المتعلق بالعلاقات المصرية ـ العربية، وأرجو أن نتطرق إلى الموضوع مباشرة في شكل تعليقات وأسئلة.

أحمد يوسف أحمد: سأسمح لنفسي ابتداء أن أبدي ملاحظة على الحوار السابق لأنها تتعلق بنقطة منهجية، وربما كان المسؤول عن اثارة هذه الملاحظة هو علي الدين هلال، لأنه عندما تحدث عن ادارة الصراع كإطار للحوار ـ وهو إطار ملائم بطبيعة الحال ـ ربما وجدنا أنفسنا جميعاً ننطلق في الحوار من معايير فنية، غير أنني أريد أن ألفت النظر إلى أن هناك بعداً ايديولوجياً لا بد من أن يكون وارداً في الحسابات والتقويم. لأن ما لفت نظري في تساؤلات أسامة الغزالي حرب أن هذا البعد غائب، وعلى سبيل المثال هناك قضية الرؤية المصرية للعلاقات مع العرب. بطبيعة الحال كانت هناك رؤية ونظرية أمن قومي تربط الأمن المصري بالأمن العربي، ويمكن استخلاصها بسهولة، اما قبولها أو رفضها ايديولوجياً فهو موضوع آخر. وهناك أيضاً مسألة الشعارات التي كانت تطرح، فنحن نقرأها الآن بطريقة مختلفة، ولكنها لم تكن مجرد شعارات على أية حال، لقد وصل الأمر إلى حد وجود ٧٠ ألف جندي مصري في اليمن في وقت من الأوقات للدفاع عن ثورتها، وقد نختلف فيما إذا كان هذا خطأ أم صواباً، ولكن في الحالتين كان هناك سلوك فعلي إلى جانب الشعار. كانت هناك وحدة فعلية مع سوريا، وكان هناك دعم فعال

لحركات التحرر الوطني. القضية إذاً أن البعد الايديولوجي لا بد من أن يكون وارداً، أما اتفاقي أو اختلافي مع هذا البعد فهو موضوع آخر.

الأمر نفسه يثور عندما نتساءل أين النجاح وأين الفشل؟ وأنا أزعم أنه من المنظور التاريخي تحقق نجاح محدد وواضح، ربما يسخر البعض اليوم من حركات التحرر الوطني لأن بلاد العالم الثالث اليوم داخلة في مرحلة تبعية لا شك فيها، ولكن في حينه وحتى الآن تعتبر هذه المرحلة، وما تحقق فيها، انجازاً تاريخياً، والأمثلة على هذا كثيرة، فهناك حرب التحرير الجزائرية وحرب التحرير في جنوبي اليمن اللتين لعبت مصر فيهما دوراً أساسياً، وهناك تغيير بعض النظم العربية التابعة التي كانت تبدو في حينه قلاعاً لا يمكن اقتحامها، كنظام نوري السعيد في العراق، ولقد سقط هذا النظام بفعل عوامل داخلية بطبيعة الحال، ولكن الموجة القومية العارمة لعبت بالتأكيد دوراً مهماً في سقوطه. وهناك أيضاً سقوط نظام الإمامة في اليمن. أريد إذاً أن أؤكد على أن محاكمة الماضي بمعيار الحاضر أو بمعيار فني محض تبدو عملية مستحيلة، ولا بد من ادخال بعد ايديولوجي في التقويم.

وإذا انتقلت إلى المناقشة حول علاقات مصر العربية أود أن أبدأ بالتركيز على قضية أساسية، بخاصة أن مناقشتنا حول البعد الدولي قد تضمنت قضايا مهمة تنسحب على علاقات مصر العربية كما في قضية التوازن بين امكانات مصر والتزاماتها عربياً، أو قضية التداعيات والحتمية التاريخية وعلاقتها بعقلانية عملية صنع القرار، وما إلى هذا. وبداية ليست لدي مشكلة مباشرة مع تحليل هيكل، وإنما مشكلتي تكمن في بعض القضايا التي كنت أتمنى أن توجد عليها أجوبة في الكتاب.

فكتاب هيكل فيه كم هائل من المعلومات الموثقة التي أعتقد بضرورتها الفائقة لنا، وللأجيال المقبلة من بعدنا بدرجة أكبر، بحيث تفهم أبعاد المرحلة، ويستطيع كل منا أن يصدر أحكامه بطريقة موضوعية، ولقد لاحظت أن هيكل قد توقف عند بعض القضايا وأورد أحكاماً اتفق معه فيها إلى حد كبير، ولكنه في قضايا أخرى لم يتوقف، وهنا أريد أن أقول إن مستوى المعلومات والتوثيق في حدود ما هو متاح مستوى كامل في تقديري، أما التوقف لإجراء تقويم خاص بقضايا محددة فنحن نجده في قضايا دون أخرى. نجده على سبيل المثال في قضايا الوحدة واليمن وعلاقة عبد الناصر بعامر... الخ، ولكنه غير موجود في قضايا أخرى.

ومن القضايا التي لفتت نظري أنها لم تحظ بوقفة تقويم ـ وقد تكون هذه فرصة لسماع وجهة نظر هيكل بشأنها ـ قضية إدارة عبد الناصر لعلاقاته بالحكام المحافظين العرب، وما يبدو لي في الواقع أن هناك مسلكاً براغماتياً محضاً في إدارته لهذه العلاقات لا تحكمه رؤية واضحة لطبيعة هؤلاء الحكام المحافظين وامكاناتهم، أو ربما تكون هذه هي رؤيته النظرية فعلاً، بمعنى أننا جميعاً عرب، ويمكن أن يجمعنا تعاون مشترك ضد العدو الخارجي بغض النظر عن الحدود الواردة على بعضنا.

وهنا في تقديري يمكن انتقاد رؤية عبد الناصر من حيث اخفاقها في فهم العلاقة العضوية بين العدو الداخلي وامتداداته الخارجية، أو العكس: العدو الخارجي وامتداداته العربية، وأعتقد أن هذا المعنى واضح جداً فيما نشره هيكل من وثائق، وفيما شطب عليه من هذه الوثائق التي تم الحصول عليها بموجب قانون حرية المعلومات الأمريكي. ومن الواضح للغاية ماذا يقول بعض العبارات أو الفقرات المشطوبة ومن ثم السبب في شطبها، إذ يظهر بجلاء أنها تتضمن مواقف، لا

يمكن أن يسمح بنشرها، لحكام عرب كانت لهم مطالب معينة موجهة للإدارة الأمريكية تحثها على اتخاذ مواقف ضد عبد الناصر، وهنا كما أشرت يمكن توجيه النقد من وجهة نظري إلى عدم وضوح الرؤية في مسألة العلاقة العضوية ما بين العدو الخارجي وامتداداته العربية.

ومن هنا نلاحظ جميعاً فكرة الانتقال المتكرر في سياسة عبد الناصر مع الحكام المحافظين العرب من صيغة التعاون إلى الصدام إلى التعاون مرة أخرى. وهكذا، فقد بدأ عبد الناصر بالتعاون، وعلاقته بالملك سعود خير مثال على ذلك، وقد انهار هذا التعاون فيما بعد ليس لأن فرصة قد أهدرت، ولكن بسبب الفعل الخارجي في هذا الاتجاه، أو بحكم الحدود الواردة على سعود وغيره، لكن المشكلة أن عبد الناصر بعد حين طرح سياسة التعاون معهم من جديد رغم ما بدا من أن هؤلاء الحكام مستعدون لفعل أي شيء لوقف حركة المد القومي العربي، وأكتفي هنا بالتذكير بمواقف الملك سعود في بداية الوحدة.

ويلاحظ أن صيغة التعاون هذه قد طرحت مجدداً في نهاية عام ١٩٦٣ رغم ما كان قد جاء في الميثاق الوطني (١٩٦٢) عن العلاقة بما سمي في حينه بالرجعية العربية، وكان مبرر إعادة طرح صيغة التعاون هو التجمع ضد العدو الاسرائيلي بمناسبة قرب اتمام مشاريعه لتحويل مياه نهر الأردن، ومن المؤكد أنه كانت هناك دواعٍ قوية حقيقية لهذا الطرح تتعلق بالوقوف ضد الخطر المشترك، ولكن المسألة بدت قصيرة النفس مرة أخرى. وأذكر أنني قرأت لهيكل مقالة أشار فيها إلى سلوك الملك فيصل في أواخر عام ١٩٦٥ تجاه مشكلة تسوية اليمن، وكيف بدا غير مبالٍ أو معني بالتوصل إلى هذه التسوية، وعاد الصراع من جديد طوال عام ١٩٦٦ والنصف الأول من عام ١٩٦٧، ثم عادت التهدئة هي الأخرى بعد هزيمة عام ١٩٦٧.

والسؤال الذي أسأله: لماذا كل هذا التسامح الفكري والسياسي مع قوى ثبت عقمها في مرحلة من مراحل الحركة القومية العربية العامة؟ وتقتضي الأمانة أن أقول إن بعض القوى المحافظة العربية أدت بصدق في حدود امكاناتها أدواراً مشرفة في هذه الحركة، ولكن التسامح كان مع الجميع، وربما أفضى إلى آثار فادحة في بعض الأحيان، ويكفي أنه أكسب البعض في تقديري شرعية لا يستحقها، بل يبدو لي أحياناً أن بعض القوى التي لم يكن يصح التسامح معها كانت تتلاعب بنقطة الضعف هذه عند عبد الناصر، وتجيد تقديم مبادرات التقارب معه، وتلقى استجابة من عبد الناصر. وإذا سمح لي هيكل أن استشهد بفقرة أوردها في كتابه لمحمد فوزي أعجبتني رغم أنه ـ أي محمد فوزي ـ ربما كان يقصد بها السياق العالمي وليس العربي، ولكني وجدت أنها تعبر عما في داخلي، وفيها يقول موجهاً كلامه لعبد الناصر: «قد تذكرون أن التجارب أثبتت لنا أننا نمارس السياسة بنوايا طيبة، وليس ذلك مسلك الطرف الآخر، ثم نجد أنفسنا ملزمين بوعودنا، وأما هم فلا يلزمون أنفسهم بعهد، وإذا تعهدوا فالعهد وسيلة لكسب الوقت تساعدهم على السير أسرع فيما هم فيه سائرون».

محمد حسنين هيكل: أول ما يخطر لي في هذا السياق جزءاً مما أشرت إليه ربما أكون مسؤولاً عنه، وأقصد في الكتاب بطبيعة الحال، لأنك لا بد من أن تلاحظ أنني حاولت أن أجعل الكتاب يقرأ عربياً، ذلك لأنني أستطيع أن أقول كل الحقيقة ثم لا ينشر الكتاب في أي مكان، ولذا قفزت على أشياء، ولم أقل كل شيء، ولو لم أفعل لكانت النتيجة هي منع الكتاب في الوطن العربي كله، ولعلي ألفت الانتباه إلى أن ثلثي الكتاب تقريباً قد نشر في الأردن كما دخل الكتاب السعودية على الأقل في «القبس» التي كانت تبيع حوالى ٣٥ ألف نسخة في السعودية، وفيما بعد منع الكتاب ككتاب في عدد كبير من البلدان العربية، وإن كان يدخل إليها مهرباً بكميات كبيرة للغاية، لكنه رسمياً ممنوع. إذاً، هناك جزء من الموضوع لم ألجأ إلى التفصيل فيه، بمعنى أنني لم أر أنه من

المفيد أن أكتب كل شيء ثم لا يصل الكتاب إلى أحد. وربما تكون قد لاحظت أن الكتاب أكبر مما نشر في حلقات الأهرام وغيره، فقد اضطر الأهرام إلى حذف بعض الأجزاء وجرى ذلك بالاتفاق معي مراعاة لظروف كثيرة لا بد من أن تراعى سياسياً وصحافياً.

المسألة الثانية وهي مسألة بالغة الأهمية، إن جمال عبد الناصر في مواجهته للصراع كان يأخذ الناس بضروراتهم بصرف النظر عن طبائعهم، بمعنى أنك تكون مدركاً لطبيعة الملك سعود لكنك تواجه على سبيل المثال معسكراً عربياً محافظاً منقسماً على نفسه إلى قسمين: هاشمي وسعودي مع وجود تناقضات بينهما، ومن هنا محاولتك لضم المعسكر السعودي إلى صفك، كذلك كان الملك سعود يقف معك في الصراع ضد حلف بغداد، وقد تجد نفسك داخلاً في تناقض معه في مرحلة تالية.

والأمر الآخر يتعلق بالنفط، فأكبر جائزة في المنطقة موجودة لدى القوى التقليدية، ومن هنا فأنت لم تكن تستطيع أن تقاطعهم تماماً، ولذا نجد أن عبد الناصر عندما اختلف مع سعود حاول أن يمد الجسور قدر المستطاع مع فيصل، فقد كانت هناك تناقضات في الأسرة الحاكمة، ولم يمانع في أن يلعب على هذه التناقضات أو يحاول استغلالها. وأرجو أن يكون واضحاً لنا أهمية موضوع النفط، فبالنسبة إلى الأمريكيين لا بد من أن يكون هناك طرف في السعودية تستطيع الاتصال به، أو العمل والتنسيق معه، لأنك لا تستطيع أن تتغاضى عن السعودية بأكملها ببساطة وتسقطها من حساباتك بحجة أنها قوة محافظة، ولو فعلت لكان هذا خطأ.

إذاً هناك طرف ممن تستعملهم لطبيعة الصراع بصرف النظر عن طبيعة توجهاتهم العقائدية، وأنت تعرف من اللحظة الأولى وأنت تتعاون مع الملك سعود أن له في النهاية حدوداً لن يتجاوزها، ولكنك تدرك في الوقت نفسه أنه ليس مجرد دمية، فلديه جزء من ارادة مستقلة، وأنت تحاول استعمال هذا الجزء لكي تبقى امكانية النفط ولو بنصفها ولو بثلثها ولو حتى بظلها موجودة معك بشكل أو بآخر في المعركة.

وأريد أن أؤكد لك وعيي بأن طبيعة بعض القوى كطرف هي أشد قسوة وضراوة ازاء الحركات الجديدة والأفكار الثورية المختلفة التي طرحت في ذلك الوقت، وهي أشد قسوة وضراوة عليها حتى من الأمريكيين والبريطانيين الذين ربما استطاعوا أن يفهموها. أما تلك القوى فلم تكن مستعدة لقبولها، ومع ذلك كله فلم يكن في إمكانك أن تلغي وجودها، وإنما كان البديل هو استعمال بعضها في مراحل معينة أو في مواجهة البعض الآخر، ونستطيع اليوم أن نجلس ونضع مقاييس حازمة للتعامل أو مقاييس ايديولوجية للتعامل لكن هذا ببساطة لم يكن ممكناً في الحركة السياسية.

علي الدين هلال: هل يفهم من كلام هيكل أن عبد الناصر لم يكن حسن النية؟

محمد حسنين هيكل: لا، لقد كان بالفعل حسن النية مع الملك سعود، ولا بد من أن نتذكر أن عبد الناصر بدأ وهو لا يعرف الوطن العربي تماماً، وأذكر عندما زرنا السعودية عام ١٩٥٥ للحج، أن الرئيس قال لي إن نيات الملك سعود طيبة ولا بد من أن نشجعه، وجلس معه ورجاه ألاّ يبني قصوراً جديدة لأنه كان مذهولاً من درجة الفخامة في قصر الناصرية، ونصحه بأن يركز بدلاً من ذلك على بناء المدارس والمصانع، وكان انطباع جمال عبد الناصر أن الملك سعود قد تقبل الأمر قبولاً حسناً وطلب مني بناء على ذلك أن أكتب شيئاً عن هذه المشروعات لكني ترددت كثيراً لاعتبارات كثيرة.

والخلاصة أن جمال عبد الناصر بدأ ببراءة، وربما كان هناك اثنان بدأوا ببراءة فعلاً هما جمال عبد الناصر وكاسترو، وقد ذهب جمال عبد الناصر إلى السعودية وهو يتصور أن هناك أملاً في الملك سعود، ولكن بعد فترة بدأت الأمور تتغير، وعلى سبيل المثال تضايق الملك سعود على نحو شديد بعد تأميم شركة قناة السويس، فقام جمال عبد الناصر بزياراته، وانقلبت الدنيا رأساً على عقب في الدمام، وفي البداية حاول الملك أن يبرر هذا بكثرة المصريين هناك، غير أنهم بدأوا في منع الناس من المجيء إلى جمال عبد الناصر بعد ذلك، وفي جلسة رسمية مع الملك سعود انتقد قرار تأميم شركة قناة السويس بدعوى أنه تم دون تشاور معه وأشار أيضاً إلى أنه ـ أي قرار التأميم ـ سوف يفتح باباً كبيراً للغاية بعد موضوع مصدق.

ويجب أن ندرك أن عبد الناصر لم يكن مستعداً للحكم في أوائل الثورة. ولم يأت بأفكار مسبقة أو يحمل درجة علمية في العلوم السياسية، ومن هنا كان يتعلم من الخبرة العملية ويتصرف بالفطرة السليمة بالدرجة الأولى، لكنه بدأ فعلاً بحسن نية، ثم تبين أن هناك حقائق جديدة، غير أن هناك في الوقت نفسه ضرورات لا تمكنه من الاستغناء عن قوى معينة بكاملها، ومن هنا ظل استعداده للاحتفاظ في صفه، بأي من هذه القوى لمقتضيات الصراع الذي كان يخوضه.

علي الدين هلال: هناك موضوع آخر لم يتوقف عنده هيكل يتعلق بالانفصال، وأريد أن أنتهز هذه الفرصة لكي نتحقق من واقعة بدأ يتداولها بعض الكتابات، ومؤداها أن قرار عبد الناصر بالعدول عن استخدام القوة العسكرية ازاء الانفصال يعود ولو في أحد أسبابه إلى السوفيات الذين طلبوا منه عدم استخدام القوة المسلحة، ويبدو أن مصدر هذه القصة هو سفير مصر في الاتحاد السوفياتي وقتذاك، وقد قيلت علناً في ندوة «٢٣ يوليو» التي عقدت بالقاهرة في عام ١٩٨٦، وكان السيد علي صبري حاضراً الجلسة التي قيل فيها هذا الكلام مع بعض رجال الثورة الآخرين، وقد طلب من السيد علي صبري أن يتحدث في هذه الواقعة فتحدث دون أن ينفيها أو يؤكدها. وأريد الآن أن أنتهز هذه الفرصة لكي أسأل هل الواقعة سليمة وما هو مضمونها الدقيق؟

محمد حسنين هيكل: ليست صحيحة، وأستطيع أن أدعي لنفسي هنا صفة الشاهد، لأن عبد الناصر اتصل بي في الصباح وذكر لي ما وقع في سوريا وأنه ذاهب إلى الإذاعة لأنها كانت الوسيلة الوحيدة للاتصال. فقد كانت الصورة أمامه حتى البيان التاسع أن هناك تمرداً فعلاً، ولكن هناك قوات أخرى موجودة في حلب واللاذقية ما زالت على تأييدها للوحدة. وكانت اذاعة حلب تعبر عن هذا. وذهبنا بالفعل إلى الاذاعة وبدأت الاتصالات وبدأت المعلومات ترد إلينا. وقد تم أول اتصال بعبد الحكيم عامر حوالى الساعة العاشرة صباحاً وقرر عبد الناصر ارسال قوات في أثناء وجودنا في الإذاعة، واتصل برئيس الأركان الذي كان موجوداً في القاهرة وأصدر توجيهاته بنزول القوات في حلب لكي تنضم إلى القوات المؤيدة للوحدة الموجودة فيها دونما زحف إلى دمشق، لأن وقوع صدام بين الجيش المصري والجيش السوري كان هو أكثر ما يقلقه، وشجعه على هذا أن الصورة التي بدت حينها أن دمشق كانت وحدها وأن ضباط الانقلاب محصورون في مجموعة الضباط الشوام. وعندما توقفت محطة حلب عن اذاعة البيانات الوحدوية ووضعت نفسها على موجة دمشق، وبدأت تذيع هي الأخرى عن الانفصال أدرك جمال عبد الناصر حوالى الساعة الرابعة بعد الظهر أن الموقع الذي كان موجوداً في حلب قد انتهى، وكان ذلك يعني أن القوات التي ستصل هناك لا بد ستقاتل، وهنا تغيرت الأمور وصدرت الأوامر للأفراد الذين كان قد تم اسقاطهم، وكنا نجلس في غرفة محمد أمين حماد مدير الاذاعة من الساعة السابعة إلّا ربعاً حتى

خرجنا منهـا ليلاً. ولم يحدث طوال هـذه الفترة أن اتصـل السفير أو تكلم أو وصلت رسـالة منـه للرئيس في هذا المكان. ومن الواضح للغاية أن قرار العدول عن نزول القوات يعود إلى سقوط محطة إذاعة حلب في أيدي الانفصاليين.

عبد المنعم سعيد: هناك موضوع أطرحه للمناقشة في اطار التعلم مما يظهر في الكتـاب من تجربة تاريخية عميقـة للغايـة، إذ يخيل إلي أننـا كنا ومـا زلنا لا نعـرف الكثير عن الـوطن العربي. ولقد أشار هيكل إلى هذا، ولذلك فاستنتاجي على عكس استنتاج أحمد يوسف أحمد بمعنى أنـه لم يكن لدينا ما يكفي من التسامح مع دولة كالسعـودية، وهي بلـد خارج من القـرون الوسطى تقـريباً أو حتى مما هو قبل القرون الوسطى، وتركيبتها قبلية للغاية، ومع ذلك نجد أن الملك سعـود رغم نفوذ شركة «أرامكو» والعلاقات مع الأمريكيين فهو يتخذ موقفاً معيناً مضاداً للولايات المتحدة، سـواء في حلف بغداد أو في بعض الأمور في السويس، ونجد أن الأسرة المالكة في تآمره على عبد الناصر تقف ضده، ويقول الأمير عبد الـرحمن كلامـاً قويـاً يعكس جزءاً من فـروسية القبـائل، وهنـاك الأمراء الأحرار... الخ، ويشير هذا إلى التعقد الشديد في التركيبة السعودية، وأيضاً العـربية، وفي مقـابل هذا نجد أن الاذاعة المصرية والصحافة المصرية في ذلك الوقت قد خلقت صورة مصرية أو شرقيـة في حدها الأقصى للوطن العربي، بينما كان هذا الوطن معقداً ومركباً على نحو أكثر من هذا بكثير.

ومن ناحية أخرى أعتقد أن ربط فكرة القومية العربية بالاشتراكية في تلك المرحلة قد أحدث استفزازات شديدة، في وقت كان النظام القبلي ونظام المشاع في الملكية هو السائد.

محمد حسنين هيكل: لا، ليست مشاعاً، ومع ذلـك أريد أن أقـول إن الحق معك في النقطـة الأولى، فقد كانت معلوماتنا عن الوطن العربي بسيطة للغاية. قسنا على كل الوطن العـربي بمقدار ما يجري في مصر ومـا نعرفـه عنها، حتـى بـالنسبة إلى جمـال عبد النـاصر فمعظم من يراهم من العرب من الضباط كانوا يبدون له كالضباط المصريـين. فقـاس قيـاساً عـاماً. وفعلت كـل الأجهزة تقريباً الأمر نفسه.

الأمر الآخرالذي أؤيدك فيه مائة بالمائة هو ما يتعلق بأثر الاشتـراكية في دور مصر العـربي، إذ يجب أن نتذكر أن الذين أيدوا الدعوة القومية في الوطن العربي هم المستنيرون الذين يشكلـون الطبقات الواعيـة، وقد أثـرت الاشتراكيـة في مصالحهم المـادية، ولـذلك فقـد أحدثت الاجـراءات الاشتراكية انقساماً وأفقدتك نصف جماهيرك بمجرد طرحها، وأذكر أن القوميين العرب في الكويت قد بدأوا يجفلون بمجرد إثارة الحديث عن الاشتراكية.

عبد المنعم سعيد: هناك أيضاً المسألة الخاصة بعدم وجود محاولة لبناء مصالح مع الوطن العربي تتعدى رؤية الأمن القومي أو مواجهة اسرائيل أو الوحـدة السياسيـة سواء عـلى مستوى التجارة أو الاستثمارات، وهي الأمور التي نتكلم عنها كثيراً.

محمد حسنين هيكل: لكن العكس قد حدث، بمعنى أن عدداً كبيراً من التجار السوريين قد حضر إلى مصر، وباشروا نشاطاً تجارياً فيها، بينمـا لم يذهب من مصر إلى سـوريا سـوى عدد من الأفراد يمارسون أعمالاً متـدنية إلى الحـد الذي جعـل عبد الحميـد السرّاج يرى في بقـائهم فيها إساءة لصورة الوحدة، فطلب الاذن بترحيلهم وإعادتهم إلى القاهرة.

لكن جمال عبد الناصر كان متنبهاً للغاية لهذه المسألة، وعندما بدأ بتنفيذمشروع سد الفرات على سبيل المثال تعمد أن يضع عبد اللطيف البغدادي على رأس الوفد الذي سافر للتعاقد في المانيا

بينما كان الكلاس نائباً لرئيس الوفد، وكان قرض تمويل الفرات من المانيا للجمهورية العربية المتحدة، ولم يكن هذا نسيجاً مشتركاً للمصالح بطبيعة الحال، ولكنه مثل بداية للاهتمام بالموضوع، لأن اجراء نسيج مشترك للمصالح كان عملية صعبة للغاية لأن عوامل التكامل كانت ضعيفة، ومع ذلك فقد كنا نبحث عن وسيلة، ولنتذكر أن الوحدة كلها لم تستمر سوى ثلاث سنوات وعدة شهور، وهي فترة غير كافية لتحقيق تغيير جذري في هذه الأوضاع.

عبد المنعم سعيد: لست مختلفاً مع هيكل، وربما تكون بعض الانجازات قد تمت مع سوريا، ولكن ماذا عن العراق والسعودية والسودان؟ وقد كان هذا مرتبطاً بطبيعة الحال ببنية مصر الانتاجية في ذلك الوقت، أي أنه بعبارة أخرى كان جزءاً من هذه القدرات.

محمد حسنين هيكل: في الواقع أن المسألة بهذا المعنى كانت تثير نوعاً من الحساسية الفائقة من قبل الاستعمار، وأتصور أن المصالح المباشرة كان ممكناً تأجيلها إلى بعض الوقت.

عبد المنعم سعيد: أنتقل الآن إلى موقع النفط من تحليلكم لسياسة مصر العربية. ألا يمكن القول إن هناك تأكيداً زائداً على أهميته؟ لأنه في الواقع أن السنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ شهدت فائضاً كبيراً في النفط نتج منه تراجع أسعاره، وهو ما أدى إلى إنشاء الأوبك عام ١٩٦١، أي أن عامل النفط في هذه المرحلة، وهي معظم المرحلة التي يغطيها الكتاب لم يكن بهذه القوة الاستراتيجية الكبرى.

محمد حسنين هيكل: لا، فالنفط كان دائماً مهماً باعتباره مصدراً رخيصاً للطاقة في أوروبا الغربية واليابان بغض النظر عن الأسعار، فقد كان هناك الاحساس دائماً بأن نفط الشرق الأوسط أساس مهم للغاية لأوروبا الغربية واليابان وللولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، بغض النظر عن مسألة الأسعار، بخاصة أننا يجب أن نتنبه إلى أن الشركات كانت هي المالكة، وهي التي تحدد العرض الموجود في السوق وتتحكم فيه.

محمد السيد سعيد: أود، فيما يتعلق بالصراع بين المحافظين العرب والثورة المصرية، أن أشير إلى أنه أصبح في الجوهر قضية خاسرة عام ١٩٦٧، بل ربما منذ عام ١٩٦٤، ففي البداية كان هناك فعلاً قدر كبير للغاية من الاندفاع الثوري في الالتقاء مع مصر، ولكن عام ١٩٦٤ نفاجأ بأن مصر تواجه ساحة ممزقة تماماً، يصعب إعادة تنظيمها، ومن هنا احتاج عبد الناصر إلى أن يعمل على التوصل إلى مصالحة عام ١٩٦٤، ثم أجبر على مصالحة أخرى بشروط أسوأ بكثير عام ١٩٦٧.

وتقودني هذه الملاحظة إلى أن مشكلة مصر الأساسية في ادارتها لسياستها العربية في ذلك الوقت تتمثل في المراوحة بين الاستراتيجية والتكتيك، بمعنى المراوحة بين التوجه الاستراتيجي في اتجاه اعادة تجميع القوى العربية، سواء أكانت محافظة أم غير محافظة من ناحية، والانحراف وراء منازعات لها بالتأكيد أصول في التناقضات الاجتماعية والايديولوجية وخلافه، لكنها كانت في قيمتها تالية لأهمية التجميع للمنطقة لمواجهة الخطر الأمريكي والإسرائيلي. ولا يبدو أن هذا شيء يقتصر على الصراع بين الرجعي والثوري، وإنما أيضاً يمتد إلى المحور الثوري نفسه.

وهنا لا يكون النقد الحقيقي مرتبطاً بما إذا كان عبد الناصر قد تسامح مع الرجعية العربية أو لم يتسامح معها، وإنما بالمراوحة المستمرة بين قمة الصدام وقمة التسليم، أو بين المصالحة الشديدة والعداء الشديد، وقد انتهت هذه المراوحة بأن صارت الساحة العربية ساحة شبه ممزقة تماماً.

النقطة الثانية أنه وفقاً لدراسة أحمد يوسف أحمد، عن الصراعات العربية ـ العربيـة، نجد أن الحجم الأكبر من الصراعات بين مصر والقوى العربية، كان صراعاً بين النظام الثـوري في مصر وبين النظم الراديكالية في البلدان العربية الأخرى، وعلى وجه التحديد العـراق، الأمر الـذي يعني أننا انتهينا إلى الإخفاق، سواء في تجميع القوى الثورية الراديكاليـة بصورة حقيقيـة، أو في تنظيم علاقة مستقرة مع القوى الرجعية.

ويقودني هذا إلى ملاحظة ثالثة أتساءل فيها: إلى أي حد أدار عبد الناصر السياسة العربية لمصر دون إدراك كافٍ للاستقلالية النسبية للأوضاع العربية عن مثيلتها المصرية، وأسوق مثالاً هنا بطريقة مصر في إدارة دولة الوحدة مع سوريا وعدم ادراك أن مسألـة حل الأحـزاب في سوريـا لا يمكن أن تتم بالشكل الذي تمت به في مصر لأن المجتمع السوري مجتمع تعددي مختلف تماماً عن المجتمع المصري.

ومن هنا فإنني أعتقد أن جوهر السياسة العربية لمصر كان سليماً، لكن الادارة العملية لهذه السياسة، وبناء مؤسسات حقيقية لها لم يكـونا يتمـان على نحـو سليم، الأمر الذي انعكس على تجربة الوحدة المصرية ـ السورية حيث نجد المؤشرات فيها سلبية وليست إيجابية، فالأداء الاقتصادي في سوريا على سبيل المثال بدأ في التدهور منذ عام ١٩٥٨ على وجه التحديد، أي منذ بدايـة الوحـدة، وعلى المستوى السياسي أيضاً نجد أن دولة الوحدة قـد قمعت التمزقـات داخل سـوريا، لكنهـا لم تنهها تمامـاً، لأن أسلوب إدارة الحيـاة السياسيـة في سوريـا لم يتفهم في واقع الأمـر الأوضاع الخاصة هناك.

أحمـد يوسف أحمـد: لي ثلاث مـلاحظات لا أطلب من هيكـل التعليق عليهـا لأنهـا تـرتبط بقضايا تحتمل الخلاف في وجهات النظر. أولاها تعليق على مسألة علاقة عبـد الناصر بـالمحافظـين العرب، وفي الواقع أن ما كنت أقصده من الطرح الذي قدمته أن أحد البـدائل الممكنـة، ولا أدعي أنه البديل الأصوب، يتمثل في أن اتباع خط أكثر ثورية ربما كـان ليأتي بعـائد مختلف، بمعنى أن التعامل مع المحافظين في مراحـل معينة ربمـا أكسبهم شرعية لم يكـونوا يستحقـونها، وربمـا كان اتباع موقف أصلب مع الاستجابة أيضاً بمرونة لمقتضيات الحركة في وقت معين ليضعف من هـذه النظم أكثر، ومن ثم يتيح للحركة الثورية العربية أن تتقدم أكثر في مرحلة معينة، ولا يستطيع أحد أن يحسم أي البديلين أصح، بخاصة أنني مقتنع أن عبـد الناصر في كـل مرحلـة كان يعـود فيها للتعامل مع المحافظين كانت لديه المبررات الواقعية ليفعل ذلك.

والملاحظة الثانية أريد فيها فقط أن أثبت اختـلافي مع الـرأي في مسألـة يبدو أنهـا موضـع اتفاق بين الجميع، وهي تلك المتعلقة بأن الاجراءات الاشتراكية كانت بالقطع خصماً حاسماً من دور مصر العربي، وسأذكر في هذا الصدد خاطرين: من البديهي أن تؤدي الاجراءات الاشتراكيـة إلى سلخ قوى اجتماعية معينة من قاعدة تأييد النظام المصري، ولكن القضيـة هي هل حـدث هذا إلى الحد الذي أصاب الدور المصري عربياً بالوهن بصورة واضحة أم لا؟ أنـا أزعم أنه لم يحـدث إلى هذا الحد، وذلك انطلاقاً من مقولة هيكل نفسها، ومؤداها أن الطبقة المستنيرة هي التي كـانت تؤيد توجه عبد الناصر القومي. وبالتأكيد فإن الاجراءات الاشتراكية أربكت هذه الطبقة، ولكن من الواضح أيضاً أن هناك قطـاعات منهـا تفهمت هذه الاجـراءات، ولا أقول قبلتهـا، ونستطيع حتى الآن أن نجد رموزاً كثيرة لهذه الطبقة ما زالت على ولائها للفكـرة القوميـة واعتزازهـا بقيادة عبـد الناصر والمرحلة التي تمت فيها هذه القيادة.

أما الخاطر الثاني فهو أن السند الأساسي لعبد الناصر في حركته العربية كان هو الجماهير فعلاً، وهنا يثور السؤال: هل استعدت الاجراءات الاشتراكية الجماهير العربية أم زادت تأييدها لحركة الثورة العربية؟ وبالتأكيد قد نجد قطاعات من تلك الجماهير دون مستوى الوعي الذي يمكنها من أن تفهم هذه الاجراءات، ولكنه من المؤكد أيضاً أن قطاعات واسعة استقبلت هذه الاجراءات بالتأييد، وسأضرب هنا مثالاً وحيداً بما حدث في سوريا بعد الانفصال من ممانعة شديدة لإلغاء هذه الاجراءات رغم كل ما يقال عن أثرها في التعجيل بالانفصال. أريد إذاً أن أسجل تحفظي على أن نحكم على هذه المسألة حكماً حاسماً على نحو ما بدا في حوارنا.

أما الملاحظة الأخيرة فتتعلق بموضوع علاقة الثوري بالثوري، وهي مسألة مهمة، وأريد هنا أن أدلي بإضافة بسيطة إلى ما قاله محمد السيد سعيد، وهي أن النتيجة الخاصة بزيادة الصراع فيما بين النظم الثورية نفسها على الصراع بينها وبين النظم المحافظة كانت خاصة بمجمل الصراعات العربية ـ العربية، وليس بصراعات مصر العربية بالذات، كما أن صراعات الثوريين فيما بينهم لا تبدو هي الأخرى مسؤولية مصر، بمعنى أنه كما تسامح عبد الناصر مع المحافظين العرب جاء الصدام هنا أيضاً بمبادرة من عبد الكريم قاسم، وإن كانت هناك مسألة مر عليها هيكل في كتابه دون تعليق وهي دور مصر في تمرد أو حركة الشوّاف[1]، وقد كتب البغدادي بالتفصيل عن هذا الموضوع، وفي تقديري أن هذه ربما كانت مناسبة لإثارة دور الاستخبارات في سياسة مصر العربية.

أسامة الغزالي حرب: من الواضح أن السياسة المصرية أو سياسة عبد الناصر في التعامل مع الوطن العربي كانت تعتمد على أمرين: أولهما الشحن العاطفي المبني أساساً على استعمال أجهزة الاذاعة والمخاطبة المباشرة مع الجماهير العربية؛ وثانيهما أجهزة الأمن والاستخبارات والاتصال ببعض العناصر، وهنا أضم تساؤلي إلى تساؤل الزملاء حول الدور الذي كان منوطاً بأجهزة الأمن والاستخبارات في العمل العربي من خلال التصور المصري الرسمي، وخصوصاً أن مسألة الاعتماد على الجماهير وتأييدها بدت أنها مسألة هلامية ميتافيزيقية، ولا أعرف كيف تصورت القيادة المصرية أن هذا الكيان المسمى بالجماهير العربية يمكن أن يفعل شيئاً في لحظات الحسم الحقيقية، فهذه الجماهير يجب أن تتجسد في عمل شعبي سياسي حقيقي منظم وفعال كي تستطيع القيام بدورها في اللحظات الحاسمة.

وهنا يثار التساؤل حول المحاولات التي بذلت لتأسيس تنظيم حزبي شعبي، وكانت فرصة الوحدة مع سوريا التي استمرت أكثر من ثلاث سنوات تسمح بهذا بشكل حقيقي. فما تفسير هذا الإخفاق؟ بطبيعة الحال من الممكن أن يقال شيء أولي تماماً وهو أن هذه المشكلة كانت موجودة أصلاً داخل مصر، ومع ذلك ربما لأن جمال عبد الناصر كان خارج البلدان العربية وليس داخلها كانت هناك امكانية لمواجهة هذه المعضلة.

محمد حسنين هيكل: بداية لم يكن للاستخبارات المصرية دور في العمل العربي، وبالمناسبة فإن موضوع الشوّاف جرت ادارته في سوريا وليس بالاستخبارات المصرية، وهناك استثناء سأشير إليه فيما بعد، وفيما عدا هذا لم يكن لها دور إلّا في مرحلة لاحقة لا يتناولها هذا الكتاب.

---

(١) العقيد عبد الوهاب الشوّاف تزعم حركة عسكرية في مدينة الموصل في عام ١٩٥٩، ضد نظام عبد الكريم قاسم الذي ناوأ التوجه الوحدوي لدى الشعب العراقي وبالتالي كان موقفه مضاداً للجمهورية العربية المتحدة.

المسألة الأخرى تتعلق بتنظيم الجماهير، وأتمنى أن نضع فكرة التنظيم هذه في إطارها التاريخي، لأن التنظيم الحزبي يرتبط بدرجة معينة من الوعي الطبقي والنمو الاجتماعي، وفكرة التنظيم في العالم الثالث كله فكرة هشة تماماً، وما نراه في الهند على سبيل المثال ليس سوى جماعات مصالح وليس تنظيمات حزبية بالمعنى الحقيقي، وقد كان جمال عبد الناصر معجباً بالتنظيم الصيني مثلاً، ومع ذلك كان لاختفاء ماو تسي تونغ آثاره الواضحة، وذلك لأن العنصر الثابت في العالم الثالث والقادر على تحريك العجلة هو البيروقراطية، وفي أية مواجهة بين البيروقراطية وأي تنظيم تكون النتيجة هي سيادة البيروقراطية التي يأتي الجيش على قمتها للتنظيم، ولو نظرنا إلى العالم الثالث برمته من أندونيسيا إلى الجزائر لوجدنا رجلاً واحداً وليس تنظيماً أو أحزاباً.

ومع ذلك فقد كانت هناك محاولات كثيرة للغاية للتنظيم، وكانت هناك تحديداً محاولة تأسيس تنظيم للقوميين العرب تضمنت جهوداً لمجموعة من أفضل العناصر.

وعندما نتحدث عن حل الأحزاب في سوريا لا يمكن أن نقوم هذه المسألة ببساطة. لأن المشكلة في سوريا تمثلت في أن الجيش قد أصبح أحزاباً، وعندما طلب عبد الناصر حل الأحزاب كشرط للوحدة كان يقصد منع تأثير الأحزاب في الجيش، وربما تكون الفرصة التي ضاعت حقيقة في هذه الفترة هي أن القوى العربية التي تملك فكراً قومياً وبالتحديد حزب البعث وحركة القوميين العرب ومصر الناصرية كان من الممكن أن تجد أسباباً للقاء فيما بينها، ولكن مع الأسف في الوقت الذي طرحت فيه امكانات اللقاء كان البعثيون في سوريا قد تعلموا بالفعل لعبة الانقلابات العسكرية، وان أسهل شيء هو الوصول إلى السلطة عن طريق الجيش، وكذلك وجد لديهم التصور بأن يتخذوا من البطل الأسطوري طريقاً للوصول إلى السلطة. وبهذا يكون البعث قد خرج من إطار العمل التنظيمي أو الحزبي الذي نتكلم عنه. ومع ذلك فأنا واحد من الذين يعتقدون حتى هذه اللحظة أنه كان من الممكن جداً لهذه القوى التي حارب بعضها البعض الآخر في الظلام أن تجد وسيلة للقاء لو حدثت جلسات مصالحة فكرية فيما بينها، ولكن مع الأسف الشديد أحبطت هذه العملية بسبب نفاذ هذه الأحزاب داخل الجيش، والحساسية الشديدة لدى جمال عبد الناصر من العمل الحزبي داخل القوات المسلحة.

علي الدين هلال: من الواضح أن عدداً كبيراً من معاوني عبد الناصر مروا في تكوينهم على الاستخبارات، ولهذا فالإشارة ليست إلى جهاز الاستخبارات العامة وإنما إلى خلفية تكوين معاونيه من زاوية أنهم مروا على هذا الجهاز، وعقلية الاستخبارات كما نعلم لها نمط معين، والسؤال هنا إلى أي مدى كان عبد الناصر مضطراً إلى اختيار هذه النوعية من المعاونين؟ وإلى أي مدى لعبوا دوراً في أن تأخذ العلاقات المصرية ـ العربية شكلاً معيناً؟

محمد حسنين هيكل: أزعم للمرة الثانية أن الاستخبارات لم يكن لها دور في العمل العربي إلا في أمثلة محددة وللابسات معينة، وقد كان محمود رياض هو الذي يتعامل مع سوريا، وفي العراق نجد عبد المجيد فريد وأمين هويدي، وكل هؤلاء لم يكونوا منتمين للاستخبارات وإن كانوا من السلك العسكري وقتها، والمكان الوحيد الذي نجد فيه دور للاستخبارات هو المغرب العربي وذلك لملابسات معينة. ولنأخذ الجزائر، على سبيل المثال، التي كان فتحي الديب مسؤولاً عنها، وقد نشأ هذا الوضع لأنه كان هناك علاقات بفرنسا في تلك الفترة، ولم يكن ممكناً أن تتم المساعدات

للثورة الجزائرية إلا بمثل هذه الوسائل، ثم لعبت الاستخبارات أدواراً أخرى في مرحلة لاحقة للمرحلة التي يدور حوارنا حولها.

أما الذين أساؤوا بالدرجة الأولى فكانوا عدداً من الملحقين الذين تصوّر بعضهم أن نجاحه في المكان الذي أرسل إليه رهن بأن يشكل تنظيماً مع عدد من الضباط، ولكن هذا لا صلة له بالإنحراف الذي نتحدث عنه في عملية الاستخبارات، وقد أشرت في الكتاب إلى عقلية الاستخبارات، وكيف تفسد بطول المدة، وتكتسب عادات سيئة للغاية.

عبد المنعم سعيد: في الواقع أن هذا الموضوع يثير قضية أوسع هي قضية الأفراد وكيف كان عبد الناصر يتعامل معهم، وسوف أركز بالذات على شخصية ما زالت لغزاً في ثورة يوليو، وهي شخصية عبد الحكيم عامر، وقد أشار الكتاب إلى أن عبد الناصر كان يعتقد أن عبد الحكيم عامر أخطأ عام ١٩٥٦، وأنه سوف يتعلّم بالتجربة، لكن ما يدهشني بعد ذلك هو حجم المهمات ونوعيتها التي أسندت إليه، كما في دوره في بناء العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ودوره في قضية الوحدة واليمن، وبصفة عامة يبدو أنه عندما كانت هناك حاجة إلى شخصية أكثر حنكة كان عبد الناصر دائماً يلجأ إليه، وهكذا يبقى عبد الحكيم عامر لغزاً كبيراً في ثورة تموز/ يوليو فيما يتعلق بحجم الفرص التي أتيحت له رغم الكوارث التي لم يفشل أبداً في تحقيقها.

ومع ذلك فهناك المسألة الأهم من مسألة الأفراد في تقديري، وعلى الرغم من اتفاقي مع هيكل في تحليله لطبيعة العالم الثالث في مرحلة معينة، إلا أنه يبدو لي أن عبد الناصر لم تكن لديه مشكلة مع الحزب فحسب وإنما مع تأسيس أي شيء يتحول إلى اطار له ديمومة، وقد يبدو ذلك ضد منطق الثورة أحياناً لكنه لا يظهر من التجربة في ادارة العلاقات الخارجية فقط وإنما في ادارة العلاقات الداخلية أيضاً بما فيها طريقة صنع القرار، ولكننا لا نجدها أحياناً أخرى.

محمد حسنين هيكل: دعني أبدأ بالمسألة الأخيرة، وقد كنت مقيداً في الكتاب بحجم معين، ولو تركت لنفسي الحرية لزاد حجمه عشرة أضعاف. ولنأخذ عملية صنع القرار، وقد سبق أن أشرت إلى المناقشات التي تمت حول اليمن قبل التدخل لمساندة ثورتها، وهذا مجرد نموذج واحد تكرر في غيره من المواقف، وقد اكتفيت بالاشارة إليه كمؤشر على أسلوب معين كان موجوداً في صنع القرارات.

وبالنسبة إلى المؤسسات الدائمة كانت هناك محاولات في الاتحاد الاشتراكي ثم في التنظيم الطليعي من داخل الاتحاد الاشتراكي، وهناك أيضاً تجربة منظمة الشباب، وتركت هذه المحاولات آثاراً ضخمة للغاية حتى الآن، وأستطيع أن أقول إن معظم أعضاء الوزارة الحالية في مصر كانوا أعضاء في التنظيم الطليعي على سبيل المثال. هناك إذاً محاولات جرت في مجال التنظيم وضمت عناصر لا بأس بها، ولكن المشكلة ظلت قائمة باستمرار خصوصاً بالنسبة إلى نظام قادم من داخل القوات المسلحة بكل ما كان موجوداً فيها.

أما بالنسبة إلى عبد الحكيم عامر فأنا أعتقد أنه كان قضية فعلاً، ولكن هنا أيضاً أنت تنظر إلى الموضوع بعد انتهائه، وعندما نقوّم أداء عبد الحكيم عامر نجد أنه نجح في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، فليس صحيحاً أنه لم ينجح، فقد أنجز اتفاق السد العالي الأول والثاني، ومهد لصفقة التصنيع الأولى.

وإذا انتقلنا إلى صفحة الفشل نجد أنها تبدأ في السويس عام ١٩٥٦، ومع ذلك فإنني

مستعد للقول إن الموقف كان أكبر من الجميع، وهذا ما قاله جمال عبد الناصر، وقد كنت واحداً من الذين أيدوا فكرة أن أداء عبد الحكيم عامر كان سيئاً عام ١٩٥٦، وأنه يجب أن يمضي، وقد قلت هذا الرأي وكتبته في **ملفات السويس**، ومع ذلك فإن أي قائد عسكري كان يمكن أن يحدث له هذا إزاء الهجوم الاسرائيلي مع التواطؤ البريطاني ـ الفرنسي، وأذكر أن جمال عبد الناصر قال لعبد الحكيم عامر ان فكرة الحرب الخاطفة هي شل أعصاب القيادة، غير أن عامر كان يريد أن يقاوم حتى آخر رجل وآخر طلقة بالمنطق «الهمايوني».

ولأن عبد الناصر كان مقتنعاً بأن الموقف أكبر من الجميع كان رأيه أن يأخذ عبد الحكيم فرصة أخرى بخاصة أنه كان هناك صراع على مركز الرجل الثاني داخل مجموعة مجلس قيادة الثورة، لأن مركز الرجل الأول كان محسوماً، وقد بدا لعبد الناصر أن عبد الحكيم عامر من أحسن العناصر الموجودة في مجموعة مجلس قيادة الثورة، والحقيقة أن عبد الحكيم عامر كان يمتلك مقومات إنسان متميز.

ثم كانت سوريا فشلاً آخر لعبد الحكيم عامر، وقد ذهب إليها متوجاً بسلطات الرئيس جمال عبد الناصر بعد وقوع الصدام بين السرّاج والبعثيين، وفي هذه التجربة ارتبك عبد الحكيم ارتباكاً شديداً في ظروف المجتمع السوري، وعاد من سوريا في النهاية مكسوراً، إلى أن وقع عام ١٩٦٧. وإذا نظرنا إلى المسألة من منظور انساني نجد أن عبد الحكيم عامر كان فلاحاً سقط في مهاوي الغواية، بينما ظل عبد الناصر من جانبه ولآخر لحظة ممكنة يأمل في إنقاذه وأظن أن مجموعة من الأسئلة قد تجد اجابات عن نفسها في بقية قصة عام ١٩٦٧.

جميل مطر: مر الوقت بنا سريعاً، ولا شك في أن هناك عشرات من الأسئلة والتعليقات حول سنوات الغليان والقضايا المتصلة بها. ولكننا أثقلنا على هيكل، ونرجو أن تتاح الفرصة قريباً لحوار آخر. نشكر محمد حسنين هيكل ونتمنى له التوفيق دائماً □

وجيه كوثراني

السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، ١٨٣٩ ـ ١٩٢٢

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ٢٤٨ ص.
(سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٣)

محمد حسين دكروب

أستاذ الانتروبولوجيا في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية.

بين جديد وجيه كوثراني وقديمه

بين أطروحة دكتوراه الحلقة الثالثة (١٩٧٤) التي صدرت في كتابه الأول[١]، وأطروحة دكتوراه الدولة (١٩٨٥) التي صدر القسم الأكبر منها في الكتاب الذي نعرضه فيما يلي، يتبادر إلى ذهن القارىء مباشرة السؤال المتعلق بماهية «الجديد» الذي يقدمه وجيه كوثراني، وذلك استناداً إلى «قديمه» بما هو تراكم علمي، يتخذ من الموضوعات المتعلقة بالولاية العثمانية لبلاد الشام، حيزاً مميزاً كحقل اختصاص في البحث التاريخي الاجتماعي.

يبدو أن القارىء المتتبع بعناية لنتاج كوثراني، لن يتأخر في اكتشاف كيف أن المعادلة المنهجية المعرفية التي تشكل عنده ما نفضل تسميته بوجهة النظر[٢] الخاصة لديه في معالجاته المختلفة لحقل اختصاصه آنف الذكر، تتمحور بشكل جلي حول الهم العلمي الذي يتخذ من وضعية المقارنة بين «القديم» و «الجديد»، بين «الماضي» و «الحاضر»، أو بين «التاريخ» و «الانتروبولوجيا» إذا شئنا القول، مرتكزاً مرجعياً رئيسياً له.

ما تقدم ذكره، يعني أن وجيه كوثراني حينما يتناول الواقعة الاجتماعية ـ السياسية المتعلقة بالولاية العثمانية لبلاد الشام من منظور التحليل التاريخي، يعمل في الوقت نفسه، على استخراج ما كانت هذه الأخيرة قد ولدته من معانٍ ودلالات ورموز، بقدر ما هي نتاج للماضي أي للتاريخي، وبقدر ما هي من جهة أخرى في صلب التكوين الاجتماعي ـ السياسي الراهن والمعاصر.

هكذا تندرج موضوعات المعالجة التاريخية

(١) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦).

(٢) نفضل استعمال «وجهة النظر» بدلاً من «الخلفية الايديولوجية»، نظراً إلى ما ترتب على هذه الأخيرة من ادعائية شمولية عند البعض، في التأريخ للطبيعة والمجتمع والثقافة والكون بمجمله.

للولاية العثمانية في بلاد الشام، في الفترة الممتدة من حوالى منتصف القرن التاسع عشر، بدايات التخلخل العام في بنيان السلطنة العثمانية حتى بدايات المرحلة الانتدابية الفرنسية، بتساوق يجمع عند كوثراني بين منهج المعاينة التاريخية التحليلية «للوثيقة الدبلوماسية والنص التاريخي المرجعي» من ناحية، وبين منهج المعاينة الاثنولوجي الذي يعمد إلى «استخراج» ما تضمره هذه الوثيقة وهذا النص من مؤشرات، تعيدنا باستمرار إلى ملامسة الواقع الاجتماعي السياسي المعاش، في فترة زمنية محددة، وبامتداد تأثير بنى وعلاقات هذا الواقع التاريخي على الزمن الاجتماعي والسياسي الراهن.

بهذا المعنى، يرتسم أمام القارىء المتخصص، الخط البياني لقديم كوثراني وجديده، من كتابه الأول[٣] حيث يحتل المعطى التاريخي الناجز المرتكز على مرجعية من المصادر والكتب تتصف بالغزارة والتنوع، مروراً بكتابه الآخر[٤] حيث يكوِّن أرشيف الوثائق والتقارير الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية، مادة المعالجة الرئيسية، وصولاً إلى كتابه الأخير موضع المعالجة في تنوع مصادره من الوثيقة الدبلوماسية والصحف والدوريات اضافة إلى كتب السير والمذكرات (ص ١٢).

١ ـ البحث التاريخي في «السياسي»

على أن أهمية هذا الخط البياني تكمن أساساً في «طبيعة» الهمَّين المعرفي والعلمي اللذين ينطلق الباحث من خلالهما في مقاربته واختياره المحددين للمادة المرجعية آنفة الذكر؛ أي أن كوثراني يعطي الأولوية في تراتبية تعاطيه مع المادة التاريخية التي يعالج لمحاولة إعطاء جواب تحليلي يدور حول طبيعة «السياسي» الذي يتمحور حول النسيج التاريخي الاجتماعي لبلاد الشام في فترة انهيار الدولة العثمانية والاختراق الاستعماري الغربي المترافق معها.

هذا «السياسي» يندرج في زمن تاريخي متعدد الأبعاد:

أ ـ بعد الممارسة السياسية السلطوية من موقع الدولة العثمانية في إطار التراتبية البنيوية المعروفة (السلطان، الباشا، الوالي، الأمير، مشايخ المقاطعجية ووكلائها في القرى المختلفة) الهادفة إلى القيام بالأعباء الرئيسية الوظيفية لعملية سحب الريع الخراجي، مع ما كانت تتطلبه من أجهزة تنفيذية، إدارية وعسكرية، وما كان ينتج منها من علاقات مأزومة حيناً ومسترخية حيناً آخر، انطلاقاً من موقع وانتظام مختلف القوى الاجتماعية داخلها.

إذا كان كوثراني قد بحث في هذا البعد «العثماني» للسياسي سابقاً[٥]، وهذا ما يمكن لنا اعتباره من «قديم» الباحث، فإنه في الحقيقة يعيد طرحه من «جديد» هذه المرة في هذا الكتاب، إنما في «سياق تطور الدولة (التقليدية) في التاريخ الإسلامي» بهدف دراسة الواقع الذي آلت إليه أشكال السلطة المحلية في الأطراف (ص ١٠).

«يتفرع عن هذا السياق أو يحاذيه سياق آخر هو السياق الفكري، الذي ترجمته الأفكار السياسية الإسلامية في تعبيراتها الفقهية. فمن أبي الحسن الماوردي (٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) إلى رشيد رضا

---

(٣) كوثراني، المصدر نفسه.

(٤) وجيه كوثراني، **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠).

(٥) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**.

(١٨٦٥ ـ ١٩٣٥م)، يرتسم خط في الفقه والسياسة يتواصل بين الماضي والراهن (موضوع الدراسة) عبر موضوعة تكيف الفقيه مع الأمر الواقع وعلى قاعدة إعطاء مشروعية لدولة الخلافة أو من يحل محلها، وهذا المؤلف يلخص الإسلامية ـ السنية في صياغتها للموقف السياسي حيال مسألة الدولة» (ص ١٠).

ب ـ البعد المتعلق بانتظام المواقع الاجتماعية للاتجاهات السياسية المختلفة التي عرفها تاريخ المنطقة في تلك المرحلة، مع ما كان يرافقه على الدوام من أشكال الممارسة السياسية المتنوعة، تنوع الخطاب السياسي والايديولوجي الذي يؤشر عنها، وذلك في زمن تفكك وانهيار السلطنة العثمانية والاختراق الاستعماري الغربي لبنيانها العام.

إذا كان كوثراني قد استوفى سابقاً الشروط الأولية الضرورية من وجهة نظر التحليل التاريخي، لمعالجة مسألة المجموعات الاجتماعية المختلفة من مرآة «الهوية السياسية» للتعدد الديني والمذهبي، الطائفي والأقوامي الاثني الذي حفلت به بلاد الشام على العموم، وجبل لبنان على وجه الخصوص[٦]، فإنه في هذا الكتاب الذي نعالج يعتمد منهج المعاينة «الاثنولوجية» لمؤسسات التاريخ الاسلامي ووسائط السلطة بين المجتمع وأهل الدولة (الفصل الأول).

هذه المنهجية تشكل في الحقيقة، مساهمة «نوعية» جديدة من قبل الباحث، إذ انها تسمح للمعالجة التحليلية المتعلقة بالاشكالية العامة لهذا الكتاب «تطور السلطنة والولاية والتشكل السياسي ـ الاجتماعي داخلهما» و «العمل السياسي المحلي في رؤيته لأزمة السلطنة» (ص ٢٦) بالانتقال المباشر إلى «الواقع السياسي المعاش للجماعات في مجتمع ما، وفي إطار علاقات سلطة تنتظم «وحدتها» تراتبياً في سلم يبدأ من سلطة العائلة إلى سلطة الطائفة أو المذهب أو الملة، إلى السلطان الذي تتمثل فيه السلطة المركزية... ومنه إلى الواقع الذي يتمثل فيه الاسلام التاريخي على صعيد الجماعات لاسيما المدينية منها، طرقاً صوفية أو اسلاماً سياسياً كسلاح استنهاض للشعوب، وهو ما تبرزه حركات سياسية اسلامية وخطاب سياسي اسلامي، لا يندرجان بالضرورة في الحيز الفقهي الدقيق، وإنما في الحيز الايديولوجي الذي يتيحه الاسلام التاريخي» (ص ١١).

ج ـ البعد المتعلق ببدايات العمل السياسي «الحديث» في زمن التنظيمات العثمانية الجديدة والممارسة السلطانية الفردية، على امتداد الفترة التاريخية الواقعة بين ١٨٧٦ و١٩٠٨ و١٩١٤، الذي يستعيده كوثراني هذه المرة من مدخل جديد للمعالجة، يتخطى فيه ما كان قد أنجزه سابقاً[٧] من تحليل تاريخي لأشكال العمل السياسي والممارسات المترافقة معه من نضال ضد الأتراك والاستبداد الحميدي إلى حركات الإصلاح وبرامج العمل السياسي في العهد الدستوري العثماني؛ إذ انه يتناول هذه المرة الموضوع نفسه إنما من منطلق التحليل التاريخي ـ الاثنولوجي في «بنية» المصطلحات والمفاهيم والمقولات الفكرية ـ السياسية العامة، التي استخدمها الخطاب السياسي المعبر عن مواقف مختلف القوى الاجتماعية المندرجة في زمن الممارسة التاريخية الفعلية لهذا العمل السياسي «الحديث»!

نقصد فيما تقدم، أن كوثراني يُعيد في هذا الكتاب طرح مسألة الإشكال المعقد الناتج من استخدام المصطلح السياسي من قبل الاتجاهات السياسية المختلفة في مرحلة الانتقال التاريخية، من العهد العثماني إلى عهد الانتداب الأوروبي (الدولة، الأمة،

---

(٦) كوثراني، **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق.**

(٧) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي.**

الطبقة، الحزب، القومية، الحرية، الديمقراطية، الإصلاح... السلطنة، الخلافة، الإجتهاد، الشورى، الجماعة والشرع... الخ) من زاوية اندراج هذه المفاهيم والمصطلحات في نطاق البنية التاريخية التي أنتجتها في سياق تاريخ «الدولة الإسلامية» من ناحية، أو في السياق التاريخي الذي أفضى إلى النموذج الحديث للدولة ـ الأمة في أوروبا المعاصرة من ناحية أخرى؛ أيضاً من زاوية تمفصل هذه المفاهيم والمصطلحات على البنية الاجتماعية «لتركيبة ديمغرافية تتسم بالتعدد الديني والمذهبي والاثني، وبالتفاوت أيضاً في التحصيل الثقافي الغربي، وبالتالي، في عملية نشوء النخب المثقفة... وانطلاقاً من الخصوصيات المحلية المتجسدة في مواقع هذه النخب في المجتمع والاقتصاد والانتماء الديني أو المذهبي» (ص ١١).

على هذا الأساس نفهم مراوحة الخطاب السياسي في هذه المرحلة بين «التمثل للصيغة التاريخية الاسلامية للدولة، وبين التمثل للصيغة القومية المستلهمة من التجربة التاريخية الغربية، وبين التمثل التوفيقي أو الانتقائي لمعطيات التجربتين» (ص ١٥). فمفهوم الأمة على سبيل المثال يؤدي «معنى الـ (Nation) الوافد من الغرب والمتزامن مع نشأة الدولة «الحديثة»، بينما يؤدي معنى «الأمة» المتأصل في المفهوم القرآني والاجتماع الاسلامي الذي لا يخضع لسلطان الدولة في إطار إقليم أو قوم، والدولة تؤدي معنى السلطنة أو الولاية التي هي غير «الأمة»، بل هي الملك القائم على التغلب أو ولاية الأطراف، كما يرى ابن خلدون وغيره من الفقهاء المسلمين» (ص ٢٦).

٢ ـ الدولة العثمانية قبل التنظيمات وبعدها

التبرير الفقهي

يعمد الباحث في النقطة الأولى من **الفصل الأول** لهذا الكتاب، إلى تسليط الضوء على السياق التاريخي والفكري والسياسي، الذي تندرج الدولة العثمانية في مجراه العام. نقصد بذلك، النموذج التاريخي للدولة ـ العصبية منذ انتهاء فترة الخلافة الراشدية، مع التبرير الفقهي للإسلام السني المترافق معها. بهدف تبيان الأسس التي انبنت عليها الدولة الاسلامية والتي كانت تتوزع على محورين: «محور الدعوة أو الشريعة التي هي المبرر الشرعي لقيام الدولة، وهو المحور الذي أكد عليه فقهاء المسلمين ومحور العصبية التي هي وسيلة التغلب للوصول إلى الملك وهو المحور الذي أكد عليه ابن خلدون وجعله أساساً لقيام الدولة ونشوئها» (ص ٣٤).

هذا التلازم بين الدعوة والعصبية، أي بين الديني والسياسي، في نظرة فقهاء السنة التبريرية لواقع الدولة الاسلامية تاريخياً، كانت له مبرراته كما هو معلوم في الفكر السياسي الاسلامي الفقهي، وهو لا يستتبع نشوء ذلك الالتباس في استخدام مقولاته عند بعض رموز الفكر القومي الحديث «الذي يحاول أن يدفع بمقولة «العصبية الكبرى» إلى تماثلها مع مفهوم «المجتمعات المركبة» عند دوركهايم، أو بين الفكر الوضعي الحديث الذي يحاول أن يُماثل بين مفهوم الأمة عند ابن خلدون ومفهومها في الحضارة الغربية الحديثة (Nation)» (ص ٣٤).

الدولة الاسلامية بهذا المعنى، ليست قومية (National)، وليست اقليمية بالمضمون الجغرافي السياسي المعاصر، كما أنها ليست في تحديدها المكاني الدولة ـ الوطن الذي يُعتبر جزءاً من نطاق الدولة، أي في امتداد سيطرة العصبية؛ بالتالي فإن النطاق الجغرافي الذي يعين للدولة امتدادها، هو نطاق المصالح «الجغرافية السياسية للدولة المحدثة من جهة، ومن جهة أخرى نطاق المصالح الاقتصادية التي تترجم نفسها في جباية أهل الدولة» (ص ٣٦).

وفق هذا الخط الثابت من المفاهيم والمؤسسات التي اكتسبت بفعل التجربة والتبرير الفقهي السني صفة الثوابت، تندرج الدولة العثمانية في السياق التاريخي لعملية تأسيس الدول القائمة على «الاستيلاء» على حد تعبير الماوردي أو على «التغلب» على حد تعبير ابن خلدون، وشأنها في ذلك شأن

الأمـويـة، والعبـاسيـة والسلجـوقيـة التي اكتسبت «الشرعيـة» في نظـر الفقهـاء السنـة بحكم «الضرورة» والأمر الواقع (ص ٤١).

أنماط السلطة.. قبل..

هذه الوجهة في تناول معطيات تاريخ الدولة العثمـانية، أو في قـراءة النصوص التـاريخية الكثيفـة المتعلقة بهـا، تنتقل بـالمعالجـة عنـد الباحث إلى مستوى، تترجم من خلاله، مقولـة التـلازم بين الـديني والسياسي، بـين الدعـوة والعصبيـة إلى شبكة معقـدة من المؤسسـات والعـلاقات والممـارسـات، كـانت تعكس عـلى الدوام، أي في كل مرحلة تاريخية من مـراحل التاريخ العثماني المديد، ما يمكن لنا تسميته ميـزان الضبط الاجتماعي العـام، من موقـع ممارسة أهـل الدولـة لسلطانهم عـلى المجتمع الأهـلي؛ ومن موقـع ممارسـة المجتمع الأهـلي لأشكـال متنوعـة من الممانعـة في وجـه أهـل الدولة.

عـلى هـذا الأسـاس يخصص كـوثـراني مساحة من **الفصل الأول** لتبيان وتحليـل أهم أشكال الارتسام التاريخي، لحلقات التـراتبية المنـدرجـة فيمـا يتعلق بجـدليّ الممـارسـة السيـاسية، وذلـك في أطر اجتمـاعية ودينيـة واقتصادية وعسكرية، بما كانت تقـوم به من وظائف وأدوار.

في طليعـة هذه التـراتبيـة تقف المؤسسـة الـدينيـة، المؤلفـة من علمـاء عـرب وأتـراك، تضطلع بوظيفة إضفاء الطابع «الشرعي» على الممارسات السلطوية للـدولة العثمـانية «هـذه المؤسسة الدينية... شكلت في الواقـع نافـذة المؤسسة الحاكمة على المجتمع عبر وظيفتها القانونيـة والتعليمية في الولايات والمقاطعات» (ص ٤٢ ـ ٤٣).

لقد ارتكز التنظيم الاجتمـاعي ـ السياسي للمـدنية الاسـلاميـة عـلى التـوازن مـا بـين «المؤسسـة العسكـريـة للحكم العثمـانـي ـ الـوالي والحاميات العسكرية ـ والمجتمع الأهلي المديني، وذلك عبر التنظيم الديني الذي يأتي المفتي في مقدمته ونقيب الأشراف والقاضي الذي هـو الحاكم الشرعي للمـدينة» (ص ٤٣).

بعد ذلك، يبرز الباحث التداخل الاجتماعي والـديني والاقتصـادي في التنظيم الحـرفي وطرق الصوفية، كأحد أبرز مكـونات السلطـة الأهليـة للأشراف في المـدينة الاسـلامية، من منظور الارتباط بين «الموقع المحلي الخـاص المتمثل بالعائلة والمحلة والحرفة، وبين الامتداد الديني لطريقة مـن الطـرق تنتشر في أنحـاء العـالـم الاسـلامـي» (ص ٥٠).

وصـولًا إلى الاقطـاع الـعسكـري ودوره الوظيفي كسلطة بين المجتمع الأهلي والدولـة، الذي كان جهازاً مغلقاً في البداية عن المجتمع الأهلي وارتباطـه الوثيق بـالسلطان، ثم تطـور بعـد ذلك بـاتجاه «الانفتـاح عـلى هـذا المجتمـع والإنخراط فيه وذلك عبر طريقتين: الطـريقة الصـوفية البكتـاشية التي كـانت في الأسـاس الإطـار التنظيمي الصـوفي للإنكشـارية، وطـريقـة الإنخـراط في العمـل التجاري والحرفي الـذي يتيحه المجتمـع الذي يحتضن هذه الفرق» (ص ٥٦).

عـلى أن الاستنتـاج الأبـرز الـذي يمكن الوصول إليـه في هذه المستـويات الثـلاثة من تـراتبية الممـارسة السيـاسيـة بـين الـدولـة والمجتمـع، يكمـن في أن منصـب القضـاء الشرعي، هـو حلقة الـوصـل التي تقـوم بـين المجتمـع الأهلي وسلطـاته المختلفـة ـ عُلمـاء وصـوفيين ونقبـاء ومشـايـخ طـرق وحـرف، وزعماء عائلات وقبائل في الأرياف ـ من جهة، وأهل الحكم من العسكريـين الوافـدين ـ من الخـارج ـ والمعينين في المـراكز ـ السلطـان ـ من جهة ثانية. إنه بهذا المعنى المستوى الذي تنعقد عليه مجمل العلاقات الاجتماعية للناس في مجال التراتبية السلطوية القائمة.

يبقـى أن نشـير أن هـذه التـراتبيـة السلطوية، المتدرجة بين أهل الحكم والمجتمع الأهـلي، كـانت تتمفصـل كمـا هـو معلـوم في إحـدى حلقاتهـا الرئيسيـة، على آليـة تشكل وتبلـور ومن ثم انهيـار، العصبيـات المحليـة

العائلية، على قاعدة قدرتها، والقيام بدور الوسيط فيما يتعلق بممارسة مبدأ الإلتزام بجمع الضرائب السلطانية، وهذا ما يبينه الباحث فيما يختص ببلاد الشام، من منظور «التاريخ الفعلي للسلطة العثمانية ـ بما هو ـ تاريخ عصبية عثمانية غالبة وتاريخ ـ وسائط سلطوية ـ منذ انكفاء الفتح القائم على الجهاد وعلى الحمية الدينية ـ مجموعة تواريخ عصبيات تتحالف وتتنافر» (ص ٦٥).

مسألة أخيرة مهمة في منهج المعاينة للتاريخ الاثنولوجي للأقوام والأديان والمذاهب التي كان يحتويها الإطار العريض للدولة العثمانية، التي تركت لأشكال السلطات المحلية القائمة على الأعراف المحلية والتقليد المذهبي، أن تأخذ مجراها من ضمن المؤسسات الأهلية وصراع العائلات والعصبيات التي تبرز في مناطقها، إضافة إلى الاعتراف السلطاني بالحقوق المللية للطوائف غير الإسلامية، الأمر الذي مهد الطريق لاحقاً أمام الدبلوماسيات الغربية لكي تحول نظام الملل العثماني إلى نظام حماية للأقليات، اختلطت فيه المصالح الاقتصادية والسياسية للتجار والوكلاء مع المواقع الوظيفية في القنصليات والسفارات الأجنبية (ص ٦٩).

إلى هذا الحد يتبين لنا أن السمة العامة لكل الجهد التحليلي، الاجتماعي والتاريخي، ينصب على «مؤسسات التاريخ الإسلامي العام» إذا شئنا القول، وعلى تلك العائدة إلى النموذج العثماني منها على وجه الخصوص، في المرحلة السابقة على التنظيمات التي ابتدأت بشكل رئيسي مع خط كلخانة عام ١٨٣٩ وانطلقت مع قانون تنظيم الولايات عام ١٨٦٤؛ بعدما أضحت منظومة السلطة القائمة مبدئياً على تراتبية الولاية المنبثقة من «شرعية» السلطان عاجزة ـ مع الاختراق الغربي والهم المالي المتمثل بالجباية ـ عن إقامة التوازن والمحافظة عليه بينها وبين السلطات المحلية وأن تحفظ بالتالي عبر الأقنية الايديولوجية والثقافية القديمة «ولاء الرعية» لها (ص ٧٧).

أنماط السلطة.. بعد..

إن ما يميز وجهة التحليل، التي يتناول من خلالها كوثراني في **الفصل الثاني** «دولة التنظيمات وأنماط السلطة» الأزمة التاريخية، البنيوية العامة التي أضحت الدولة العثمانية أسيرة لها، بعدما أصاب التقهقر المؤسسات العسكرية للسلطنة؛ إضافة إلى العجز المالي الكبير تبعاً للخلل العام الذي أصاب نظام الالتزامات؛ يتعين أساساً في عنصر الاستمرارية في تحليل ما آلت إليه أنماط السلطة في حدي الممارسة السياسية بين أهل الحكم والمجتمع الأهلي، وذلك تبعاً للإصلاحات العامة، التي شملت بنتائجها كل المؤسسات السابقة الذكر وكل وسائط السلطة التابعة لها، مع ما يستتبعه هذا الأمر من إعادة تمفصل هذه الأخيرة على الهيكلية التنظيمية والادارية الجديدة بما تحتويه من علاقات وممارسات.

فمن الاستغناء عن دور الانكشارية والتخفيف من دور المؤسسة الدينية المتمثلة بمشيخة الاسلام، إلى البدء بسياسة مركزية من شأنها ربط الولايات بالمركز والقضاء على نفوذ العصبيات المحلية فيها، وصولاً إلى إنشاء إدارة وقضاء يستوعبان التنوع المللي على قاعدة المساواة بين الملل في الإدارة والقضاء والجيش والتعليم على قاعدة التوفيق بين مصالح الملة و «الوطن» في إطار التبعية العثمانية الواحدة؛ كل هذا كان يحدث في سياق اتساع وتكثف المصالح التجارية والمالية والثقافية والتعليمية للدول الأوروبية داخل الهيكل العام للسلطنة العثمانية من ناحية، وتنامي منحى الممانعة والمقاومة لهذه التنظيمات من قبل الملتزمين وحلفائهم من أعيان وولاة ومفتيين وقضاة من ناحية أخرى، إضافة إلى فئات شعبية في المدن هي فئات

أصناف الحرفيين التي كانت تعيش مأزقها التاريخي، نظراً إلى النتائج التي رتبتها التنظيمات على بنية التراتبية السلطوية الأهلية الموروثة، كالطرق وشيوخ الحرفة والنقباء والأشراف.

إن أبرز ما يمكن استنتاجه من عرض النصوص الادارية والتنظيمية الجديدة، هو الآلية التي استطاعت من خلالها القوى الاجتماعية والسياسية ذات الارتباط بالنظام القديم، أن تعيد انتاج مواقعها السلطوية ضمن التراتبية السلطوية الجديدة لنظام الادارة الجديد؛ ففي بلاد الشام مثلاً كانت «المجتمعات المحلية تعبر سياسياً عن استقبالها وتلقيها لهذه العوامل عبر بناها التقليدية ومؤسساتها، التي أرساها نظام الولاية والالتزام ونظام الأصناف، أي عبر علاقات السلطة التي قامت على الاستتباع في محور الجباية الضرائبية، وعلى الولاء في إطار العائلة والحارة» (ص ٨٥).

إن سلوكاً سياسياً واحداً يقوم على الاستتباع والحماية والخدمات التي تجري في إطار الحي والعائلة وسيطرة المدينة على القرية، استمر في الحياة المدينية في سوريا، إنه السلوك نفسه الذي ساد في مرحلة ما قبل التنظيمات، إخترق الادارة الجديدة في مرحلة ما بعد التنظيمات وصدور قانون الولايات عام ١٨٦٤، على قاعدة الترابط بين الأرض والإدارة والسلطة، الذي يفسر ذلك التحول في السلطة في نظام أعيان يندرجون في سلطة الالتزام والموقع الديني الرسمي، إلى نظام البيروقراطية لوجهاء يندرجون في سلطة الإدارة وما تدره هذه الأخيرة من منافع... هذا الاتساع الاجتماعي لم يكن يعني سوى التجديد للعلاقات السياسية القديمة ولكن بصيغ متمحورة حول الإدارة التي يتحكم بها الوالي محلياً (ص ٩٧).

في الحيز الأخير من معالجة كوثراني لأنماط السلطة ووسائطها بين الدولة والمجتمع الأهلي في مرحلة ما بعد التنظيمات، يتوقف البحث ملياً عند مسألة العلاقات بين سلطة المدينة والريف، من خلال أمثلة تتصف بشمول التحليل الاثنوغرافي والاثنولوجي عند كل من العلويين والدروز والبدو، بدءاً بالناحية الجغرافية، المورفولوجية مع التوزع السكني والسكاني الديمغرافي المتلائم معها، مروراً بمواصفات البناء الاجتماعي للتركيب العشائري السائد عند هذه المجموعات وهو بالطبع يحمل سمات نظام القرابة العربي، على قاعدة العصبية الخلدونية والثنائية البنائية المترتبة عليها (صراع بيوتات الزعامات العائلية والأجباب المختلفة على الزعامة والوجاهة)؛ إلى العادات والأعراف والتقاليد والمعتقدات الدينية والطقوسية الرمزية؛ كل هذا في إطار وجهة من التحليل تبرز كيفية امتناع الطوائف الريفية الجبلية عن سلطة المدينة، أي السلطة العثمانية المتمثلة بأعيان المدن، إن في مرحلة النظام الالتزامي القديم للضرائب، أو في مرحلة التنظيمات ضد سيطرة الادارة الجديدة.

العمل السياسي «الحديث»...

يحاول كوثراني في **الفصل الثالث** من هذا الكتاب «بدايات العمل السياسي الحديث في ظل التنظيمات والسلطان الفردي» تبيان الظروف الدولية المحيطة بالدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والتي اتسمت بسباق محموم بين الدول الاستعمارية الأوروبية، بريطانيا وفرنسا وروسيا ومن ثم ألمانيا، للسيطرة والإلحاق واقتطاع مناطق النفوذ في العالم، مع ما كان يعنيه هذا الأمر من مخاطر على سيادة الامبراطورية العثمانية ووحدتها ومن آفاق تجزئتها وتفكيكها واقتسامها.

هذه المعطيات التاريخية للسياسات الدولية، شكلت برأي الباحث المبررات التي حدت بالسلطان عبد الحميد الثاني، اضافة إلى هاجس الانقلابات الداخلية عليه، إلى

اعتماد سياسة «الحذر والترقب والحيطة» واللجوء بالتالي إلى جهاز كبير من الجاسوسية والاستخبارات في الداخل، مع محاولة احتوائه للمؤسسات المللية ولشيوخ العصبيات والأقوام المختلفة؛ هذا مع التركيز على «خطاب اسلامي» يشدد فيه على منصب «الخليفة» ووحدة المسلمين وخطر الأفكار الأوروبية المستوردة، مع تشجيع التعبيرات الصوفية الشعبية والتزامه إحداها.

ضمن هذا السياق التاريخي، يبين الباحث، بعض المظاهر «النوعية» سياسياً، في التعبير عن مواقف مختلف القوى الاجتماعية السياسية في بلاد الشام التي كانت تستعد على مستوى أشكال محددة من التجمعات والجمعيات، الشعارات والمناشير، الصحف والمقالات الفكرية والاجتماعية، لاستقبال مرحلة الانهيار اللاحق للدولة العثمانية، بطرح مشاريع سياسية حقة بالاصلاح السياسي على أساس نظام اللامركزية، أي التعدد ضمن «الوحدة العثمانية العامة»؛ إبراز الشخصية الثقافية العربية مع الحفاظ على المرجعية الاسلامية الشرعية للدولة، كما عند أغلب الأوساط الاجتماعية والسياسية والفكرية للمسلمين في بلاد الشام؛ إلى دعوات الاستقلال السوري، للوطن السوري التي سادت أوساط النخب المدينية المسيحية من الذين درسوا في الكلية الانجيلية وتشبعوا بثقافة غربية ـ ليبرالية وعلمانية ـ وتمثلوها في وضعيتهم السياسية الملية والاقتصادية.

إذا كان صحيحاً أن «التوجه العروبي» المبكر الذي ميز تحرك أفراد ينتمون إلى أقليات غير إسلامية قد استمال بعض المسلمين في المدن، غير أن هؤلاء لم يعبَّأوا ضد الأتراك إلاّ في حدود مصالحهم في المشاركة والإصلاح ضمن إدارة واحدة. هذه الحدود هي ذاتها التي أبقت على المسافة القائمة بين هذا التوجه «النخبوي» المسيحي المعادي للأتراك والنازع نحو الاستقلال من جهة، والتحرك الإسلامي «النخبوي» المعارض للاستبداد الحميدي والمنافس للعنصر التركي في الإدارة الواحدة من جهة ثانية (ص ١٣٤).

هكذا، تصبح الثقافة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، واسطة التعبير عن مواقع المسلمين الفكرية والسياسية الهادفة إلى إحياء علوم الإسلام التي لم تعد إلاّ أشكالاً جامدة يفيد منها السلطان عبر فتاو تكرس الجهل، وتثبت علاقات السلطة في أجهزة إدارة الدولة (ص ١٤٦)؛ وتتوالى بالتالي إرهاصات الفكر الاسلامي المستقل عن وصاية أجهزة السلطان بالهجرة خارج سوريا، نظراً إلى استحالة التعبير الإسلامي المستقل عن الهيمنة السلطانية وامتداداتها الاجتماعية والتنظيمية والفكرية.

بين نزعة المطالبة بالإصلاح مع الحفاظ على مرجعية الدولة العثمانية العامة، عند المفكرين المسلمين، ونزعة المطالبة بالاستقلال السياسي للأمة العربية، أو الوطن السوري، أو توسيع حدود لبنان الوطن جغرافياً وسياسياً عند المفكرين المسيحيين، تقاطعت عوامل خارجية دولية وأخرى محلية في العهد الدستوري بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٤؛ أدت بمجملها إلى بروز مظاهر مختلفة من التعبيرات الفكرية ـ السياسية (إسلامية، قومية، اقليمية، طائفية) التي كانت تتقاطع على الدوام مع تصورات الدبلوماسيات الغربية بشأن مصير المنطقة وأشكال فهمها التركيب الاجتماعي والمؤسسات التاريخية العربية ـ الإسلامية، مع أشكال ما تنتجه قوى الداخل من مواقف وبرامج وآراء سواء من موقع الالتحاق بالمشروع الغربي أو من موقع المقاومة له (ص ١٩٣).

هذه هي وجهة التحليل التاريخي التي يخص بها كوثراني **الفصل الرابع** والأخير

من كتابه الذي نعرض؛ متوخياً بهذا الصدد، تبيان طبيعة التناحرات التي كانت سائدة بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية المحلية من خلال تشابكها مع مشاريع السيطرة والتجزئة الاستعمارية، بما كانت تقدمه من تبريرات ايديولوجية وفكرية، تعكس في مجملها، عنوان الأزمة البنيوية العامة لمرحلة تاريخية معقدة: مرحلة الانتقال من العثمانية إلى «الدولة الجديدة» مرحلة ينفجر فيها الوضع الدولي في حرب كبرى، وتختلط فيها البرامج المطلبية المحلية وترتبك المقاومة الشعبية ويموه مشروع السيطرة الغربية بصيغ وشعارات. فالبرنامج المحلي ليس واحداً، والمقاومة الشعبية ترتكز على معطيات أهلية واجتماعية صلبة، ولكن يمكن اختراقها من خلال الإحساس بالفرق ما بين المعاناة حيال القمع التركي المركزي الأخير وبين الأمل بتأسيس دولة جديدة تغذيه وعود الدول الكبرى في مناطق نفوذها. ولعلّ في هذا الإطار تحددت إشكالية البدائل الفكرية والسياسية في العمل السياسي المحلي في أثناء انهيار الدولة العثمانية واستقبال المشاريع الغربية (ص ٢١٢).

... وبعد، إن جديد وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، يتبدى برأينا من خلال الاشكالية العامة التي اختار الباحث إدراج معطيات كتابه في إطار تحليلها، في مرحلة انهيار الدولة العثمانية ونمو البدائل التاريخية لها: الذاكرة والمعاش؛ هذا هو المحور المركزي الذي كان العمل السياسي المحلي يدور حوله، مقدماً مؤشرات ودلالات غنية عن تمثل الفكر العربي محلياً لمقولة عصر النهضة الأوروبي.

هذا التمثل هو في حقيقة الأمر لحظة «تلخص حالة زمنية تاريخية لوضع معاش في المجتمع والسلطة، حالة تستعيد تاريخاً من زمن ما ومكان ما، وتتطلع لبناء مستقبل على نموذجه. إلّا أن هذه الاستعادة هي أيضاً جزء من ذاكرة تاريخية، تتواصل مع «زمن محلي» عربي ـ اسلامي حاضر في الثقافة الاجتماعية المعاشة، وحاضر في التاريخ المكتوب وفي النص المرجع وفي المؤسسات والرموز والمفاهيم. وهذه الذاكرة قد تطغى على استعادة «النسخة الأوروبية»، فتصبح النهضة شكلاً من أشكال الاستجابة للتحدي الأوروبي، وذلك في محاولة تجديد للإسلام واحياء لتاريخه ودعوة لبناء دولته»(ص ١٤).

وتتعدد هذه الأشكال في الوعي السياسي العربي، كما تتعدد في سلطات الأمر الواقع ومشاريعها ودولها منذ ذلك الحين وحتى اليوم □

خالد عايد

الانتفاضة الثورية في فلسطين: الأبعاد الداخلية

(عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ١٣٢ ص.

فارس أبي صعب

محرر في قسم التحرير في مركز دراسات الوحدة العربية.

يأتي نشر هذا الكتاب في وقت تشهد فيه الساحة العربية والدولية أشكالاً عدة من التسويات، لكثير من الأزمات المتفجرة في غير مكان، بما فيها أزمة الأرض العربية المحتلة، فلسطين. هذه الأرض التي بدأ شعبها يناضل من أجل استعادتها قبل احتلالها. واتخذ نضاله أشكالاً عدة، ربما كانت مجدية، وربما لم تكن، وصولاً إلى المحطة الأخيرة، محطة الانتفاضة التي من دون شك كان لها نتائج مميزة نوعياً عن مرحلة النضال التاريخية التي سبقتها، والتي كان لها وقع ليس من السهل حتى الآن تحديد حجمه.

لقد قيل الكثير عن الانتفاضة، بشكل متفاوت الدقة والفهم، وربما المصداقية، فمنه ما قيل بها مدحاً، ومنه ما قيل لفظاً صحافياً، ومنه ما كان للاستثمار والمزايدات...

ونحن إذ نعرض هذا الكتاب، كونه يحمل أهمية خاصة، يسهل على المتتبع لأخبار الانتفاضة لحظها. فميزة هذا الكتاب أنه ينقل صورة حقيقية، معبرة، صادقة، مؤيدة وناقدة في آن، بعيدة عن الشعارات والمديح وعن المزايدات والمبايعات. كتاب ربما لو قرأه الثائر في الأرض المحتلة، لاتضحت له الرؤية، واكتشف اتجاه سيره بشكل أوضح، كونه بمثابة نظرة من الخارج في ضوء معطيات الداخل.

يصف الكتاب التطورات الجارية في فلسطين بشكل دقيق وموضوعي، ويتناول الانتفاضة ونتائجها المستجدة، من كل جوانب البنية المجتمعية، فيشعر القارىء وكأن ما يحدث هناك حلم يصدر عن جسد نائم منذ عشرات السنين وهو الجسد العربي الغارق في غيبوبة التخلف والذل والنفط، الجسد العربي الراقد في أحضان أنظمته التابعة العاجزة، إلا فلسطين، فهي، في زمن الانتفاضة، المتحرك الوحيد في هذا الجسد.

في **مقدمة** الكتاب يعتبر عايد أن أحداث الأرض المحتلة ليست انتفاضة فحسب بل هي ثورة، في خطابها السياسي وأساليبها النضالية وأشكالها التنظيمية، ثورة فيما أبدعه القائمون بها على مختلف الصعد.

يميز عايد كتابه كونه محاولة لتناول

الانتفاضة نقدياً، في حركيتها الداخلية بالذات، وكونه حصيلة متابعة دؤوبة لمختلف المصادر. وهو يتناول الأبعاد الداخلية لهذه الانتفاضة ـ الثورة، دون معالجة انعكاساتها الخارجية على الصعيدين الصهيوني والعالمي. ويرى عايد أن الهدف من تناول الحركية الداخلية إنما هو «الوصول بالانتفاضة ومعها إلى مستوى وعدها التاريخي العظيم، مستوى الثورة في الثورة» (ص ١٤). ويهدف أيضاً إلى مواجهة التركيز التسووي المشبوه على انعكاساتها، ذلك التركيز الذي يستهدف استثمارها في حل سلمي موهوم.

في **الفصل الأول** يبحث عايد في مقدمات الانتفاضة، منطلقاً من التذكير بحقيقتين هما: إن وجود الاحتلال الاسرائيلي في حد ذاته، بطبيعته الاستيطانية، هو سبب الانتفاضة الحالية وغيرها من أشكال النضال ضد الاحتلال؛ ثم إن الحقيقة الثانية هي عدم هبوط الانتفاضة من السماء، وعدم حصولها فجأة، بل هي حصيلة التجربة الكفاحية الغنية في مواجهة الاحتلال، وهي حلقة في سلسلة النضالات الشعبية المتواصلة منذ زمن، حيث إن هناك **اتجاهات طويلة الأمد**، تعمل في أحشاء حركة مقاومة الاحتلال أهمها:

١ ـ انتقال مركز الثقل في المقاومة الفلسطينية من الخارج إلى الداخل. وتعود جذور هذا الاتجاه إلى ما قبل عام ١٩٨٢، حيث بدأت تتنامى «المبادرات المحلية» في الداخل، وبخاصة في أعقاب حرب عام ١٩٨٢، التي أخرجت المقاومة الفلسطينية من لبنان، وأضعفت نفوذها السياسي، مع ما رافق ذلك من ضرب لقيادة العمل الوطني الفلسطيني في الداخل.

٢ ـ بروز التيارات الأصولية التي كان للثورة الايرانية دور فيها، إلى جانب دور الفراغ السياسي والايديولوجي الذي خلفه ضعف نفوذ المقاومة الفلسطينية في الداخل، وخصوصاً في مرحلة حرب عام ١٩٨٢ (ص ٢٠).

٣ ـ تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ظل الاحتلال، الذي انتهج منذ قيامه سياسة اقتصادية في الضفة والقطاع، استهدفت تجميد اقتصادهما؛ إلى جانب الأزمة الاقتصادية في الأقطار العربية النفطية، حيث يعمل مئات الآلاف من الفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى تقلص فرص العمل وانخفاض التحويلات المالية إلى الداخل.

٤ ـ انسداد أفق التسوية السياسية في أعين فلسطينيي الداخل، وقد ساهم في ذلك السياسة التي انتهجها الليكود منذ تسلمه الحكم عام ١٩٧٧، الذي جعل من الحكم الذاتي لشعب القطاع والضفة، سقفاً لأي تسوية سياسية محتملة. وقد تجلت سياسة الليكود فيما يلي:

أ ـ الاستيلاء على الأرض والمياه.

ب ـ اقامة المستعمرات.

ج ـ الالحاق الاقتصادي.

د ـ تصفية القيادة الوطنية المحلية.

ويختتم عايد هذا الفصل بعرض لخلفية الانتفاضة من وجهة النظر الاسرائيلية، التي تتلخص بشكل عام بحالة اليأس التي يعيشها الفلسطينيون في الضفة والقطاع، الذين «لم يعد لديهم ما يخسرونه» (ص ٢٤ ـ ٣٠).

أما في **الفصل الثاني** فيبحث عايد في مراحل التطور التي شهدتها الانتفاضة، وأبرزها:

١ ـ مرحلة العفوية

تمثلت هذه المرحلة بالشهور الثلاثة الأولى من الانتفاضة. وتعود عفويتها لسببين: **أولهما**، «غياب قيادة أو قيادات مركزية ذات برنامج انتفاضي، وغياب الأطر التنظيمية»؛ **وثانيهما**، «حدوث جزء كبير من النشاطات الانتفاضية كرد فعل

على أعمال القمع الاستفزازي التي تقوم بها سلطات الاحتلال» (ص ٣٤). غير أن مرحلة العفوية هذه كانت بمثابة مرحلة تأسيسية، تم خلالها كسر حاجز الخوف.

وبينما كانت الانتفاضة تدفع بنفسها نحو التجذر، كان الطرف الفلسطيني ـ العربي الرسمي يهرع إلى استثمارها، ويستعد للمساومة على رأسها، مقابل مبادرة سلمية برعاية أمريكية.

٢ ـ نحو سلطة من طراز جديد

بعد مضي نحو ثلاثة أشهر عليها، بدأت الانتفاضة تدخل مرحلة جديدة، «مرحلة التوجه الجاد الواعي نحو ارساء اللبنات الأولى في صرح سلطة ثورية من طراز جديد في المناطق المحتلة» (ص ٣٥).

وقد ترتب على ذلك تحقيق خطوات عدة، أبرزها:

أ ـ نشوء أطر تنظيمية جديدة، كان لها وجهان غير منفصلين عملياً، وهي **الأطر الفوقية** التي تمثلت في اللقاء الشرعي الذي عقدته مجموعة من «الشخصيات» الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، حيث لم يتجاوز دورها سقف الحل السلمي الأمريكي؛ أما الإطار الأهم فتمثل بالقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، التي ألفتها فصائل منظمة التحرير؛ **والأطر القاعدية** التي تمثلت بـ «اللجان الشعبية» و «اللجان القطاعية المتخصصة» و «لجان التعليم الشعبي» و «اللجان الطبية» و «اللجان الضاربة» و «لجان الحراسة» و «لجان الزراعة». وقد استطاعت هذه اللجان أن تحل فعلاً مكان أجهزة الاحتلال، وشكلت القيادة الميدانية اليومية للانتفاضة (ص ٣٧).

ب ـ العمل على تفكيك مؤسسات الاحتلال المحلية، وتمثل ذلك بتنفيذ حكم الاعدام بالعميلين محمد العياد ونبيل جمعة فرج، الأمر الذي دفع عدداً من العملاء ورجال الشرطة العرب لتقديم استقالتهم واعادة أسلحتهم إلى سلطات الاحتلال. ثم توالت استقالات أعضاء المجالس البلدية والقروية، الأمر الذي تسبب في تقويض ركائز الاحتلال المحلية وانهيار نظام الرقابة الاسرائيلي. وهذا ما طرح على الانتفاضة مهمة فائقة الصعوبة، تمثلت في بناء مؤسسات وطنية بديلة، لتقوم بالوظائف التي كانت تقوم بها أجهزة الاحتلال.

ج ـ نشوء مناطق محررة في عشرات القرى وبعض المخيمات وبعض الأحياء الشعبية في المدن، حيث بدا الوضع هناك وكأنه «كرنفال اعلان للدولة الفلسطينية» (ص ٣٩).

د ـ تصاعد العنف والتوجه نحو العمل المسلح، وتمثل ذلك في تفجير بعض العبوات الناسفة، وطعن الجنود الصهاينة بالسكاكين، واضرام النار بالسيارات العسكرية، والقاء القنابل اليدوية.

هـ ـ تصاعد المواجهة مع المستوطنين، الذين شاركوا جنود الاحتلال بـ «عمليات انتقامية واسعة النطاق» ضد المواطنين العرب، وطالبوا السلطات الاسرائيلية بالسماح لهم باستعمال القوة وبإنشاء ميليشيات من المستوطنين في المناطق المحتلة، ودمجها في إطار الدفاع الاقليمي، الأمر الذي زاد من حدة التوتر بينهم وبين العرب (ص ٤١ ـ ٤٢).

والجدير بالذكر أن معظم الخطوات التصعيدية كانت تبادر فيها الأطر القاعدية قبل تبنيها، أو عدم تبنيها أحياناً، من قبل الأطر الفوقية المتمثلة بالقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. كما أن الجماهير العربية المنتفضة واجهت بنجاح هجوم «السلام الأمريكي» الذي حاول إجهاض الانتفاضة.

٣ ـ الحريق الكبير

المرحلة الثالثة من الانتفاضة هي مرحلة الحرائق. وهي مرحلة امتدت من نيسان/

ابريل إلى تموز/ يوليو ١٩٨٨، حيث شكلت بمجموعها حريقاً كبيراً غطى فلسطين بأسرها، وأتى على نحو ١٥٠ ألف دونم من الغابات والأحراج والمزارع الصهيونية، رافقها هجمة استهدفت تدمير المنشآت الاستيطانية في المناطق المحتلة.

وقد شهدت الانتفاضة خلال هذه المرحلة فترات هدوء نسبي، سببها تدهور أوضاع السكان المعيشية، وسياسة الاحتلال في عصر النفقات والتشدد في جباية الضرائب، من ناحية؛ وخيبة الأمل والغضب من الموقف العربي المتخاذل، من ناحية أخرى.

٤ ـ المواجهة المفتوحة

بدأت هذه المرحلة في أواخر صيف ١٩٨٨، واتخذت شكل مواجهة مفتوحة، أخذت سلطات الاحتلال تتصرف بعصبية ووحشية، ممارسة سياسة «الضرب» و «تكسير العظام» و «القبضة الحديدية»، ومعتبرة اللجان الشعبية خروجاً عن القانون، معتقلة المئات، ومبادرة إلى طرد «القادة» ثم طرد «المحرضين»، وإلى اغلاق المؤسسات الفلسطينية، واستخدام رصاص البلاستيك، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة عدد الضحايا العرب.

كل هذه الاجراءات القمعية لم تفلح في لجم الانتفاضة، بل زادت من حدة المواجهة الشعبية في الداخل. ورغم دخول الانتفاضة مرحلتها التصعيدية هذه، تفاقمت مخاطر نهج التسوية في الخارج، إلى حدٍ بلغ فيه التهافت حد الاعتراف بالكيان الصهيوني وبقراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢) و (٣٣٨)، والتخلي عن الكفاح المسلح.

وفي **الفصل الثالث** من الكتاب يبحث عايد في بعد الانتفاضة الاجتماعي. ويحاول تناول هذا الموضوع من زاويتين: **الأولى** تتعلق بالقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة المباشرة والتاريخية في الانتفاضة؛ **والثانية** تتعلق بمدى التغيير الذي أدخلته الانتفاضة في المجتمع الفلسطيني.

(١) القاعدة الاجتماعية للانتفاضة: مع أن الانتفاضة قد شملت مختلف الطبقات الاجتماعية والقطاعات الشعبية الفلسطينية، فإن هناك حقيقة تتمثل بوجود معاقل اجتماعية محددة تتمركز فيها الانتفاضة وترتكز عليها. وأولى هذه المعاقل هي **المخيمات** ممثلة بـ «الطبقة العاملة أو البرجوازية الصغيرة الفقيرة» (ص ٥٠)؛ والثانية هي **الأحياء الفقيرة** في المدن الكبرى، ممثلة أيضاً بالطبقة الشعبية من «عمال وصغار موظفين وبرجوازية صغيرة» (ص ٥٠)؛ وثالث هذه المعاقل هي **القرى** التي تقطنها «أكثرية من الفلاحين الفقراء» الذين حولهم الاحتلال من مالكين للأرض إلى مجرد عمال مستغلين ومهانين (ص ٥١). هذا وتمثل العناصر الشابة، وخصوصاً «المثقفين الثوريين»، عصب الانتفاضة ولجانها الشعبية والمختصة.

وفي مقابل الفئات الشعبية المنتفضة هذه، هناك الفئة التي لم تحسم موقفها بعد نحو قوات الاحتلال، وهي متمثلة بسماسرة الأراضي، وسماسرة العمل، وأصحاب المعامل المقاولين من الباطن، وكبار التجار المحتكرين الذين يمثلون الشريحة الأخطر على مسيرة الانتفاضة واستمرارها وتصاعدها. وتتمركز هذه الشريحة بشكل أساسي في القدس، «وهي ذات نفوذ كبير تشترك فيه مع م.ت.ف في عدد من المؤسسات الشرعية»، (ص ٥٥) والتي تقوم بصناعة الثقافة السياسية والرأي العام بما ينسجم ونهج التسوية.

(٢) الانتفاضة ثورة اجتماعية: استطاعت الانتفاضة تحقيق بعض التغييرات في قاعدتها الاجتماعية، أبرزها:

أ ـ تشكل أطر تنظيمية وقيادية جديدة شعبية، استطاعت أن تحل بالكامل مكان الأطر التقليدية المكوّنة من «الوجهاء والمخاتير

والشخصيات»؛ كما حلت أيضاً مكان الأطر الوطنية السابقة للانتفاضة، وضمنت بشكل أكبر، التمثيل الشعبي في أطر العمل الوطني، وفرزت جيلاً من القيادات الشابة اللصيقة بالقاعدة الشعبية.

ب ـ ولادة قيم وأنماط سلوك جديدة، وتعميق أشكال العمل الجماعي، والتكافل الاجتماعي الثوري، وتعزيز العمل المنتج والاقتصاد البيتي؛ كما تجسد ذلك بتغيير بعض العادات والتقاليد القديمة والمستحدثة.

ج ـ تعزيز مكانة المرأة، التي انخرطت بنشاط الانتفاضة على كل الصعد.

د ـ قيام مشاريع جماعية تعاونية، حيث برزت نواة مشاريع جماعية في مجالي الزراعة والدواجن.

أما في **الفصل الرابع**، فيبحث عايد في دور التنظيمات الأصولية في الانتفاضة، الذي تراوح بين المشاركة الايجابية والمشاركة السلبية، التي وصلت إلى حد الخلاف مع القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. ويميز عايد بين تيارين أساسيين على هذا الصعيد:

الأول: التيار العريض الذي يشكل الأكثرية، ممثلاً بشكل خاص بحركة المقاومة الاسلامية «حماس» وهي تعتبر أن إقامة الدولة الاسلامية من أولويات شعاراتها، اضافة إلى رفضها جميع الحلول السلمية، وعدائها لكلا المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ولمن يتحالف معهما.

الثاني: تمثل بشكل خاص، بحركة الجهاد الاسلامي، التي ألغت التعارض المصطنع بين «الديني» و «الوطني» في القضية الفلسطينية، داعية إلى «الجهاد». كما انخرطت كوادر هذه الحركة بصفوف الانتفاضة ولعبت دوراً في قيادتها، مع العلم أنها ليست جزءاً من منظمة التحرير وليست عضواً في القيادة الموحدة.

أما في **الفصل الخامس** فيبحث عايد مسألة عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، ومستوى إحساسهم بالانتماء الوطني والقومي. ويشير إلى دور الأطر التنظيمية في تحديد هذا الانتماء، إلى جانب تطور بعض الظروف، وخصوصاً التطور الاقتصادي غير المتكافىء، والطفرة في مستوى الثقافة بين العرب، وغيرها من العوامل التي ساهمت في تعميق الفجوة بين العرب واليهود.

وفي سياق تعزيز التضامن، والانخراط في عملية الانتماء الوطني قام فلسطينيو مناطق عام ١٩٤٨ بسلسلة من التحركات دعماً لأشقائهم في الضفة والقطاع. فنظر الاسرائيليون إلى مشاركة فلسطينيي منطقة عام ١٩٤٨ في الانتفاضة بعين القلق الشديد، لما ينطوي عليه من دلالات في شأن مستقبل كيانهم بالذات.

ويلخص عايد في نهاية هذا الفصل، وجود نهجين في صفوف فلسطينيي عام ١٩٤٨ فيما يتعلق بالتعاطي مع الانتفاضة: **الأول** نهج التسوية الذي تمثله القيادة الرسمية؛ **والثاني** نهج يمثله بعض المجموعات التي لا تزال محدودة التأثير، وهي الداعية إلى الانخراط الكامل في الانتفاضة. كما يتوقع عايد تصاعد دور النهج الثاني في مواجهة الأول مع تواصل الانتفاضة.

وفي **الفصل السادس** يبحث عايد في دور المستوطنين في مواجهة الانتفاضة، حيث لا يقلل من أهمية هذا الدور وخطورته، نسبة إلى عدة عوامل، أبرزها قوة المستوطنين السياسية التي تفوق بكثير وزنهم العددي، وتمركز الاستيطان في مناطق معينة محاذية لخط الهدنة القديم وقيامه على أساس مصادرة الأراضي الزراعية في الريف الفلسطيني وسلبها بمختلف الأشكال، واعتبار المستعمرات جزءاً من نظام الدفاع الاقليمي للجيش الاسرائيلي، الأمر الذي يتيح للمستوطنين امتلاك السلاح واستخدامه.

هذه الخصوصية التي يتميز بها

المستوطنون ساهمت في مشاركتهم بشكل متزايد في مواجهة الانتفاضة، والقيام بممارسات استفزازية تجاه العرب برضى سلطات الاحتلال وتشجيعها (ص ٩٣).

لكن ممارسات المستوطنين لم تفلح حتى الآن في ترهيب الفلسطينيين، على العكس فقد نتج من ذلك عدة تطورات أبرزها: (١) تصاعد هجمات الانتفاضة على المستوطنات؛ (٢) ارتفاع مستوى الأطر التنظيمية المتعلقة بالدفاع الذاتي، وتطوير عمل اللجان الضاربة وتوسيعها، وتنظيم لجان الحراسة الليلية.

وفي نهاية هذا الفصل يتوقع عايد تطور أشكال المواجهة بين المستوطنين والجماهير الفلسطينية، وفق أحد الاتجاهات الثلاثة التالية: **أولاً**، بقاء المواجهة عند مستواها الراهن، الأمر الذي يؤدي إلى تجميد الاستيطان؛ **ثانياً**، قيام وضع في المناطق المحتلة يكون المستوطنون فيه الأداة الرئيسية في تنفيذ مخططات الترحيل الجماعي، عبر ارتكابهم عمليات تنكيل ومذابح واسعة النطاق ضد الفلسطينيين؛ **ثالثاً**، تصاعد الانتفاضة على نحو يجبر المستوطنين على الانسحاب من المناطق المحتلة.

وفي **الفصل السابع** يجري عايد عملية تقويم ومراجعة نقدية للانتفاضة. ويقول انها بالقدر الذي تعكسها فيه وسائل الاعلام الاسرائيلية والعربية والعالمية، قد تراجعت. ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب، أبرزها: الحرب النفسية الاسرائيلية؛ والحصار الاعلامي؛ وتراجع الاهتمام الاعلامي العربي بها.

أما عايد فيرجع حالة الاستقرار التي تشهدها الانتفاضة أحياناً إلى حركة المد والجزر فيها، حيث تتميز بتزاوج مجموعتين من العوامل التي يحدد مسارها كل من الداخل والخارج، العمل المنظم والمبادرة الجماهيرية العفوية، وأشكال النضال السلمي والعنيف. وحركة المد والجزر هذه لم تكن مجرد حركة تعيد نفسها، بل كانت حركة حلزونية صاعدة، بفعل تراكم الخبرة النضالية والتنظيمية للجماهير الثائرة، حيث تؤدي كل مواجهة إلى نشوء وضع نضالي أرقى من الوضع الذي يسبقه.

أما على مستوى **الاخفاقات والانجازات** التي توصلت إليها الانتفاضة، فيذكر منها عايد ما يلي:

١ ـ المكاسب على صعيد الرأي العام العالمي، حيث استطاعت الانتفاضة تقديم القضية الفلسطينية في صورة جديدة، وهي بمثابة بداية يقظة على حقيقة القضية الفلسطينية.

٢ ـ الانعكاسات على الكيان الصهيوني، فالانتفاضة وضعته في مواجهة مأزق وجوده بالذات، وأسقطت الأوهام الصهيونية التي كانت تعتبر، قبل الانتفاضة، أن سيطرتها على كامل فلسطين حقيقة منتهية.

٣ ـ ولادة نموذج للسلطة الثورية، تمثلت في خلق مناطق محررة في عشرات القرى والأحياء، واهتزاز السيطرة العسكرية الاسرائيلية، وتفكيك جزء من مؤسسات الاحتلال المحلية، لكن هذا الوضع الجديد يبقى مؤقتاً ومرتبطاً بمستقبل الانتفاضة.

٤ ـ محاولة توحيد شعب فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧، ويعتبر عايد أن الانتفاضة لم تنجح في تحقيق هذا الاتجاه، بسبب تأثير نهج التسوية فيها، لجهة تحديد سقف لتحرك فلسطيني مناطق ١٩٤٨ في حدود الضغط من أجل قبول اسرائيل بحلول التسوية السلمية؛ وبسبب عجز الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) واللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية عن «الارتقاء بنضالهما إلى ما يتعدى «المساواة» بين العرب واليهود داخل الكيان الصهيوني».

٥ ـ ولادة قيم وأنماط سلوك جديدة، حيث

توفّر شرطاً اضافياً للوضع الثوري الناشىء، وتشكل نموذجاً نقيضاً لمجموعة القيم وأنماط السلوك التي تسود المقاومة الفلسطينية في الخارج.

هذا الرصيد الثوري الذي راكمته الانتفاضة أطلق مسارات سياسية ـ اجتماعية ثورية جديدة، مكنتها من الافلات من فلك التسوية الذي حاول جاهداً تحديد سقف واطىء لها في حدود المؤتمر الدولي، وبالتالي تحديد سقف محدد لنشاط الانتفاضة، تمثل بشكل عام بالدعوة إلى العصيان المدني، وقرار عدم اطلاق النار في المناطق المحتلة، وقيام حزب راكح بكبح النشاط الثوري لجماهير المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وتكرار الاتصالات بالحكومة الأمريكية... وغيرها من الخطوات التي أضاعت وتضيع الكثير من الفرص أمام الانتصار الحقيقي المتمثل بالانسحاب الكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال.

ويختتم عايد كتابه **بالفصل الثامن** حول قضايا البرنامج الثوري في الانتفاضة. فيتناول بعض القضايا البرنامجية التي تلح الانتفاضة في طرحها، في ضوء أزمة حركة الثورة العربية، وحيث تبدو هذه القضايا شروطاً ضرورية لنجاح الانتفاضة:

١ ـ **التسوية المستحيلة والتحرير الممكن**، فقد «اعادت الانتفاضة طرح القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني لا يمكن حلها إلاّ على انقاض الكيان الصهيوني» (ص ١١٨)، وشعار التحرير هذا شكل مغزى تاريخياً تم التعبير عنه داخل الكيان الصهيوني، إلاّ أن المغزى التاريخي التحريري هذا لم يأخذ أبعاده الكاملة لأسباب **ذاتية**، تكمن في برودة التحرك في مناطق عام ١٩٤٨، واتخاذه الطابع التضامني؛ وفي الموقف الفلسطيني والعربي الرسمي من التحرك الدبلوماسي الأمريكي الساعي إلى اعتبار التسوية بشأن المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ سقفاً سياسياً للانتفاضة؛ وأخيراً سيطرة نهج التسوية على الاعلام العربي.

٢ ـ **جدل الوطني والطبقي في القضية الفلسطينية**، ففي ضوء المعطيات المتوافرة عن الطبيعة الوطنية ـ الطبقية لقواعد الانتفاضة، المتمثلة بجماهير القرى الفلاحين، وجماهير الأحياء الشعبية في المدن، وجماهير المخيمات، حيث تعيش حالة اضطهاد مزدوج وطني وطبقي. وبناءً على ذلك يطرح عايد جملة من المهام البرنامجية على هذا الصعيد، تتمثل في: (أ) تركيز الجهود النضالية في المناطق المذكورة أعلاه؛ (ب) العمل على شل حركة «لجان التجار الوطنية» في قيادة الانتفاضة؛ (ج) تصعيد النضال ضد شرائح البرجوازية الطفيلية وربطه بالنضال ضد الصهاينة؛ (د) العمل على دمج التيار الديني المناضل في الكفاح الوطني، وعزل القوى الدينية التي تعمل على ادامة الاحتلال من خلال شعاراتها السلبية.

٣ ـ **التنظيم والمبادرة الشعبية العفوية**، فالمهمة البرنامجية تتطلب تطوير الأشكال التنظيمية (المتمثلة باللجان المتعددة) التي ابتكرتها الانتفاضة، وصقلها وتعزيز محتواها الديمقراطي، وتعميمها لتشمل كل المناطق المحتلة؛ وتأليف لجنة شعبية عليا تتمثل بمندوبي اللجان الفرعية؛ والعمل على بناء تنظيم ثوري قادر على الانخراط واستيعاب هذه التجربة الشعبية.

٤ ـ **العصيان المدني والكفاح المسلح**، وربط هذين النمطين من المواجهة في خطة واحدة دون إسقاط أي منهما.

جدل الداخل والخارج في الوضع الفلسطيني

أخيراً يختتم عايد الفصل الأخير بنظرة تقابل بين الداخل والخارج في الوضع الفلسطيني. والتمايز بين الداخل والخارج موضوعي، «فالداخل يمثل مجتمعاً انتاجياً متماسكاً

يعاني على أرضه وطأة الوجود الصهيوني يومياً، في حين ان الخارج مشتت بين البلدان التي تتوزعه، وبين القطاعات الاقتصادية التي يتفاوت اندماجه بها في هذه البلدان». وفي حين تنمو عناصر الداخل في جو المواجهات الجريئة وروح التضحية والتمسك بالأرض، فإنها في الخارج تنمو تحت وطأة الإفساد والترهل الفكري والسياسي والتبعثر التنظيمي... (ص ١٢٨).

لكن الداخل والخارج ليسا منفصلين نهائياً، بل تربطهما علاقة جدلية يتم في إطارها التفاعل والتأثير المتبادل. وهذا ما يجعل الآفاق تضيق بوجه الانتفاضة في ظل حصار الواقع العربي المضاد.. وهذا ما يجعل، من ناحية أخرى، هناك المجال مفتوحاً لاستلهام نموذج الانتفاضة في تغيير الواقع العربي جذرياً، والعمل على فتح جميع الحدود مع العدو الصهيوني والنضال من أجل اطلاق الحريات الديمقراطية للشعب العربي، واعادة توحيد منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية معادية لنهج التسوية.

لقد نجح خالد عايد فعلاً في تحديد مسار الانتفاضة بشكل واضح وشامل، ووضعها في سياق استراتيجي تحريري هادف. ونجح أيضاً في تحديد بعض المهام البرنامجية التي من شأنها أن تجذّر مسار الانتفاضة، بما يخدم سياقها التحرري.

إلّا أن هذا لا يعني بالضرورة أن تحديد الأبعاد الداخلية للانتفاضة كافٍ لتحديد مسارها، ووضعها في سياقها الاستراتيجي التحرري. فالصراع مع اسرائيل، وفق المفهوم التحرري، هو صراع وجود وليس صراع حدود، والتحرير الشامل يعني إسقاط الكيان الصهيوني، هذا الكيان الذي يتعدى وجوده فعلاً حدود فلسطين، إلى هناك حيث القرار السياسي والمصالح الاقتصادية، المتجددة، في تأسيسه وديمومته. فكيان اسرائيل ليس مجرد كيان طرفي يتنازل عنه مركزه لمجرد تعرضه لأزمة أصابته في مقومات قيامه، في أحسن الحالات، لا بل هو جزء مهم من المركز ـ الرأسمالي ـ وربما هو رأس الحربة التي تخترق الولايات المتحدة بها الشرق الأوسط.

هذا الكلام لا يعني أن سقوط اسرائيل استحالة، لا بل إن استمرارها هو الاستحالة، حتماً. لكن هذا السقوط، أو الاسقاط، يحتاج إلى **مقومات** في حجم هذا الفعل. وهذه المقومات من الممكن انبثاقها من الداخل، ولكن ليس من الممكن اقتصارها على هذا الداخل. لذا فشعارات الانتفاضة وآفاقها يجب وضعها في سياقها التاريخي، الذي يمكن أن تتراءى لنا من خلاله عدة مستويات لا يمكن تحديد الانتفاضة بمعزل عنها. وأبرز هذه المستويات: مستوى الوجود الصهيوني ككيان مع كل ما أصبح يملك من عوامل الاستمرار على الصعد الاقتصادية والتقانية والسياسية والعسكرية والديمغرافية والدبلوماسية؛ ومستوى الاستراتيجية الامبريالية، بخاصة الأمريكية منها، في الشرق الأوسط في ظل استمرار عهد النفط خصوصاً؛ ومستوى الواقع العربي المفكك المتخلف والتابع على كل الصعد؛ ومستوى السقف المتأرجح لليسار الدولي «التحرري»...

لذا، وعلى أرضية تحديد هذه المقومات، سنحاول تحديد موقع الانتفاضة «الخارجي» ووضعها في السياق التاريخي للصراع العربي ـ الاسرائيلي، علّ هذا التحديد يساعد على وضع الانتفاضة في الموقع الأنسب في إطار استراتيجية التحرير المنشود.

الموقع التاريخي للانتفاضة

عاش الوطن العربي، قبل عصر الانتفاضة، مرحلة من الانحطاط السياسي، شهد فيها عدداً من المحطات التي كانت بمثابة هزائم في تاريخه المعاصر، بدءاً **بهزيمة عام ١٩٦٧** التي أدت إلى احتلال اسرائيل للعديد من المناطق والأراضي العربية في سيناء والجولان والضفة والقدس. وهي لم تكن

مجرد هزيمة عربية أمام اسرائيل، بل كانت بمثابة هزيمة لليسار العربي أيضاً أمام القوى الرجعية العربية، التي كرست هزيمة المعركة العسكرية سياسياً في **قمة الخرطوم**، هذه القمة التي شرّعت المنافذ بوجه المحور العربي المحافظ.

ثم جاء **غياب عبد الناصر** ليضيف محطة أخرى على المحطات ـ الهزائم التي كانت تشهدها الساحة العربية، حيث شكل غيابه انطواء تجربة استقلالية ـ وحدوية ـ تنموية لا مثيل لها في التاريخ العربي المعاصر، ربما منذ تجربة محمد علي. فانطوت هذه التجربة لتدفع بمصر نحو عهد **كامب ديفيد**، الذي أخرج مصر من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بكل ما تمثل من ثقل سياسي وبشري واستراتيجي على الساحة العربية، تلك الدائرة التي بدأت، منذ ذلك الحين، تضيق حول القضية الفلسطينية.

وكان العراق المحطة التالية بعد مصر، فكان **تدمير المفاعل النووي**، وكانت **الحرب العراقية ـ الايرانية**. وكانت نتيجة هذه الحرب اخراج العراق، بعد مصر، من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولو مرحلياً، اضافة إلى كل ما حل بهذا القطر من خسائر بشرية ومادية أنزلته عن عرش التطور والتنمية الاقتصادية والتقانية الذي كان قد بدأ يعتليه قبيل الحرب.

ثم جاء دور لبنان الذي كان بمثابة بؤرة ثورية، والذي احتضن رموز المعارضة العربية ومنظماتها التحررية والذي سد بعض الفراغ النضالي التحرري الذي أحدثه غياب عبد الناصر، كما شكل قاعدة أساسية للكفاح المسلح الفلسطيني، فجاء دوره ليجهض المشروع التحرري الوطني فيه منذ تفجر الحرب عام ١٩٧٥.

دخلت القضية الفلسطينية عتبة الثمانينات، في جو من التفكك والانهزام العربي الشامل، فكان توقيت اسرائيل مناسباً في **اجتياح لبنان**، كونه كان يشكل آنذاك المعقل الأخير للكفاح المسلح الفلسطيني (في حين كان الجناح التسووي الفلسطيني لا يزال منفلت الحركة بين بعض العواصم العربية والأجنبية). وأغلق بذلك المنفذ الوحيد الذي يصل فلسطينيي الخارج المكافحين، بالداخل، وتحول معه هذا المعقل الكفاحي، إلى شتات لاجئين في عدد من الأقطار التي تفصلها مسافات وأسوار عن فلسطين. وكان **اتفاق ١٧ أيار/ مايو**، بمثابة الحلقة الأخيرة، أو شبه ذلك، في المشروع الاسرائيلي الذي بدأت حلقاته منذ عام ١٩٦٧، والذي كان يهدف إلى اغلاق الملف الفلسطيني إلى الأبد وإلى محو فلسطين من الخريطة السياسية للشرق الأوسط.

هكذا بدت الصورة بعيد اتفاق ١٧ أيار/ مايو، وأخرج لبنان أيضاً من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. خمسة عشر عاماً فصلت ما بين ١٩٦٧ و١٩٨٢، بدت المنطقة بعدها مهيّأة لتعميم مشروع كامب ديفيد، مرحلة نضجت خلالها ثمار المشروع الاسرائيلي الهادف إلى اغلاق ملف فلسطين، وإلى ادخال المنطقة العربية طرفياً في فلكها المركزي.

وهنا كان المفترق، وكان اتفاق ١٧ أيار/ مايو خاتمة الانتصارات في السجل الاسرائيلي. فبدأ العد العكسي، ومن أقرب المناطق العربية إلى فلسطين، النصف الجنوبي من لبنان، فتجلى ذلك بالمقاومة الشعبية التي شهدتها الساحة اللبنانية ضد الوجود الاسرائيلي وقوى الحلف الأطلسي والقوى المحلية المرتبطة بها، حيث تمثلت المقاومة الشعبية هذه، **أولاً** بجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية (والفلسطينية)، التي لم يشهد العالم مثيلاً لها منذ حرب فيتنام، والتي أجبرت اسرائيل، وللمرة الأولى على الانسحاب مرغمة من أرض عربية قد احتلتها؛ **وثانياً** الحرب الشعبية الطاحنة في جبال لبنان وفي عاصمته

وضاحيتها الجنوبية، هذه الحرب التي أرغمت قوى الحلف الأطلسي على مغادرة الأراضي اللبنانية بعد أن كادت هذه القوى تحول «بيروت الكبرى» والجبال المحيطة بها إلى قاعدة عسكرية واستخباراتية جديدة لها على ساحل البحر المتوسط؛ **وثالثاً** العمليات الانتحارية التي استهدفت القواعد والمراكز العسكرية لهذه القوى، خصوصاً الأمريكية والفرنسية في بيروت.

وكان ظهور نتائج هذه المقاومة الشعبية سريعاً، فاسرائيل أرغمت على الانسحاب من معظم المناطق التي كانت قد احتلتها، وقوى الحلف الأطلسي أرغمت على المغادرة أيضاً، واتفاق ١٧ أيار/ مايو قد أسقط، والسلطة اللبنانية المرتبطة استراتيجياً باسرائيل وأمريكا قد عجزت عن فرض سيطرتها ومشروعها على المناطق اللبنانية كافة.

صحيح أن التحول النوعي الذي شهدته الساحة اللبنانية قد أعاد توزيع الأوراق في المنطقة، وشكل أول هزيمة لاسرائيل ومحطة تراجع لها وللمعسكر الرأسمالي الغربي في المنطقة، كما أنه أعاد توزيع بعض الأوراق على الساحة العربية، لكنه لم يخلق، لأسباب ذاتية وموضوعية، واقعاً جديداً ولم يغير ميزان القوى في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. لذا فهذا التحول لم يرغم اسرائيل على التنازل في سياستها تجاه العرب، رغم أنها أصبحت أكثر تردداً في تنفيذ مغامرة عسكرية مثيلة. كما أنه لم يدفع بالعرب إلى الرفع من سقف شروطهم لحل نزاعهم مع اسرائيل. وهو لم يغلق أيضاً ملف مشاريع التسوية والصفقات المنفردة في المنطقة.

وظلت القضية الفلسطينية رهينة هذه المشاريع، فكانت حرب المخيمات إحدى حلقاتها وأبشعها. لكن الصمود في هذه المخيمات انتزع أوراقاً أخرى من التيار التسووي ودفع بفصائل منظمة التحرير إلى الجزائر لتعلن من هناك بعض الشعارات ـ الثوابت لهذه المرحلة وأهمها وحدة منظمة التحرير، وحقها في التمثيل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ ورفض اتفاقية عمان بشأن مشروع تنمية الضفة؛ والتأكيد على الكفاح المسلح الفلسطيني. هذا مع العلم أن القيادة الرسمية للمنظمة لم تلتزم عملياً بهذه المقررات. ورغم ذلك شكلت اعادة وحدة منظمة التحرير انتصاراً للقضية الفلسطينية في وقت كانت فيه هذه القضية تنتظر لحظات شطبها، وتمزيقها أوراقاً تتقاسمها أنظمة الكيانات المحيطة بأرضها، حصصاً في وعد السلم التسووي الآتي...

وجاءت **الانتفاضة** في هذا السياق لتحد، أو لتغير، من مسار بعض التوجهات السياسية التي كانت سائدة على الساحة العربية، بخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بعد أن كانت هذه القضية تنازع في شاتيلا وبرج البراجنة. واستطاعت بعد شهور عدة من انطلاقتها، أن تعيد تحديد حجم القضية الفلسطينية على الساحتين العربية والدولية، فخلقت واقعاً جديداً، وفرضت بعض الشعارات ـ الثوابت كان رفعها قبل الانتفاضة مجرد وهم. فهي عملياً أسقطت مبادرة حسين كما جمَّدت، على الأقل، اتفاقات كامب ديفيد، وثبتت وحدة منظمة التحرير، كما جعلت شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، أحد الشعارات ـ الثوابت لهذه المرحلة، هذا الشعار الذي عجزت تجربة ربع قرن تقريباً من الكفاح الفلسطيني، المسلح والسياسي، عن رفعه، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقويم تلك التجربة واعادة النظر في استراتيجيتها السياسية والعسكرية.

هذا الواقع الذي فرضته الانتفاضة لم يكن أثره محدوداً بمنطقة أو ببلد صديق، لا بل شمل أوساط الدول الرأسمالية الغربية ذاتها وبعض التيارات المعتدلة وقسماً مهماً من القاعدة الشعبية فيها. لكن هذا الواقع لا

يعني أن الانتفاضة، في ظل الواقع العربي والفلسطيني، الرسمي والشعبي، الراهن، قادرة على تحقيق شعاراتها، حتى الآن على الأقل، حيث منظمة التحرير، «الممثل» «الشرعي» و «الوحيد » للشعب الفلسطيني ما زالت مستمرة بسياسة التنازلات إلى حد اعترافها باسرائيل وتخليها عن مقررات المجلس الوطني الفلسطيني...

هذا هو الموقع التاريخي للانتفاضة، وهذا هو فعلها. وإذا كان لنا أن نضع للانتفاضة مهاماً برنامجية فيجب أن نفعل ذلك ليس في ضوء معطيات الداخل فحسب، بل في ضوء معطيات الخارج أيضاً. وأي قرار بشأن القضية الفلسطينية، سواء أكان باتجاه قطف ثمار الانتفاضة أم باتجاه اجهاضها، فهو لا يتخذ بالداخل بمعزل عن معطيات الخارج وتوجهاته.

لذا يمكن القول إن دراسة خالد عايد وحصرها في بحث الأبعاد الداخلية للانتفاضة هي ناجحة حقاً ومهمة، على المستوى المنهجي العلمي، ولكنها غير كافية لتحديد المهام البرنامجية والاستراتيجية للانتفاضة، إلّا عبر تحديد العلاقة الجدلية بين النتائج التي أحدثتها الانتفاضة على مستوى الداخل والخارج وبين الموقع التاريخي للانتفاضة والمعطيات المرحلية على مستوى الداخل والخارج أيضاً.

وأخيراً يمكن أن ننهي كلامنا بتساؤل حول احداث وتحولات بدأت تشهدها الساحة العربية تتوجت بعصر الانتفاضة، حيث شكلت قفزة نوعية في السياق التاريخي للمنطقة. فهل يمكن لنا التعاطي مع القضية الفلسطينية في ضوء معطيات القفزة النوعية هذه □